CD/335
Appendix III/Vol.IV
17 September 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الرابع

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨٢

GE.82-66702

CD/PV.164
13 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ١٨ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61558

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ت • ك • نزركين
	السيد ف • م • غانجا
	السيد ف • أ • افدوكوشين
	السيد م • م • ايبوليتوف
	السيد س • ب • باتسانوف
	السيد ب • ت • سوريكوف
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
الأرجنتين	السيد خ • ك • كاراساليس
	الآنسة ن • ناسمبيني
استراليا	السيد د • م • سادلير
	السيد ر• و • ستيل
	السيد ت • فندليه
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد هـ • فيخنر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد و• ا • فون دم هاغن
اندونيسيا	السيد ن • سوتريسنا
	السيد ب • ماونا
	السيد أ • دامانيك
	السيد أ • بهرين
	السيد هاريو ماتارام
	السيد ب • سمانجونتاك
ايران	السيد أ • جلالي
	السيد أ • سابزاليان
ايطاليا	السيد م • أليسي
	السيد ب • كابراس
	السيد ك • م • أوليفا
	السيد أ • دى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
	السيد ط • ألطف
البرازيل	السيد ك • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته

بلجيكا	السيد أ • أونكلينكس
	السيد ج ـ م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ق • تيلالوف
	السيد ب • غرينبرغ
	السيد أ • سوتيروف
	السيد ب • بوبشيف
بورما	يو مونغ مونغ غي
	يو ثان تون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ب • روسين
بيرو	السيد خ • بينلفيدس دى لاسوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيغودا
	السيد ى • ستروتشكا
	السيد أ • تسيما
الجزائر	السيد م • محطي
	السيد معاشي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هردر
	السيد هـ • تيليكه
	السيد ى • موبرت
رومانيا	السيد ت • ميليسكانو
	السيد م • ى • دوغارو
زائير	السيدة ايساك ايكانغا كابيا
سري لانكا	السيد أ • ج • جاياكودى
السويد	السيد ك • ليدغارد
	السيد ك • م • هيلتينيوس
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ى • لوندين
	السيد أ • ايركسن
الصين	السيد تيان جين
	السيد لن شنغ
	السيد هو زياودى

فرنسا	السيد ف • دي لا غورس
	السيد ـ • دي بوس
	الآنسة ل • غازيريان
فنزويلا	السيد ر • ر• نافارو
	السيد أ • أ• أغيلار
كندا	السيد ج • ر • سكينر
	السيد ج • غودرو
	السيد إ• ب • هامبلين
كوبا	السيد ل • سولا فيلا
	السيد ب • نونييس موسكيرا
كينيا	السيد د • د • دون نانجيرا
	السيد ج • موريو كيبوى
مصر	السيد عبد الرؤوف الريدى
	السيد أ • ع • حسن
	السيد م • ن • فهمي
	الآنسة وفاء بسيم
المغرب	السيد ع • الصقلي
	السيد س • م • رحالي
	السيد م • التسرايبي
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيدة ز• غونسالبس اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د • سامرهيس
	السيد ل • ج • ميدلتون
	الآنسة ج • إ• ف • رايت
	السيد ر• و • كيلاس
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد ل • بايارت
نيجيريا	السيد ج • أ • ايدجيفرى
	السيد و • أ • أكينسانيا
	السيد ت • أغوبي ـ ايرونزى
الهند	السيد أ • ب • فيتكاتسواران
	السيد ش• ساران
	السيدة ل • بورى

هنغاريا	السيد ا • كوميفتش
	السيد ف • غاجدا
	السيد ت • غيورفي
	العقيد غ • شنتيسي
هولنـــدا	السيد هـ • فاغماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ج • فيلدز
	السيد م • باسبي
	السيد ج • مارتن
	السيد ج • ميسكل
	السيد ر• ف • سكوت
	السيد ب • س • كوردن
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تكاهاشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • أراى
يوغوسلافيا	السيد م • ميخايلوفيتش
	السيد م • رادوتيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة الرابعة والستين بعد المائة للاجتماع العام للجنة نزع السلاح •

تتابع اللجنة اليوم دراسة البند ٥ من جدول أعمالها : " أنماط جديدة من أسلحة التدمير الجماعي الكلي أو شبكات جديدة من أسلحة من هذا القبيل ، الأسلحة الاشعاعية " غير أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، فكل عضو يود الادلاء ببيان حول أى موضوع آخر ذى صلة بأعمال اللجنة فله مطلق الحرية في ذلك •

وفي هذا الصدد فان الوثيقة CD/260 التي تحمل عنوان " التقرير المرحلي للجنة نزع السلاح حول الدورة الثالثة عشرة للفريق المخصص من الخبراء العلميين المنوط بدراسة اجراءات التعاون الدولي بقصد استقصاء وتعريف حالات الزلازل " • قد وزعت عليكم اليوم هذه الوثيقة • فهي تحت تصرفكم لكي تدرسها اللجنة • والمألوف في أكثر من بيان أنه يمكن للأعضاء بشأن هذا التقرير أن يحتفظوا بفترة أو ردح من الزمن لأجل الاسئلة والموضوعات التي يرغب أعضاء اللجنة في توجيهها الى رئيس الفريق المخصص من الخبراء ، الدكتور أولف أريكسون من السويد • وفي نيتي أن أدعوه فيما بعد في أثناء هذه الجلسة للاجتماع العام الى أن يرد على الأسئلة التي قد توجهونها اليه بشأن هذا التقرير •

وفي مرحلة أولية سنشرع فقط في دراسة التقرير الذى سيعرض فيما بعد على اللجنة لاتخاذ قرار بشأنه • وفي انتظار ذلك سوف نعد طبعة جديدة من التقرير لأسباب تقنية بقصد تصحيح بعض نقاط غير سليمة • وهذا ينطبق بصفة خاصة على الفقرة ١٠ التي يجب أن تكون كالآتي :

" ١٠ــ وبقصد مساعدة لجنة نزع السلاح على وضع تقرير للدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فقد أعد الفريق المخصص عرضا اجماليا لأعماله حتى شهر آذار/ مارس ١٩٨٢ وهو وارد كملحق لهذا التقرير المرحلي " •

وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو هنغاريا واستراليا وسرى لانكا والاتحاد السوفياتي والهند وجمهورية المانيا الديمقراطية والسويد والولايات المتحدة •

والآن أعطي الكلمة الى المتحدث الأول على قائمتي ممثل هنغاريا ، سيادة السفير كوميفتش•

السيد كوميفتش (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : أود في بداية كلمتي ، أن أرحب ترحيبا حارا بالزملاء الجدد في اللجنة ، فأرحب بالسفير فيغودا من تشيكوسلوفاكيا فهو صديق حميم منذ أمد بعيد ، وكذا أرحب بالسفير فان دون جن من هولندا • واذ أعرض عليهما تعاون وفد بلادى ، أتمنى لهما كامل النجاح في عملهما الهام باللجنة •

وطبقا لبرنامج عمل الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح ، فيتعين على لجنة نزع السلاح أن تدرس في هذا الاسبوع موضوع حظر أنماط جديدة من أسلحة التدمير الجماعي وشبكات جديدة لأسلحة من هذا القبيل • فمنذ أمد بعيد يولي وفد هنغاريا اهتماما خاصا لهذا الموضوع في جلسات الاجتماع العام وكذا في الجلسات غير الرسمية • وكذا في الفريق العامل لحظر الأسلحة الاشعاعية •

وان الغيرة الدائمة التي يبرهن عليها دائما وفدنا انما تستلهم في ذلك الوعي المتزايد لدى الرأى العام العالمي ، بأن الثورة العلمية والتكنولوجية القائمة حاليا والتقدم الذى تتزايد

سرعته باطراد في مختلف مجالات العلم لا يخفي فحسب امكانيات بناءة وحلولا لمشكلات البشرية الأساسية ، انما يتضمن أيضا لو أسأنا استغلاله خطرا جسيما في اثارة دورة جديدة في سباق التسلح وزيادة كميته • وهذا الوعي والضرورة الملحة لتجنب هذا الخطر تنعكس بوضوح في الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، في جميع القرارات الملائمة للجمعية العامة •

وان حقيقة خطر استحداث أسلحة جديدة فتاكة هي حقيقة لا يمكن انكارها • وان الحدث الأخير الذى يثير ويبرر مثل هذه المخاوف هو القرار المتعلق بانتاج ونشر الأسلحة النيوترونية • وان عددا من الوفود يزعم أن الأمر يتعلق بمجرد نمط آخر من الأسلحة النووية • ولكن قد تجمعت كمية كبرى من المعلومات التي تم التحقق منها علميا من قبل اللجنة وكذلك في مطبوعات علمية وعسكرية وغيرها وكلها تبرهن على أنه بالرغم من أنها تشكل صورة جديدة تم اعدادها للسلاح النووى ، فان السلاح النيوتروني هو نمط جديد من السلاح النووى ليس فحسب من وجهة النظر التكنولوجية بل وأيضا من حيث نتائجه السياسية والعسكرية • ويرجع هذا بصفة خاصة الى أنه يزيد من خطر نشوب حرب نووية شاملة ، بادخال سلاح نووى " سهل الاستعمال " •

ولهذا السبب فان الوفود الاشتراكية الأعضاء في اللجنة اقترحت حظر الأسلحة النيترونية وقدمت منذ ١٩٧٩ مشروع اتفاقية لهذا الغرض • وتستمر في تشجيع الجهود على السير في هذا الاتجاه •

وان موضوع حظر أنماط جديدة من الأسلحة الفتاكة وشبكات جديدة من أسلحة من هذا القبيل قد درسته الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في ١٩٧٥ وتدرسه اللجنة منذ ١٩٧٦ على اثر تقديم اقتراح من وفد الاتحاد السوفياتي بمشروع اتفاق حول حظر أنماط جديدة من الأسلحة الفتاكة ، حظر اعدادها وتجهيزها وصناعتها وقدمت الى جانب مشروع الاتفاق وثيقة عمل بشأن تعريف أنماط الأسلحة الجديدة الفتاكة •

وفي ١٩٧٧ عرض على اللجنة مشروع اتفاق موسع (1 مراجع/CCD/511) واتخذت اللجنة هذه الوثيقة أساسا لمناقشة الموضوع العام الخاص بحظر انتاج وصناعة أنماط جديدة من الأسلحة الفتاكة أو شبكات جديدة من أسلحة من هذا القبيل • كما عرضت وثيقة عمل حول تعاريف الأنماط الجديدة من الأسلحة الفتاكة • كما عرضت الوثيقة CCD/564 الخاصة بانشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين ذوى الكفاءة يناطون بدراسة موضوع القطاعات التي يحتمل فيها استحداث أنماط جديدة وشبكات من أسلحة التدمير الفتاك •

وقد تم تبادل وجهات النظر بين سنتي ١٩٧٦ و١٩٨٢ أولا في مؤتمر لجنة نزع السلاح ثم في لجنة نزع السلاح واتضح من ذلك أنه توجد اختلافات في الآراء حول الوسائل الفعالة لمنع استحداث أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي ويخل وفدنا مقتنعا بأن الدراسة العامة الشاملة هي خير طريقة فعالة لبلوغ هدفنا • وهذا يتضمن ابرام اتفاق شامل يحظر بصورة عامة اعداد أو استحداث أو صناعة أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي ، ويقترن هذا الاتفاق بقائمة تتضمن الأنماط المعينة للأسلحة الواجب حظرها • ويمكن لتسوية كهذه أن تنص على ابرام اتفاقات منفصلة تنصب على أنماط جديدة معينة من أسلحة الفتك الجماعي •

وان الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٨٩ توجه رجاء الى لجنة نزع السلاح " لكي تعزز مساعدة الخبراء الحكوميين ذوى الكفاءة في المفاوضات الهادفة الى وضع مشروع اتفاق عام حول حظر استحداث وصناعة أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي ، أو أية شبكات جديدة لأسلحة من هذا القبيل • ولكي تصوغ نصا للاتفاقات المحتملة حول بعض أنماط أسلحة من هذا القبيل" •

وتطلب الفقرة ٣ من أحكام هذا القرار نفسه من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومن الدول الأخرى ذات الأهمية على الصعيد العسكرى أن تقدم تصريحات متشابهة من حيث الجوهر فيما يتعلق برفض اعداد أو استحداث أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي كخطوة أولى نحو ابرام اتفاق عام حول هذا الموضوع • وهذه التصريحات سوف تتم الموافقة عليها فيما بعد بقرار من مجلس الأمن •

ان هذا القرار يتيح للجنة امكانية بذل الجهود في اتجاهين • فوثيقة العمل CD/261 التي أعدها وفد هنغاريا قد وزعتها الأمانة فعلا • وهي تقترح اجراءات عملية في هذا الصدد • وان وفد هنغاريا بتقديمه وثيقة العمل هذه استند الى حقيقة أنه لم يتشكك أو يحتج أى وفد على الفكرة الجوهرية القائلة بضرورة منع استحداث أسلحة جديدة من أسلحة الفتك الجماعي • فمثلا أعلن ممثل المملكة المتحدة في سنة ١٩٧٧ : " لست بحاجة الى أن أذكر أن حكومة بريطانيا توافق دون أدنى تحفظ على الهدف الذى يرمي الى منع صناعة أو استحداث أسلحة جديدة من أسلحة الفتك الجماعي • فان كانت هناك اختلافات في وجهة النظر بيننا وبين بعض الأطراف الأخرى فهذا ينحصر في اختيار الوسائل المؤدية الى بلوغ الهدف المذكور " (CCD/PV.757) •

وان وثيقة العمل التي قدمها وفدنا تولي اهتماما خاصا بالنداء الموجه من الجمعية العامة في الفقرة ٣ من أحكام القرار ٣٦/٨٩ • ولو رجعنا الى سنة ١٩٧٧ لوجدنا مواقف مماثلة واضحة كل الوضوح • وفي سنة ١٩٧٧ اقترح وفد المملكة المتحدة ما يأتي : " قد تكون الطريقة مثمرة أكثر لو أن المجتمع الدولي يدين ادانة حازمة صناعة مثل هذه الأسلحة ولعل هذه الادانة تأتي بقرار من الجمعية العامة القادمة ، فيطلب من اللجنة مواصلة دراستها لهذا الموضوع" •

وأيد هذا الاقتراح عدد من الوفود نذكر منها وفود ايطاليا والولايات المتحدة والسويد •

وان وفد كندا في تعليق له على اقتراح بريطانيا أعلن : " في انتظار أن يعرض علينا أمر عملي ملموس بصورة فعلية أكثر فاننا نؤيد الطريقة المنطقية التي تقترحها المملكة بادانة من الرأى العام العالمي ادانة حازمة لصناعة أسلحة جديدة فتاكة • وبصدور قرار من الأمم المتحدة في هذا الصدد ، متضمنا الالتزام الصارم من جميع الدول المشتركة في الاجتماع بالتزام اليقظة داخل اللجنة وخارجها أيضا بشأن احتمال استحداث أسلحة فتاكة جديدة (CCD/PV.760) •

وعند تحليل التصريح المذكور أعلاه ، في اطار النداء الموجه من الجمعية العامة الى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والى الدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية الكبرى ، يرى وفد بلادى كما هو مفهوم من وثيقة العمل الهنغارية أنه يمكن للجنة نزع السلاح القيام بدور ايجابي فعال في وضع مشروع نص يتعلق بمثل هذه التصريحات المتشابهة من حيث الجوهر بشأن رفض الدول صناعة أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي كخطوة أولى نحو ابرام اتفاق عام حول هذا الموضوع • وفي النية أن تتم الموافقة على هذه التصريحات بقرار من مجلس الأمن فيما بعد •

أما في الوقت الراهن فانني أكتفي بذكر بعض الآراء التمهيدية التي يمكن دراستها في الاجتماعات غير الرسمية المقترحة :

- اعادة التأكيد الرسمي على مراعاة أحكام الفقرات الملائمة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ؛
- الوعي بحقيقة أن استحداث أو صناعة أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي قد يؤدي الى دورة جديدة في سباق التسلح من حيث الكم • ويتعين على الرأي العالمي ادانة ذلك ادانة حاسمة ؛
- الالتزامات التي يجب أن تضطلع بها عدد الاقتضاء الدول التي ننتظر منها تصريحات متشابهة بما في ذلك الوقاية من صناعة أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي ، عن طريق كافة الوسائل الوطنية الممكنة ؛
- نداء الى لجنة نزع السلاح لتعزيز المفاوضات بقصد منع استحداث أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي ، وتوطيد عزم الدول على الاسهام في هذه المفاوضات بصورة بناءة •

ونظرا لاتفاق وجهات النظر على المواقف من هذا الموضوع ، يرى وفدنا أنه يمكن للجنة أن تواصل على الدوام دراسة هذا الموضوع • وأن النتائج المثمرة للاجتماعات غير الرسمية في العام الماضي تقدم لنا أساسا مشجعا لمواصلة دراسة جوهر الموضوعات قيد البحث بمساعدة الخبراء الحكوميين •

وفي هذا الصدد يمكن للوفود ولخبرائها أن يركزوا انتباههم على تعريف وتحديد للمهام التي يمكن اسنادها لفريق مخصص من الخبراء وربما نصل بشأن هذا الفريق الى تحديد تفويض يقبله الجميع •

ويكون مجديا في هذا الصدد ، تلخيص أعمال ونتائج الاجتماعات غير الرسمية المقترحة وعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة •

أما فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات غير الرسمية يرى وفدنا أنه يمكن القيام بمشاورات غير رسمية أثناء هذا الشهر أو في شهر نيسان / أبريل أما التواريخ النهائية لعقد تلك الاجتماعات غير الرسمية يمكن تحديدها في شهر تموز / يوليه عندما تعد اللجنة برنامج عمل الجزء الثاني من دورتها لسنة ١٩٨٢ •

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرض بايجاز لموضوع حظر الأسلحة الاشعاعية • أقول قبل كل شيء ، ان وفدنا يغتبط لأن الفريق العامل المنوط بهذا الموضوع استطاع أن يبدأ أعماله من حيث جوهر الموضوع تحت الرئاسة الدينامية للسفير وجنر من جمهورية المانيا الاتحادية ، وشأننا شأن عدة وفود فنحن نأمل أن المفاوضات حول معاهدة تحظر الأسلحة الاشعاعية ستتيح تقدما من حيث الجوهر • ويمكن عندئذ للجنة نزع السلاح أن تسجل نتائج مرضية في الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وسوف يبذل وفد هنغاريا قصارى جهده لبلوغ هذا الغرض •

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا على بيانه • والآن أعطي الكلمة لممثل استراليا سيادة السفير سادلير •

السيد سادلير (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس اسمح لي في البداية أن أهنئك باسم وفد بلادي على رئاستك لجنتنا في اثناء هذا الشهر الذي يعتبر الجزء المركزي والأساسي من أنشطتنا •

كما أود بهذه المناسبة وباسم وفد استراليا أن أشكر ممثل ايران سيادة السفير محلاتي على التفاني والكفاءة واللياقة التي أظهرها أثناء رئاسته للجنة أثناء هذه المرحلة الهامة عند افتتاح الدورة •

انني بينكم هنا منذ فترة قصيرة ، ولم أنس بعد روح التعاون التي أظهرها نحوي أعضاء اللجنة عدما رحبوا بي هنا أثناء ترحيبهم أيضا بأعضاء جدد آخرين •

وبالروح نفسها أرحب بالزملاء الجدد السفير فان دون جن من هولندا والسفير فيغودا من تشيكوسلوفاكيا •

أود الآن أن أتناول ناحيتين من البند ١ من جدول أعمال اللجنة •

العرض الاجمالي الملحق بالوثيقة CD/260 المعروض علينا ، فهذا النص يبدأ بعبارة في غنى عن أي تعليق : " تيسيرا للرقابة في معاهدة حظر كامل للتجارب النووية ، فان الفريق المخصص للخبراء العلميين المكلفين بدراسة كافة اجراءات التعاون الدولي بقصد الاستقصاء والكشف والتحقق من احداث الزلازل قد أنشأه مؤتمر لجنة نزع السلاح في سنة ١٩٧٦ وفيما بعد جددت مهمته لجنة نزع السلاح " • وقد لعبت استراليا دورا فعالا في هذا الفريق منذ البداية ، بل قبل أن تصبح عضوا في لجنة نزع السلاح • وان وفد استراليا يشجع باستمرار الفريق على مواصلة عمله الهام بنجاح تحت رئاسة السيد أريكسون • ويكفيني التذكير بالتصريح الذي أدلت به استراليا في هذا الموضوع بتاريخ ١٨ آب / أغسطس ١٩٨١ وهذا التاريخ الذي قدم فيه الى اللجنة التقرير المرحلي عن الدورة الثانية عشرة •

وان التقرير المرحلي عن الدورة الثالثة عشرة المتعلق بالأعمال التي تمت أثناء الاسبوعين الأولين من آذار / مارس معروض علينا اليوم • انه تقرير قيم لأجل ما يقوله وأيضا لأجل ما لا يقوله • ولم يكن ميسورا ادماج تفاصيل كاملة فيه بشأن كافة النتائج الهامة للتحريات الوطنية التي تمت في هذه السنوات الأخيرة • ومن العسير على أي فريق ذي تفويض محدود أن يكون فكرة عن كل أصداء أعماله أو يسترسل في مفاوضات عن المستقبل ، فهذه مهام سياسية بأوسع معاني السياسة • ومن ثم فهي تقع على عاتق لجنتنا • ولقد تحقق في هذه السنوات الأخيرة تقدم تكنولوجي عظيم ينطبق مباشرة على أعمال فريق احداث الزلازل • وهذا التقدم يفتح آفاقا جديدة • ويكفيني ذكر ثلاثة قطاعات حملنا فيها هذا التقدم على تغيير ما يمكن تحقيقه •

وهذه القطاعات هي التسجيل العددي للبيانات المقدمة من أجهزة رسم الزلازل ثم تحسين الأجهزة الحاسبة الالكترونية ، واعداد أقمار صناعية للاتصال اللاسلكي • وان التقدم الذي تحقق على درجة من الأهمية بحيث يمكن القول بأن التفويض المعطى للفريق سنة ١٩٧٦ قد أصبح عتيقا أو من عهد ما قبل الطوفان • فمثلا مذكور في التفويض أن البيانات التي بها تفاصيل

أكثر مما في الدلالة الأساسية لاشارات الهزات الأرضية والتي تأتي ردا على طلب بيانات اضافية ، يمكن تقديمها في مهلة تتراوح بين أربعة أسابيع أو ستة • ومن الممكن اليوم بل من الميسور الحصول من محطات الهزات الأرضية على بيانات في وقت أقصر بكثير• وفي رأي وفدنا أنه يتعين على اللجنة الاستفادة من التطور الهائل في قطاع المعلومات الذي أشرت اليه توا • فاذا كان من الميسور ارسال بيانات بكميات أكبر لتحليلها وبسرعة أوفر والوصول الى نتائج أفضل فهذا يقدم فوائد أعظم للرقابة المستمرة على تطبيق معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية •

ولقد ذكرت البحوث التي تمت على الصعيد الوطني تحت رعاية الفريق وبعض هذه الأعمال مثل تلك التي يزمع القيام بها فريق الدراسة ٤ تدرس طرق العرض واجراءات تبادل البيانات وتوضح الامكانيات التي أشرت اليها توا • وقد اضطلعت استراليا واليابان بمسؤولية أعمال فريق الدراسة ٣ الذي درس امكانية تبادل بيانات الهزات الأرضية بالالتجاء الى النظام العالمي للاتصالات اللاسلكية في منظمة الارصاد الجوية العالمية • وانني أنضم الى السيد اوكاوا الذي أشار في يوم ١٦ آذار/ مارس النتائج التي تم الحصول عليها أثناء التجربة الثانية التي جرت بهذا النظام وانني أغتبط معه اذ ان عشرين دولة ومن بينها خمس دول اشتراكية قد أسهمت في ذلك • وأخيرا استرعي انتباه اللجنة الى اقتراح مقدم من استراليا واليابان والسويد والولايات المتحدة الى فريق الدراسة ٥ والغرض منه تشجيع الخبرة التي تمت عن طريق النظام العالمي للاتصالات اللاسلكية بتبادل بيانات الهزات الأرضية عن طريق مراكز البيانات المؤقتة • ستكون لهذه التجربة فائدة عملية هائلة للفريق ولكافة أعمال اللجنة • ومن المهم أن تشارك دول كثيرة في هذه التجربة التي على قدر ما أعلم ، سوف تتم في نهاية هذا العام أو في بداية العام القادم •

ولقد أطلت الحديث عن أعمال فريق الخبراء العلميين وهو جهاز سبق أن قلت عنه في كلمة بتاريخ ١١ شباط/ فبراير انه نموذج للبحث الجاد في صبر وجلد • ومما لا شك فيه أن هذا الفريق يقدم لأعمالنا اسهاما عظيم الأهمية • وقد تتعرقل أعماله بسبب بعض النواحي في تفويضه قلت عنه في كلمة سابقة انه أصبح عتيقا يرجع الى ما قبل الطوفان ، هذا بالاضافة الى أن اللبس والغموض يشوبه في بعض أجزائه وان كان اللبس ميزة أو صفة حميدة في سنة ١٩٧٦ عندما اتفقنا على هذا التفويض ، الا أنه أصبح اليوم في رأينا سيئة كبرى • ويبدو لي أنه قد آن الأوان لكي نقدم علاجا لهذا الموقف •

وثمة تحديد آخر للتفويض ، يجب الابقاء عليه يا سيدي الرئيس • فكل تغيير في الناحية السياسية الأساسية للتفويض المتعلق بالفريق المخصص للخبراء العلميين كما هو وارد في الوثيقة CCD/558 يعدل عن التعاون الدولي • وأشير هنا الى العبارة الهامة في الوثيقة CCD/558 والتي تقول : " لن يكون على الفريق تقييم صلاحية هذا النظام للتحقق من احترام الحظر الكامل للتجارب النووية " • سيدي الرئيس ، في الاسبوع الماضي اقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن جهازا فرعيا للجنة نزع السلاح يمكنه القيام بصورة مجدية بدراسة وتعريف الموضوعات المتعلقة بالتحقق واحترام الاتفاق حول الحظر الكامل للتجارب النووية • ان هذا الاقتراح يعني حجما كان ينقص أعمال الفريق المخصص من الخبراء العلميين • كما يتيح الفرصة لسد النقص الرئيسي في أعمال المفاوضين الثلاثة حول الحظر الكامل للتجارب النووية • وكلنا يعلم بناء على التقرير المقدم الى اللجنة بشأن مدى تقدم المفاوضات الثلاثية الأطراف ، أن التحقق والاحترام يشكلان مسألة هامة لم تتم بعد بتأنيها أية أعمال جذرية • وثمة وثائق أخرى ، وخاصة تقرير الأمين العام المنشور

تحت علامة CD/86 وهذا التقرير يضع التحقق من احترام الحظر الكامل للتجارب النووية " بين الموضوعات الرئيسية التي لا تزال معلقة " • ان بيان مجموعة الـ ٢١ المنشور في الوثيقة CD/181 ، يمتد أيضا الانتباه الى هذا الموضوع •

سيدى الرئيس ، ان استراليا هي دون أدنى لبس في صف التفاوض المبكر ، في تاريخ قريب للحظر الكامل للتجارب النووية • ان التزامنا يشمل أيضا كل ما يمكن عمله لتحقيق التقدم نحو انجاز هذا الحظر • وهذا يوضح السبب الذى من أجله أيدنا الطريقة التدريجية التي اقترحتها كندا • وبسبب التزامنا هذا فنحن نؤيد تأييدا كاملا اقتراح الولايات المتحدة • ان هذا الاقتراح يتيح للجنتنا الشروع فورا ولأول مرة وبصورة جادة وتفصيلية في دراسة موضوعات في الحظر الكامل للتجارب النووية ، تعتبر أكثر أهمية من تلك التي يدرسها الاقتراح الكندى • اننا نؤيد الذين يأملون أن تقوم لجنة نزع السلاح بدراسة أكثر نشاطا ودينامية لهذا الموضوع • كما نوافق الذين يريدون الاطمئنان الى أن هدف وضع معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية لم يغرب عن البال •

سيدى الرئيس ، اننا نقبل بالصورة نفسها منطق الأسئلة : التحقق من أى شئ ؟ احترام أى شئ ؟ هذا فضلا عن أن الاجابة عن هذه الاسئلة قد سبق تقديمها فهي موجودة ضمنا في كل ما سبق أن قلته بشأن النقص الكبير الذى تركته أعمال الأطراف في المفاوضات الثلاثية الأطراف • ونرى هذه الاجابات بوضوح أكبر في كل ما قاله عدد كبير من الحاضرين حول هذه المائدة بشأن موضوع الحظر الكامل للتجارب النووية • وأذكر في هذا الصدد مثلين : الأول استخلصه من بيان السفير اسرائيليان الذى ألقاه يوم ١٨ شباط/ فبراير أمام اللجنة حول موضوع حظر التجارب النووية، وفي حديثه عن المفاوضات الثلاثية الأطراف صرح قائلا : " يمكننا أن نؤكد بأن الجزء الأكبر من العمل اللازم لوضع المعاهدة قد تم فعلا " •

وأنتقل الآن الى المثل الثاني الذى يقدم لنا ردا على هذا السؤال : التحقق من أى شئ ؟ احترام أى شئ ؟ ونجد الاجابة عن هذه الأسئلة في بيان السيد ممثل الباكستان ، السفير أحمد الذى قال ما يلي :

" غني عن البيان أن المفاوضات ذات الصلة بالتحقق واحترام معاهدة حظر التجارب النووية يجب أن تستند الى تفاهم مسبق ان لم تستند الى اتفاق فيما يتعلق بأهمية المعاهدة ومداها • ويتجلى من التقرير الخاص بالمفاوضات الثلاثية الأطراف المقدم الى اللجنة في العام الماضي أنه على الأقل فيما بين الأطراف الثلاثة الكبرى في التفاوض قد تحقق التفاهم أو اتفاق بشأن أهمية معاهدة حظر التجارب النووية ومداها • وهذا في الواقع هو ما يعكسه نص الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح " •

وقصارى القول يوجد في المجتمع الدولي جهاز كاف لعقيدة ثابتة كما يتضح من ملاحظات زملائنا الذين ذكرتهم توا مما يتيح لهذه اللجنة أن تستنير بشأن ما نريد التحقق منه وما نود أن نضمن احترامه • وليست هذه هي كل العقيدة والا لكان هذا مستحيلا بما ان جزءا كبيرا منها قد تم وضعه في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة • ان كل العقيدة حول أهمية المعاهدة وتعريفيا لا يمكن أن ينحصر في ذلك بما أن الأمر يتعلق بمفاوضات

ثلاثية الأطراف وبما أن اللجنة تهتم بمفاوضات متعددة الأطراف • ولكن كما قلت منذ بضعة دقائق ان المهم والجوهر موجود بيا ، كما يتضح من تصريحاتنا لكي نسمح لجميع المهتمين جديا بالوصول الى الحظر الكامل للتجارب النووية ، البدء لأول مرة في هذه اللجنة بأعمال جادة حول هذا الموضوع الهام • ان تاريخ الجهود لنزع السلاح ظل لمدة طويلة تاريخ فرص لم نتبينها أو أضعناها • اننا نطلب منكم جميعا بالحاح أيها الزملاء الموقرون أن تتبينوا الفرصة المتاحة لكم اليوم وتقتنصوها خشية أن تضيع منا غدا •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بيا • والآن أعطي الكلمة الى ممثل سرى لانكا السفير جايا تودى •

السيد جايا تودي (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمح لي أن أهنئك على رئاستك اللجنة في شهر آذار/ مارس • ان التمكين الذى أدرت به أعمال هذه اللجنة في هذين الاسبوعين الأخيرين يعبر تعبيرا كبيرا الآمال التي عقدناها • واننا على يقين من أنه في أثناء المدة الباقية لرئاستك سوف تحقق اللجنة نجاحا جديدا في انجاز مهامها الصعبة • وغني عن البيان أن وفد بلادى على استعداد دائما لمساعدتكم •

كما أود أيضا أن أشكر سفير ايران السيد محلاتي الرئيس السابق على العمل الممتاز الذى قام به ، ولقد انجزت اللجنة تحت رئاسته عملا مثمرا في شهر شباط/ فبراير وأمكنه بطريقة بناءة مساعدتنا بفعالية على حل مشكلات عديدة • ويشرفنا أن نرى بيننا سفراء ممتازين من هولندا وتشيكوسلوفاكيا الذين سوف نستفيد من خبرتهم الغنية ودرايتهم الفنية ومعارفهم المستفيضة وانني أحييهم باسم وفد بلادى متمنيا لهم كامل النجاح في مهامهم الجديدة •

وأود أن أتحدث اليوم عن البند ١ وعنوانه : " حظر التجارب النووية • وان وفدنا يرى دائما أن الطريقة التي ستدرس بها اللجنة هذا الموضوع ومشكلة سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى سوف تسمح بالحكم ان كانت اللجنة تضطلع حقا بدورها الفريد ومسؤوليتها الضخمة فيما يتعلق بالموضوعات المرتبطة بنزع السلاح النووى أما ان ظلت اللجنة غير فعالة بشأن البند ١ فهي عندئذ تخطئ الهدف وتخيب أمل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة • أما لو ان اللجنة اقتصرت على مناقشة أو على حوار حول البند ١ فتكون قد قصرت في واجباتها وأخفقت في مسؤولياتها كما حددناها عند انشائها •

وان عدم تحقيق أى تقدم منذ وقت طويل فيما يتعلق بمعاهدة لحظر التجارب النووية حظرا كاملا قد يحملنا على الاعتقاد بأن بعض الذين تقع عليهم المسؤولية الكبرى أولا في نزع السلاح النووى ، ينطلقون من المبدأ القائل بأن المفاوضات حول نزع السلاح النووى هي اختصاص قاصر على الدول الحائزة للأسلحة النووية • ولا ينبغي لنا أن نسمح بأن يكون الأمر هكذا • ان وفد بلادى شأنه في ذلك شأن وفود عديدة في هذه اللجنة طالب مرات متتالية بانشاء فريق عامل مخصص لمعاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية • وحتى يوم ١١ آذار/ مارس كان الرد الوحيد الذى تلقيناه من دولتين من الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية كان ردا سلبيا • ولكننا واصلنا التعبير عن آرائنا ليس فحسب للتذكرة انما لأننا نعتقد أنه يجب تكرارها مرارا ومرارا الى أن نلمس نتيجة • ويبدو الآن أن نداءاتنا الفردية أو الجماعية بدأت تكون مسموعة واننا نغتبط لذلك •

ويود وفد بلادى توجيه شكره الى ممثل الولايات المتحدة السيد السفير فيلدز على التصريح الذى أدلى به في ١١ آذار/ مارس بشأن المشكلات النووية بما فيها معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية • وفي رأينا أن هذا التصريح يعكس أمل الولايات المتحدة في توسيع نطاق تعاونها في اطار اللجنة • ومن المسلم به أننا نغتبط لذلك ، كما نوجه الشكر الى السفير سمرهيس الذى أعلن عن تأييد وفد بلاده لاقتراح وفد الولايات المتحدة •

وفي الفقرة قبل الأخيرة في تصريح ١١ آذار/ مارس رأينا السيد السفير فيلدز البارع في المفاوضات يقول لنا الكثير من الأمور غير أنه لم يكشف لنا عن شيء يذكر • ولقد اغتبطنا حين سمعنا الولايات المتحدة تتفاعل مع نداءاتنا المتعددة • الا أن وفدنا تساوره الشكوك ويطرح على نفسه العديد من التساؤلات عن حقيقة النية في القيام بعمل من الأعمال • لذا أعتزم تقديم بعض الأسئلة عن طريقك يا سيدى الرئيس آملا أن أتلقى عليها ردودا وافية عاجلا •

أولا ، ان كلمة " مفاوضات " لم يرد ذكرها في الفقرة قبل الأخيرة من بيان الولايات المتحدة وهي كلمة جوهرية ، ان عدم ذكر هذه الكلمة أمر له مغزاه اذ انه في الفقرات التي سبقت الفقرة المشار اليها لمسنا استبعاد المفاوضات وكأنهم يعودون بنا عتبة نشاطنا وكأننا نخطو أولى خطوات الانطلاق • وهذا اجراء دون التفاوض بكثير • كذا يقول لنا البيان ان الظروف غير مواتية للمفاوضات • غير أن ما أغفله البيان هو ذكر الشروط التي تجعل الظروف مواتية • وطيلة ثلاث سنوات ، بينما كان بعضنا في اللجنة يذكر دائما أن المفاوضات الثلاثية الأطراف كانت متوقفة وأن المفاوضات الثنائية لم تبدأ بعد • كانوا يقولون لنا ان الظروف غير مواتية للقيام بمفاوضات بشأن معاهدة حظر كامل للتجارب النووية الأمر الذى يثير فينا شكوكا خطيرة وقلقا بالغا فمتى اذن سيقولون لنا ان الظروف مواتية ومن الذى سيقول لنا ذلك ؟ ثم ما هي العناصر التي سوف تسمح بتحديد أن الظروف مواتية ؟ يبدو أن جميع نواحي هذا الموضوع ليست في متناول اللجنة • وأيا كان الاهتمام المشترك أو المصلحة المشتركة لا يبدو أن هذا يقربنا من اتفاق متبادل حول الظروف المواتية للتفاوض حول معاهدة حظر كامل للتجارب النووية • وفي أثناء هذا كله ترى الجمعية العامة مع الملايين من البشر أن الظروف المواتية قائمة ومتوافرة منذ سنوات • وأن هذه الدورة للجنة هي ظرف موات لافتتاح المفاوضات •

ثانيا ، تقترح الولايات المتحدة في بيانها انشاء جهاز فرعي بشأن البند ١ • وان كلمتي " جهاز فرعي " هل هما رموز سرية معناها فريق عامل مخصص ، أم أنهم يخفون أمرا آخر؟ ومن المفيد ايضاح هذا الأمر •

ثالثا ، تقترح الولايات المتحدة أن الجهاز الفرعي يدرس ويحدد المشكلات ذات الصلة بالتحقق وباحترام المعاهدة • ويتضح للتو أن أهمية العمل المقترح محدودة : الدراسة والتعريف لا التفاوض • ان الدراسة والتعريف هما مستلزمات أساسية ولكن شأنها شأن من يعمل للوصول الى السماء فانها قد تمتد وتطول الى ما لا نهاية ولا يمكن لأحد أن يتوقع أو يتكهن بالوصول الى ذلك • ويمكن أن يشكل ذلك عملا شيقا ونظريا يعرفنا بالمشكلة المزدوجة للتحقق أو للاحترام • ولكن الى أى شيء يستند هذا العمل ، وأى توجيه نعطيه له ؟

ان التحقق والاحترام عنصران متشعبان أساسيان وحيويان لأية معاهدة قادمة للحظر الكامل للتجارب النووية • والاجراء الفعال هو الاقدام على دراستهما لا في نطاق معنوى مطلق ، بعيدا عن الواقع العملي ، انما في ظل علاقتهما باقتراح لمعاهدة أو اتفاق أو أية وثيقة من هذا

القبيل • ان الدراسة التقنية للتحقق والمراقبة لا يمكن ليبا وحدها اعطاءنا وثيقة سياسية • ولكي تحصل أية معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية ، على قبول الدول الأعضاء وموافقتهم يجب أن تكون وثيقة سياسية • غير أن اقتراح الولايات المتحدة لا يذكر شيئا عن هذه الناحية •

كما أنه لا يتضمن أية ملاحظات عن الوسائل التي يمكن أن ترتبط بها عناصر التحقق والاحترام في المستقبل بالعناصر الأخرى لمعاهدة كهذه • ويأمل وفدنا الحصول على رسم تخطيطي للعملية القادمة التي يمكن أن ننتظرها • فلو كنا نبدأ عملية لا تقدم لنا أية آفاق للمستقبل فاننا نتعرض لأن نغوص منذ البداية أو أن نضل في متاهات الاختيارات التي قد تعرض لنا •

خامسا ، كيف يمكن للجنة أن تتفاعل مع النداءات الحارة والعالمية التي توجه منذ ما يقرب من ثلاثين عاما منادية بعقد معاهدة لحظر كامل للأسلحة النووية • وفي عشية الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، يجب أن نحاول وضع اجابة معقولة وملائمة • بل على العكس ، لو وافقنا على اقتراح الولايات المتحدة ، كما عرض علينا في ١١ آذار/ مارس فاننا نظل دون ما ينتظره الملايين • ففي الواقع يجب أن نسلم بأن كل ما أمكن للجنة تحقيقه في خلال الأسابيع الأخيرة لهذه الدورة هو تقدم هزيل في الطريق الى عقد معاهدة حظر كامل للأسلحة النووية • ويرى وفدنا أن مسؤولية اللجنة أكبر وأوسع وأعمق من هذا بكثير ، لذا يتعين علينا بذل الجهود للوصول الى حل يكون أكثر عموما ومعقولا أكثر •

ويرى وفدنا أن كل مبادرة بناءة يجب أن تتلوها اجابة بناءة • وهكذا حاولت الاجابة بصورة بناءة بأن طلبت من وفد الولايات المتحدة عن طريقك يا سيدي الرئيس تفاصيل أكثر وايضاحات أوفر • وانني على يقين من اننا سنحصل عليها في الاجتماع العام أو في مكان آخر • ولكي تتسنى دراسة اقتراح الولايات المتحدة بالعناية التي يستحقها ، يجب أن يتضمن تفاصيل أكثر •

ويود وفدنا أن يعرف بألفاظ معينة محددة المزمع عمله • ومعروض على هذه اللجنة عدة مبادرات بشأن البند ١ واقتراحات مجموعة الـ ٢١ الواردة في الوثيقة CD/181 • وهي تقدم أساسا عاما لوضع تفويض لفريق عامل مخصص بشأن البند ١ من جدول الأعمال • وثمة اقتراحات أخرى مقدمة من البلدان الاشتراكية ومن وفد كندا ، اما اننا لم نستطع حتى الآن الوصول الى توافق في الآراء ، فهذا يرجع الى عدم قدرتنا على وضع الطرائق المنسقة التي نحتاج اليها لكي ننجح • سيدي الرئيس ، انك تشرع حاليا في القيام بمشاورات منتظمة لمساعدة اللجنة على الوصول الى توافق في الآراء • ويأمل وفدنا أن يسمح هذا بالوصول الى حل ونرجو لك كامل النجاح في جهودك •

وثمة امكانية جديدة تعرض للجنة ولا أظن أنه فوق طاقتنا أن نضع حلا يكون مقبولا ويرضي أماني جميع الوفود • وان وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عليها هنا دورا خاصا يجب أن تلعبه • اذ نرى أنها أحدثت أول تصدعات في الاطار الذي يربط اللجنة منذ وقت طويل • وعليها يتوقف كثيرا توسيع التصدعات وأن تساعد على ازالة الركود والجمود بشأن البند ١ من جدول الأعمال •

الرئيس : أشكر ممثل سري لانكا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة الى ممثل الاتحاد السوفياتي السفير اسرائيليان •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اسمح لي قبل كل شيء أن أبدأ بالترحيب بالممثلين الجدد في لجنة نزع السلاح وبصديقنا السفير ميلوز فيغودا من تشيكوسلوفاكيا • وكلنا يعلم كفاءته الكبرى في شؤون نزع السلاح • وانني على يقين من أن اسهامه في أعمال اللجنة سيكون مجديا ومفيدا لنا جميعا • كما أود الترحيب بالممثل الجديد لهولندا السفير فان دون جين •

سيدي الرئيس ، نود تقديم بعض التعليقات على الكثير من الموضوعات المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح • وسأبدأ بالبند ٧ من جدول الأعمال • في هذا العام احتفلت البشرية بالذكرى الخامسة والعشرين لغزو الفضاء وهو أحدى انجازات العلم الكبرى والتكنولوجيا في عصرنا • ومنذ الآن فان التقدم في هذا المجال لا ينفصل عن التقدم العام في عالمنا • ان استخدام الفضاء لأجل الاتصالات اللاسلكية والارصاد الجوية والملاحة الجوية لأجل دراسة الموارد الطبيعية للأرض ولأغراض أخرى بغية غزو الفضاء واستغلاله •

غير أنه يجب أن نتبين أيضا مع الأسف أن الفضاء لم يعد فحسب مجالا تبذل فيه مختلف البلدان جهودها السلمية لأجل غزوه واستغلاله انما أيضا لأجل المجابهة العسكرية التي تشتد حدتها باطراد •

وان الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عكست قلق المجتمع الدولي تجاه الخطر الذي يواجه البشرية بأسرها بسبب اضفاء الطابع العسكري على الفضاء • فوافقت الجمعية العامة على قرار تطالب فيه بابرام معاهدة دولية ملائمة ترمي الى منع سباق التسلح من أن يمتد حتى يشمل الفضاء الخارجي ، وتوجيه رجاء الى لجنة نزع السلاح أن تقوم بمفاوضات بقصد الوصول الى اتفاق حول نص هذه المعاهدة •

ومن بين مجموع مشكلات نزع السلاح يحتل موضوع الفضاء الخارجي مكانا خاصا • والهدف قبل كل شيء ، هو الوقاية من انتشار جديد لسباق التسلح يكون أكثر خطورة في مجال فيه مصالح حيوية للبشرية بأسرها • وفي هذا الصدد ، فان تنفيذ مشروعات عديدة تم وضعها في هذه السنوات الأخيرة • وترمي الى انشاء سلسلة من اسلحة الفضاء تهدف الى ضرب أهداف في الفضاء الخارجي وفي الجو وعلى سطح الأرض وهذا يشكل أخطارا خاصة ، وأشد هذه المشروعات خطرا هو أن تنتشر في الفضاء الخارجي شبكة أسلحة ، التي يهدد تنفيذها بقاء التوازن الاستراتيجي الذي نشأ في العالم وزيادة التهديد بنشوب حرب نووية • وأود أن أتحدث قبل كل شيء عن المشروعات التي تعمل على أن تنتشر في الفضاء الخارجي شبكات أسلحة مضادة للمقذوفات تستند بصفة خاصة الى استخدام أحدث مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال أشعة لازر وتعجيل الجزئيات • وفي رأي لجنة متخصصة بمجلس الشيوخ الأمريكي أن اقامة سلاح أشعة لازر في الفضاء والسلاح المسمى " ذي حزم الجزئيات " يقدم " امكانيات استثنائية لتعديل التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي " •

وكذلك فيما يتعلق باستحداث مركبات الفضاء ذات قائد ، والتي يمكن اعادة استخدامها والتي سوف تستخدم أيضا لأغراض عسكرية بحتة فهذا يشكل خطرا لا يقل عن غيره ، سيما اذا تم وضع على المدار الفلكي أقمار صناعية للاستطلاع والاتصال اللاسلكي والملاحة الجوية وكذلك توابع صناعية أخرى للتطبيق العسكري وللقيام بتجارب لأنماط جديدة من أسلحة الفضاء والتفتيش وتدمير التوابع الصناعية •

وقد يكون من الخطأ الجسيم أن نفترض أنه لو أن وسائل جديدة للكفاح تظهر في الفضاء سيصبح الفضاء هو الوحيد المتعدد الجوانب و" ميدان المعركة " ، كما هو الحال في أوهام مستقبل العلم • وان التوجيه " الأرضي " البحت لأسلحة الفضاء التي يجرى استحداثها واستخدامها أمر بديهي واضح لا شك فيه • وقد يزيد هذا التوجيه من التهديد بنشوب حرب نووية بكل ما لها من نتائج مفزعة للبشرية بأسرها ، آخذين في الاعتبار خاصة حقيقة أن برامج الفضاء العسكرية مزودة بعقائد ومفاهيم تنادى وتطرى نظرية قبول واستساغة حرب نووية وتبرر الالتجاء الى الأسلحة النووية •

وتقدم هذه المشكلة ناحية أخرى ، فمن العسير أن نتصور ما يكلفه الحصول على قدرة القيام بأنشطة عسكرية في الفضاء المحيط بالأرض أيا كانت محدودة • هذا في الوقت الذى نرى فيه معظم سكان كوكبنا محرومين من الحد الأدنى للمعيشة •

فلأى غرض تريد بعض الأوساط اثارة التوسع في سباق التسلح لكي يشمل الفضاء الخارجي ؟

ان المجلة الأمريكية " بيزينس ويك " ترد على هذا السؤال قائلة : " ان من يستطيع التحكم في الفضاء ، هذه الحلبة الرئيسية لحروب المستقبل سيتمكن من تعديل ميزان القوى بصورة حاسمة • ويستطيع عمليا اقامة سيادة عالمية " •

ولم يكف الاتحاد السوفياتي عن النضال ضد تحويل الفضاء الخارجي الى حلبة مفتوحة لسباق التسلح • وفي ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨١ أعلن أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ورئيس المجلس الأعلى للاتحاد السوفياتي ل • أ • بريجنيف : " ان الفضاء هذا المحيط الذى لا حدود له ، يجب أن يظل خاليا من الأسلحة أيا كانت طبيعتها • كما اننا نوصي بتضافر كل الجهود لتحقيق هذا الهدف الانساني العظيم ، الذى يرمي الى منع اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي " •

وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحا يهدف الى منع سباق التسلح من أن يشمل الفضاء الخارجي ويهدف الى تجنب أن يصبح هذا الفضاء مصدرا لتدهور العلاقات بين الدول حتى يمكن وضع معاهدة تحظر وضع أسلحة من أى نمط في الفضاء الخارجي • ونقترح أن تتعهد الدول بألا تضع على المدار الفلكي حول الأرض أية آلات تحمل أسلحة أيا كانت ، وألا تضع مثل هذه الأسلحة على الاجرام السماوية ، وألا تضع مثل هذه الأسلحة بأية صورة أخرى ، خاصة على سطح آلات الفضاء مسكونة أو يمكن اعادة استخدامها سواء من النمط الحالي أم من أنماط أخرى قد تستحدث في المستقبل •

كما يدرس مشروع المعاهدة مشكلة حظر شبكات الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية والتي يطالب بها العديد من الدول • وتنص المادة ٣ من مشروعنا على تعهد الدول بعدم تدمير أو اصابة آلات الفضاء التابعة لدول أخرى أطراف في المعاهدة وعدم عرقلة سير عملها العادى أو تعديل مسارها طالما أن هذه الأجسام قد تم وضعها على المدار الفلكي مع مراعاة الاحترام التام لمقتضيات المعاهدة •

ونقترح الشروع دون ابطاء في اللجنة في القيام بمفاوضات حول هذا الموضوع وانشاء فريق عامل مخصص ، ولا نعترض على أن يؤخذ في الاعتبار أيضا في تخويل الفريق العامل المخصص توصيات

مذكورة في القرار ٣٦/٩٧ جيم للجمعية العامة بشأن المفاوضات حول حظر شبكات الأسلحة المضادة للتوابع الصناعية • ومن ناحية أخرى نرى أن الهدف الرئيسي للجنة ينحصر في ايجاد حل كامل لمشكلة وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي • أما موضوع شبكات الأسلحة المضادة للتوابع الصناعية فيجب دراسته طبعا في اطار اجراءات أخرى ترمي الى بلوغ هذا الهدف •

وتدرس لجنة نزع السلاح في هذا الاسبوع موضوع الانماط الجديدة وشبكة أسلحة التدمير الجماعي والأسلحة الاشعاعية ، ونود أن نعرض أيضا بايجاز لهذه الموضوعات •

وبشأن الأسلحة الاشعاعية أود أولا التذكير بأن اللجنة تدرس منذ ما يقرب من ثلاث سنوات العناصر الأساسية لمشروع اتفاق حول حظر الأسلحة الاشعاعية • وان هذه الدراسة كانت قد سبقتها سنتان من المفاوضات الثنائية • ألم نفقد وقتا كبيرا ، في وضع وثيقة تحظر نمطا من الأسلحة لا وجود له ، يقينا اننا لا نصر على أن نضع بأى ثمن مشروع معاهدة لبداية الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • غير أن موقف المشتركين في المفاوضات قد تبلور بحيث قد آن الأوان للوصول الى نتيجة •

اننا ندرك تمام الادراك ونفهم جيدا الاهتمام الذى تبديه عدة وفود تجاه مشكلات الوقاية من هجمات ضد أهداف نووية مدنية • ونحن لا نعترض على وضع التدابير الدولية الملائمة لو أمكننا اقناع الجميع بأن وضع هذه التدابير يتم خارج اطار المفاوضات حول الأسلحة الاشعاعية واننا على استعداد لأن نبحث عن الصور الملائمة للتفاهم لكي نقدم للدول المعنية التأكيد بأن اقتراحاتها ستكون موضع مفاوضات جادة • وفي الوقت نفسه نود أن نؤكد على أن هذه المشكلة لا صلة لها اطلاقا بالأسلحة الاشعاعية • فهذه مشكلة أخرى منفصلة تماما كما أنها كثيرة التشعب اذ لها عدة أوجه تكنولوجية وعسكرية وقانونية وانسانية • واننا ندرس بصورة جدية الى أبعد حد الاقتراح بوضع الأحكام التي تحظر الهجوم على أهداف نووية مدنية ونرى اذن ضرورة دراستها بالاهتمام والعناية الواجبة •

ان موقف الاتحاد السوفياتي من حيث المبدأ فيما يتعلق بالمشكلة العامة لحظر أنماط جديدة وشبكات أسلحة للتدمير الجماعي موقف معروف تمام المعرفة ولا نود أن نعرضه مرة أخرى ، فمنذ سنوات عديدة نرى هذه المشكلة مدرجة في جدول أعمال مختلف المحافل الدولية • ومن ناحية أخرى فقد وافقت الجمعية العامة على قرارات عديدة بشأن هذا الموضوع • وما من أحد ينكر الخطر من أن الموقف يتطور الا اذا وضعنا العراقيل في الوقت المناسب بحيث ان احدث الانجازات في مجال العلوم لا تستخدم لاستحداث أنماط جديدة من أسلحة التدمير الجماعي • ومع الأسف فان ما ينقصنا هو الأهم ، هو أنه في بعض الدول المهمة عسكريا لا توجد الارادة في حل المشكلة • وهكذا تمر سنة وراء الأخرى دون أن يتحقق أى شئ عملي • ففي رأينا أنه من الملائم وهذا أمر ايجابي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت على القرار ٣٦/٨٩ الذى تطالب فيه الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول الأخرى الهامة عسكريا أن تقدم تصريحات متماثلة متشابهة من حيث الجوهر ، فيما يتعلق برفض استحداث أنماط جديدة من الأسلحة الفتاكة فتكا جماعيا ، أو شبكات جديدة من هذه الأسلحة كخطوة أولى في الطريق الى ابرام اتفاق عام حول هذا الموضوع وكما يطالب بذلك هذا القرار ، فان هذه التصريحات سوف يعتمدها فيما بعد مجلس الأمن بقرار منه •

وفي رأينا أن طريقة كهذه تسمح باقامة عقبة أولى ذات طابع أدبي وسياسي معا اذ تعرقل استحداث وسائل جديدة للتدمير الجماعي • هذا بالاضافة الى أنها لا تنص على الابرام العاجل أو الفوري لاتفاق رسمي وعام ، والتي تتشكك بعض الوفود في ملائمته • وبهذه المناسبة نذكر أن بعض هذه الدول قدمت اقتراحات بموجبها أن حل هذه المشكلة يجب أن نسعى اليه أساسا بأن يعلن المجتمع الدولي ادانة صارمة لاستحداث أنماط جديدة من أسلحة الفتك الجماعي • وهنا نفكر بصفة خاصة في اقتراح المملكة المتحدة في ٢٨ تموز/ يوليه والذى تحدث عنه باستفاضة اليوم السفير كوميفش •

وبهذا المفهوم نجد من المفيد أن تقوم لجنة نزع السلاح بدراسة الوسائل الممكنة لاستجابة نداء الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع سيما وأن كل الدول الكبرى المهمة عسكريا ممثلة بها • ومن ناحيتنا فنحن على استعداد للقيام باتصالات مع كل الوفود بشأن هذا الموضوع في أى وقت • ولقد تابعنا بانتباه شديد الاعتبارات التي ذكرها في جلستنا اليوم السفير كوميفش ونرى أنها تتناسق تمام التناسق مع الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والقرارات الأخرى للجمعية العامة ونحن نؤيد اقتراحاته المتصلة ببعض الاجراءات المتعلقة بتنظيم مشاورات غير رسمية في أقرب فرصة •

وفي ختام كلمتي أطلب من اللجنة الشروع في القيام باجراءات ايجابية بقصد حظر استحداث أنماط جديدة وشبكات أسلحة للتدمير الجماعي • أود سيدى الرئيس في ختام كلمتي أن أقلد عبارات سفير استراليا وأن أطبقها طبعا على موضوع حظر الأنماط الجديدة وشبكات أسلحة التدمير الجماعي :

" ان تاريخ الجهود في مجال نزع السلاح هو الى حد كبير تاريخ الفرص التي لم نتنبه اليها أو أضعناها فأطلب بالحاح منكم جميعا أن تتبنوا وتقبضوا بيديكم الاثنتين على الفرصة المتاحة لكم اليوم خشية ضياعها غدا " •

الرئيس : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه والآن أعطي الكلمة لممثل الهند السفير فتكا تسواران •

السيد فتكا تسواران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان فن الدبلوماسية الحديثة مدين بالكثير في أصوله للدبلوماسية الايطالية التي أعطيتنا فكرة عنها أثناء الفترة القصيرة التي قضيتها معنا • وأود باسم وفد الهند أن أهنئك بحرارة بمناسبة رئاستك للجنة أثناء شهر آذار/ مارس • كما أود أن أؤكد لك التأييد والتعاون الكاملين لوفدنا في انجاز مهمتك •

وفي الوقت نفسه أود الترحيب بحرارة بالزملاء الجدد في اللجنة فأرحب بممثلي هولندا وتشيكوسلوفاكيا الذين ينتظر وفدنا الكثير من اسهاماتهم في أعمالنا •

كما أود أن أشكر باخلاص السفير محلاتي من ايران على كفاءته واهتمامه بادارة أعمال اللجنة في شباط/ فبراير في شهر افتتاح الدورة •

وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أود أن أقصر كلمتي اليوم على البندين الأول والثاني من جدول أعمالنا ويتعلقان على التوالي بحظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى •

ومنذ أكثر من عقدين يوصي المجتمع الدولي الأولوية العليا لابرام معاهدة تحظر التجارب النووية • وفي سنة ١٩٧٨ أكدت الجمعية العامة في دورتها الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح على أنها تولي الأولوية العاجلة والعليا لابرام معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية • وللسبب نفسه فان البند الأول المدرج في جدول أعمال اللجنة يحمل عنوان : " حظر التجارب النووية " •

غير أنه منذ عامين ونصف عام ألفت اللجنة نفسها أمام موقف لا يمكن تصديقه • فالمفاوضات المتعددة الأطراف حول هذا الموضوع ذى الأولوية العليا قد توقفت لحجج متنوعة : في البداية تالوا لنا ان مفاوضات متعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح قد تضر بسير المفاوضات الثلاثية الأطراف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا • والتي تأخذ مجراها منذ سنة ١٩٧٧ • ولم يحاولوا أن يفسروا لنا كيف ولماذا ان مجرد قيام لجنتنا بمفاوضات حول معاهدة حظر كامل للتجارب النووية يمكن أن يكون له أثر سلبي على تلك المفاوضات المحدودة • واليوم ، طبعا ، حتى هذه الحجة لا يمكن اثارتها بما انه كما نعلم جميعا ان المفاوضات الثلاثية الأطراف متوقفة، منذ عام ونصف عام ولا يوجد ما يشير الى احتمال استئنافها في مستقبل يمكن التكهن به • حتى لو ان احد الأطراف الثلاثة قد صرح عدة مرات أنه يأمل استئنافها •

على أية حال ، لم يؤيد أى عضو في اللجنة فكرة أنه لا ينبغي أن تكون باللجنة مفاوضات حول الموضوعات النووية بين دول حائزة للأسلحة النووية فلا يوجد ما يمنع أن تأخذ المفاوضات مجراها • ففي الواقع ان ما يقلق بالنا هو بالذات أن هذه المفاوضات قد توقفت الا حول مجموعة من الموضوعات بشأن القوى النووية المتوسطة المدى في أوروبا •

وفي بيانه في شباط/ فبراير ١٩٨٢ ذكر مدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح بالولايات المتحدة السيد يوجين روستو : ذكر أنه " لا يقبل أن مجرد مفهوم حظر التجارب النووية يعتبر موضوعا له الأولوية العليا • ثم قدم حجة جديدة ومثيرة للقلق ليعارض ابرام معاهدة حظر كامل للتجارب النووية" • وأكد " أن في المناقشات العديدة التي كانت مكرسة هنا لهذه المشكلة لم يتشكك أحد في الملاءمة القصوى لحظر التجارب النووية ولكن لم يتحقق الاجماع على موضوعين الطريقة والجدول الزمني " • ولم تظهر ، على قدر علمنا ، أية اختلافات في الرأى بشأن الطريقة الواجب اتباعها ولا بشأن الجدول الزمني لتطبيق معاهدة حظر التجارب النووية • والغرض المسلم به من مثل هذه المعاهدة هو الوقف العام والكلي لتجارب جميع الأسلحة النووية من قبل جميع الدول والى الأبد • وكان من المقبول من الجميع أن مثل هذه المعاهدة لحظر التجارب النووية يجب ابرامها بأسرع ما يمكن •

وواصل السيد روستو بيانه رابطا بين موضوع حظر التجارب النووية وبين " قدرة الدول الغربية على ابقاء قوة للردع موثوق بها " • وقال ان " الحد من التجارب النووية يجب التفكير فيه في اطار أوسع للموضوعات النووية " • ان ما فعله السيد روستو بجرة قلم هو رفض الاعتراف بالأولوية العليا التي أولاها دائما المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة لابرام معاهدة حظر التجارب النووية منذ بداية الخمسينات • وفي أثناء اجتماع غير رسمي للجنة اقترح وفد الولايات المتحدة أن موضوع حظر التجارب النووية لا تنبغي دراسته الا بعد الشروع في انقاص هام للمخزونات القائمة من الأسلحة النووية •

وطيلة ما يقرب من ربع قرن أعلنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مناسبات عديدة أنها تعتزم تقديم البرهان على ارادتها السياسية للوصول الى اتفاق حول وقف تجارب الأسلحة النووية • وأن العقبة الوحيدة التي قامت في طريق تقدم المفاوضات وأشاروا اليها كانت المشكلات التقنية ذات الصلة بالتحقق ، وليس عدم توافر الارادة السياسية أو عدم القدرة على قبول اعطاء الأولوية العليا لهذا الموضوع كما سلم بذلك المجتمع الدولي بأسره • ومع ذلك فان دولة حائزة للأسلحة النووية لا ترى أي انعدام للمنطق أو حتى اللياقة في أن تعلن للجنتنا بأنها لم تعد تؤمن بأنه في الموقف الراهن لا يمكن لموضوع معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية أن يحظى بالأولوية العليا وأن في رأيها يجب أن نرى في ذلك هدفا بعيد المدى في اطار مجموعة كبرى من الموضوعات النووية • ومن هذا يفهم ضمنا أن الوقف الكامل للتجارب النووية لن يكون ميسورا الا بعد القضاء قضاء كاملا على الأسلحة النووية •

نحن لا نتشكك في حق أية دولة في اعادة النظر في موقفها بشأن نقطة معينة من جدول الأعمال المكرس لنزع السلاح • ولكن يجب التسليم بأن قلبا اعتباطيا كهذا للأولويات الموضوعة لا يمكن أن يدعم الوثوق بالتعهدات التي تقطعها على نفسها هذه الدول التي نتحدث عنها لتحقيق نزع السلاح النووي أو بلوغ أي هدف آخر لنزع السلاح • كيف يمكننا أن نطمئن الآن الى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية مصممة حقا على تحقيق نزع السلاح النووي ؟

أي ضمان لدينا بأنه بعد بضعة سنوات لن تقول لنا ان موضوع نزع الأسلحة النووية لم تعد له الأولوية وأن شبكة اسلحة جديدة ، لم تكن معروفة قبلا يجب العمل سريعا على فكها قبل أي أمر آخر • وأي ضمان لدينا بأنه بعد فترة قصيرة لن تأتي احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقول للجنة ان حظر الأسلحة الكيميائية لا ينبغي التفكير فيه لأنه يعرض للخطر التوازن العسكري وأن التوسع في الأسلحة الكيميائية أمر أساسي للابقاء على ردع مزعوم ؟ ان المسألة هنا ليست مجرد مسألة تصديق أو وثوق سياسي ولكنها مشكلة لها أصداء خطيرة على أمن الدول بل وعلى قضية نزع السلاح • وان المفاوضات على نزع السلاح لا يمكن الشروع فيها الا على أساس انضمام الدول انضماما عاما الى بعض المبادئ والأهداف والأولويات الأساسية المتفق عليها كما يجب ، في مجال نزع السلاح • واذا ما تزعزع هذا الأساس ، فلن يكون ممكنا أن ننتظر من أية دولة أن تقبل اجراءات جزئية لنزع السلاح أو طريقة العمل على مراحل لأن أحدا لن يعتقد أن التعهد باحترام الأهداف ذات الأولوية سيظل سليما وصالحا • دول كثيرة ومن بينها الهند لم تقبل التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بالرغم من مداها وأثرها المحدودين لأنها رأت أن توقيعها يعتبر مرحلة أولى نحو الابرام القادم لمعاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية وان الموقف الذي تتخذه الآن الولايات المتحدة يكذب هذه الفكرة ، ويعتبر مساسا بالتصديق والوثوق في الاجراءات التي تم الاتفاق عليها •

وسنة تلو الأخرى نرى أن معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية يتم التسليم بها بالتوافق في الآراء على أنها أول اجراء عاجل نحو وقف سباق التسلح النووي وخاصة من حيث الكيف • ولا يمكن الخلط بين المرحلة الأولى وبين هذا الهدف البعيد أو ذاك • كلا ، انه الآن وهنا يجب ابرام معاهدة حظر التجارب النووية ، فالمسألة ليست مسألة حائط نبنيه متمثلين واضعين حجرا فوق حجر • فلم تعد لدينا امكانية الانتظار أكثر من ذلك •

في الاجتماع العام يوم ١١ آذار/ مارس سمعنا بيانات ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، السفير فيلدز والسفير سمرهيس بشأن حظر التجارب النووية ونزع السلاح النووي .

وفي هذه الجلسة ، عند ذكر رد الفعل المبدئي على هذه البيانات قلنا ان موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الطريقة التي يجب بها على لجنة نزع السلاح الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه البندين الأول والثاني من جدول الأعمال قد تطور بصورة ايجابية واذ يعيد تأكيد السياسة الجديدة لحكومته بشأن حظر التجارب النووية ، كما عرضها السيد روستو فقد أعلن سفير الولايات المتحدة أن وفد بلاده على استعداد للانضمام الى توافق في الآراء باللجنة لانشاء جهاز فرعي يهتم بالبند الأول من جدول الأعمال واذ يفعل ذلك ، فهو يسلم بأن لجنة نزع السلاح " هي معنية بصورة مشروعة بجميع موضوعات نزع السلاح ، وأنه يلتزم بتقديم اسهام مهم لعملية نزع السلاح من جميع نواحيها " . فبالرغم من اننا لا نؤيد رأى وفد الولايات المتحدة بشأن الأولوية التي يجب أن نعطيها لحظر التجارب النووية ، والدور الذى يمكن أن يلعبه هذا الحظر في وقف التحسين من حيث الكيف ، والتوسع في الأسلحة النووية ، رأينا أن من مصلحة اللجنة أن تستكشف كل امكانية من شأنها أن تقربنا من المفاوضات الحقيقية حول نص معاهدة . ونأمل أن المشاورات التي يقوم بها حاليا رئيس اللجنة بقصد صياغة تخويض ملائم لفريق عامل مخصص حول البند الأول سوف تؤتي ثمارها عن قريب ، وطبعا هذا الفريق العامل المخصص سيدرس أيضا الموضوعات ذات الصلة بالتحقق والرقابة التي تبدو أمورا حيوية لوفدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

على حين ان البعض يحاول أن يؤجل الى أجل غير مسمى البند الأول من جدول الأعمال . وان كفاءة اللجنة للشروع في مفاوضات حول البند الثاني من جدول الأعمال ، ألا وهو نزع السلاح النووى ، لا تزال تثير التشكك . وفي بيانه في ١١ آذار/ مارس أعلن سفير الولايات المتحدة أن وفد بلاده " لا يزال يعتقد بأنه في الوقت الراهن انشاء جهاز فرعي يتكفل بالتفاوض على نزع السلاح النووى لن تكون له آثار ايجابية ، سيما لو تذكرنا أن هذه المفاوضات بدأت مجراها بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية " وها هي ذى مرة أخرى يقدم لنا حجة دون أى تفسير أو شرح . ونود أن نطلب من سفير الولايات المتحدة أن يشرح لأى سبب يجب العدول عن القيام بمفاوضات على نزع السلاح باللجنة لمجرد أن مفاوضات على الموضوع نفسه بدأت بين دول حائزة للأسلحة النووية كلها أو بعضها ، فلماذا يرى أن المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كلها أو بعضها تلغي بعضها بعضا ، هل يمكنه أن يوضح لنا الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها مفاوضات متعددة الأطراف باللجنة على المفاوضات المحدودة التي يقوم بها عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويتشوق وفد بلادى الى سماع اجابات وفد الولايات المتحدة على الأسئلة الثاقبة والملائمة التي وجهتها اليه هذا الصباح السيد ممثل سرى لانكا السفير جايا كوددى . لو أمكن السفير فيلدز أن يفتح لنا مكنون أسراره ويقول لنا ما هي مخاوفه في هذا الصدد ، ربما استطعنا تبديدها .

وان وفدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة باللجنة سواء في الاجتماعات غير الرسمية أم في الجلسات الرسمية قالا ان الموضوعات النووية يجب أساسا وفي مرحلة أولية أن تدرسها الدول الحائزة للأسلحة النووية . وفي بيانه في ١١ آذار/ مارس اعترف السفير فيلدز بالدور المشروع للجنة كما ذكر مناسبات عديدة تم فيها تذكير الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن مسؤولية القيام بمفاوضات من هذا القبيل تقع على عاتقها قبل كل شيء . وسبق أن قلت اننا لا نطلب من الدول

الحائزة للأسلحة النووية أن تعدل عن القيام هي نفسها بمفاوضات على الموضوعات النووية بل في الواقع نحن نشجع بصورة ايجابية مفاوضات كهذه وان ما طلبناه عدة مرات من وفدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دون الحصول على أية اجابة ملائمة أو مرضية ينحصر في عبارة بسيطة : " في أى موضع يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظهر قلقها واهتماماتها ان لم يكن في اطار اللجنة ، هذا الجهاز المتعدد الأطراف ، تعترف الوثيقة الختامية بأن حربا نووية ستكون لها نتائج مدمرة تؤثر على السواء على الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية بالخطورة نفسها " ومؤخرا أعلن مدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح بالولايات المتحدة أن " دينامية الحرب لن تدع أى مكان في مأمن منها " . وتسلم الوثيقة الختامية بحق كافة الدول في المشاركة في مفاوضات على نزع السلاح وخاصة في الموضوعات التي تمس أمنها . ان الأسلحة النووية تشكل خطرا جسيما يتهدد بقاء البشرية ، كما أن المصالح الحيوية لأمن جميع الدول معرضة للخطر مباشرة لمجرد وجود هذه الأسلحة . ففي أى مكان يجب دراسة مصالح الأمن هذه ؟ هل يستطيع وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن يذكرا أن مصالح الأمن الحيوية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي أيضا معنية بالموضوعات السلبية للأسلحة النووية وبالمفاهيم ذات الصلة باستخدامها ؟

فلو أكدوا لنا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية خاصة من شأنها وحدها دراسة الموضوعات ذات الصلة بالأسلحة النووية فما هو دور لجنة نزع السلاح في هذا الصدد ، هل ترى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أنه في المجالات ذات الصلة بالأسلحة النووية لا ينبغي على لجنة نزع السلاح أن تعمل كجهاز للتفاوض ؛ ان كان كل ما يسمحوا لنا به هو عقد اجتماعات غير رسمية حول هذه الموضوعات ، ألا يعني هذا ، في الواقع ، فيما يتعلق بالموضوعات التي تحظى بالأولوية العليا في جدول أعمالها ، أنهم ينحدرون باللجنة الى وضع تصبح فيه مجرد جهاز للمناقشات ؟

اسمحوا لي أن أحدد موقف وفد بلادى في هذا الصدد . فنحن لا نعترض على عقد اجتماعات غير رسمية حول البندين الأول والثاني من جدول الأعمال . فهذه الاقتراحات واردة في الوثيقتين CD/180 و CD/183 المقدمتين على التوالي من مجموعة الـ ٢١ ومجموعة البلدان الاشتراكية فبدلا من أن نرفض التفكير في تشكيل جهاز فرعي بناء على البند ٢ من جدول أعمال اللجنة فلعله يمكن للولايات المتحدة والمملكة المتحدة دراسة جوهر هذه الاقتراحات والاشتراك في مشاورات بقصد الوصول الى صياغة تفويض ملائم لجهاز فرعي كما فعلت بشأن البند الأول .

وقد تعهد السيد روستو في بيانه في ٩ شباط/ فبراير أمام اللجنة بالعمل بصورة بناءة مع اللجنة لازالة عبء الأسلحة النووية عن عاتق السياسة العالمية . وقد طلبت عدة وفود من ممثلي الولايات المتحدة معرفة الآراء التي يمكنهم تقديمها لبلورة هذا التعهد .

ومن المؤكد أن السفير فيلدز يسلم بأن مجرد قبول المشاركة في اجتماعات غير رسمية للجنة حول البند الثاني من جدول الأعمال لا يمكن اعتباره بلورة للتعهد الذى قطعه السيد روستو على نفسه .

وفي ختام كلمتي يا سيدى الرئيس أود تذكير ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء باللجنة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٨١ وعنوانه : " الوقاية من حرب نووية " . وقد

تمت الموافقة عليه بالتوافق في الآراء • اننا نوجه النداء اليهم في هذا المجال لكي يقدموا الى الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، اقتراحات عملية حول هذا الموضوع الذى له أصداء كبيرة على بقاء البشرية نفسيا • وفي غضون السنوات الأخيرة قدمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وخاصة بلدان عدم الانحياز اقتراحات بناءة في هذا الصدد • واحدى هذه الاقتراحات وارد في القرار ٣٦/٩٢ حاء ويتعلق بابرام اتفاق حول الحظر الكامل للالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية • وان دولتين حائزتين للأسلحة النووية قد أيدتا صراحة هذا الاقتراح ولكن لا تزال بعض الدول الأخرى تعارض هذا الاقتراح • لذا نوجه النداء الى الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تبادر فورا بتقديم اقتراحات عملية بشأن هذا الموضوع ، آخذين في الاعتبار أن الموضوع يهم ليس فحسب أمن حفنة صغيرة من الدول ، انما بقاء البشرية بأسرها •

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية المانيا الديمقراطية السيد السفير هردر •

السيد هردر (جمهورية المانيا الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أتحدث اليوم عن بند مدرج في جدول الأعمال : أنماط جديدة من الأسلحة وشبكات أسلحة للتدمير الجماعي وكذلك عن الأسلحة النووية النيترونية وعن بعض نواحي الحظر الكامل للتجارب النووية ، وذلك على ضوء تبادل الآراء الذى تم حاليا حول هذا الموضوع •

ولكن قبل أن أخوض في التفاصيل ، أرجو أن تأذن لي ياسيدى الرئيس أن أشير الى الاقتراحات الأخيرة المقدمة من رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليونيد أ • بريجنيف بشأن الحد من التسلح النووى • وتغتبط جمهورية المانيا الديمقراطية للقرار الذى اتخذه مؤخرا الاتحاد السوفياتي بادخال نظام المهلة ، من طرف واحد ، على انتشار الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي • واسراعه باتخاذ مبادرة شخصية بانقاص عدد هذه الأسلحة •

كما نؤيد الاقتراحات السوفياتية التي ترمي الى استئناف مفاوضات " سولت " دون ابطاء • وأن يتعهد الطرفان بعدم اتاحة امكانيات جديدة لزيادة الترسانة العسكرية وبعدم نشر قذائف انسيابية طويلة المدى من قواعد برية أو بحرية وتشكل هذه المبادرات الهامة لفتة تدل على حسن الادارة • كما أنها دليل على الطريقة البناءة التي يتبعها الاتحاد السوفياتي في المفاوضات على نزع السلاح ، وخاصة في المفاوضات حول انقاص الأسلحة النووية في أوروبا • ونأمل أن الطرف الآخر سيدرسها جديا ويكون رد فعله ايجابيا • ان رد فعل ايجابي سيكون له كذلك بلا أدنى شك أوضح أثر ايجابي على الجو الدولي • وعلى أعمال لجنتنا في انجاز مهمتها •

١ — ومنذ ١٩٧٦ ، حيث كان الاقتراح السوفياتي بشأن حظر استحداث أنماط جديدة وشبكات أسلحة للتدمير الجماعي موضع دراسة تفصيلية لأول مرة بأن وفدنا قد أيد تأييدا مطلقا فكرة وضع وابرام اتفاق شامل يتمشى مع هذه الأمور على أن يتم ذلك في موعد قريب •

كنا على يقين ، ومازلنا على يقين من أن هذا الاجراء سوف يساعد بصورة فعالة على الحد من سباق التسلح من حيث الكيف ، الأمر الذى يهدد اليوم تهديدا جديا المفاوضات على تحديد التسلح ونزع السلاح • ان اتفاقا كهذا قد يساعد على أن يعكس العملية التي نحظها الآن من

حيث ان المفاوضات على نزع السلاح متأخرة جدا بالقياس الى سرعة الاستخدام العسكرى لأحدث الاكتشافات في العلوم والتكنولوجيا •

وفي غضون هذه السنوات الأخيرة ، شرح وفدنا مرارا وتكرارا طريقته في معالجة هذا الموضوع • وفي بياني يوم ٩ تموز/ يوليه ١٩٨١ تحدثت فيما تحدثت عن الضرورة الملحة في الوصول الى الاتفاق المشار اليه أعلاه • كما تحدثت عن أهمية ومدى الحظر والتحقق من احترام الاتفاق • ولن أكرر اليوم حججنا •

واسمحوا لي يا سيدى الرئيس بأن أشرح طريقتنا فيما يتعلق بالحل العملي لحظر أنماط جديدة وشبكات أسلحة التدمير الجماعي •

واذ نأخذ في الاعتبار الاقتراحات التي قدمتها بعض الدول الأخرى فنحن على استعداد للشروع على مراحل ، طبقا لطريقة تدريجية ولقد ذكرنا هذا مؤخرا للفريق العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح • ويمكن لهذه المراحل أن تكون كالآتي :

(أ) بيانات تصدر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومن دول أخرى مهمة عسكريا ، بشأن رفض استحداث أنماط جديدة من الأسلحة أو شبكات أسلحة للتدمير الجماعي •

(ب) ابرام اتفاق عام أو اتفاق مرحلي يمكن أن يقترن بقائمة بالأنماط الجديدة المحرمة وشبكات الأسلحة للتدمير الجماعي •

(ج) اذا ما دعا الأمر ، ابرام اتفاقات خاصة بشأن حظر انماط جديدة وشبكات أسلحة معينة للتدمير الجماعي •

وفي الواقع قد وافقت الجمعية العامة على هذه الطريقة المرنة في قرارها ٣٦/٨٩ • ومن شأن لجنتنا الآن أن تبدأ في مفاوضات جادة •

في الماضي كانت الاجتماعات غير الرسمية باشتراك الخبراء مفيدة ومجدية لالقاء الضوء على بعض الموضوعات • وهذا يجب أن يؤدى بنا الى أشكال تنظيمية أكثر لأعمالنا • لذا فان وفدنا يؤيد انشاء فريق عامل مخصص من الخبراء بقصد وضع وثيقة دولية • ولهذا السبب فان وفدنا يؤيد تأييدا مطلقا الاقتراح المتضمن في وثيقة العمل التي قدمها الينا اليوم وفد هنغاريا •

وان ميزة الاجراء المقترح واضحة ، فعلى حين ان لجنة نزع السلاح يمكنها تركيز عملها على مبادئها الرئيسية وهي البندين الأول والثاني ، وطريقة ملائمة للبند الثالث • وعندئذ يمكن الاطمئنان الى أن الطريق الى المفاوضات على اتفاق دولي ملائم أصبح ممهدا •

٢ - ان استحداث أسلحة نووية نيترونية كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية يقدم الدليل الصارخ على الفائدة العظمى لجهودنا في وقف سباق التسلح •

لذلك فان وفدنا يأخذ في الاعتبار النواحي الآتية :

أولا : لا شك مطلقا في أن سلاح النيترون سيؤدى حتما الى تصعيد سباق التسلح • ولا ينبغي أن نكون واهمين • ان السلاح النيتروني يشكل أول نمط من جيل جديد من الأسلحة النووية ، فهو بمثابة " جبل الجليد " نرى منه القمة وما خفي كان أعظم من أسلحة أخرى يسمونها " أسلحة نووية متخصصة "و " أسلحة نووية لأغراض خاصة " فبالاضافة الى السلاح النيتروني يوجد

" السلاح ذو الاشعاع المكثف " وثمة أسلحة نووية أخرى لها خصائص أخرى مثل أثر عصف الانفجار والأثر الكهرمغناطيسي وكلها سوف تزداد كثافتها • على حين ان أسلحة أخرى مثل الاشعاع النووي سوف تنخفض وثمة أسلحة جديدة تحت الدراسة • ومن المفروض أن هذه الأسلحة كلها تعطي لمن يستخدمها امكانية التحديد مقدما للخسائر التي سينزلها بالعدو •

ثانيا : من المزمع أن الأسلحة النيترونية تستقر في أوروبا بصفة خاصة وهي منطقة تهتم بلادي مباشرة • وطبقا للبيانات الصحفية بشأن مشروعات حلف شمال الاطلنطي فان استحداث الأسلحة النووية النيترونية سيتلوه انتشار الأسلحة النووية المتوسطة المدى مثل (برشنغ الثاني) ، والقذائف الانسيابية المستقرة أرضا وان أراضي جارنا الغربي ستصبح منطقة استيطان محتمل للأسلحة النووية الموجودة فعلا • على حين ان المسؤولية الكبرى في استحداث السلاح النيتروني تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي الدولة النووية المعنية ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن الدول التي تقام على أراضيها هذه الأسلحة يجب أن تتحمل مسؤولية خاصة • وكما ذكر ممثل هنغاريا والمانيا الديمقراطية في وثيقة العمل CD/256 : " على السلطات الوطنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ قرارا بحكم سيادتها بقبول أو عدم قبول اقامة أسلحة نووية على أراضيها " •

ثالثا : ان تخفض من مستوى الأسلحة النووية ، فان الأسلحة النووية النيترونية قد تم تصميمها لكي تجعل الحرب النووية ممكنة • فهي تدخل ضمن مفاهيم أمريكا وحلف شمال الاطلنطي بشأن امكانية شن حرب نووية محدودة ، مثلا في أوروبا • ولهذا السبب فان المخططين العسكريين يمتدحون " المزايا " المزعومة للسلاح النووي النيتروني وهي :

- الاستخدام الممكن بالقرب من خط الجبهة الأمر الذي يخفض من احتمالات وقوع خطر على جيوش الدولة التي تستخدم هذه الأسلحة ؛
- تدمير ضئيل في ميدان المعركة ، مما يعطي للقوى التقليدية امكانية أكبر لاستغلال ميزة " ضربة نووية " تكتيكية ؛
- امكانيات متزايدة في استخدام الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية الى آخره •

في الواقع ، كل هذه الاعتبارات العسكرية يمكن أن تنخفض لتصل الى هدف واحد : ازالة التمييز بين أسلحة نووية وأسلحة تقليدية ، محققين بذلك ما لا يمكن التفكير فيه - حربا نووية - أداة يمكن ادراكها للاستراتيجية والتكتيك العسكريين • وخاصة على " المسرح الأوروبي " ومع ذلك يمكننا أن نتساءل كيف يمكن لهؤلاء العسكريين المتخصصين في الاستراتيجية أن يتأكدوا بصورة قاطعة أن استخدام الأسلحة النووية النيترونية لن يؤدي الى حرب نووية شاملة بالنسبة للأوروبيين أن الحرب النووية أمر أخطر بكثير من أن يمكن الاتكال فيه على قرارات أجنبية •

بالاضافة الى ذلك ، فالمشكلات التي ذكرناها توا بشأن الأسلحة النووية النيوترونية ليست قاصرة على أوروبا • اذ كيف نستبعد امكانية أو احتمال أن هذه الاعتبارات العسكرية تضفي على الأسلحة النووية النيترونية اغراء يجعلها جذابة في نظر بعض الأنظمة الحاكمة مثلا في جنوب افريقيا وفي اسرائيل ؟ من البديهي أن هذا سرح مثالي لأي معتد لأن هذه الأسلحة تسمح له

بالقضاء على الكائنات البشرية والاستيلاء على أمتعتهم وممتلكاتهم سليمة : المدن والمصانع والمنشآت الأخرى وذلك في وقت قصير نسبيا •

ان هذه الاعتبارات بشأن الأصداء الوخيمة لصناعة واستحداث أسلحة نووية نيترونية حملت جمهورية المانيا الديمقراطية على أن تقدم الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة القرار ٣٦/٩٢كاف وفيه توجيه رجاء الى لجنة نزع السلاح بالشروع دون ابطاء في مفاوضات بقصد ابرام اتفاقية حول حظر صناعة أو تخزين أو نشر أو استخدام أسلحة نووية نيتروجينية • ومما يشجعنا هو أن نرى أن هذا القلق يشاطرنا فيه العديد من الوفود في نيويورك وهنا في لجنة نزع السلاح •

وقد أبرزت عدة وفود في بياناتها أنها ترى أن حظر الأسلحة النووية النيترونية هو مهمة هامة وعاجلة أكثر من غيرها • كما أنها ترى أن هذا الموضوع لا ينبغي فصله عن السياق الشامل لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • غير أنه لو أخذنا في الاعتبار الخصائص المميزة للأسلحة النووية النيترونية التي أشرنا اليها منذ لحظات نرى أن هذه الطريقة غير مغرية وغير مقنعة •

وفيما يتعلق بتطبيق البند الثاني من جدول أعمالنا فاننا نرى ضروريا البدء في المفاوضات على حظر استحداث أنماط جديدة وصناعتها وشبكات أسلحة نووية • لماذا لا يكون الاتفاق حول حظر الأسلحة النووية النيترونية بمثابة خطوة أولى في هذا الاتجاه ؟ ان طريقة كهذه تخلق الظروف المطلوبة للمراحل التالية لنزع السلاح النووي ؛ وقف صناعة الأسلحة النووية وانقاص مخزوناتها •

ويبدو جليا وبديهيا أن الدول نفسها الحائزة للأسلحة النووية التي رفضت قبول الاقتراحات الرامية الى انشاء فريق عامل مخصص للبند الثاني من جدول الأعمال ، كما أنها هي نفسها التي عارضت البدء في لجنة نزع السلاح في القيام بمفاوضات على حظر التجارب النووية النيترونية • ومن ثم فان وفد بلادي يرجوك يا سيدي الرئيس أن تذكر في نتائجك الختامية حول الاقتراحات التي تهدف الى انشاء هيئة تنظيمية ملائمة لهذه المفاوضات فتحرص على أن تتضمن نتائجك موضوع حظر الأسلحة النووية النيترونية •

ويرى وفد بلادي أن الأفرقة العاملة المخصصة أو أية أجهزة أخرى فرعية يمكنها أن تشكل أجهزة ملائمة للشروع في مفاوضات على البند الثاني من جدول الأعمال وكذلك على حظر الأسلحة النووية النيترونية • ونشك شكا قويا في أن اجتماعات غير رسمية تكون وسيلة ملائمة لتقريبنا من حل هذه الموضوعات النهائية •

هذا بالاضافة الى أننا لا نستطيع قبول الرأي القائل بأن لجنة نزع السلاح ليست سوى " محفل ملائم لاستجابة الاهتمام الذي يثيره نزع السلاح النووي " ويدل على ضخامة هذا الاهتمام على الأقل الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، وكذلك البند الثاني من جدول أعمالنا • وان لجنة نزع السلاح يجب أن تكون جديرة بمهمتها ويجب أن تلعب دورا أكثر فعالية في نزع السلاح النووي •

ومنذ سنة ١٩٧٩ عبرت مجموعة البلدان الاشتراكية في الوثيقة CD/4 عن اقتناعها بأن لجنة نزع السلاح هي أفضل محفل ملائم لاعداد المفاوضات والتهوض بها وأن هذه المفاوضات لا يمكن أن تضر بالمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بمختلف نواحي الحد من التسليح النووي بما في ذلك التسليح الاستراتيجي •

٣ - ان عدم وجود حظر عام وكامل للتجارب النووية يكون من نتائجه أيضا مواصلة سباق التسلح النووى بوتيرة لم يسبق لها مثيل عند استحداث أسلحة جديدة مثل الأسلحة النووية النيترونية • وان هذه العملية لا يمكن أن تتوقف لا بدراسة عامة للموضوعات ذات الصلة بحظر التجارب النووية ولا بمناقشة معنوية نظرية مطلقة حول التحقق من احترام معاهدة تحظر جميع التجارب النووية • ما يجب عمله هو مفاوضات حقيقية ترمي الى وضع معاهدة حظر عام وكامل للتجارب النووية والموافقة العاجلة على هذه المعاهدة •

وفي بياني في ٢٥ شباط/ فبراير قمت بتحليل بعض الآراء التي عرضتها وفود المجموعة الغربية بشأن الطريقة التي يجب أن تتبعها اللجنة فيما بعد عند معالجة البند الأول من جدول الأعمال • كما أنني في ذلك البيان أعلنت عن الشكوك الجدية التي تساور وفد بلادى بشأن بعض الآراء التي لا تعني الموافقة عليها سوى " اتخاذ مبادرات لمجرد الاستمتاع بأخذ مبادرات " ، ولن تؤدى الى أية مفاوضة حقيقية على الحظر الكامل للتجارب النووية •

ان التطور الذى لاحظناه مؤخرا في اللجنة قد دعم شكوكنا وكما فعلنا في الماضي فنحن نوصي بانشاء فريق عامل مخصص يتكفل بالتفاوض على معاهدة حظر كامل للتجارب النووية فلن يكون الأمر مجرد جهاز فرعي للمناقشة انما جهاز حقيقي للتفاوض يهتم بجميع الموضوعات ذات الصلة بمعاهدة حظر التجارب النووية ودون انكار أهمية التحقق الا اننا نرى أن هذا الموضوع لا يمكن فصله عن المشكلات الأخرى ولا التفكير فيه بصورة نظرية مطلقة مجردة •

وهكذا نستلهم الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي تقول في الفقرة ٣١ بوضوح ان " طبيعة ووسائل التحقق الواجب تدبيرها في أى اتفاق خاص ترتبط بالأهداف وتتمشى مع أهمية وطبيعة ذلك الاتفاق " • هذا يعني أنه قبل دراسة نواحي التحقق يجب علينا أن نعرف ما سنقرر حظره •

وانطلاقا من هذا الفرض فان وفد بلادى يوافق على الملاحظات والشكوك التي تم التعبير عنها في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢ وفي جلسة اليوم من قبل ممثلي البرازيل وكوبا وباكستان الذين أكدوا على الصلة القائمة بين مضمون معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية أى أهمية الحظر ومداه واجراءات التحقق •

طالما ان الحظر الكامل للتجارب النووية لا تنظر اليه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الا على أنه " هدف بعيد المدى " فيوجد خطر حقيقي في أن مناقشة حول التحقق والنظر الى هذه المناقشة كأمر منعزل فيذا لا يفيد الا في اخفاء عدم وجود الارادة السياسية في تحقيق وتطبيق حظر كامل للتجارب النووية •

هذا الى أنه ليست هذه أول مرة يتبين فيها وفدنا مثل هذه الحقيقة • ان تاريخ المفاوضات على نزع السلاح التي تلت الحرب العالمية الثانية توضح توضيحا وافرا أنه غالبا ما تم التعبير عن مقتضيات لا مبرر لها في مجال التحقق بقصد عرقلة تقدم المفاوضات المقابلة لذلك • وغالبا ما سجلنا محاولات ترمي الى تحويل مفاوضات على نزع السلاح الى مفاوضات أو مناقشات حول التحقق •

وقبل أن أختتم كلمتي اسمح لي يا سيدى الرئيس اثارة البيان الذى القاه في ١١ آذار/ مارس وفد المملكة المتحدة وقالوا لنا ، من ناحية ، ان المفاوضات الثلاثية الأطراف كانت مفيدة في ايضاح عدة موضوعات تتم الحظر الكامل للتجارب النووية • ومن ناحية أخرى يقولون لنا " لا يمكن •• أن نتوقع في الوقت الراهن تقدما جديدا في المفاوضات الثلاثية الأطراف " • وبما ان هذه المشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بأعمالنا في اللجنة فيما يتعلق بالبند الأول من جدول الأعمال، ويهم وفد بلادنا أن يسمع الأسباب التي يستند اليها هذا الزعم • كما أننا نود أن نعرف لأى سبب نرى وفد الولايات المتحدة باقتراحه مناقشة حول التحقق من حظر كامل للتجارب النووية يرى أن الظروف " ليست مواتية للتفاوض حول اتفاق " ذى صلة بالبند الأول من جدول الأعمال •

في يوم ١٦ آذار/ مارس قدم وفدنا في وثيقة العمل CD/259 مشروع تفويض لفريق عامل مخصص للبند الأول من جدول الأعمال • والتفويض المقترح له هدف مزدوج : (أ) الشروع في مفاوضات حقيقية و (ب) على جميع نواحي معاهدة حظر كامل للتجارب النووية •

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية المانيا الديمقراطية على بيانه والآن أعطي الكلمة الى ممثل السويد السيد السفير ليدغرد •

السيد ليدغرد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود باسم وفد السويد أن أقدم لك الوثيقة CD/260 التي تتضمن التقرير المرحلي للفريق المخصص للخبراء العلميين المنوط بدراسة اجراءات التعاون الدولي بقصد الكشف عن الهزات الأرضية وتحديدها • كما أود استرعاء انتباهكم الى أن التقرير المرحلي يتضمن في هذه المرة عرضا اجماليا للأعمال التي أتم انجازها حتى اليوم الفريق المخصص • ويجب على هذا العرض الاجمالي أن يساعد لجنة نزع السلاح على وضع تقرير يرفع الى الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح •

ويتضمن العرض الاجمالي عدة فقرات تشرح الاجراءات للتعاون المزمع تحقيقه بقصد الكشف عن الهزات الأرضية وتحديدها • وأهم هذه الاجراءات هو تبادل البيانات القادمة من شبكة عالمية واسعة من محطات الهزات الأرضية بفضل الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية التي تشمل العالم بأسره •

ويتم تحليل هذه البيانات في مراكز دولية للبيانات لمساعدة الدول على الصعيد الوطني في تقييم أحداث الهزات الأرضية في اطار حظر كامل للتجارب النووية • وان التفاصيل الخاصة بالاجراءات المزمع اتخاذها واردة في الوثيقتين CCD/558 و CD/43 •

كذا يوضح العرض الاجمالي الجهود التي بذلها الفريق المخصص لتطوير النواحي العلمية والتقنية للنظام المزمع اتباعه بالالتجاء الى آخر ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا من تقدم في هذا المجال • كما قدمت عدة دول اسهامات هامة بقيامها بدراسات مستفيضة على الصعيد الوطني • وفيما يتعلق بالمراكز الدولية للبيانات فقد سمحت هذه الدراسات بأن تحسن فيتم سير العمل في هذه المراكز وان التبادل العالمي للبيانات قد تم اختباره بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والاسهام الفعال لما يقرب من عشرين دولة وقام بالتجربة السيد ماك جريجور من استراليا والسيد ايسيكاوا من اليابان • ولدى وفدنا أسباب خاصة لتوجيه الشكر اليهما ، بما أن وفد السويد هو الذى سبق أن اقترح أصلا منذ سنة ١٩٦٥ نظام تبادل البيانات •

سيدى الرئيس ، ان العمل الذى قام به مؤخرا الفريق لتحديث النظام المزمع اتباعه لم ينته بعد ، كما هو مذكور في الفقرة الأخيرة من العرض الاجمالي • لذا فقد اقترح الفريق أن يجتمع من جديد هذا الصيف من ٩-٢٠ آب / أغسطس •

CD/260 سيدى الرئيس ، اقترح رسميا أن تسجل اللجنة التقرير المرحلي المنشور تحت العلامة •

كما أود أن أعلن أن رئيس الفريق المخصص السيد أولف اريكسون من السويد على استعداد لأن يشرح لنا التقرير بتفصيل أوفر كما تم ذلك في الماضي •

الرئيس : أشكر ممثل السويد على بيانه والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة السيد السفير فيلدز •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس قد فهمت أننا سنبدأ بسماع السيد اريكسون وانني أفضل تقديم ملاحظاتي بعد انتهائه من كلمته •

الرئيس : مادام الأمر كذلك ، فأطلب الى الدكتور أريكسون ان كان يرغب في القاء كلمته أو الرد على الأسئلة التي سيوجهها اليه أعضاء اللجنة حول التقرير •

السيد أريكسون (رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين المنط بدراسة اجراءات التعاون الدولي بشأن الكشف عن احداث الهزات الأرضية وتحديدها) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، سيداتي ، سادتي ، ان الوثيقة CD/260 هي تقرير مرحلي من النمط العادى المألوف يقدمه الفريق المخصص للخبراء العلميين الى لجنة نزع السلاح • في هذه المرة قام بعض الخبراء العلميين من ٢٧ دولة ومن بينها خمس دول ليست أعضاء في لجنة نزع السلاح انما حضرت الاجتماعات ومرة أخرى أيضا حضر ممثل عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتفضل فقدم لنا مساعدته • ومكتوب في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي أن الفريق المخصص قد وضع عرضا اجماليا لأعماله حتى شهر آذار / مارس ١٩٨٢ ويرمي هذا الملحق الى مساعدة لجنة نزع السلاح على اعداد التقرير الذى سترفعه الى الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولو رجعتم الى الصفحة الأولى من الملحق المرفق بالوثيقة CD/360 لوجدتم بها عددا من الفقرات تبرز الخطوط الرئيسية ولمحة تاريخية والنظام الهيكلي لتبادل البيانات الذى تم اقتراحه وأظنه مقبولا قبولا تاما لمساعدة الدول في جهودها الوطنية لأجل مراقبة الحظر الكامل للتجارب النووية • ويتم هذا التبادل في البيانات بفضل شبكة عالمية تشمل ثلاثة عناصر رئيسية • أولا شبكة بها أكثر من خمسين محطة للهزات الأرضية قائمة فعلا أو من المزمع اقامتها • وكلها تستخدم معدات وطرائق حديثة لاستخراج البيانات ، ثانيا تبادل دولي لبيانات هذه المحطات بفضل الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وثالثا ، معالجة البيانات في مراكز دولية متخصصة في البيانات بغرض أن تستخدمها الدول المشتركة • ويمكن القول هنا بأنه أصبح من المسلم به بوضوح أن هذه المراكز الدولية للبيانات ستقتصر على اعداد البيانات التي ستفيد البلاد في تقييم طبيعة احداث الهزات الأرضية التي تتم ملاحظتها • وقدم الفريق عدة ملاحظات على النظام المقترح ، ومنها ملاحظة هامة جدا في رأيي ، وهي الخاصة بالفائدة التي تعود من زيادة عدد المراصد في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، وتزويد هذه المراصد بمعدات حديثة للتسجيل العددى • وان البيانات الواجب استخراجها واحالتها الى الدول المشتركة طبقا للطريقة

المذكورة ستتم على مستويين ، بيانات المستوى ١ ستكون الكميات الدالة الأساسية التي تعطي وصفا موجزا للأحداث • ولقد تفضلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية باعطاء موافقتها المبدئية على هذا المشروع • ومن المزمع عمله أيضا أن النظام المقترح يسمح بتبادل تسجيلات وافية بناء على الطلب ، وستكون مهمة المراكز الدولية للبيانات أن تقدم للدولة المشتركة ، لغرض التقسيم الوطني ، بيانات من السهل الحصول عليها بشأن احداث الهزات الأرضية • ولا تفسر المراكز الدولية للبيانات طبيعة الأحداث ، انما يجب أن تقدم جميع تفاصيل المعالجة الحسابية للبيانات بحيث تجعلها مفهومة لمن يستخدمها • ولقد شرحت أساسا مضمون تقارير الحل التوفيقي CD/43 و CCD/558 والتي تحدثنا عنها منذ بضعة أيام • ومنذ ذلك الحين ، عكف الفريق بصفة خاصة على دراسة جذرية أكثر تعمقا للنواحي التكنولوجية والعلمية للتبادل العالمي المقترح • وتمت لهذا الغرض دراسات وطنية بعضها مستفيضة وذات أهمية كبرى • ان ظروف تبادل موثوق به للبيانات عن طريق شبكة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد تمت دراستها من خلال تجربتين على الصعيد العالمي وآخر هاتين التجربتين تمت في العام الماضي ، وأسهمت فيها عندئذ أكثر من عشرين دولة مشتركة • وان نتائج التجربة الثانية لا تزال قيد البحث والدراسة وستتطلب دراسات اضافية • أما التفاصيل المتعلقة بسير العمل في مراكز البيانات فهي نتيجة عمل ضخم وفعال أيضا في رأيي ، قامت به الدول المشتركة • وقصارى القول ، ان الأثر الحاسم للتقدم السريع حاليا لأجهزة تقنية الاعلام وتكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية قد ظهرت وأدت الى التفكير في أن فعالية الشبكة العالمية للتبادل المقترح في التقارير المذكورة أعلاه ، يمكن ، من حيث المبدأ ، أن يزداد زيادة ضخمة لو اتبعنا الطرق الجديدة وامكانيات التكنولوجيا • وان درجة الحل التوفيقي في اطار الفريق فيما يتعلق بهذا التطور لم تتحدد بعد • ولن يتم ذلك الا بعد النهوض بدراسات أخرى على ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الحديثين وعندئذ فقط يمكن للفريق تقديم اقتراحات حول التحسينات التي قد يمكن ادخالها على الاقتراح الأساسي ذي الصلة بالشبكة العالمية لتنفيذ اجراءات التعاون الدولي بقصد الكشف عن أحداث الهزات الأرضية وتحديدها • ثم أضيف بأنه يسعدني الرد على أية أسئلة في هذا المجال •

الرئيس : أشكر رئيس فريق الهزات الأرضية • والآن أعطي الكلمة الى ممثل الولايات المتحدة اذا رغب في ذلك • السفير فيلدز •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس لقد تابعت بانتباه كبير تقرير السيد أريكسون عن أعمال الفريق المخصص للخبراء العلميين المنوط بدراسة تدابير التعاون الدولي بقصد الكشف عن احداث الهزات الأرضية وتحديدها • وان وفد بلادي يوافق على الفكرة القائلة بأنه يجب على اللجنة أن تسجل هذا التقرير • ويرى وفدنا أيضا أن " العرض الاجمالي " لهذا التقرير والوارد في الملحق يجب استخدامه في وضع التقرير عن أعمال اللجنة لرفعه الى أمين عام منظمة الأمم المتحدة لأجل الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • غير أن وفد بلادي يشعر بشيء من القلق بشأن هذا التقرير ، ولذلك أود تقديم بعض ملاحظات وتوجيه سؤال الى السيد أريكسون •

قبل كل شيء ، ان خبراء الولايات المتحدة الذين أسهموا في الدورة الثالثة عشرة للفريق ذكروا لي أنهم لم يتبينوا أي خلاف يذكر بين الخبراء الذين شاركوا في الاجتماعات ، فيما يتعلق

بالموضوعات ذات الطابع العلمي البحت • وأعتقد أن هذه نقطة هامة يجب علينا التسليم بهـا • فهذا أمر متجمع ولكن هذا يحملنا أيضا على التساؤل عن سبب قصر التقرير الى هذا الحد •

ولقد شجعتني أيضا التجربة الثانية على الصعيد العالمي والتي قام بها مؤخرا المشاركون في فريق الخبراء العلميين • وفي هذه التجربة تمت دراسة الظروف اللازمة لتحقيق تبادل موثوق به لبيانات الهزات الأرضية ، باستخدام الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية للمنظمة العالميـة للأرصاد الجوية • وقد شاركت في هذه التجربة عشرون دولة موزعة توزيعا عريضا من الناحيـة الجغرافية • وفي الواقع قدمت اقتراحا لهذا الغرض في اطار فريق الخبراء العلميين بالتعاون مع استراليا واليابان والسويد •

وان عددا من الدول التي تشارك في فريق الخبراء العلميين بما فيها بلادى قد أحالت الى الفريق معلومات وبيانات تكنولوجية تشكل تقدما ملحوظا بالقياس الى ما كان متوافرا لدى الفريق لأجل أعماله وتقاريره السابقة • وأود في هذا الصدد توجيه سؤال الى السيد أريكسون بعـد أن درست التقرير المرحلي المعروض علينا شعرت بشيء من الألم عندما وجدت به اثارة في محلهـا الى أن الفريق كان قد تلقى ودرس معلومات جديدة مع استثناء استشهادات موجزة مثل تلـك الواردة في الفقرة العاشرة من " العرض الاجمالي " • ومع ذلك ، فان وفد بلادى يعلم أن هذه المعلومات قد تم تقديمها ودراستها بالتفصيل • ولعل السيد أريكسون يتفضل فيشرح لنا بعـض الشيء لماذا لم تظهر هذه الناحية من أعمال الفريق في التقرير بصورة واضحة •

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وأمامي على قائمة المتحدثين مندوبو المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية • ولعله من الملائم أن أعطيهم الكلمة قبـل أن أطلب من الدكتور أريكسون الرد بحيث يتسنى له أن يأخذ في الاعتبار كافة الأسئلة التي قـد توجه اليها بقية الوفود •

السيد سمرهيس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا للوقت المتأخر سأكون موجزا • أود أن أعبر عن ارتياح وفد بلادى بشأن وجود السيد أريكسون بيننا هنا اليـوم وكذلك بشأن الدور الهام الذى قام به في أعمال فريق الخبراء العلميين وأعتقد أن جميع الوفـود تدين لك بدين كبير • لقد طالعنا باهتمام " العرض الاجمالي " وطبعا يحتاج وفدنا الى بعض الوقت لتقييم كامل كي يحظى بالآراء الملائمة التي سنحصل عليها في بلادنا • أما بشأن التقـدم الذى حققه الفريق فليس في مقدورى اليوم سوى تقديم ملاحظات مبدئية الا أنه يبدو لي انه كانـت قد ظهرت في خلال الأشهر الأخيرة بعض اختلافات حول تفسير الغرض من التجربة وطريقة تنفيذها • الا أن التبادل التجريبي للبيانات كان نجاحا من مختلف النواحي • كما أنه يقدم لنا بيانـات جديدة لتجارب مفيدة بحيث يمكننا انطلاقا منها أن نسير قدما • ومن الطبيعي أن مثل هـذه التجارب تتضمن تكاليف باهظة تثقل كاهل مواردنا والخبراء العلميين المشاركين فيها كأفراد فـي البلاد المعنية • وانني على يقين من أن جميع الوفود الحاضرة هنا تسلم بأهمية عمل كل ما يمكـن عمله لنسمح لجميع الدول التي شاركت في هذه التجارب بالحصول على أكبر مزايا بأقل تكاليـف ممكنة • واذا بدا أن التفويض الحالي للفريق مقيد تقييدا كبيرا بحيث انه يعرقل تحقيق أهـداف سبق تحديدها فعندئذ يعلن وفد بلادى عن استعداده التام للعمل على توسيع أو تعديـل التفويض الحالي •

السيد وجنر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد أنصت باهتمام كبير الى التقرير الشفوى المقدم من السيد أريكسون عن أعمال الفريق المخصص للخبراء العلميين وان وفدنا يشكر سيادته على ذلك • كما درسنا باهتمام كبير التقرير المرحلي للفريق ، ويسعد وفد بلادى تسجيل هذا التقرير المرحلي الا أنه بالرغم من أن هذا التقرير يتضمن بيانات كبيرة الفائدة معروضة على اللجنة لدراستها ، الا أنني أوافق بعض الوفود الأخرى التي أسفت لأن الفريق لم يستطع الموافقة على تقرير أوفى وأكمل على أساس المشروع الذى كان بين يديه • وان كمية المعلومات الجديدة النموذجية التي قدمت الى الفريق قد درسها في أثناء أعماله لا نجد لها انعكاسا كافيا في التقرير المرحلي • ومن المسلم به عامة اليوم أن حقائق تكنولوجية جديدة وثورية جزئيا يمكن أن تقدم امكانيات جديدة لأعمال الفريق • ويشعر وفد بلادى بصعوبة في أن يفهم لماذا أغفل الفريق معلومات في هذا الشأن • كما نأسف أيضا لأن المناقشة المتعلقة بتوسيع تفويض الفريق ظلت دون نتيجة حتى اليوم •

واذ انتقل الى موضوع آخر ، لو أذنت لي يا سيدى الرئيس ، لاحظت أن وفدا من الوفود ذكر بعض اقتراحات ذات صلة بسياسات التسلح ، والتي قدمها منذ بضعة أيام أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي والرئيس الأعلى للاتحاد السوفياتي السيد بريجنيف • ولكي تتوافر للوفود فكرة كاملة أكثر عن مغزى هذه الاقتراحات ، أبحت لنفسي أن أضع تحت تصرفهم بصورة غير رسمية ، نص بيان موجز يعكس مواقف حكومتي بشأن هذه الاقتراحات •

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية • هل يمكنني أن أسأل الدكتور أريكسون ان كان يرغب في الرد على الأسئلة التي وجهها اليه بعض أعضاء اللجنة ؟

السيد أريكسون (رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين المنوط بدراسة تدابير التعاون الدولي بقصد الكشف عن أحداث الهزات الأرضية وتحديدها) (الكلمة بالانكليزية) : استنادا الى دراسات وطنية قدم الباحثون عددا من النتائج الجديدة تأخذ في الاعتبار التقدم الحديث للعلوم وهم ، كما سبق أن قلت ، مسؤولون عنه الى حد كبير • كما أخذوا في الاعتبار تطور تكنولوجيا الاتصالات التي أصبحت ميسورة الآن في سرعة تزداد ازديادا مطردا • غير أنه لم يتم اتفاق حول القدر العلمي المضمون للأفكار المعروضة • غير أنه كان من العسير ، وحتى الآن من المستحيل الوصول الى توافق في الآراء بشأن طريقة الربط بين هذا التطور الجديد والامكانيات الجديدة الناتجة عنه طبعا في البيانات الواردة في التقريرين CD/43 و CCD/558 وحتى الآن لم نجد الألفاظ الملائمة لشرح العلاقة القائمة بين مجموعتي البيانات بصورة ترضي جميع أعضاء الفريق أو تكون مقبولة لديهم • وكما ذكر بعض الممثلين الحاضرين هنا ان المسألة الى حد كبير هي مسألة تفسير تفويض المجموعة • ويرى البعض أن التفويض يقر الفريق على دراسة التطور الحديث لا صور تدخل أساسا في اطار الاقتراح الأصلي وتعديلات أو تحسينات ذات صلة بها وآخرون يفسرون التفويض نفسه على أنه يعطي امكانية كبرى لادخال اقتراحات أيضا تتسق بتغييرات أساسية للنظام • فالأمر يتعلق اذن الى حد كبير بمسألة تفسير التفويض الذى فيما أرى خارج صلاحية فريق الخبراء العلميين • ولشرح هذا الموقف بصورة أكثر واقعية وبألفاظ أقل تعميما فقد ذكرت لكم منذ وقت قصير أنه من المزمع تحقيق تبادل لبيانات المستوى في أى مجموع تسجيلات الهزات الأرضية القادمة من محطات الهزات الأرضية المذكورة والمشتركة في تبادل البيانات • ويمكن عمل ذلك اليوم بسرعة وفعالية باستخدام التكنولوجيا الحديثة للاتصالات اللاسلكية • وما أن تتحقق الاستمارات حتى

نتبين أن تكاليف الاتصالات اللاسلكية ضئيلة جدا وأن هذا سوف ييسر المجهود اللازم لادخال تسجيلات كاملة فيما سبق تجميعه وتكديسه في المركز الدولي للبيانات • وهذا من شأنه تحسين قدرة المركز على التحليل • ومذكور بوضوح في التقريرين CD/43 و CCD/558 أن حسابات مركز البيانات هذا لا ينبغي أن تنصب سوى على بيانات المستويات ١ وبيانات المستوى ٢ والتسجيلات الكاملة لا تفعل سوى المرور مرورا عابرا بمراكز البيانات الموجهة الى الأطراف المعنية • هذا هو الشرح التقني لما ناقشه العلميون بالتفصيل المستفيض • وكما سبق أن قلت ان الأمر يتعلق الى حد كبير بشرح وتفسير التفويض الحالي • ومن ثم ، فان مسألة البت في كيفية التقدم انطلاقا من الموقف الحالي ، هذا أمر يتخطى صلاحية فريق الخبراء العلميين •

الرئيس : أشكر الدكتور أريكسون على بيانه • وقبل أن أعطي الكلمة الى الممثلين الذين طلبوها : ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي • وقبل ذلك أود تذكير أعضاء اللجنة بأنه ، كما سبق أن قلت في بداية هذه الجلسة ، سوف تتاح لهم فرصة مواصلة هذه المناقشة في احدى الجلسات القادمة والتي سنأخذ خلالها القرارات اللازمة بشأن تقرير فريق خبراء الهزات الأرضية • والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية السفير فيلدز •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : بالنظر الى ما قاله لنا اليوم رئيس فريق الخبراء العلميين أعتقد أنه من المفيد التذكير بنص التفويض الذى يحكم أنشطة الفريق والذى بموجبه كان ينتظر وفد بلادى تقريرا أوفى وأكمل من التقرير المرحلي الذى قدمه لنا الفريق اليوم • وان هذا التفويض يحدد أن تحمل الفريق يجب أن يتضمن " مواصلة اعداد وتحديد النواحي العلمية والتكنولوجية للشبكة العالمية " المزمع استخدامها في مجال اجراءات التعاون الدولي بقصد الكشف عن أحداث الهزات الأرضية وتحديدها • ويرى وفد بلادى أن هذا التوجيه يبين بوضوح للفريق أن يستفيد من أحدث مجالات التقدم في مجالات الهزات الأرضية ومعالجة البيانات والاتصالات اللاسلكية لكي يجعل التبادل الدولي لبيانات الهزات الأرضية مثمرا وفعالا بقدر الامكان • ولو تطرق الشك الى ذلك فعندئذ يتعين على لجنتنا الاهتمام بهذا الموضوع • ان اعتراضات بعض الوفود على استخدام التكنولوجيا المتواتر، من أثرها أن تفرض أكثر من مصفاة مصطنعة لترشيح تبادل البيانات وتعرقل بصورة ظاهرة أعمال الفريق • ويشعر وفد بلادى بقلق شديد بسبب هذا الموقف ، وآمل أن الخبراء العلميين بالفريق سوف يتسنى لهم بفضل جهودهم من اليوم حتى موعد اجتماعهم القادم المرتب عقده في هذا الصيف ، وأنهم سيعملون في تعاون وثيق بقصد أن يدخلوا في تقريرهم الثالث الى لجنتنا دراسة كاملة لهذه الحقائق الجديدة • وان الدول العديدة التي شاركت في عمل الفريق قد بذلت الكثير من جهد الكفاءات ومن الوقت والمال لكي يكون هذا النظام أفضل ما يمكن الوصول اليه • وقد أيدت الولايات المتحدة هذه الجهود • وكما سبق أن قلت أمام اللجنة في كلمتي يوم ٢٥ شباط/ فبراير انهم سيواصلون جهادهم طالما أنها مفيدة • ونعتقد بصورة أكيدة أنها مفيدة ويجب أن تظل كذلك •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس أود أن أوجه الشكر الى السيد أريكسون رئيس فريق الخبراء العلميين شكر وفد الاتحاد السوفياتي على العمل المفيد الذى أنجزه • اننا لا نعترض على تسجيل التقرير، انما نود تقديم بعض ملاحظات بشأن تنظيم أعمال اللجنة وخاصة بشأن دراسة التقرير • ان كلمات وفود عديدة أوضحت بجلاء أن هذا الموضوع يهمنا الى حد كبير كما أنه يهم وفودا أخرى كثيرة

بلا شك • ولست أدري لأي سبب بدأنا في دراسة هذا التقرير في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين • وفيما يتعلق بالجوهر فقد تم هذا العمل بشيء من المرافقة بدون تركيز وعناية كافيين • ونود في المستقبل أن دراسة التقرير تكون مدرجة في برنامج عمل اللجنة وأن يتيسر لنا أن يجلس خلفنا خبراؤنا الذين يستطيعون أن يشرحوا لنا بعض الموضوعات التي أثيرت في غيابهم وهذا هو الحال مع بعض جيراننا • وفي رأيي أن هذه الأوضاع ليست فحسب غير فعالة ، بل وانها تتنافى بعض الشيء مع مبادئ الأخلاق • ولهذا السبب فيجب أن ندبر تاريخا محددا في المستقبل للشروع في دراسة جدية للتقرير المعروض علينا باشتراك الخبراء • ولا نكتفي بدراسة عاجلة دون عناية أو اهتمام • وفيما يتعلق بالتحفظات والملاحظات فانني على استعداد لسماعها ولكن أحدثكم صراحة انني لا أفهم جيدا الى من توجه هذه التحفظات وتلك الملاحظات •

الرئيس : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي ، لقد سجلت بيانه وأكرر القول بأن اللجنة في جلسة الاجتماع العام القادمة يمكنها أن تعكف على دراسة التقرير وتنظيم مناقشة في هذا الصدد اذا رغبت في ذلك • ان لم تكن هناك تعليقات أخرى في هذا الصدد فأود أن أوجه الشكر الى الدكتور أريكسون لاشتراكه في هذا الاجتماع ولأشكره معبرا في ذلك عن شعور أعضاء اللجنة على الكفاءة والفعالية وروح الاتزان التي أنجز بها مهمته الدقيقة كرئيس لفريق الخبراء العلميين •

لقد وزعت الأمانة عليكم اليوم ، بناء على طلبي ، وثيقة غير رسمية تتضمن الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية للاسبوع القادم • وكالمعتاد هذا الاجراء لمجرد الدلالة ويمكن تعديل هذا الجدول فيما بعد ، اذا دعت الحاجة الى ذلك ، طبقا لمقتضيات العمل • وأود هنا أن أعطي اللجنة بعض الايضاحات حول بعض النقاط في الجدول الزمني : قد ينعقد اجتماع غير رسمي قصير يوم الثلاثاء ، بعد جلسة اجتماعا العام لكي نتيح للسفير جاييال أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام ليقدم عرضا حول الوثائق وحول موضوعات أخرى معلقة يتعين على اللجنة البت فيها فيما بعد •

بعد ظهر الجمعة ٢٦ آذار/ مارس سنعقد اجتماعا غير رسمي حول الموضوع الخاص بكيفية دراسة تشكيل اللجنة • وسيتلوه اجتماع للفريق المخصص للأسلحة الاشعاعية ، بناء على طلب رئيس هذا الفريق • وكما تعلمون ، سبق أن اقترحت أن الاجتماع الأول غير الرسمي حول البند السابع من جدول الأعمال ، وعنوانه : " الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • ينعقد في ٢٦ آذار/ مارس وبما اننا سنخصص هذا التاريخ لدراسة مشكلة تشكيل اللجنة فأقترح تاريخ ٣٠ آذار/ مارس للاجتماع الأول غير الرسمي المكرس للبند السابع • أما فيما يتعلق بتاريخ الاجتماع الثاني غير الرسمي الذي سيكرس للبند نفسه فسيعلن عنه فيما بعد •

ويسرني أن أحيط اللجنة علما بأنه بالرغم من أننا حاولنا حتى الآن أن نتجنب في جدولنا الزمني عقد عدة اجتماعات في آن واحد الا أن الامانة استطاعت نظرا لضغط العمل المتزايد أن تضع تحت تصرف اللجنة ، ابتداء من الاسبوع القادم ، اذا دعت الحاجة الى ذلك ، قاعة مؤتمر مزودة بخدمة كاملة للترجمة الفورية •

ان لم يكن هناك أي اعتراض ، فأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الجدول الزمني •

لقد تقرر ذلك •

أود أن أخطر اللجنة أنني قمت بمشاورات غير رسمية بشأن موضوع فريق للصياغة يقوم بصياغة التفويض الخاص بالجهاز الفرعي المحتمل تكوينه لدراسة البند الأول من جدول الأعمال • وعلى اثر مشاوراتي وصلت الى نتيجة أنه يوجد اتفاق حول انشاء فريق للصياغة يضم البرازيل وبلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان ونيجيريا وجمهورية المانيا الديمقراطية ويوغوسلافيا • وكما هو مألوف في اطار هذه اللجنة فان اجتماعات فريق الصياغة مفتوحة لبقية أعضاء اللجنة •

ان الاجتماع الأول لفريق الصياغة سينعقد تحت رئاستي غدا الجمعة ١٩ آذار/ مارس في الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة المؤتمرات بالطابق السادس • وقد طلب مني رئيس الفريق العامل للبرنامج الشامل لنزع السلاح لأعلن أن فريق الاتصال حول الاجراءات سينعقد بعد ظهر اليوم الساعة الثالثة بعد الظهر في قاعة المؤتمرات رقم ١ وأن اجتماع الفريق العامل سيبدأ الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم هنا في هذه القاعة ، في قاعة المجلس نفسها •

جلسة الاجتماع العام للجنة نزع السلاح ستنعقد يوم الثلاثاء ٢٣ آذار/ مارس الساعة العاشرة صباحا اذ لدينا قائمة متحدثين طويلة •

رفعت الجلسة الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر

CD/PV.165
23 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61695

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ى • ك • نازاركين
	السيد ب •ب• بروكوفييف
	السيد ل • أ • ناوموف
	السيد ف • أ • ادفوكوشين
	السيد م • م• ايبوليتوف
	السيد ى • ف • كوستنكو
	السيد أ • ب • كوتييوف
	السيد ف • ف • بریاكين
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الارجنتين	السيد خ •ك • كراسالس
	الآنسة ن • ناشمبيني
استراليا	السيد د •م• سادلير
	السيد ر• ستيل
	السيدة س • فريمان
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد هـ • فيغنير
	السيد ن • كلينغر
اندونيسيا	السيد ب • مونا
	السيد إ• د امانيك
	السيد أ • بحرين
	السيد هاريوماترام
	السيد ب • سمانجونتاك
ايران	السيد ج • زهرنيا
ايطاليا	السيد م • أليسي
	السيد ب • كابراس
	السيد س • م• أوليفا
	السيد إ• د ى جيوفاني
	السيد ر• د ى كارلو
باكستان	السيد م• أكرم
	السيد ط • ألطف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

البرازيل	السيد س • م • د ى سوزا اى سيلفا
	السيد س • د ى كيروز د وارته
بلجيكا	السيد ج • م • نوارفاليس
	الآنسة د ى كليرك
بلغاريا	السيد ب • غرينبرغ
	السيد إ • سوتيروف
	السيد ب • بوشيف
	السيد ن • ميخايلوف
بورما	السيد مونغ مونغ غي
	السيد ثان تون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • زافالونكا
	السيد ب • روسين
	السيد س • كونيك
	السيد ت • ستروبفاس
بيرو	السيد خ • بينافيدس د ى لا سوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيفودا
	السيد ى • ستروتشكا
الجزائر	السيد مسعود معطي
	السيد معاشي
	السيد ع • طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هيردر
	السيد هـ • تيليكه
	السيد م • كاولفوس
	السيد ى • موبرت
رومانيا	السيد م • ماليتزا
	السيد ت • ميليسكانو
	السيد م • س • دوغارو
زائير	
سري لانكا	السيد ت • جاياكودى

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد	السيد س • ليدغارد
	السيد ك • م • هيلتينيوس
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ج • لوندين
	السيد س • اريكسون
الصين	السيد تيان جين
	السيد يو منغ جيا
	السيد يانغ منغليانغ
	السيد هو غزاودى
فرنسا	السيد ف • د ى لاغورس
	السيد ج • د ى بوس
فنزويلا	السيد ر• ر• نافارو
كندا	السيد ج •ر• سكينر
	السيد إ • ب • هامبلين
كوبا	السيد ب • نونييث موسكيرا
	السيد ج •ل • غارثيا
كينيا	السيد د •د • س • د ون نانجيرا
	السيد ج • موريو كيبوى
مصر	السيد السيد عبد الرؤوف الريدى
	السيد أ •ع• حسن
	السيد م•ن • فهمي
	الآنسة و • بسيم
المغرب	السيد ع • الصقلي
	السيد س • م• رحالي
	السيد م• الشرايبي
المكسيك	السيد أ• غارثيا روبليس
المملكة المتحدة	السيد د • سامرهيز
	السيد د • جيلمور
	السيدة ج • ا • لينك
	الآنسة ج • إ•ف • رايت
منغوليا	السيد د • ارد مبيلغ
	السيد س • أ • بولد

الحاضرون في الجلسة (تابع)

نيجيريـــا	السيد ج • أ• ايجيوبرى
	السيد و•و• أكينسانيا
	السيد ت • أوغيي — ايرونزى
الهنـــد	السيد أ•ب• فنكاتسواران
	السيد ش• ساران
	السيدة ل • بورى
هنغاريـــا	السيد ف • غاجدا
	السيد ك • غيورفي
هولنـــدا	السيد ف • فان دونغن
	السيد هـ • فاغنماكرز
	السيد أ•ج •ج • أومز
الولايات المتحدة الامريكية	السيد ل • ج • فيلدز
	السيد م • بسيي
	السيدة س • ف • بورك
	الآنسة ك • كريتنبرغر
	السيد ج • ميسكل
	السيد ر• ف • سكوت
	السيد س • باى
اليابـــان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • آراى
يوغوسلافيـــا	السيد م • ميخايلوفيتش
	السيد ف • فويفودتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العـــام	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع الســـلاح	السيد ف • بيراساتيغي
ممثل دولة غير عضو	
سويســـرا	السيد بيكتي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند الرابع من جدول أعمالها " الأسلحة الكيميائية" • وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز للأعضاء الذين لديهم الرغبة في القاء بيانات بشأن أى موضوع آخر يتعلق بعمل اللجنة القيام بذلك •

على قائمة المتحدثين اليوم توجد أسماء ممثلي الجمهورية الديمقراطية الالمانية والمملكة المتحدة وبولندا ونيجيريا ورومانيا وكينيا وسويسرا •

أعطي الكلمة الآن لأول متحدث على قائمتي ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، سعادة السفير هردر •

السيد هردر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية): تتناول اللجنة اليوم البند الرابع من جدول أعمالها — حظر الأسلحة الكيميائية — ولا حاجة بي لأن أتوسع في الحديث حول ضرورة وأهمية منع الأسلحة الكيميائية ، فقد تم ذلك هنا في جنيف مرات ومرات خلال الستينيات والسبعينيات وهناك على الأقل تشابه تاريخي واحد ، فنحن اليوم نبدو مرة أخرى وكأننا في مفترق طرق ، تماما مثلما كنا في بداية السبعينيات • فالنتيجة الوحيدة التي تم التوصل اليها منذ عشرين عاما مضت ، هي اتفاقية الأسلحة البيولوجية بينما لم يتم التوصل الى أى حظر شامل للأسلحة البيولوجية والكيميائية ويرجع ذلك الى موقف بعض القوى الغربية •

واليوم ، وعند مواجهة الاختيار بين طريق الأسلحة الثنائية وطريق نزع السلاح الكيميائي ، اختارت احدى القوى الغربية العظمى الطريق الأول وتم التخطيط لانفاق بلايين الدولارات للبدء في انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية • وبعد سنوات من الأمل ، يبدو أننا الآن على شفا سباق جديد للتسلح سوف يؤثر جديا على مفاوضات نزع السلاح • لقد أصبح واضحا الآن أن الحملة المغرضة حول الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ، التي تم شنها خلال السنوات الماضية ، لم يكن الهدف منها سوى اعداد المناخ لتصاعد جديد في سباق التسلح •

ان انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية هو جزء مما يسمى بعملية اعادة التسلح التي بدأتها الولايات المتحدة منذ عدة سنوات والواقع أن الأسلحة الثنائية هي الخطوة الثالثة في هذا البرنامج بعد القذائف المتوسطة المدى مثل " بيرشنج ٢" والقذائف الانسيابية ذات القواعد الأرضية •• وحتى الآن ، فان هذه المكونات الثلاثة لبرنامج اعادة التسليح لمنظمة حلف شمال الأطلسي لها صفة واحدة مشتركة على الأقل ، اذ بينما يتم انتاج هذه الأسلحة فيما وراء المحيط الأطلسي ، فانه من المخطط نشرها في أوروبا الغربية هذا دون أن نذكر أن تنفيذ الأفكار المتعلقة بتزويد القذائف الانسيابية بعيدة المدى بذخائر ثنائية سوف يضيف بعدا جديدا للحرب الكيميائية •

ان خبراء التخطيط العسكرى لم يدعوا مجالا للشك اليوم ، في أن تخزين الأسلحة الثنائية في اقليم منتجها يكاد يكون بلا فائدة وهناك خطط لنشر هذه الأسلحة الخطرة في أقرب مكان ممكن من " مسرح الحرب الكيميائية " المستقبل وأقصد وسط أوروبا • ان مشروعات اقامة هذه الأسلحة غرب المناطق المجاورة للجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتبر مصدر قلق مباشر لبلدى •

وليس من الصعب تصور النتائج التخريبية لاستخدام هذه الأسلحة الكيميائية في منطقة شرق أوروبا ذات الكثافة السكانية ، وعلى ذلك يمكن فهم لماذا تقوم بعض الحكومات الغربية أيضا بالاضافة الى جموع الشعب العريضة برفض خطط الولايات المتحدة لنشر الأسلحة الكيميائية الجديدة على أراضيها •

ولا ينبغي لأحد أن يخدع بالحجج التي تزعم أن الأسلحة الثنائية ، أسلحة كيميائية " عادية " يجب معالجتها بأسلوب " العمل المعتاد " ، ان انتاج ونشر الأسلحة الثنائية مشحون بالتبعات السلبية على مفاوضات نزع السلاح •

لقد قامت وفود سبعة من الدول الاشتراكية ، من بينها وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية، باثبات التقييم القائل بأن الأسلحة الثنائية سوف تخلق موقفا جديدا فيما يتعلق بعملنا وذلك في ورقة العمل CD/258 • وهناك جانبان للأسلحة الكيميائية يتصلان ، على وجه الخصوص، بهذا الموضوع :

أولا : يبدو أن هناك بعض الخصائص المعينة التي تجعل الأسلحة الثنائية بالغة الجاذبية بالنسبة للمخططين العسكريين وتزيد الاهتمام العام بالأسلحة الكيميائية مما يدفع الى مزيد من التعزيز في مجال التسلح •ولا أحد على وجه الحقيقة يعلم ماذا بقي في (صندوق باندورا) •• وفيما يتعلق " بمزايا " الأسلحة الثنائية التي تجعلها بالغة الجاذبية بالنسبة للجهاز العسكري والصناعي في بعض البلاد ، فنحن نرى أنها تتضمن الاستخدام السهل لهذه الأسلحة ، والعدد المتعاظم من السموم التي يمكن استخدامها في الحرب الكيميائية والتكاليف المنخفضة لانتاج وتخزين ونقل الأسلحة الثنائية وغيرها من المزايا •

ثانيا : ان انتاج الأسلحة الثنائية قد يؤدي الى تقويض البحث عن اتفاق حول الأسلحة الكيميائية حيث أنه يؤدي الى تعقيد بل وتشويش عملية التوصل الى تقنيات مناسبة للتحقق •• وعلى ذلك ، نشأ موقف جديد تماما فيما يتعلق بعملية التحقق ، وذلك مع تطوير وانتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية وقد أكد العلماء المسؤولون ، منذ سنوات عديدة ، على هذا الجانب بالذات •

لقد ورد في منشورات SIPRI لعام ١٩٧٥ بعنوان نزع السلاح الكيميائي — أسلحة جديدة بدلا من القديمة ما يلي : " الأسلحة الثنائية ، بالفعل ، هي مصانع مصغرة لانتاج الغاز العصبي ، والمشكلات التي تمثلها فيما يتعلق بالتحقق تماثل تلك التي تمثلها مصانع كرات النفتالين وغاز الأعصاب ، مع الاستثناء الهام الخاص باستحالة تحديد مواقعها بواسطة أي شكل من الأشكال الرقابية فيما وراء الاقليم ، وعلى ذلك فان أغلب اجراءات التحقق التي تم اقتراحها حتى الآن سوف تواجه صعوبة كبيرة في تحديد ما اذا كانت الأسلحة الثنائية توجد أو لا توجد داخل بلد معين •ان ظهور الأسلحة الثنائية قد أدى الى تناقص قيمة دراسات التحقق القائمة ، مما نتج عنه ضرورة امتداد هذه الدراسات الى مجالات لم يتم استكشافها بتوسع من قبل " • وللأسف ، أنه في الوقت الذي كانت فيه الأسلحة الثنائية في مرحلة التطور ، ضاعت الفرصة لمنع انتاجها على مستوى واسع لسببين معروفين جيدا • وسنلاحظ اليوم ، مثلما حدث في أحوال أخرى ، أن الاستخدام العسكري لأحدث منجزات العلم والتكنولوجيا قد سبق مفاوضاتنا التي نحاول من خلالها التوصل الى حلول للأسلحة القديمة ، فهذه الحلول قد تصبح عديمة القيمة في ظل انتاج ونشر الأسلحة الثنائية •

ان هذه العملية يجب أن تتوقف • فبينما نستمر في مفاوضاتنا حول اتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة الكيميائية ، ينبغي أن نستطلع الامكانيات الأخرى التي قد تسهم مبكرا في ايقاف سباق التسلح الكيميائي • وفي هذا الصدد يبدو النداء الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٦/٣٦ " باء " ذا أهمية خاصة • ان هذا القرار يدعو كافة الدول الى الامتناع عن أي فعل قد يعرقل المفاوضات الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية • وعلى الدول أن تمتنع على وجه الخصوص عن انتاج ونشر الأسلحة الثنائية والأنواع الأخرى الحديثة من الأسلحة الكيميائية الى جانب مركزتها في تلك الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر •

ان الاستجابة لهذا النداء ستؤدي ، بلاشك ، الى زيادة جهودنا هنا في هذه اللجنة من أجل تناول كل أوجه حظر الأسلحة الكيميائية •

لقد تحقق تقدم ملموس في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، خلال الأعوام الماضية ونتيجة للقيادة المقتدرة لهذا الفريق ، بواسطة رؤسائه السابقين ، أصبح السفير سوبكا من بولندا في وضع يسمح له بالبناء على أساس من " العناصر " التي تم التوصل اليها في الماضي • اننا نرحب بجهوده ونؤيدها من أجل اضفاء صفة جديدة على عمل الفريق ونعتقد أنه قد حان الوقت للانتقال الى الصياغة الفعلية وذلك وفقا لولاية الفريق وتشكل العناصر المذكورة أعلاه بالاضافة الى المقترحات المتعلقة بنطاق الحظر التي قدمتها مختلف الوفود في الأسابيع الماضية قاعدة صلبة لهذه الصياغة • ويجب أن لا يؤدي الاختلاف في الرأي فيما يتعلق ببعض المسائل الى عرقلة هذا المسعى بل ، الأكثر من هذا ، يجب بذل كل الجهود للتوصل الى صياغات معقولة •

وينطبق ذلك أيضا على تدابير التحقق • اننا نسمع أحيانا ، حجج تقول ان الدول الاشتراكية لا تهتم باجراءات تحقق حقيقية وانها مستعدة فقط لقبول اجراءات " رقابة ذاتية " • وعلى العكس ، ففيما يتعلق بالتحقق من الالتزام بالاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية ، فاننا ننظر في مجموعة من مختلف الاجراءات والطرق ، التي تتكون أساسا من العناصر الرئيسية الثلاثة التالية :

أولا ، نظام وطني للتحقق • ونعتقد في المقام الأول انه يقع على الدول الأطراف أن تدعم الالتزامات التي يتم اتخاذها دوليا على أراضيها الوطنية وأن تقدم أيضا للأطراف الأخرى بعض الضمانات على أن هذه الالتزامات يتم احترامها • ولا تستطيع أي منظمة دولية أن تعفي أي دولة طرف من هذا الالتزام وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يتم تخطيط وادارة الصناعة الكيميائية بشكل مركزي مما يوفر شروطا ممتازة لحكومتنا لتؤمن التزام كل المشروعات الكيميائية باتفاقية الأسلحة الكيميائية •

ان اقامة نظام تحكم وطني ، هو حق متروك للبلدان المعنية ، لكن يجب أن لا يمنعنا هذا من ادراج بعض التوصيات المتعلقة بمثل هذا النظام في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقد كان من دواعي الرضا لوفدي أن نرى انعكاسا لأفكارنا في هذا الصدد ، في العناصر التي تمت صياغتها تحت اشراف السفير ليدغارد في العام الماضي • وفي الوقت نفسه ، لا يمكننا الا أن نشعر بالأسف أمام حقيقة أنه لا يوجد أي دور ظاهر لنظام للتحقق الوطني في ورقة العمل CD/244 التي قدمها وفد المملكة المتحدة •

ثانيا ، يمكن لوسائل التحقق الوطنية الفنية أن تلعب دورا مفيدا في رصد الالتزام بمنع الأسلحة الكيميائية • ويجب استخدام هذه الوسائل وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها •

لقد تم تجميع كم هائل من المعلومات والتحليلات في أوراق العمل التي قدمت على مدى السنوات في هذه اللجنة وسابقاتها ، وتظهر هذه الأوراق القدرة الهائلة للتحقق الكامنة في الوسائل الفنية الوطنية .. وهنا أود فقط أن أوجه انتباهكم الى أوراق العمل CCD/371 و CCD/502 المقدمة من المملكة المتحدة و CCD/533 من هولندا و CCD/538 و CCD/539 من الاتحاد السوفياتي و CCD/344 و CCD/577 من فنلندا . وقد ورد في وثيقة المملكة المتحدة CCD/502 انه اذا ما تم الحصول على مؤشر يمكن الاعتماد عليه يشير الى أي نقض للاتفاقية ، وذلك عن طريق وسيلة فنية وطنية ، لأمكن تدعيم أي طلب لعملية تفتيش في الموقع .

ثالثا ، نحن نتصور وضع اجراءات دولية للشكوى تتضمن لجنة استشارية ، بالاضافة الى بعض الاجراءات الدولية للتشاور والتعاون داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ويمكن طلب المعلومات المتعلقة بالالتزام بالمعاهدة كما يمكن استخدام شكل من أشكال التحقق بالتحدي ، وذلك بهدف التوصل الى معرفة الأوضاع الحقيقية اذا ما ثار شك ما حول الالتزام بهذه الاتفاقية . وبوجه عام ، يمكن للأطراف تبادل مختلف أنواع المعلومات اللازمة لعمل تقييم لمدى التزام الاطراف الأخرى بالاتفاقية .

ونظرا لخصائص الصناعة الكيميائية الحديثة ، فان عمليات التفتيش الدولية في الموقع لن تؤدي الا الى اضافة هامشية جدا لمدى فاعلية نظام التحقق ، لكنها سوف تؤدي الى مشكلات سياسية خطيرة ومشكلات اقتصادية وفنية ومالية تفوق في أهميتها القيمة المحدودة لهذه العمليات . وقد عبر ممثل استراليا السابق ، السفير سير جيمس بليمسول ، عن هذا القلق بشكل بليغ في لجنة نزع السلاح منذ ثلاث سنوات واقتبس عنه :

" ان مشكلات التحقق تنشأ بشكل حاد سواء عن القدرة الكيميائية أو المواد الكيميائية نفسها التي يمكن استخدامها لأغراض مختلفة . وستكون هناك قيود تحد من قيمة التفتيش . فالتفتيش على كل طاقات الانتاج الكيميائية يستلزم جيشا كاملا من البشر .. عدد كبير من الناس . ان المشكلات المتعلقة بحماية الأسرار الصناعية والأسرار التجارية ، بالاضافة الى أسرار الأمن تعتبر بالغة الأهمية وعلى المرء أن يسأل نفسه الى أي مدى يمكن تبرير تفتيش مفصل سواء فيما يتعلق بنتائجه أو تكاليفه لأن البحث لن يقتصر على الانتاج بل سيمتد الى الاستخدام في نهاية المطاف . ان الكيميائيات يمكن تخزينها لسنوات عديدة ، ثم قد تصبح بعد ذلك صالحة للاستخدام في الأسلحة الكيميائية" .
(الصفحة ٢٠ من CD/PV.44 بالنص الانكليزي) .

وعلى الجانب الآخر ، فمن الصعب الموافقة على النتيجة التي توصل اليها السفير السير جيمس بليمسول والتي ترى أن التوصل الى كل هذه الأشياء سوف يستغرق سنوات ، ان هذا المنهج تماما مثل المنهج الذي يرى أن وسائل التحقق يجب أن تحدد نطاق الخطر لن يؤديان الا الى التأجيل اللانهائي للتوصل الى اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية .

وفي نفس الوقت يجب أن نعترف بالمشكلات التي ركز عليها ممثل اليابان السابق ، السفير أوجيزو ، في عام ١٩٧٨ ، والذي قال : " بما أن العتبة التي يمكن تطبيقها على العوامل الكيميائية الواجب منعها ، واجراءات التحقق من العوامل ذات الاغراض الثنائية ، تتضمن مشكلات فنية متخصصة ومعقدة ، فان كل بلد يشعر بالقلق فيما يتعلق بالاحتمال القوي لأن تكون مثل هذه الاجراءات للتحقق عقبة في سبيل الصناعات الكيميائية للأغراض السلمية ، وبالتالي تستلزم هذه الاجراءات

دراسات مفصلة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح الوطنية " • (ص ٢٥ - ٢٦ من CCD/PV.801 بالنص الانكليزي) •

وقد يتساءل المرء ، واضعا في اعتباره تلك المشكلات ، عن امكانية قبول المؤسسات الخاصة في بعض الدول ، وهي التي تطالب بتفتيش دولي تدخلي ، لمثل هذه الأنواع من الرقابة • ان الوثيقة الكندية CD/167 تقدم تحليلا مفيدا للحجج المؤيدة والمضادة لطرق مختلفة للتحقق وهذه الوثيقة ، في رأينا ، تظهر مزايا نظام للتحقق يقوم على ادماج العناصر الثلاثة الأساسية المذكورة أعلاه •

انني أعتقد أن مجموعة وسائل التحقق المتاحة والممكنة كاملة ، ابتداء من التحكم الوطني حتى بعض أنواع التحقق الدولي بالتحدي ، تقدم درجة عالية من الضمان بأنه سوف يمكن الكشف عن أي خرق لاتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • ومن المشكوك فيه أن يتمكن أحد من اخفاء حدوث خرق عسكري هام ، لذلك يجب أن نتحلى بالعقل ولا نضيع أنفسنا في متاهة من التفصيلات الفنية متناسين هدفنا الأقصى في هذا الصدد : أي عقد اتفاقية حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية تتضمن اجراءات مناسبة للتحقق من الالتزام بها •

وقبل أن أنهي بياني ، اسمحوا لي ياسيادة الرئيس ، أن أبدي بعض الملاحظات العامة المتعلقة بالتحقق • لقد قام بعض الممثلين ، هذا العام أيضا ، خاصة ممثلو البلدان الغربية ، بالخروج علينا بأفكار تدعو الى التأكيد على النظر فيما يسمى بمسألة التحقق ، وفي هذا الصدد ، شهدنا مرة أخرى في هذه القاعة ، محاولات لاساءة تفسير موقف البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بالتحقق من الالتزام باتفاقات تحديد التسلح ونزع السلاح • لقد قيل زعما أن البلدان الاشتراكية قد أبخست قيمة التحقق ، وأنها غير مستعدة للانضمام الى اجراءات التحقق بعيدة المدى • وفي الحقيقة ، اننا لانقل اهتماما بموضوع التحقق عن أي بلدان أخرى وقد أبرز السفير ف • اسرائيليان ممثل الاتحاد السوفياتي المبادىء الأساسية لمنهجنا فيما يتعلق بهذه المسألة في بيانه يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ وهذا المنهج يرتكز بالكامل على الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والتي تحوي في فقرتها ٣١ وفي أجزاء أخرى منها أحكام واضحة حول التحقق • اننا نتفق أيضا مع وجهة نظر الوفد الهندي الواردة في ورقة العمل CD/209 " انه من الخطأ أن يجعل من التحقق صنما يعبد • ومن الخطأ أيضا وضع أو انشاء آلية مراقبة مع عدم وجود تدابير حقيقية للحد من الأسلحة أو لنزع السلاح وأن القيام بذلك سيكون كمن وضع العربة قبل الحصان • كذلك لايمكن أن يكون هناك أي طائل سواء في اجراء مناقشات عقيمة ونظرية لتعقيدات قضايا التحقق وأنواع نظم التحقق أو في التشديد على ضرورة وجود هيئة دولية ما للتحقق ، دون الاشارة الى أي تدبير ملموس لنزع سلاح حقيقي أو للحد من الأسلحة بشكل جدي " •

ان هذه العلاقة الواضحة بين نزع السلاح واجراءات التحقق هي التي أهملت في البيانات التي ألقيت حديثا حول " اجراءات التحقق البعيدة المدى " • وفي الواقع أننا قد سمعنا الكثير عن " الاتفاقات المتوازنة " ، و " الصراحة " واجراءات بناء الثقة ، لكن لم يقل لنا أحد أي شيء عن اجراءات نزع السلاح الحقيقية • نحن ننضم الى وجهة النظر الواردة في ورقة العمل الهندية السابق ذكرها والقائلة " من المعترف به عموما أن الارادة السياسية القوية تشكل شرطا أساسيا

للتوصل الى اتفاق بشأن أى تدبير هام ومفيد في ميدان نزع السلاح • فبمجرد نشوء هذه الارادة السياسية لن يصعب وبالتأكيد لن يفوق ذلك براعة البشر ، وضع مراقبة مناسبة لأى متطلب في ميدان نزع السلاح ، مهما كان هذا المتطلب معقدا " •

ودعوني أثير باختصار مسألتين سياسيتين وثيقتي الصلة بموضوع التحقق •

الأولى ، الاعتقاد بأن الهدف من اجراءات التحقق هو توفير ما يضمن أن الاتفاق الموازى سيحترم من كافة الأطراف ، مما يولد الثقة في الاتفاق ويجذب الدول الأخرى للانضمام له •

وعلى الجانب الآخر ، فان حد أدنى من الثقة يعتبر ضروريا كقاعدة لابتكار نظام فعال للتحقق • ولذلك ، فلم يكن ايجاد حلول مرضية لبعض مشكلات التحقق عند ما أعلن الوفاق في السبعينيات ، مجرد صدفة محضة • لقد ترتب على ذلك موافقة كل الأطراف على كفاءة عمل تلك الاجراءات •

وفي السنوات القريبة ، سمعنا اتهامات متعلقة بمدى التزام الدول الاشتراكية ببعض الاتفاقات الخاصة بتحديد الأسلحة ومن الصعب أن نرى كيف يمكن للصورة أن تتغير خلال بضعة أعوام • والأكثر من هذا ، أن المرء قد يتساءل عما اذا كانت تلك الاتهامات تكشف عن النية الرامية الى وضع عملية ايقاف سباق التسلح عن طريق اتفاق متبادل موضع شك •

وبوجه عام ، فنحن ننطلق من الاعتقاد بأن العلاقات الطبيعية بين الدول والتي تقوم على الوفاق والاعتراف بالمصالح المتبادل تؤدى بالتأكيد الى التوصل الى اجراءات تحقق يمكن الاعتماد عليها ، بينما لن تؤدى السياسات التي تزيد من خطورة التوتر الدولي والتي تولد الشك والريبة الى تشجيع التوصل الى اتفاق حول اجراءات التحقق البعيدة المدى • هل يمكن للتحقق تحت هذه الظروف أن يكون بالفعل بديلا للثقة ؟؟ والأكثر من ذلك ، ألا يجدر بنا ونحن نناقش مسائل التحقق ، أن نأخذ في اعتبارنا أيضا القانون الدولي للمعاهدات ؟ ما الذى يجعل بلدما يدخل في اتفاق لنزع السلاح بينما هو ينوى انتهاكه ؟ ما الذى يجعل أحد الأطراف يخرق اتفاقا ما ، مخاطرا بذلك بالثقة الدولية فيه ، اذا كان من السهل أن ينسحب من هذا الاتفاق مستخدما أحكام المعاهدة ذات الصلة بذلك ؟

ثانيا ، من الواضح أن امكانيات التحقق في سباق مستمر مع التكنولوجيا العسكرية المتغيرة التي تقطع الطريق على اتاحة التحقق من اجراءات نزع السلاح المعنية وذلك مثل تصغير حجم الأسلحة ، وسرعة تحريكها وأساليب الانتشار الحديثة •• وقد يذكر المرء أمثلة متعددة كالقذائف الانسيابية ذات القواعد الأرضية والبحرية ، وبعض الخطط الخاصة بنشر MX والأسلحة الثنائية ومنظومات أخرى •• وعلى سبيل المثال ، يمكن للقذائف الانسيابية ذات القواعد الأرضية أن تقاوم عملية التحقق لأن أجهزة اطلاقها صغيرة ومتحركة •• وفي هذا الصدد قد يتفق المرء مع جون نيوهاوس ، وهو مساعد مدير سابق في الوكالة الامريكية للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح ، الذى كتب يقول " لا توجد حاجة لمثل هذه الأسلحة فقد تؤدى الى اعطاء التنافس العسكرى بعدا آخر ، وبمجرد انتشارها ، لن توجد وسيلة لدى الجانب الآخر يعتمد عليها في عد تلك الأسلحة • الادارة تقول انها سوف تنشر عدة مئات من القذائف الانسيابية ولو قال السوفيات نفس الشيء ، فيمكن للمرء أن يتوقع احتمال انتشار الآلاف منها " • ويجب أن يكون واضحا أن هذه التطورات في أسلحة مثل القذائف الانسابية تهدد بتقويض الأساس الرئيسي لمحادثات نزع السلاح وهي حقيقة ، وصفتها ببلاغة شديدة منذ عدة أسابيع ،

ممثلة السويد الموقرة ، السيدة ثورسون • ان مثال القذائف الانسيابية يظهر أن أنصار سباق التسلح النوعي هم أنفسهم أنصار اجراءات التحقق " بعيدة المدى " • ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن للمرء أن يخفض الثقة الدولية بخلق منظومات جديدة من الأسلحة يصعب التحقق منها ، ثم يطالب على الجانب الآخر باجراءات تحقق " فعالة " تكاد تكون مستحيلة بسبب ما ذكرناه من قبل • الأكثر من ذلك ، وكالعادة هناك محاولة لتطبيق مقياس مزدوج في مسائل التحقق : فبينما لا يمكن الوثوق في البلدان الاشتراكية ، لا يصح وضع مدى امكانية الوثوق في الآخرين موضع تساؤل •

ودعوني ألخص آراءنا فيما يتعلق بالتحقق : ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، مثل بلدان اشتراكية أخرى ، تقف الى جانب التحقق الحازم من الالتزام بتدابير واقعية في مجال نزع السلاح • ويجب أن تولد اجراءات التحقق الثقة في تلك الاتفاقات ، وبذلك يمكن دفع عملية نزع السلاح • ووفدي مستعد ، في هذا الصدد ، أن يلعب دورا نشطا وبناء في التوصل الى اجراءات تحقق متصلة بخطوات ملموسة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح • لكن ، لا ينبغي للجنة نزع السلاح أن تتورط في مناقشة مجردة تحول اهتمامها عن المشكلات الجوهرية لنزع السلاح •

السيد سامرهيز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان الملاحظات التي سوف أبديها هذا الصباح تتجه بشكل رئيسي الى البند الرابع من جدول أعمالنا ، وأعني ، الأسلحة الكيميائية •• لكني أود ، على أي حال ، أن أشير أولا باختصار الى البندين الأول والثاني من جدول أعمالنا وهما : حظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

في حديثي الى اللجنة يوم ١١ آذار/مارس ، كنت قد رحبت باعلان وفد الولايات المتحدة عن استعداده للانضمام الى توافق الآراء الخاص بانشاء جهاز فرعي لدراسة القضايا المتصلة بحظر التجريب النووي • ومنذ ذلك الحين وعدد من الوفود قد طلب ايضاحات حول عدد من المظاهر المتعلقة بموقف وفدي وقد وضعت أمامنا أسئلة تستحق اجابة مدروسة ، وأود أن تتفهم الوفود المعنية ما أقوله من أنني لا أشعر أنه من المناسب أن أحاول الاجابة على تلك الأسئلة اليوم بالتفصيل بينما مازالت ولاية الجهاز الفرعي موضع مفاوضة • وكما قلت في ١١ آذار/مارس ، فان وفدي يأمل أن ننتقل بسرعة للتوصل الى اتفاق حول ولاية فريق العمل — أو أي شكل آخر لجهاز فرعي يمكن أن تقبله اللجنة — حتى يمكنه أن يبدأ عمله دون أي تأخير •• وبما أننا قد عهدنا اليك ياسيادة الرئيس ، مع عدد من زملائنا ، بصياغة الولاية ، فانني أعتقد أنه سيكون من غير المناسب لي اليوم أن ألقي بيانا مفصلا يتعلق بموقف وفدي من هذه الأمور •

وعلى أي حال ، فهذه الاعتبارات لن تمنعني من الرد على ممثل الهند الموقر بالقول أننا بالفعل نعترف أن مصالح الأمن الحيوية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتأثر بمسائل متصلة بالأسلحة النووية وأننا بالفعل نتعاطف بل ونشارك في كثير من هذه الاهتمامات • ان لجنة نزع السلاح توفر لنا محفلا هاما يمكن أن نعرف من خلاله آراء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ••• لكن ، وكما تقول الوثيقة CD/180 ، التي أعدتها مجموعة الـ ٢١ والتي أشار اليها ممثل الهند الموقر، فان " الدول الحائزة للأسلحة النووية ، خاصة تلك التي تملك أهم الترسانات النووية ، تقع عليها مسؤولية خاصة "••• ومن أجل هذا السبب قلت في بياني في ١١ شباط/فبراير ، أن حكومتي تعلق أهمية قصوى على التقدم في المفاوضات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي حول الحد من القوى النووية المتوسطة المدى واننا نتطلع الى افتتاح محادثات الخفض من الأسلحة

الاستراتيجية ونأمل أن يؤدى التقدم في تلك المحادثات الى التقدم في مجالات أخرى من جهود الحد من الأسلحة التي يجب أن يتجه اليها عمل هذه اللجنة بشكل أساسي ٠

وانتقل الآن الى موضوع الأسلحة الكيميائية ، الذى انتهت اللجنة لتوها من اجراء مشاورات مكثفة حوله استمرت لمدة أسبوع وأنوى النظر في بعض القضايا التي أثيرت خلال مناقشات الفريق العامل المختص ، وفي اجتماعات خبراء الأسلحة الكيميائية ٠ ان هذا المنهج البراجماتي يبدو أكثر المناهج تناسبا مع المرحلة التي بدأنا عندها عملنا للتوصل الى اتفاقية ٠

وأود أولا أن أبحث العمل الجارى في الفريق العامل المختص تحت رئاسة السفير سوجيكا والنظر في الأسلوب الذى نتصوره لتطور عمل الفريق خلال الأسابيع القليلة القادمة قبل أن تنتهي دورة الربيع ٠ ان وفدى يقبل ، بل ويرحب بأسلوب العمل الذى أقره السفير سوجيكا داخل الفريق العامل ، وأعني ، ضرورة أن تحاول الوفود أن تضع وجهات نظرها حول النقاط المعينة في اصطلاحات ملموسة في صيغة عناصر ٠٠ وأعتقد أن هذا أسلوب جيد للمرحلة التي وصلنا اليها الآن ، حيث أنه قد أتيحت لنا فرصة عظيمة خلال العامين الماضيين من حياة الفريق العامل لنستمع الى الحجج الكامنة وراء وجهة نظر كل وفد ، والخطوة القادمة يجب أن تكون بوضوح هي النظر في أى النقاط على وجه التحديد يجب أن تظهر في الاتفاقية وأود أن أذكر أن هذا الأسلوب في العمل ، كان بالنسبة لبعض الوفود مصدر مفاجأة ، وأعتقد أنه كان ينبغي توقع ذلك ، فهناك فرق بين القاء بيان عام ، وبين تحويله الى لغة مناسبة لمعاهدة ٠٠ وعلى أى حال فلا أظن أننا يجب أن نشعر باليأس بسبب البداية البطيئة نسبيا التي اتسم بها العمل داخل الفريق ، وأعتقد أن اجتماعاته الأخيرة قد بدأت في تحقيق شئ من السرعة بعد أن أتيح للوفود وقتا كافيا لاعداد المساهمات الملموسة التي طلبها الرئيس ، وهذا مؤشر طيب ويتطلع وفدى الى رؤية مزيد من المقترحات من أجل صياغة عناصر الاتفاقية قبل نهاية دورة الربيع ، فاذا استطعنا أن نحقق ذلك ، فسيكون لدينا سببا لنشعر بالرضا عن عملنا وسنصبح عند ذلك في وضع ، يسمح لنا مع بداية دورة الصيف ، بتحليل مختلف الصياغات المقدمة من أجل تحديد الأرضية المشتركة بينها والنقاط التي تحتاج لمزيد من المناقشات الجوهرية قبل أن يتم التوصل الى اتفاق ٠

وفي هذا الصدد لا أعتقد أنه سيكون من المفيد ، بالنسبة لعمل الفريق ، أن يحاول تقديم تقرير جوهرى قبل نهاية نيسان/ابريل وبدلا من ذلك ، نؤيد تقرير مختصر يقدمه الرئيس ويتماشى مع الخطوط العريضة للتقرير الذى قدمه السفير ليدغارد عند نفس هذه المرحلة من دورة اللجنة في العام الماضي وبالتأكيد ستكون هناك حاجة الى فصل خاص بالأسلحة الكيميائية في تقرير اللجنة الخاص الى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، وعلى أى حال فان تقرير اللجنة الى الدورة الاستثنائية سيحتاج لالقاء نظرة على السنوات الأربعة الماضية وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، فانني أعتقد أن الوفود ستوافق على أن هناك مبررا لعمل تقييم ايجابي لايقاع العمل في هذه السنوات الأربعة الماضية ، وبوجه خاص منذ انشاء الفريق العامل المختص في عام ١٩٨٠ ٠

وأود الآن أن أنتقل بسرعة الى ورقة عمل الولايات المتحدة حول أوجه التحقيق في معاهدة للأسلحة الكيميائية ، والتي وزعت كوثيقة اللجنة CD/244 وكورقة عمل ٢٦ في الفريق العامل ٠ انني أشعر بالامتنان للوفود من أجل التعليقات العديدة التي أبدتها حول ورقة العمل هذه ، سواء داخل الفريق العامل أو بشكل خاص ٠٠ وانني أتطلع الى مناقشة مستفيضة لها في الجلسات الباقية

المخصصة لمناقشة التحقق داخل الفريق العامل وقد ظهرت نقطة محددة خلال مناقشة ورقة عمل المملكة المتحدة ، أرى أنه سيكون من المفيد أن أجيب عليها هنا • لقد شعرت وفود كثيرة بوضوح أن حقيقة عدم تضمين العناصر الموجودة في CD/244 لاقتراح محدد أو لأسلوب عمل محدد ، يعني أن حكومتي تعارض هذا الاقتراح بالذات أو هذا الأسلوب في العمل • وهذا مخالف للحقيقة فالهدف من CD/244 ، هو التغيير النسبي للتشديد الموجود في مشروع العناصر الملحق بتقرير الفريق العامل في العام الماضي ، لأن وفدي لا يعتقد أن هذه العناصر تؤكد تأكيدا كافيا على أهمية الوسائل الدولية للتحقيق •• ان وفدي لا يعارض أي تضمين للغة اضافية في العناصر ، مثلا، حول وسائل التحقيق الوطنية أو حول جمع وتبادل المعلومات والبيانات بموجب الاتفاقية ، بشرط أن تكون تلك اللغة المستخدمة مبعث رضا بكل تأكيد ، بل ونحن نرحب في الواقع بأي مقترحات ملموسة من الوفود الأخرى لتناول هذه النقاط • لكننا نعلق أهمية عظيمة على التوازن بين اجراءات التحقق الوطنية والدولية التي أوردنا وصفا لها في CD/244 •

وأود أيضا ، أن أبدي اليوم ، بضعة تعليقات على اجتماعات خبراء الأسلحة الكيميائية التي دارت هنا في الأسبوع الماضي ، فكما جرت العادة ، ثبتت أهمية وجود الخبراء الفنيين داخل الوفود ، وساعدتنا على التركيز على المجالات التي تتطلب مزيدا من العمل قبل أن نتمكن من التوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية • لكنني أود أن أسجل رأيا ، ربما تشاركني فيه وفود أخرى ، وهو أنه قد ظهر ، على الأقل في البداية ، أن اجتماعات الخبراء قد فقدت بعضا من قوة الدفع التي بدأت بها عملها في العام الماضي وقد يرجع هذا الى أن الفريق العامل لم يقل للخبراء بوضوح ما هو المطلوب منهم ، وعلى أي حال ، ففي نهاية الأسبوع ، عادت الحيوية للاجتماعات ثانية ، ويبدي تقرير الرئيس الذي ظهر حديثا درجة مرضية من التقدم نحو التوصل لحلول لبعض المشكلات الفنية المرتبطة بتحديد السمية • ومن أجل تأمين استمرار قوة الدفع هذه في اجتماعات الخبراء ، يعتقد وفدي انه ينبغي على الفريق العامل أن ينظر بعناية شديدة في قائمة المقترحات التي قدمت له في الأسبوع القادم لمزيد من العمل حول الأوجه الفنية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والتي تم تسجيلها في تقرير الرئيس • اننا نعتقد اننا قد وصلنا الآن الى المرحلة التي سيكون من المفيد خلالها أن نوسع من نطاق اجتماعات الخبراء بهدف دراسة قضايا أخرى غير تلك المتعلقة بمعيار السمية ، فعلى سبيل المثال ، قد يكون من المفيد أن تدار مناقشة حول الأوجه الفنية لأهم أحكام الاتفاقية ، وأعني ، تدمير المخزون والتحقق من هذا التدمير ، وفيما يتعلق بمعايير السمية ، فان وفدي يشعر أن الفريق العامل المختص سيحتاج الى النظر بعناية أكثر في الأغراض المحددة التي تستخدم لأجلها هذه المعايير في اتفاقية للأسلحة الكيميائية قبل أن يطلب الى الخبراء النظر مرة أخرى في هذه المسألة وأود أن أسجل هنا امتنان وفدي نحو البروفيسور روب من الوفد البولندي لما بذله من جهود كرئيس لاجتماعات الخبراء •

وأخيرا ، يود وفدي أن يعلق على الاهتمام الذي أبدته حديثا عدة وفود بسبب امكانية انتاج مواد كيميائية سامة عن طريق عملية ثنائية ، مما يضيف بعدا جديدا لمناقشاتنا • انني أعتقد اننا يجب أن نولي هذا الموضوع عناية خاصة قبل التوصل الى أي نتيجة من هذا النوع ، فمن الواضح أن الأسلحة الثنائية سيستلزم تناولها من خلال اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، لأنها تشترك مع كل أنواع الأسلحة الكيميائية الأخرى ، في أن انتاجها وتخزينها سوف يحظر ، لكننا نتساءل عما اذا كانت الأسلحة الثنائية بطبيعتها تجعل مشاكل التحقيق أكثر صعوبة • ان مكونات الأسلحة الثنائية يجب

أن تكون من الناحية الكيميائية شديدة التفاعل لتكون مناسبة للاستخدام في مثل هذه المنظومات للأسلحة • فاذا كانت المواد المستخدمة شديدة التفاعل كيميائيا ، فستكون مشكلات تخزين أحد السلائف على الأقل على نفس المستوى من الخطورة بالنسبة لعوامل الحرب الكيميائية الأخرى ، ومثل هذه السلائف لن تخزن بكميات كبيرة في حالة الاستخدام المدني ونظام التحقق الذي يتضمن تفتيش على الموقع لعينة عشوائية من مجموعة من المنشآت الكيميائية ، مثلما اقترحته المملكة المتحدة في CD/244 ، سيكون مناسبا للتحقق من عدم انتاج الأسلحة الثنائية الى جانب الأنواع الأخرى من الأسلحة الكيميائية • وبذلك تتشابه مشكلات التحقق من السلائف الثنائية الأساسية مع مشكلات التحقق من العوامل المهلكة الأخرى ، بل في الحقيقة أقل صعوبة من الكيميائيات ذات الغرض المزدوج مثل سيانيد الهيدروجين •• ولا يجب أن نسمح للمشكلات الخيالية المرتبطة بالأسلحة الثنائية أن تسبب تشتيتا لا ضرورة له في عملنا المتعلق باتفاقية للأسلحة الكيميائية •

وسوف نأمل أن نسهم بالمزيد من التفكير حول هذه القضية ذات الأهمية الخاصة خلال اجتماعات الفريق العامل •

السيد سوجيكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، هل لي أن أبدأ كلمتي ، بالتقدم لكم نيابة عن وفد بولندا ، بأخلص التهاني بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح خلال شهر آذار/مارس ومع التهاني وأطيب التمنيات ، أقدم لكم ياسيادة الرئيس كل التعاون والتأييد من جانب وفدي في سبيل قيامكم بواجباتكم •

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب للسفير محلاتي من ايران عن التقدير العظيم لوفدي للأسلوب المتفاني والقدير الذي ترأس به هذه اللجنة في شباط/فبراير •

وبروح من الصداقة والتعاون ، أرحب في هذه القاعة ، بزملائنا الجدد ، السفير فان دونجي من هولندا والسفير فيجفودا من تشيكوسلوفاكيا •

خلال الاجتماعات العامة لهذا الأسبوع ، تنظر لجنة نزع السلاح البند الرابع من جدول أعمالها وهو ، الأسلحة الكيميائية وأود أن أكرس تدخلي اليوم لهذا الموضوع أساسا لكني أنوي أيضا أن أتناول البند الأول من جدول أعمالنا ، في ضوء الآراء التي تم تبادلها حديثا حول هذا الموضوع في لجنة نزع السلاح •

ان القرارين ٣٦/٩٦ " ألف " و ٣٦/٩٦ " باء " اللذين تم اقرارهما خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تم تفسيرهما بواسطة كثير من المتحدثين في اللجنة تفسيرا جيدا على أنهما يعتبران طلبا متزايدا من جانب كل الجماعة الدولية للاسراع في طريق المفاوضات حول الحظر الكامل لتطوير وانتاج وتخزين كل الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، وذلك ادراكا من الجميع للنتائج الخطيرة المترتبة على مرحلة جديدة من مراحل تطوير الأسلحة الكيميائية •

لقد رأت هذه اللجنة أنه من الحكمة كما أنه من الممكن البدء في وضع اتفاقية مقبلة خلال هذا العام • وقد عهد بهذه المهمة الى الفريق العامل المختص الذي أعيد انشائه في بداية هذه الدورة بعد مراجعة ولايته ، والتي تعطي السلطة للفريق "••• لوضع مثل هذه الاتفاقية ، واضعا في اعتباره كل المقترحات القائمة والمبادرات المقبلة ••• " •

ويملك الفريق العامل المختص في متناوله نتائج وعوامل طويلة من المفاوضات والمناقشات الثنائية والمتعددة الأطراف ، هذا دون أن نذكر أوراق العمل ومشروعات الأحكام ، التي وضعها

مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والتي تضعها الآن اللجنة نفسها • وقد وضع ذلك كله على مائدة التفاوض وهو يعكس المواقف المختلفة للدول المشتركة ويتضمن ذلك ، من بين جملة أمور أخرى ، نتائج العمل حول تعريف القضايا وتأسيس قواعد الاتفاقية المقبلة ، وهو العمل الذي قام به الفريق العامل في عام ١٩٨٠ تحت القيادة الكفء للسفير أوكاوا وقد ورد ذلك في الوثيقة CD/220 ، وهي التي تمثل تقرير الفريق عن عمله خلال ١٩٨١ تحت القيادة القديرة للسفير ليدغارد •

وتحتوي الوثيقة CD/220 على العناصر الأساسية للاتفاقية المقبلة الى جانب التعليقات التي تعكس وجهات النظر المختلفة للوفود المتعددة أو لمجموعات الوفود حول شكل وجوهر العناصر المذكورة • ولعل مايهم هو حقيقة أن الأبعاد المحددة لكل من الاتفاقات والاختلافات في وجهات النظر على شكل ومحتوى أحكام الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية قد تم ابرازه بوضوح •

ومع بدء عمله هذا العام وفق ولايته الجديدة ، قرر الفريق العامل أن يستمر في تطوير النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن ويهدف الفريق هذا العام الى ترجمة المواقف التي تم التعبير عنها في التعليقات التي تحتويها الوثيقة CD/220 الى لغة مناسبة في شكل عناصر بديلة أو صياغات متعددة للعناصر • فالاختلافات التي سوف يتم التعبير عنها بهذه الطريقة سوف تؤدي الى تضييق الفجوة بين مواقف وفود معينة أو مجموعات وفود وأؤيد الرأي القائل بأن الفريق العامل لم يتوصل بعد الى تلك المرحلة من المفاوضات ، لكني ألاحظ بمزيد من الرضا ، أنه حتى الآن قد عمل بنشاط في مناقشة تنظيم عمله الى جانب النظر بالتفصيل في نطاق الاتفاقية المقبلة ووضع صياغات بديلة للعناصر • وفي الأسبوع الماضي ، كانت مناقشات الخبراء ذات عون كبير بالنسبة للفريق العامل ، فقد استطاعوا التوصل الى اتفاق حول توصياتهم الخاصة بالاجراءات التنفيذية القياسية لتحديد السمية الحادة تحت الجلد ولتحديد السمية الحادة بواسطة الاستنشاق •

ويود وفدي أن يعرب عن اعتقاده بأن الاطار التنظيمي الحالي للعمل ، كما وصفته بايجاز ، يتفق مع متطلبات المرحلة الحالية من المفاوضات في الفريق العامل وفقا لولايته الجديدة • والأكثر من ذلك ، أن تقدم عمل الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية ونتائج نشاطاته تتوقف على المدة التي سوف تستغرقها وفود معينة في توضيح مواقفها ، والى أي مدى سيصل هذا الوضوح خاصة فيما يتعلق بالمسائل محل خلافات واضحة •

ويرى وفدي ان نتائج العمل حول الاتفاقية قد تناقصت بشكل لم دلالته ، في غياب المفاوضات الثنائية السوفياتية الامريكية ويقفز ذلك الى الذهن ، ليس فقط لأهمية التقرير الصادر عن تلك المحادثات والمنشور في الوثيقة CD/112 وانما أيضا ، وربما على وجه الخصوص ، بسبب الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المفاوضات في الوقت الحالي للتوصل الى حلول معقولة للكثير من المشكلات محل الخلاف والمفروض أن يتناولها الفريق العامل •

ومن أهم الأشياء بالنسبة للاتفاقية المقبلة ، وعلى وجه خاص بالنسبة للاسراع بالعمل نحو التوصل اليها ، هو الفصل بوضوح بين ماهو مرغوب وماهو ممكن وضروري وحقيقي في هذه المعاهدة • ان ما نحتاجه ليس ارادة الكمال ولكن جهود مستمرة من أجل ايقاف خطر سباق الأسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن حيث أن عدم توقفه سيؤدي الى مزيد من التأجيل ، ولسنوات طويلة ، لأي امكانية للتوصل الى اتفاق مقبول عالميا • ويدفعني موقف وفدي الى التفكير في التشابه التالي : بما أن

انتاج وتزويد القوات المسلحة بالأسلحة النيوترونية يعني منحنى خطر جديد في سباق التسلح النووى ، فان انتاج وتطوير الأسلحة الكيميائية الثنائية سيؤدى بنفس الطريقة الى منحنى جديد ، لايمكن تلافيه ، في سباق التسلح الكيميائي ولنكن صريحاء : نحن نتحدث هنا عن أجيال جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، سوف تزيد من خطر اندلاع حرب تستخدم فيها مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل • وليكن كل شيء واضح ، فمن رأيي أننا كنا سنكون أقرب من ابرام اتفاقية حول حظر الأسلحة الكيميائية لو لم تتواجد الأسلحة الثنائية ويبدو لي أنه في هذه الحالة ، يجب أن نديم المفاوضات حول مسألة حظر الأسلحة الكيميائية بهمة أكبر ، قبل أن يتأخر الوقت •

وهناك أسئلة تبرز في هذا الاطار وتحتاج الى اجابة واضحة وصادقة ، وهذه الأسئلة هي : ما هي المشكلات الجديدة وأنواع المشكلات التي تخلقها الأسلحة الثنائية بالنسبة لمفاوضاتنا ؟ ما هي عناصر الاتفاقية المقبلة التي سوف تتأثر بظهور هذه الأسلحة ، ان هذه الأسئلة تجد لها مبررا ، على وجه الخصوص في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٩٦ " باء " الذى يقول في فقرته الخامسة ، من بين أمور أخرى " ••• يدعو كافة الدول الى الامتناع عن ••• انتاج ونشر الأسلحة الثنائية والأنواع الجديدة الأخرى من الأسلحة الكيميائية ، الى جانب وضع الأسلحة الكيميائية في تلك الدول التي لايوجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر" • والأكثر من ذلك ، وللأسف ، ان هذه الأسئلة لها مايبررها في ضوء قرار انتاج الأسلحة الثنائية الذى اتخذته بالفعل حكومة الولايات المتحدة • ان ظهور هذه الأسلحة في ترسانات البلدان الأخرى ، بعد صدور القرار المذكور ، قد يكون مجرد مسألة وقت ، لذلك ينبغي ألا تبخل هذه اللجنة بأى جهد للتفاوض ، دون أدنى تأخير ، حول اتفاقية تحظر ، بين أمور أخرى ، انتشار الأسلحة الثنائية •

وظهور المنظومات الثنائية ، من وجهة نظرنا ، يؤثر على عناصر أساسية في الاتفاقية المقبلة ، وأعني : نطاق الاتفاقية ، حظر النقل ، الاعلان عن المخزون ، تدميرها والأهم من ذلك حظر انتاجها وتخزينها •

ومن المهم الاشارة الى أن تطور الأسلحة الثنائية سوف يزيد من تعقيد المشاكل الخلافية المعقدة فعلا ، والمتعلقة بالتحقق من الالتزام بأحكام الاتفاقية المقبلة والحقيقة ، انه لايمكن تطبيق طرق التحقيق الموضوعة على أساس السمية الشديدة للعوامل الكيميائية المستخدمة في الأنواع التقليدية للأسلحة الكيميائية على الأسلحة الثنائية • وكل ذلك ، يثير ، بشكل جديد ، مسألة التحقق من المخزون وتدميره ومسألة الرقابة على عدم انتاج الكيميائيات للأسلحة الكيميائية •

ونأتي لمسألة نشر الأسلحة الكيميائية ، فلاشك أن انتاج الأسلحة الثنائية بواسطة بلد ما ، يجعل من الممكن نشرها على أراضي دولة أخرى ، وبالتحديد بسبب السهولة البالغة في عملية نقلها وتخزينها واحتجازها • ثانيا ، في حالة الأسلحة الثنائية ، توجد بالمقارنة طرق سهلة لتحويل القدرات الانتاجية الصناعية من الأغراض السلمية الى الأغراض الحربية • وقد نوقشت هذه المسائل في الوثيقة CD/258 التي اشتركت بولندا في تبنيها ، وأيضا في صحيفة الاستقصاء التي قدمها وفد بلغاريا في الوثيقة CD/CW/WP.29 • ويرى وفدى أن الاجابة على الأسئلة الواردة في الوثائق المذكورة سوف يسهل تخطي الفجوة التي خلقتها ظهور المنظومات الثنائية في المفاوضات حول حظر الاسلحة الكيميائية • فمن غير المفهوم واقعيا ، وضع اتفاقية لاتأخذ في اعتبارها كل النتائج التي تؤدى اليها الأسلحة الثنائية •

وفي الفريق العامل ، قمنا بدراسة المسائل المتعلقة بنطاق الحظر بعمق ، وذلك بهدف مزيد من التضييق بين الخلافات ويجب أن أؤكد ، أن الفريق للأسف لم يتمكن من أن يحدد بوضوح نطاق الحظر • لكن أود أن أنتقل الآن الى مسألة التحقق • فمن الجولة الأولى من المناقشات يمكن القول انه يبدو أن منهجا أكثر تعقلا قد ظهر خلال هذه الدورة وعلى أى حال ، نحن نرى أن مزيدا من المناقشات يجب أن تركز على موضوع مدى التناسب في التحقق فيما يتعلق بدائرة الحظر • وأعتقد أنه يوجد أى حد ما مشكلة مصطنعة أو قدر من سوء الفهم في المناقشات حول التحقق • ولا ضرورة للاشارة الى المناقشة حول ما اذا كانت وسائل التحقق الوطنية أفضل أو أكثر فاعلية من الآلية الدولية ، وأيهما يجب تطبيقه ، فهناك في الحقيقة حاجة لكليهما • ويجب أن تمضي المفاوضات في الاتجاهين والأكثر من ذلك ، أن المفاوضات يجب أن تركز على طرق ووسائل التحقيق حتى يمكن تعديلها بما يتناسب مع محتوى وشكل الحظر ، وأقصد ، انه مع الأقسام الثلاثة للعوامل الكيميائية كما ظهرت في الوثيقة CD/220 ، يجب أن تطبق على كل منها أشكال مناسبة من التحقق من خلال وسائل وطنية ودولية ، مختلفة لكنها في الوقت ذاته متوازنة داخليا ومترابطة في نظام مشترك وقد تأخذ مناقشاتنا المقبلة حول التحقق ما سبق في الاعتبار •

وكما ذكرت في بداية بياني ، أود الآن أن أتناول مسألة أخرى نوقشت بشكل مكثف في اجتماعات اللجنة الأخيرة وأعني اعلان وفد الولايات المتحدة ، في اجتماع يوم ١١ آذار/مارس ، المتعلق بانشاء " جهاز فرعي لمناقشة وتحديد القضايا ذات الصلة بالتحقق والالتزام التي قد يتم تناولها في أى اتفاق شامل لحظر التجريب " •

وكما علمتم ، ففي وقت سابق ، وعلى سبيل الدقة في ٩ شباط/فبراير من هذا العام ، كان مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، السيد روستوف ، قد بين موقف الولايات المتحدة من مسألة حظر التجارب على الأسلحة النووية وقال : " ••• نحن لا نعتقد ، في ضوء الظروف الحالية ، أن حظرا شاملا للتجريب النووى سوف يساعد في خفض تهديد الأسلحة النووية أو الحفاظ على استقرار التوازن النووى " • ويظهر هذا البيان أن الولايات المتحدة ترفض دراسة مسألة حظر التجريب كبند منفصل ، لكنها تفضل ربطها " بالمجال الواسع للمشكلات النووية " • وفي الوقت ذاته ، رفض الولايات المتحدة صراحة اتخاذ أى خطوة تجاه مفاوضات متعددة الاطراف حول تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووى • وعلى وجه خاص ، تعترض الولايات المتحدة سبيل انشاء فريق عامل حول هذه المسألة وهو ما تصمم الدول غير المنحازة والدول الاشتراكية على انشائه • وقد أعاد وفد الولايات في بيانه في ١١ آذار/مارس التأكيد على موقفه السلبي فيما يتعلق بكل من حظر تجريب الأسلحة النووية ومشكلة نزع السلاح النووى ككل •

وعلى ذلك ، فمن ناحية ، أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لمناقشة موضوعات التحقق المتصلة بحظر تجريب الأسلحة النووية ، ومن ناحية أخرى فهي تستبعد امكانية التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع في المستقبل القريب • وفي هذا الصدد ، تتساءل الوفود عدة أسئلة ويود وفدى أيضا أن يطرح بعض الأسئلة • السؤال الرئيسي هو: هل هناك محل لمناقشة شئون رقابية في الوقت الذى يتم فيه انكار امكانية التوصل الى اتفاق ؟ لو أن الولايات المتحدة قد اقترحت البدء في وضع اتفاق حول حظر التجريب النووى مع مسائل الرقابة ، لاستطاع المرء أن يفهم ذلك وان كان لا يوافق عليه بالضرورة •

وهناك سؤال آخر: لقد نوقشت مسائل الرقابة على حظر التجريب على مدى ربع قرن في أجهزة متعددة وتحت أشكال مختلفة ، في أي شيء اذن سوف تختلف مناقشة مسائل الرقابة عن المناقشات السابقة للمسائل السابقة ؟ حقيقة ، لقد جرت المناقشات السابقة حول مسائل الرقابة في اطار الحاجة الى التوصل الى اتفاق محدد ، والآن يقترح الجانب الأمريكي التفرغ لها بشكل نظري صرف •

وأخيرا ، نود أن نطرح على وفد الولايات المتحدة الأسئلة التالية: هل هو يتصور مناقشة مشكلات الرقابة على حظر التجريب النووي فقط أم أيضا المشكلات المتعلقة بنطاق الحظر ؟ هل سيبدأ الوفد الامريكي مناقشة ذلك فيما بعد ؟ أم أنه لا يرى ضرورة لذلك على الاطلاق ، بما أنه ينكر امكانية ابرام اتفاق حول هذا الشأن ؟ لذلك ، فاننا نعود الى النقطة التي بدأنا منها: لماذا نناقش مسائل الرقابة اذا لم يكن هناك احتمال للتوصل الى اتفاق ؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس والآن أعطي الكلمة لممثل نيجيريا ، سعادة السفير ايجيويري •

السيد ايجيويري (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس دعني أولا أنتهز هذه الفرصة لأرحب في هذه اللجنة ، بزميلنا التشيكي الجديد ، السفير كيجفودا ، الذي يتطلع وفدي الى العمل الوثيق معه •

سيتناول تدخلي اليوم بعضا من بنود جدول الأعمال السنوي للجنة •

يتصل البند الثالث من جدول أعمال اللجنة " بالاجراءات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية " ، ويشعر وفدي، بصفة خاصة ، بالسعادة لرؤيته صديقي وجاري ، السفير منصور أحمد من الباكستان ، رئيسا للفريق العامل المختص بهذا الموضوع ونحن واثقون أن مهاراته الدبلوماسية تعتبر مصدر قوة لا مثيل له بالنسبة للفريق العامل •

لقد أوضحت التدخلات العديدة حول البند الثالث حقيقة أن الفريق العامل المختص محتاج الى تحقيق مزيد من التقدم ويشترك وفدي في وجهة النظر هذه ونحن نعتقد انه في موقف تستمر فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية في اظهار احجامها عن البدء في نزع السلاح النووي أو حتى في التخلي عن استخدام الأسلحة النووية ، كخطوة أولى في سبيل ايقاف سباق التسلح ، مما يجعل وسائل الحفاظ على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ذات أهمية عاجلة ومن دواعي قلق وفدي الجدي ، أنه على مدى ثلاثة سنوات ، أظهرت مفاوضات هذه اللجنة حول ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن " الصعوبات المعنية ناتجة عن الاختلاف في المدركات" وأود أن أركز على مدركات الأمن لبعض الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية •• لقد أخذت المفاوضات في اعتبارها " الطبيعة المعقدة للقضايا التي تظهر عند التوصل الى صيغة موحدة مقبولة من الجميع بحيث يمكن ادراجها ضمن أداة دولية ذات طبيعة ملزمة قانونا " وذلك لا زدواج المفاوضات مع مشكلة الاختلاف في مدركات الأمن • ان الموقف الحالي ليس مرضيا بكل تأكيد ، والكرة بكل وضوح في ملعب الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي التي تستطيع أن تمكن الفريق العامل المختص من تحقيق التقدم الضروري •

وما يجب التركيز عليه الآن بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن المناخ الدولي المتوتر يزيد من حدة سباق التسلح النووى ، عن طريق زيادة عدد الاسلحة النووية في أقاليم الدول الحائزة للأسلحة النووية الى جانب أقاليم حلفاء كل منها ، مما يؤدى بدوره الى زيادة المخاوف التي تشعر بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بأمنها • ان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أكثر من مدركة أن الحرب النووية سوف تؤثر على الذين يحاربون والذين لا يحاربون على حد سواء في كارثة يتحدى هولها أى خيال •

وفي هذا الاطار الذى ألزمت فيه تلك الدول نفسها بالتخلي عن حقها النابع من سيادتها في تطوير وانتاج أو الحصول على أسلحة نووية ، وجب اذن منعها ضمانات ملزمة وموثوق بها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية انها لن تكون ضحية لهجوم أو ابتزاز نووى •

ان مشكلة الابتزاز النووى مشكلة حقيقية • فالاعلان الجليل الصادر عن الدول الافريقية عن نيتها في تحرير قارتها من الاسلحة النووية قد تم تقويضه بفظاظة من جانب النظام العنصرى الارهابي في جنوب افريقيا — الدولة التي رفضت أن تضم توقيعها الى معاهدة منع الانتشار النووى واستمرت في تهديد أمن الدول الافريقية بل والعالم كله • وكما أعلن وفدى من قبل ، فاننا نرغب في الحصول على ضمانا بأن رغبة الدول الافريقية بعيدة المدى في الحفاظ على القارة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية سوف تحترم من قبل الجميع •

كما يجب أن تمضي الدول الحائزة للأسلحة النووية الى ما وراء مجرد الاعلانات عن ضرورة الاهتمام ببحث المصالح الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بل يجب أن يقدم ضمانات فعالة وموثوق بها ذات طبيعة ملزمة قانونا والحقيقة أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد قامت بتضحية لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية ، وذلك بهدف تأمين سلام العالم وأمنه وكان منطقهم الأساسي أن عالما خاليا من الأسلحة النووية سيكون عالما أكثر أمنا واستقرارا بالنسبة للجميع ، لكن طالما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تستمر في انكار هذا المنطق ، فان ما ذكره وفدى في ٥ آذار/مارس ١٩٨١ يبقى صحيحا ، وأقصد :

" اما أن يتم التفكير في أمن جميع الدول بطرق أخرى غير حيازة الأسلحة النووية ، أو يجب أن تعطى كل الدول الحق في تحديد الوسائل التي تحمي أمنها ، بما فيها حيازة الأسلحة النووية " •

وحتى يتمكن الفريق العامل المختص بضمانات الأمن من تحقيق تقدم جوهرى ، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر الى ماهو أبعد من مصالحها الأمنية العتيقة فالوضع الحالي غير مقبول • لقد دعت الجمعية العامة في الفقرة الثالثة من قرارها ٣٦/ ٩٥ ، الدول الحائزة للأسلحة النووية الى البرهنة على الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق حول منهج مشترك وعلى وجه الخصوص ، حول صيغة مشتركة يمكن ادراجها في أداة دولية ذات طبيعة ملزمة قانونا ، ويأمل وفدى أن تبرهن الدول الحائزة للأسلحة النووية على ارادتها السياسية ، واضعة في اعتبارها أن اعلان الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح قد وضع اطار زمنيا واضحا لتقديم نصوص متفق عليها الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ويعتقد وفدى أن المشاكل التي يتم تناولها في منهج مشترك يمكن اجتيازها اذا ما توفرت " حسن النية " لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية •

والنقاط التي نرى أنه يجب معالجتها بوضوح أثناء البحث عن منهج مشترك هي :

١ - أى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تستحق الحصول على ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية ؛ و

٢ - تحت أى ظروف سوف تسحب الدول الحائزة للأسلحة النووية ضماناتها .

وكدولة تلتزم بحزم بنظام عدم الانتشار ، وباعتبارنا من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار ، فنحن نعتقد أنه من أجل أن تكون أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية مؤهلة للحصول على ضمانات ، فيجب أن يكون هناك التزام قانوني عليها بألا تطور أو تحصل على أسلحة نووية . نحن نعيش في زمن من العلاقات الدولية المضطربة والتوتر الخطير ودولة مثل نيجيريا ، تقع في اقليم يتم فيه تشجيع القدرة التسليحية النووية بشكل خفي ، منتظم ونشيط بواسطة جنوب افريقيا وحلفائها ضد المصالح الأمنية لدول تلك القارة ، لذلك فلايمكن لنا أن نفترض أن " أى دولة تعتبر غير حائزة للأسلحة النووية لمجرد أنها أعلنت ذلك " . وفيما يتعلق بالشروط التي بموجبها يتم سحب الضمانات ، يعتقد وفدى ، انه لاينبغي أبدا سحبها ، حيث أننا ضد استخدام الأسلحة النووية . وعلى أى حال ، فيجب أن تغلب علينا الواقعية وأننا نأخذ في اعتبارنا حقيقة أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي توجد في أراضيها أسلحة نووية تعتبر أهدافا لهجمات نووية حيث أن هذه الهجمات يمكن القيام بها من أراضيها . وعلى أى حال ، فانه من الممكن منحها بعض أنواع الضمانات الأمنية بشروط تتعهد بموجبها على التمسك ببعض الالتزامات . نحن نأمل أن تفكر الوفود في هذه الملاحظات ، وعند اتضاح المواقف الحقيقية ، سيتمكن الفريق العامل المختص من تحقيق تقدم في عمله وتقديم تقرير ملموس الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية .

اسمحوا لي الآن أن أعلق باختصار على التطورات الجديدة في قضية منع التجريب النووى، التطور الذى يسعد وفدى أن يرى حدوثه أثناء توليكم لمهمتكم .

في بياني يوم ٢٥ شباط/فبراير ، أنهيت حديثي بقولي أننا نأمل أن " تزول المواقف المتصلبة التي تتشبث بها الدول الحائزة للأسلحة النووية منذ أكثر من ٢٥ عاما " . وفي هذا الاطار ، ينظر وفدى الى بيانات السفير فيلدز من الولايات المتحدة الامريكية والسفير سامرهيز من المملكة المتحدة التي ألقياها في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ . ويبدو أن النظرة السريعة على المواقف الجديدة تظهر أن هناك خطوة ايجابية الى الأمام ، واعترافا بالحاجة الى الاشتراك النشط في هذا المحفل من أجل اعداد معاهدة لحظر التجريب النووى ، لكن نظرة أكثر جدية الى تلك المقترحات والايضاحات المتعلقة بها والتي استمعنا اليها في هذه اللجنة لاتبرر الموجة المنظمة من التفاؤل التي صاحبت هذه المقترحات . ان المنحنى الواضح ، والذى كثيرا ما نادى به وفدى مع غيره من الوفود ، في منهج تلك الدول في النظر في موضوع معاهدة لحظر التجريب النووى في هذه اللجنة ، مازال بعيدا عنا ونحن نعتقد أن الوقت قد أصبح أكثر من " مناسب " من أجل التفاوض حول هذا البند ذى الأولوية القصوى على جدول أعمال اللجنة . وفي الوقت الذى نعترف فيه بأهمية التحقق من الالتزام (كما قد تقتضي الحالة) في كل اتفاقيات نزع السلاح ، فان وفدى يعتقد أن الاجراء الذى نحن بصدد البدء فيه وفقا لمقترحات الولايات المتحدة وبريطانيا يجب ألا يخفل عناصر أخرى مثل نطاق المعاهدة وبنودها النهائية . وعموما ، فالهدف النهائي هو معاهدة تحظر كل التجارب الخاصة بالأسلحة النووية .

ان وفد ى يرحب بمبادرة انشاء مجموعة صياغة مفتوحة ، تحت قيادتك القديرة ، سيد ى الرئيس ، من أجل صياغة ولاية للجهاز الفرعي المقترح ، ويتعهد وفد ى ، باعتباره عضوا في هذه المجموعة ، بتقديم عونه الكامل • وتتوقف النتائج المثمرة لعمل هذه المجموعة بالتأكيد ، على الارادة الجماعية لكل الأطراف ، وعلى الرغم من أننا نعتقد أن موقف مجموعة الـ ٢١ الوارد في ورقة العمل CD/181 وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/84 ، وفي نصوص أخرى ، يقدم قاعدة مناسبة للتفاوض حول ولاية معاهدة شاملة لحظر التجريب ، فان وفد ى مستعد لأن يكون مرنا في تقبله لمنهج " الحجر فوق الآخر " هذا ، لكننا نفترض أن الحجر الصلب والمنيع يجب أن يؤدى في النهاية الى اكتمال صرح هائل يؤدى الى حظر كل تجارب الأسلحة النووية في كل زمان •

لقد قال أحد رجال الدولة العظماء يوما " ان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا يمكنها الا أن تثن مثل عجائز المنشدين في مأساة اغريقية " وفي اعتقاد ى أن أنينا قد أصبح أخيرا مسموعا • ان الثقة بين الدول تعتبر مكونا هاما لعالم أقل تسليحا ، وربما يكون من الأفضل أن تنتهز فرصة وجود أى " حجر " صغير في هذه اللجنة في بناء الجهود لتحقيق نزع السلاح النووى • وفي ضوء ذلك ، يأمل وفد ى بحرارة في التوصل الى ابرام سريع لاتفاقية فعالة ذات معنى حول الأسلحة الاشعاعية • ان الانشاء المبكر للفريق العامل المختص ، والمنهج الديناميكي والمثقف للسفير فيجز من جمهورية المانيا الاتحادية تعتبر مساهمات صحية في سبيل التوصل الى حلول دائمة للمشكلات القائمة المتعلقة بالنطاق والتعريف ، والمواد الخاصة بالاستخدامات والتحقق ، هذا على سبيل الذكر لا الحصر •• وعلى أى حال ، فبينما خدمت المشاورات غير الرسمية التي قادها الرئيس الغرض المرتقب الخاص بالتعرف على مناطق الاختلاف بين الوفود ، الى جانب التحديد الواضح للعقبات القائمة في سبيل ابرام هذه المعاهدة ، فان وفد ى مازال يعتقد أن هذه الواقعية العقلانية يجب ألا تغلق الباب أمام مزيد من الاستغلال للحلول السياسية للمشكلات المعقدة ويتضح من الوضع الحالي للمفاوضات في الفريق العامل أن تقدما ملحوظا يتحقق في صياغة النصوص وذلك نظرا لوجود ارادة التفاوض وتضييق هوة الخلافات •

وبالنسبة لوفد ى ، فان حقيقة ارتفاع سباق التسلح وانخفاض ايقاع التقدم في مفاوضات نزع السلاح بسبب نسبة الانجازات العلمية والفنية ، تجعل من التوصل المبكر الى اتفاقية حول الأسلحة الاشعاعية شيئا مرغوبا فيه • ان الاقتراح السوفيتي بشأن حظر الهجوم على المنشآت النووية السلمية يعطي مضمونا لموضوع حظر أسلحة غير موجودة فعلا • ولا يجب أن تصبح المنشآت النووية ذات الأغراض السلمية أهدافا للهجوم وتكرار أحداث مثل ما رأيناه في العام الماضي في العدوان الجوى الاسرائيلي على المنشآت المدنية في تموز/يوليه (العراق) يجب منعه بادراج حكم يغطي هذا الموضوع في الاتفاقية المقبلة للأسلحة الاشعاعية •

ونعلق أيضا أهمية كبيرة على المواد الخاصة بالاستخدامات السلمية في الاتفاقية المقبلة للأسلحة الاشعاعية ولا يجب أن تؤثر الجهود الخاصة بمنع الظهور المحتمل واستخدام الأسلحة الاشعاعية الحقوق الأصيلة لكل الدول في تطوير وتنفيذ برامج أبحاثها واستخدام المواد ذات النشاط الاشعاعي في أغراض سلمية • ويعتقد وفد ى أن المعاهدة يجب أن تحتوى على صياغات ايجابية تعترف بهذا الجيل الثالث من الحقوق ، وتشجيع التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية ، على أن توضع في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول الآخذة في النمو •

ومع اقترابنا من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، تبقى المشكلات الواجب حلها ضخمة ومعقدة ولن يمكن تحقيق التقدم المرغوب في هذا الاجراء المتصل بنزع السلاح ، وان كان ليس ذو أولوية الا من خلال الجهود الحقيقية في صفوف مترابطة وأيضا من خلال الارادة الجماعية لكل الوفود .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وقبل أن أعطي الكلمة لممثل رومانيا ، سعادة السفير ماليتزا ، أود أن أنهي الى علم اللجنة أن زميلنا وصديقنا الموقر سوف يضطر للأسف الى تركنا قريبا من أجل تولي منصب جديد . انني واثق أننا سوف نفتقد كثيرا بشاشة السفير ماليتزا ومواهبه الدبلوماسية التي نقدرها جميعا والتي كانت عظيمة الفائدة بالنسبة لعمل اللجنة وأود وأنا أعطيه الكلمة ، وأرجو ألا يكون ذلك للمرة الأخيرة ، أن أتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد . الكلمة لك ، ياسيدي .

السيد ماليتزا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): ان غرضي من أخذ الكلمة اليوم هو تقديم ورقة العمل CD/262 باعتبارها اسهاما في مناقشتنا حول موضوع الأنواع الجديدة لأسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لمثل هذه الأسلحة .

يرى العلماء في بلادي ، مثل كل أولئك الذين يتابعون عملنا ، أن لجنة جنيف الخاصة بنزع السلاح ، لديها مسؤولية سامية في مفاوضة وانجاز اتفاقات قادرة على تقديم اسهام فعال في ايقاف سباق التسلح والبدء في عمل أصيل من أجل نزع السلاح ، خاصة نزع السلاح النووي .

ويشكل انجاز أي اتفاق حول تحديد وخفض الأبحاث العسكرية ، من وجهة النظر هذه ، خطوة أولى معقولة في سبيل اتفاقات أكثر اتساعا تهدف الى " الاخماد التدريجي " للسباق التكنولوجي من خلال المفاوضة حول اجراءات لخفض المخصصات المالية للأبحاث العسكرية وأغراض التنمية .

وتشعر اللجنة الرومانية " العلماء والسلام " أنه من أجل التوصل لهذا الهدف ، يجب النظر في انشاء جهاز من العلماء المختصين ، تحت لواء لجنة نزع السلاح ، بغرض النظر في المظاهر العلمية والتقنية للمسائل الخاضعة للتفاوض وصياغة مقترحات واقعية متعلقة بها وذلك بناء على طلب اللجنة . وهذا الجهاز ، التمثيلي بطبيعته ، يمكن انشاؤه بواسطة سكرتير عام الأمم المتحدة على أساس من قرار تصدره الجمعية العامة وتعتبر حقيقة أن مقترحات أخرى قد قدمت لنفس الهدف الخاص بالربط بين العلم ونزع السلاح عنصرا ايجابيا يحظى بتأييدنا .

ولا يوجد مجال من مجالات النشاط الانساني يمارس تأثيرا متعاظما على المجتمع المعاصر أكثر من مجال الأبحاث العسكرية والتنمية ، وهو يفعل ذلك في اتجاهين :فمن جانب ، بغرض ايقاعه الخاص على سباق التسلح والاسهام في الاسراع به ومن جانب آخر بقلب القيم وتزييف الأهداف الحقيقية للعلم . ان العلم الحديث يغزو عالم الانسان بشكل لم يحدث من قبل ، وحقيقة أن الأبحاث العسكرية والتنمية تشغل اليوم مركزا مسيطرا ، وتبتلع حوالي خمسين في المائة من كل الميزانيات المخصصة للأبحاث ، هذه الحقيقة تعتبر مشكلة تهمنا جميعا لأقصى درجة . ان هذا الموقف له تأثير درامي على سباق التسلح الى جانب المجتمع ككل ويكفي أن يكون للانسان بعض التجربة في عمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة ليعرف كم من المشاكل مازالت تنتظر حلا ، وكم من الحلول تنتظر العثور عليها وكم من الفجوات يجب ملؤها ، دائما على أمل أن يقوم العلم والتكنولوجيا

بتقديم عونهما، لكنهما يبقيان أبوابهما مغلقة ، يحميها الجدار العسكرى الضخم • ان البحث والتطور العسكرى لهما علاقة بسوء ادارة المجتمع وكذلك بفكرة السلام والحرب كما أن تأثيرهما اجتماعي وفي نفس الوقت سياسي وثقافي وبيد و أننا قد وصلنا اليوم الى مفترق جديد للطرق •

وعندما نتحدث عن وضع نهاية لسباق التسلح ، فيجب أن نفكر في تلك في لحظة التوقف التي ستنتج عن كل التدابير الهادفة الى ايقاف ، وتجميد وتسكين وشل أو تعليق التنافس العسكرى•

نحن نعتقد أن أبعاد الصفة العسكرية عن العلوم يجب أن يكون جزءا أساسيا من هذه المجموعة من التدابير لأن البحث العسكرى والتطور العسكرى يعتبران حقيقة الينبوعان الأساسيان لسباق التسلح الذى هو أساسا نوعي ويكاد يقتصر على أن يكون تكنولوجيا •

ويدرك المتخصصون أنه لا يوجد أى ابتكار جديد في دائرة التسليح يمكنه أن يؤثر على التوازن القائم بشكل قاطع ، وأن المواطن العادى كذلك ينظر الى الجهود المحمومة لتحقيق مزيد من الارتقاء في أسلحة أكثر تدميرا ، جهودا لا مبرر لها على الاطلاق لأنه على أى حال لن يموت الا مرة واحدة •

ولذلك فمن الضرورات الملحة القيام بجهود سريعة للتوصل الى تحديد ورقابة على البحث العسكرى والتطور العسكرى وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الاعلان الذى أصدرته في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الى " مفاوضات حول تحديد وايقاف التحسين النوعي للأسلحة ، خاصة أسلحة التدمير الشامل وتطوير وسائل جديدة للحرب وذلك حتى لا تستخدم المنجزات العلمية والتكنولوجيا الا للأغراض السلمية " •

وتظهر التحليلات ، حتى السطحي والسريع ، منها ، أنه وعلى سبيل التناقض ، من الأصعب ابعاد الصفة العسكرية عن العلم والتكنولوجيا عنه بالنسبة للاقتصاديات الوطنية ، والأكثر من ذلك ، ان بعض الظروف تبدو وكأنها تعمل لصالح ذلك ويعود ذلك على وجه الخصوص الى بعض الخصائص التي أصبحت اليوم جلية تماما •• أولا هناك حقيقة أن البحث والتطور العسكرى على المستوى القومي يتركزان بقوة تحت الرقابة الحكومية ويتم تمويلهما تمويلا عاما في كل البلدان بلا استثناء • ثانيا هناك الاستقطاب الهائل للبحث والتطور العسكرى على المستوى الدولي فالبلدان الستة صاحبة أعلى نفقات عسكرية مسؤولة عن حوالي ٨٥ في المائة من جهود البحث والتطوير المبذولة في العالم من أجل الأغراض العسكرية ، ويمثل ذلك عشرة أضعاف القدرة العلمية والتكنولوجية الكاملة للدول الآخذة في النمو وأخيرا تتجه البحوث العسكرية اليوم أكثر وأكثر نحو بعض المشكلات العلمية الأساسية التي تعتبر في بؤرة الاهتمام في مجالات الرياضيات والطبيعة والكيمياء والأحياء وهي مشكلات يسهم التوصل الى حل بالنسبة لها اما نحو رفاهية النوع الانساني أو نحو تدميره بوسائل أكثر تقدما ورقيا •

ومن أجل هذه الأسباب ، نحن نعتقد أن ايقاف عملية عسكرة العلم والتكنولوجيا ليست فقط عملية ضرورة وملحة ، لكنها أيضا ممكنة •

وأود أن أؤكد على أن اشتراك العلماء ، بشكل مناسب ، في عملنا سوف يسهل المفاوضات فبامكانهم اتاحة الفرصة لنا للاطلاع على المعلومات العلمية البليغة المتعلقة بالقوة التدميرية الهائلة لمخزونات الأسلحة الموجودة بالفعل ، وخاصة الأسلحة النووية ، بالاضافة الى الدقة المتزايدة للمنظومات الحديثة لمنع اندلاع الحرب بطريق الخطأ ، أو سوء التقدير أو سوء الفهم والأكثر من ذلك ،

فبامكانهم أن يفيدوا في العمل من أجل التوصل الى حلول مقبولة وأساليب وتقنيات مبتكرة من أجل التحقق من الاتفاقات المقبلة •

ويشكل اتخاذ قرار بالدعوة الى اجتماعات غير رسمية للجنة حول هذا الموضوع ، كما اقترح زميلنا الموقر ، السفير ايمرى كوميفتش من المجر ، تطورا ايجابيا يلزمنا ببذل الجهد للنظر في كيفية البدء في هذا العمل وتنظيمه •• ويرى وفدنا أن العناصر التالية ، من بين عناصر أخرى ، يمكن أخذها في الاعتبار عند تحديد أهداف مثل هذه الاجتماعات غير الرسمية :

١ — مزايا التفاوض حول الحظر الشامل لكل البحوث العسكرية الهادفة الى تنمية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة •

٢ — التوصل الى نظام للفحص الدورى لتطورات البحث العلمي التي يمكن استخدامها لانتاج أسلحة جديدة ومنظومات جديدة للأسلحة •

٣ — النظر في بعض المجالات المحددة التي قد يؤدى فيها اتخاذ تدابير هادفة الى منع التصاعد التكنولوجي الى الاسهام في ايقاف سباق التسلح أو منع انتشاره في دوائر جديدة، غير معلومة لنا في الوقت الحاضر •

٤ — امكانية اتخاذ البلدان التي تلعب دورا قياديا في البحث والتطوير العسكرى لاجراءات على المستوى الوطني ترمي الى تجميد البحث العسكري ونشاطات التطوير حتى يتم ابرام اتفاق شامل حول هذا الموضوع •

٥ — انشاء جهاز علمي مختص من العلماء تكون وظيفته الأساسية أن يبحث ، بناء على طلب اللجنة ، في الأوجه الفنية والعلمية للمسائل التي تدور حولها مفاوضاتنا ، وذلك كما اقترحت ورقة العمل CD/262 التي قدمت لها منذ قليل • وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد على أننا يجب أن نستخدم بشكل اكثر اتساعا وتكرارا الأدوات الموجودة فعلا مثل معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح ، فقد قام ذلك المعهد بخطوات عظيمة ويمكنه أن يمدنا بالعناصر العلمية اللازمة لمناقشاتنا •

وقبل أن أختم كلمتي ، أود أن أشكرك ياسيادة الرئيس ، على الكلمات الرقيقة الودودة المتعلقة برحيلي من هذه اللجنة واسمحوا لي أن أقول لكم ولكل الزملاء ، انه بالرغم أن الوقت الذى قضيته هنا كان قصيرا الى حد ما ، الا أن كثافته العقلية والخبرة القيمة في التفاوض التي جنيتها تجعلان هذا الوقت لاينسى بالنسبة لي •

وسوف أشعر دائما بالفخر لأنني خدمت في لجنة نزع السلاح ، الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، بين زملاء وأصدقاء يتميزون بهذا التفرد والرقي •

ويمكنني أن أؤكد لكم أن ذكريات هذه التجربة لن تبهت بمرور الزمان بل ستتحول الى نقطة ثابتة أرجع اليها دائما •

السيد دون نانجيرا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، العندليون الموقرون ، عندما توجهت بحديثي الى هذه اللجنة في ٢٥ شباط/فبراير الماضي ، كنت قد ركزت ملاحظاتي على الأوجه التنظيمية والجوهرية لعمل اللجنة التي اعتقد وفدى أنه ينبغي أن تركز اللجنة طاقاتها عليها في دورتها الحالية • ومازلنا نعتقد أن هذه الدورة للجنة نزع السلاح

عليها دورا هاما يجب أن تلعبه ، من بين أمور أخرى ، في اعداد تقرير تحليلي بناء تستخدمه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وفي وضع برنامج شامل لنزع السلاح تنظره وتقره الجمعية العامة بالاجماع في تلك الدورة .

وسوف أقصر تدخلي اليوم على البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، وأعني :

(أ) حظر التجارب النووية ؛ و

(ب) وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

وقبل أن افعل ذلك على أي حال ، اسمح لي ياسيادة الرئيس ، أن أنقل لكم ومن خلالكم الى بقية أعضاء وفدكم ومكتبكم الى جانب المترجمين الفوريين وكل عضو آخر من أمانة نزع السلاح المشترك بشكل أو آخر في توفير العون لنا ، مشاعر التقدير من وفد كينيا لخدماتكم الممتازة . وأود أيضا أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آذار/مارس . وكما تعلم ياسيدي ، فهناك علاقات ثنائية ممتازة بين بلدينا ، وقد أخذنا علما بمزيد من الرضا بالسياسة الايجابية التي تنتهجها حكومتكم بالنسبة للدول الآخذة في النمو ، مثل بلدي كينيا ، خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا ومصادر الطاقة المتجددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان . كما أن مقر حكومتكم هو في الوقت نفسه المقر البابوي — هذا الرمز التقليدي لسلام العالم والتفاهم المشترك الى جانب الثقة وحسن النية . وفي هذه الدورة للجنة ، سوف تحتاج ياسيدي الى تعاون وتأييد كل الوفود ، وأؤكد لك على تعاون وفدي معكم وتأييده لكم .

سيادة الرئيس ، يود وفدي أيضا أن ينضم الى بقية الوفود التي أعربت عن تقديرها وامتنانها الى سلفك المباشر ، السفير محلاتي من ايران ، وذلك للأسلوب غير الضحاز ، الذي قاد به اللجنة خلال شهر شباط/فبراير . كما نرحب بسفيري تشيكوسلوفاكيا وهولندا اللذين احتلا مقعديهما في اللجنة لأول مرة يوم الثلاثاء الماضي ، ١٦ آذار/مارس ولا شك أن خبرتهما الواسعة في شؤون نزع السلاح سوف تدعم المساهمات النشطة والبناءة التي قدمها وفداهما في عمل اللجنة .

هذا شهر حرج من عمل لجنة نزع السلاح في دورتها الحالية واننا ننتظر منك ياسيادة الرئيس ارشادا حتى يمكننا التوصل الى اتفاق خاصة حول كيفية معالجة مسائل البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا . ويأمل المرء أن تتمكن ، وأنت الدبلوماسي المتميز دوليا ، أن تستمر في بذل كل الجهود لسد الفجوة القائمة فيما يتعلق بهذين البندين بين صوت المتفاوضين ، وصوت الشعب الذي هو كما يقولون ، صوت الله . وبناء على ذلك ، فان مانحتاجه من الأول ياسيادة الرئيس ، هو الارادة السياسية والالتزام الحازم ، وأسرع بالاضافة اللذان يشكلان الشروط الأساسية ليس فقط للتوصل الى اتفاق حول كيفية المعالجة الاجرائية داخل لجنة نزع السلاح للمسائل الخاصة بحظر التجريب النووي وايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وانما أيضا لتنفيذ قرارات وتوصيات المنظمة العالمية . ترى ، هل هناك معنى لهذه القرارات ؟ هل يمكن لتوصيات وقرارات الجماعة الدولية — الجمعية العامة مثلا ومجلس الأمن — الى جانب التوصيات المتعددة الواردة في دراسات اللجنة والتقارير الخاصة وغيرها ، والاتفاقات ، والاجراءات والمعاهدات الخ .. الخ .. هل يمكن أن يكون لها معنى ، عندما يكون هناك نقص في الارادة السياسية من جانب بعض البلدان لتنفيذها ؟ لماذا اذن قاموا باقرارها في المقام الأول ، اذا لم يتم تنفيذها بسرعة وبفاعلية من جانب كل دولة اشتركت في اقرارها ؟ عند توقيع معاهدة حظر التجارب على الاسلحة النووية في الجو ، والفضاء

الخارجي وتحت الماء (المعروفة أكثر تحت اسم معاهدة حظر التجريب الجزئي) في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ ، وبوضع أدوات التصديق عليها في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر من نفس العام عند ما بدأ سريان المعاهدة ، اتفقت الاطراف الأصلية لهذه المعاهدة على الاضطلاع بالالتزام السياسي الحازم بالتوصل الى حظر شامل للتجريب ، وذلك عند ما أدرجوا الأحكام التالية في المعاهدة :

" حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .. راغبين في تحقيق ابطال كل تجارب تفجيرات الأسلحة النووية في كل زمن ، عازمين على استمرار المفاوضات من أجل هذا الغرض وراغبين في وضع حد لتلوث بيئة الانسان بالمواد ذات النشاط الاشعاعي ، قد اتفقوا على ما يلي : ... كل من الأطراف في هذه المعاهدة يتعهد بأن يحظر ويمنع وألا يقوم بأى تجريب لتفجير سلاح نووى أو أى تفجير نووى آخر في أى مكان يقع تحت رقابته أو تشريعه [و] ... الامتناع عن تسبيب أو تشجيع أو الاشتراك بأى طريقة في القيام بأى تجربة لتفجير أى سلاح نووى .. في أى مكان يقع في البيئات التي سبق وصفها ... في الفقرة ١ من هذه المادة ..." .

ومن المؤسف انه على الرغم من أنه في البداية ساد الاعتقاد بأن هذا الحدث له دلالة تاريخية ، الا أن ظهور معاهدة للحظر الجزئي للتجريب ، لم تؤد حتى الآن الى ابطاء سباق التسلح النووى بين القوى العظمى الحائزة للأسلحة النووية .. على العكس ، ومما يدعو للسخرية ، يبدو أن هذه المعاهدة قد استخدمت كاجازة ممتازة لمزيد من التجريب النووى ، وذلك على الرغم من وجود أكثر من ٢٥ قرارا صادرا عن الجمعية العامة يمنع مثل هذا التجريب في كل البيئات (والأكثر من هذا ، ان الدراسات المتخصصة القائمة حول هذه المسألة تشير بوضوح الى أن الاطراف الأصلية في المعاهدة تختص وحدها بما يزيد عن ٩٠ في المائة من كل التفجيرات النووية التي دارت ما بين ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بل أن الالتزام الحازم من جانب الاطراف (بالتوصل الى حظر شامل للتجريب) قد أهمل على الأرفف منذ أكثر من ١٠ سنوات طوال).

وكما نعلم جميعا أيضا ، فمسألة وقف التجارب على الاسلحة النووية ، كانت النقطة التي تدور حولها أغلب المداولات وتتخذ حولها القرارات في الجمعية العامة خلال ربع القرن الماضي .. وقد عبرت هذه القرارات ، بين أمور أخرى ، عن الاعتقاد بأنه ، أيا كانت الاختلافات حول قضية التحقيق .. وبالحكم على البيانات التي ألقيت خلال هذه الدورة للجنة نزع السلاح ، الرسمي منها وغير الرسمي ، فهي واحدة من أهم دواعي القلق لبعض الوفود — فليس هناك سبب جدى لتأجيل ابرام حظر شامل للتجريب . وقد وجد هذا الاحساس ، بين أحاسيس أخرى ، مكانا له في قرارات الجمعية العامة أرقام ٢٩٣٤ (جيم) (روماني ٢٧) و ٣٠٧٨ (ألف) (روماني ٢٨) والتي أقرت على التوالي في الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجمعية العامة . ولا أملك الا أن أعيد تأكيد هذا الاحساس وهذا الاعتقاد مرة أخرى اليوم . وقد أكدت قرارات أخرى للجمعية العامة على " الأولوية القصوى " في المعالجة ، الواجب توجيهها لانجاز حظر شامل للتجريب وتعتبر قرارات الجمعية العامة أرقام ٣٣/٦٠ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ (فقرة ٢) و٣٤/٧٣ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ (فقرة ٢) ، و ٣٦/٨٤ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ (فقرة ٢) و ٣٦/٩٢ (هاء) في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ (فقرة ١) من بين الأمثلة الجيدة لتحرك الجماعة الدولية في هذا الصدد .

ولهذا وعلى الرغم من نداءات الجمعية العامة المتكررة والملحة ، فان نظرة فاحصة على تنفيذ القرارات السابق ذكرها ، الى جانب قرارات الجمعية العامة الأخرى ودراستها حول تنفيذ قرارات الجمعية العامة وتوصياتها في دورتها العاشرة الخاصة - مثلا تلك الواردة في القرارات ٨٣/٣٤ و ٩٢/٣٦ (ميم) وفي الوثائق A/35/752 و A/36/752 تكشف أنه قد تم عمل القليل جدا من أجل تنفيذ هذه القرارات . وقد جاء في الفقرة الثانية من القرار ٨٣/٣٤ (ياء) حول " الأسلحة النووية بكل أوجهها " :

" تطلب الى لجنة نزع السلاح أن تبدأ المفاوضات ، كأمر ذو أولوية قصوى ، باشتراك كافة الدول الحائزة النووية ، حول مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، طبقا لأحكام الفقرة ٥٠ للوثيقة الختامية للدورة الخاصة العاشرة " .

ويقول قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ (هاء) في فقرته الثالثة :

" يدعو لجنة نزع السلاح ، لأمر ذو أولوية قصوى وبغرض البدء المبكر في مفاوضات حول جوهر الموضوع ، الى استمرار المشاورات التي تنظر ، من بين جملة أمور أخرى ، في انشاء فريق عامل مختص حول ايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بولاية محددة بجلاء ووضوح " .

انني لا أجد متعة في الاقتباس من قرارات الجمعية العامة هذه . فلا معنى لها طالما أنها لا تنفذ بسرعة وبحسن نية وينقلني هذا الى ما نطق به هؤلاء الأعضاء في لجنة نزع السلاح الذين أعربوا حتى الآن عن شكوك جدية ليس فقط فيما يتعلق بصلاحية لجنة نزع السلاح للتفاوض حول أدوات دولية ملزمة قانونا فيما يتعلق بالبند الأول والثاني من جدول أعمالنا وانما أيضا حول الحاجة الى انشاء فريق عامل مختص للبدء في التفاوض حول هذين البندين ذوي الأولوية القصوى . وقد لاحظ وفدي المشاعر الايجابية التي أعربت عنها بالفعل بعض الوفود حول التصريحات السابق ذكرها . كنت أتمنى أن أشترك في تلك المشاعر ، كنت أتمنى أن أعلم أن هذه التصريحات تمثل المرونة والالتزام السياسي الحازم الضروري في مفاوضاتنا . ونتيجة لذلك ، قام وفدي بامعان النظر في بيانات الوفود المذكورة ، وكلما قرأناها ، كلما اقتنعنا بأن كتاب هذه البيانات السياسية يدينون للجنة ببعض الايضاحات ... اننا محتاجون لأن نعرف أكثر ، حتى لو كان ذلك لمجرد أن نفهم مواقف تلك الوفود فهما أفضل .

وفي هذه الظروف ، أود أن أطرح الأسئلة التالية على تلك الوفود التي مازالت تختلف مع صوت الشعب الذي يدعو الى انشاء أفرقة عاملة مختصة حول البندين الأول والثاني :

ما هو رأيهم اذن فيما يلي :

هل الوقت مناسب الآن للتفاوض حول مسائل حظر التجريب النووي ونزع السلاح النووي ؟ فاذا لم يكن الأمر كذلك ، اذن متى وتحت أي ظروف يكون من الممكن لنا التفاوض حول هذه البنود ذات الأولوية القصوى ؟ هل لجنة نزع السلاح ملائمة ، أو المحفل الملائم للتفاوض حول البندين ١ و ٢ ؟ وبأسلوب آخر ، هل للجنة نزع السلاح الحق وعليها واجب التفاوض حول هذين البندين أم تفضل الوفود محافل أصغر ، ذات طبيعة ثنائية أو ثلاثية أو حتى رباعية ؟

هل تفضل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسمح للجنة نزع السلاح فقط بالمناقشات العامة ، وعرض اهتمامها ، ربما بشكل غير رسمي ، بمشاكل الأسلحة النووية مع ترك المفاوضات الجدية فقط " لهؤلاء الذين يهتمون بها بسبب وضعهم النووي " ، أم أنها تجعل بداية المفاوضات الجادة حول البندين ١ و ٢ داخل لجنة نزع السلاح مشروطة بابرام معاهدة حول تلك البنود خارج لجنة نزع السلاح أولا ؟

كيف يمكن لنظريات وسياسات التوازن النووي والردع النووي أن تتفق مع الهدف الأعلى لعملية نزع السلاح ، وأعني ، تحقيق نزع سلاح مطلق وكامل وشامل تحت رقابة دولية فعالة ؛ كما اتفق كل أعضاء الجماعة الدولية بالاجماع في الوثيقة الختامية التي أقرتها الجمعية العامة في حزيران / يونيه ١٩٧٨ ؟

واذا كان لجهاز فرعي أو أجهزة فرعية أن تنشأ داخل لجنة نزع السلاح لمعالجة البندين الأول والثاني من جدول أعمالها ، فما هي الشروط التي سوف تقوم عليها تلك الأجهزة الفرعية ؟ هل ستكون محدودة أم أنها ستكون شمولية النطاق ؟

ان الاجابات الصادقة على الأسئلة السابقة سوف تساعد وفدي على الأقل في فهم تفكير الوفود المذكورة حول البند الأول والثاني من جدول أعمالنا بشكل أفضل ... أما بالنسبة لوفدي ، فتفكيرنا كما يلي :

١ - للجنة نزع السلاح الحق وعليها واجب التفاوض حول البند ١و٢ . فاللجنة هي الجهاز الحقيقي والوحيد والأكثر ملاءمة لادارة المفاوضات المتعددة الاطراف من أجل ايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي للأسباب التالية :

(أ) الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والتي اتفقت عليها الآراء ، قد ورد بها ذلك ، وأعني في فقرتها ١٢٠ وفقرات أخرى وكذلك في وثائق أخرى متخصصة مثل A/36/392 .

(ب) الدول الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية على وجه الأرض وهي الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين أعضاء في لجنة نزع السلاح وقد قرروا الانضمام الى اللجنة بكامل ارادتهم وبشكل غير مشروط ويتصادف انهم أيضا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والذين وضعت فيهم الجماعة الدولية ثقتها ، بموجب ميثاقها ، للاضطلاع بالمسؤولية الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين . ولا جدال أن هؤلاء الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحائزين الوحيدين على الأسلحة النووية ، يقع على عاتقهم ، بموجب أحكام الفصول ٥ و ٦ و ٧ من ميثاق الامم المتحدة ، الواجب الاضافي الضخم لحراسة السلم والأمن الدوليين . وهذه الدول بالذات ، خاصة تلك التي من بينها تملك أهم الترسانات النووية ، قد أعطيت ، وفقا للفقرات ٤٨ و٥٠ من الوثيقة الختامية مسؤولية خاصة من أجل احراز نزع السلاح النووي .

وفي تلك الظروف ، يجب أن أسرع بالتأكيد ، أن الزمن قد ولى ، والى الأبد ، الذي كان فيه بعض أعضاء الجماعة الدولية لا يخضعون لأي تحد ناتج عن تحريك المواقف الدولية أو احتكار القضايا الدولية الحيوية والدقيقة في " دوائر مغلقة " اما بسبب قدراتهم العسكرية أو ثرواتهم الطائلة .. لقد جلب تطور العلاقات الدولية معه ثورة في النظم وفي سلوك الدول فيما بينها ،

وقد عبرت الفقرات ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٨ و ٣٦ و ٤٢ و ٤٧ من الوثيقة النهائية عن هـــذه الحقيقة بوضوح • ولذلك "فالمسؤولية الأولى " لا يمكن أن تعني " مسؤولية قاصرة أو محل احتكـار" من الدول الحائزة للأسلحة النووية في مواجهة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

٢ ــ لقد حان الوقت حقيقة لانشاء جهازين فرعيين لتناول البندين الأولين من جـدول أعمالنا وأعني البند ١ و ٢ • وبمجرد انشاء هذه الأجهزة داخل لجنة نزع السلاح ، يجب اعطائهـا ولايات اختصاصية شاملة يمكنها أن تحيط بكل قضايا حظر التجريب النووى من جانب ، ووقف سبـــاق التسلح النووى ونزع السلاح النووى من جانب آخر • وأود أن أذكر بمزيد من الرضا ، وحول هـــذا الموضوع بالذات ، اقتراح وفد جمهورية المانيا الديمقراطية الوارد في الوثيقة CD/259 من أجل انشاء فريق عامل مختص حول البندين ١ و ٢ •

٣ ــ تستحق البنود ، بمجرد ادراجها على جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، أن يتـــم تناولها تناولا عميقا وينطبق هذا بوجه خاص على البنود السابق ذكرها ذات الأولوية القصوى علـــى جدول أعمالنا •

٤ ــ بمجرد انشاء أفرقة عاملة مختصة داخل لجنة نزع السلاح ، يجب الانتقال بسرعـــة لمرحلة اجلاء الجوانب التنظيمية لعملها ثم تركيز طاقاتنا على الجوانب الجوهرية ــ مثل مشكـــلات الولاية والنطاق والتدابير الواجب ادراجها • وأعتقد أنه قد حان الوقت لترتيب اجتماعات رسميـــة وغير رسمية ، أسبوعيا أو في أى وقت مناسب من أجل تلقي ومناقشات المقترحات والمقترحات المضـادة حول انشاء أفرقة عاملة ومجموعات اتصال وأطراف عاملة اذا لزم الأمر للتفاوض حول البنديـــن ١ و ٢ ومختلف القضايا المدرجة تحتهما بما فيها مسألة التحقق •

٥ ــ ويمكن للمفاوضات الثنائية والثلاثية والرباعية وأى عدد آخر من الأطراف أن تتـــم خارج لجنة نزع السلاح ، طالما أنها مكملة لتلك التي تدور داخل لجنة نزع السلاح ولا يجـــب أن تتناقض مع روح ونص الوثيقة الختامية كما يظهر ذلك في الفقرات ١ ٥ و ١٢١ من الوثيقة المذكورة وفـي قرار الجمعية العامة رقم ٣٤/٨٣ (باء) في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ • وفي هذا الاطـار، قد يطالب المرء بضرورة استئناف المفاوضات الثلاثية بسرعة وانهائها على أن تكون نتيجتها انجـــاز حظر شامل للتجريب النووى في معاهدة لها صفة الدوام •

٦ ــ ان السبب الرئيسي الذى يجعل وفود كثيرة ترفض نظرية الردع ، هو أن تلك النظرية تروج لسباق التسلح بين القوى العظمى من خلال التحسينات المستمرة في نوعية وكمية الأسلحة ، وفي التطور التكنولوجي لمنظومات الأسلحة النووية ، وغير ذلك •

وباختصار ، يجب انشاء الأفرقة العاملة المختصة بالبند ١ و ٢ على جدول أعمالنا في الحال ؛ ولا يجب اضاعة الوقت في أمور اجرائية بل يجب أن تبدأ لجنة نزع السلاح رسميا في تناول هذا الأمـر على أن تبدأ الأفرقة العاملة أو الفريق العامل المنشأ حديثا في الاحاطة على الفور ، من بين أمـور أخرى ، بالقضايا الجوهرية الأساسية التالية :

أولا : <u>مشكلات نطاق حظر التجريب النووى</u>

١ ــ مصادر التجارب النووية للأغراض السلمية فقط ؛

٢ ــ أنواع التفجيرات النووية للأغراض السلمية فقط ؛

٣ - مشكلات البحث والتطور التكنولوجي في مجال التجارب النووية للأغراض السلمية فقط؛

٤ - مشكلات حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأقاليم ؛

٥ - أمور أخرى .

ثانيا : مشكلات التحقق من حظر التجارب النووية

١ - أنواع ومستويات التحقق ؛

٢ - أشكال واجراءات التحقق ؛

٣ - تدابير التحقق ؛

٤ - الترتيبات المؤسسية للتحقق ؛

٥ - مشكلات التفتيش على الموقع ونماذجه ؛

٦ - مشكلات التمسك الدقيق بالاتفاقات ؛

٧ - مشكلات الاشتراك في عملية التحقق ؛

٨ - أمور أخرى .

ثالثا : مشكلات المدة الزمنية لحظر التجريب النووي

دراسة مقترحات خاصة بما يلي :

١ - المدة غير المحدودة ، أي دائمة وغير محددة ، أو " الى الأبد " ؛ و

٢ - مدة زمنية محددة لفترات من الزمن طويلة أو قصيرة يتفق عليها .

ومفهوم المدة المحدودة غير مقبول بالنسبة لوفدي لأنه سيكون مخاطرة بأمن كل من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل دولتي ، كينيا ، وأيضا لكل الأطراف في معاهدة عدم الانتشار .

رابعا : مشكلات الأحكام النهائية لحظر التجارب النووية

خامسا : مشكلات مراجعة وتقييم تنفيذ حظر التجارب النووية

وهذه أيضا مشكلات ذات دلالة ويجب مناقشتها والتفاوض حولها جديا .

وختاما ، يجب أن أؤكد على أن فكرة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الردع تعتبر فكرة متناقضة . وهو تناقض خطير جدا لأنه سيكون شيئا مأساويا بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية ، خاصة تلك التي تملك أكثر الترسانات اتساعا ، أن تستخدم مواردها الاقتصادية الضخمة ومهاراتها التكنولوجية من أجل تخويف وارهاب غريزة حب البقاء الانسانية ، التي هي الميراث المشترك للنوع الانساني .. ثانيا ، ان الفقرات ٦ و ١٥ و ٩٩ من الوثيقة الختامية تؤكد على أهمية الرأي العام الذي يجب أن يتم تعبئته بشكل منظم من أجل اغراض نزع السلاح . ويعلق وفدي أهمية كبيرة على

هذا الموضوع لأننا نعتقد أن تعبئة الرأى العام قد تكون أداة فعالة خاصة في المواقف التي تسيطر عليها الطرق المسدودة وعلى ذلك فيجب أن تعطي لجنة نزع السلاح الاهتمام اللازم لهذه القضية وتؤكد عليها في المستقبل القريب • ثالثا ، لقد دخلنا في مرحلة ربما أصبح فيها صبر اللجنة مقاربا للنفاذ ، وتصبح فيها درجة حرارة مداولتنا غير منتظمة ومتذبذبة ولا أدرى ، اذا كنتم مدركين لذلك ، لكن الطريقة التقليدية لعلاج مريض محموم ، درجة حرارته مرتفعة ، في بعض المناطق الحارة في افريقيا ، مثلا صحراء كلهارى ، هي تغطيته بأكبر قدر ممكن من الملابس والأغطية ، لأنه كلما زادت الحرارة ، كلما برد جسم المريض • وفي الولايات المتحدة ، ينصح بعض الأطباء المرضى ، خاصة الأطفال المحمومين ، بخلع ملابسهم تماما والانغماس في ماء شديد البرودة •• والآن ، قد تكون الطريقتان في معالجة الحمى بالغتي التطرف ، لكنني فيما يتعلق بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا واقتراح انشاء أفرقة عاملة مختصة في لجنة نزع السلاح ، قد أتردد كثيرا في قبول أفرقة عاملة بأنصاف ولايات ، لأنه ، كما قيل وكتب يوما ، أنه اذا كانت المياه فاترة ، فعليك بصقها ، لأنها لن تروى عطشك •

وأخيرا ، يجب أن نكون بالغي الحرص على ألا ينفذ صبرنا • لأنه لو حدث ذلك ، خاصة فيما يتعلق بالبند الأول والثاني من جدول أعمالنا ، فلن نجد شيئا يساعدنا ، حتى ولا نصائح رديارد كبلنجز في كتابه " اذا " فما من أحد قادر على الاحتفاظ بصوابه ، بينما كل من حولنا أو حولها في هذه اللجنة يفقدون صوابهم فيما يتعلق بالبند ١ و ٢ ؛ ربما كان الوحيد القادر على نصحنا هو شيشرون ، ذلك الخطيب الروماني البارع ، رجل كل العصور ، الذى ربما قد يقول : " الى متى ، ياكتالينا ، سوف تختبرون صبرنا " لقد نفذ صبر مجلس الشيوخ في روما القديمة •• ولا أحب أن أكون " كتالينا " جديدة في لجنة نزع السلاح ، لكن ياترى من هنا يجب أن يكون " كتالينا " جديدة في لجنة نزع السلاح ؟ هذا هو السؤال الذى يطرح نفسه علينا في هذه المرحلة من مداولاتنا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل كينيا على بيانه وأعرب له عن امتناني للكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدى •

وفقا للقرار الذى اتخذته اللجنة في جلستها العامة التاسعة والخمسين بعد المائة ، أعطي الكلمة الآن لممثل البلد المضيف ، سويسرا ، سعادة السفير بيكتيه •

السيد بيكتيه (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية) : شكرا ، سيدى الرئيس ، لاعطائي الكلمة ويجب أن أؤكد لك أنه لمن دواعي سعادتي أن آخذ الكلمة في لجنة نزع السلاح في الوقت الذى تجتمع فيه تحت رئاستك •

في خلال العام الذى انقضى منذ أن سمح لسويسرا أن تشترك في اجتماعات الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية ، لاحظت سويسرا بمزيد من الاهتمام والعناية التقدم المتواضع وفي الوقت ذاته الأصيل الذى حققته اللجنة في بحثها لهذه المسألة الصعبة • فالقضايا المتعلقة بهذا الموضوع بدأت تتضح وصياغتها على شكل عناصر بواسطة الرئيس السابق لفريق العمل ، السفير ليدغارد ، قد ساهم كثيرا في اجلاء الافكار المختلفة • ولذلك فان حكومتي ترحب باعادة انشاء الفريق العامل ، وبصفة خاصة بعد أن أعطى ولاية جديدة ، تسمح له بأن ينتقل الآن ، تحت رئاسة السفير سوجكا ، الى مرحلة الوضع الفعلي لاتفاقية حول حظر الأسلحة الكيميائية وسوف يستمر تمثيل

سويسرا في اجتماعات الفريق العامل ، وتأمل حكومتي مخلصة ، أن يتمكن الفريق خلال الدورة الحالية من تحقيق مزيد من النتائج الايجابية ، على الرغم من القصر النسبي لهذه الدورة .

أود أولا أن أذكر ، كما سبق وقلت في لجنتكم يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، أن الصناعة الكيميائية السويسرية الخاصة ، البالغة التطور ، لم ولن تقوم بتصنيع أسلحة كيميائية تحت أي ظروف . والاتحاد الفيدرالي من جانب لاينتج أي أسلحة كيميائية لأغراض عسكرية في مؤسساته الوطنية ، بل الأكثر من ذلك ، أن سويسرا لم تحصل أسلحة كيميائية من بلدان أخرى ، كما أنه ليس لديها مخزون من الأسلحة الكيميائية ولا تقوم بتخزين هذه الأسلحة في أراضيها . والتجهيزات التي يملكها الجيش مخصصة فقط لحماية المقاتلين من آثار الكيميائيات السامة اذا ما تم استخدامها في أي صراع .

وفي اعلانها ذلك ، الذي هو في الوقت ذاته التزام بالنسبة للمستقبل برهنت سويسرا على أنه ليس لديها أي قدرات كيميائية عسكرية ترغب في حمايتها ، وذلك في اطار ابرام اتفاقية حول الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وان كان ذلك لا يمنح حكومتي من تعليق أهمية عظيمة على اتفاقية في هذا المجال بسبب الطبيعة اللاانسانية للأسلحة الكيميائية والتهديد الخطير الذي تمثله بالنسبة للسكان المدنيين . واهتمام بلدي بالتوصل الى مثل هذه الاتفاقية لـ٢ شقان : فمن جانب ، من منطلق أمنها ، الذي يحتم على وجه الخصوص أن تتضمن الاتفاقية اجراءات تحقق مناسبة ، وهو شرط أساسي للتخلي عن تدابير الحماية والدفاع الوطنيين الباهظي التكاليف ، ومن ناحية أخرى ، من منطلق تطوير صناعتها الكيميائية للأغراض السلمية ، التي لا يصح عرقلتها .

وأود اليوم أن أبدي بضعة ملاحظات تتعلق ببعض من العناصر المقدمة من الرئيس السابق للفريق العامل في العام الماضي ، بما أنها مازالت تستخدم كقاعدة لمناقشات اللجنة .

ان السؤال الخاص بما اذا كان من الملائم أن يتكرر في الاتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والذي يظهر في بروتوكول ١٩٢٥ الخاص بحظر استخدام الغازات الخانقة والسامة وغيرها في الحروب ، والوسائل البكتريولوجية في الحروب (بروتوكول جنيف) كان محل تعليقات كثيرة تتصل بالعنصر الأول (أحكام عامة) . ومن جانب يمكن الدفع بأن هذا الحظر ستكون له ميزة الشمول عن ذلك الموجود في البروتوكول ، حيث أن الأخير لا يغطي الأسلحة الكيميائية ويحظر فقط الاستخدام الأول لها والأكثر من ذلك ، قد يكون وسيلة لتدارك ما غاب عن البروتوكول من آليات للرقابة ، وهو نقص يؤسف له في حالة ظهور اتهامات تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية ، كما هو حادث في حالات كثيرة وقعت أخيرا . وعلى الجانب الآخر ، فقد تم الاعراب عن الخشية من أن يؤدي التأكيد على حظر الاستخدام في الاتفاقية في المقام الأخير ، الى اضعاف البروتوكول ، وهو مايجب تلافيه بكل تأكيد .. وبناء على تفكير عميق ، نحن نعتقد أن هذه مشكلة مصطنعة الى حد كبير . ففي الحقيقة ، أن الاتفاقية المقبلة وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ سيكونان معا ، في اعتقادنا ، مجموعة من الالتزامات المتكاملة ، بحيث يبدو لنا أنه من غير المعقول أن تصبح دولة ما طرفا في الاتفاقية دون أن تكون ملتزمة بالبروتوكول . وفي حالة قبول وجهة النظر هذه ، فان الاتفاقية لن " تفسر على أنها بأي حال تحد أو تنتقص من ... البروتوكول " (طبقا للصياغة المقترحة للعنصر السابع المعنون " العلاقة بينها وبين الاتفاقيات الأخرى ") وانما سوف تعبّر عن فكرة الارتباط العضوي بين الأداتين . وتتمثل أهمية أن يكون الاطراف في الاتفاقية أطرافا أيضا في البروتوكول في ثلاثة وجهات نظر : أولا ، أثناء الفترة الانتقالية ، التي ستكون بالغة الدقة ، والتي تنتقل الدول خلالها

الى عملية تفكيك مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ، ثانيا : فيما يتعلق بكميات المواد الكيميائية الشديدة السمية التي سيتم السماح باقتنائها لأغراض عسكرية غير عدائية (كما هو وارد في العنصر السادس) وأخيرا في حالة الانسحاب من الاتفاقية •• بالنظر الى الاعتبارات الصادقة ، يود وفدي أن يعيد التأكيد على الأمل في أن تصبح كل الدول في الحال اطرافا في بروتوكول جنيف فالانضمام العالمي للبروتوكول ، بالاضافة الى اصدار الاعلانات من جانب واحد عن عدم حيازة أسلحة كيميائية، وعدم وجود النية لحيازتها ، مثل الاعلان الذي أصدرته سويسرا في مناسبتين ، يشكلان اجراءات لبناء الثقة لا يمكنها الا أن تسهم في خلق مناخ موات للتفاوض حول الاتفاقية •

وفيما يتعلق بالتعريف العام للأسلحة الكيميائية ، موضوع العنصر الثاني ، فان السلطات التي اتبعها ترى أنه قد يكون من الأفضل لو أن الاتفاقية قامت فقط بتغطية الأسلحة الكيميائية بالمعنى الدقيق والكلاسيكي للاصطلاح وأعني المواد السامة والبالغة السمية التي يتم انتاجها بالتحديد للأغراض العسكرية ولها آثار مهلكة على الانسان أو تؤدي الى اضرار فسيولوجية دائمة •

اننا ندركون أن مثل هذا التعريف ، سيؤدي الى اخراج المواد الكيميائية ذات الأغراض المزدوجة والمواد المزمع استخدامها سلميا حتى لو أمكن استخدامها لأغراض عدائية ، مثل بعض المبيدات الحشرية والزراعية من نطاق الاتفاقية • وتشكل كيميائيات هذه المجموعة حقيقة ، خطرا محددا من وجهة النظر العسكرية ، لكنه خطر أقل بكثير اذا ما قورن بذلك الذي تسببه الأسلحة الكيميائية بمعناها الحقيقي •

والأكثر من ذلك ، أن صعوبات متعددة ، مثل الحاجة الى استخدام كميات ضخمة في حالة استعمالها لأغراض عسكرية ، يجعل من استخدامها لأغراض عدائية مسألة غير معقولة • وعلى أي حال ، فالسبب الرئيسي الذي يجعل سويسرا تحبذ اخراج هذه المواد من نطاق الاتفاقية ، هو أن تدابير التحقق المتعلقة بها سوف تفرض مشاكل ضخمة • والحقيقة أن أي رقابة فعالية سوف تستدعي فرض الرقابة واقعيا على كل الصناعات الكيميائية المدنية ، لأنه سيكون ممكنا ، في ظروف معينة ، لمجموعة كبيرة جدا من المنتجات الكيميائية أن تستخدم لأغراض عسكرية • وعلى الرغم من امكانية تطبيق بعض تقنيات التحقق بشأن عدم الانتشار ، فسيكون من الصعوبة بمكان وضع الرقابة على مجموع الصناعات الكيميائية في بلد ما ، بالشكل الذي وضعت به معاهدة عدم الانتشار كل المنشآت النووية تحت الرقابة •

وفيما يتعلق باستخدام المبيدات الزراعية والحشرية لأغراض عدائية ، قد نتذكر المواد ٥٤ و ٥٥ من البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقيات جنيف والمادة ١٨ من البروتوكول الثاني ، المتعلق بحماية الملكية الضرورية لحياة السكان المدنيين وحماية البيئة الطبيعية • وفي اعتقادنا أن هناك مصطلحات أخرى تم استخدامها في العنصر الثاني ، وينبغي توضيحها • فمثلا ، معنى " المواد الكيميائية الأخرى المضرة ، والمهلكة " ستكون أوضح لو أن النص كان " المواد الكيميائية المهلكة الأخرى أو المواد الكيميائية التي تسبب ضررا فسيولوجيا للانسان والتي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية " •• وفيما يتعلق بالسلائف ، فنحن نعتقد أن هذا الاصطلاح يجب استخدامه فقط للاشارة الى العناصر المكونة لما يسمى بالأسلحة الثنائية وليس للمواد الكيميائية المستخدمة كمواد أولية أو منتجات متوسطة ، دون تمييز بين القطاعات المدنية والعسكرية • وأخيرا ، " وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية " المتصور حظرها في العنصر الأول والرابع والخامس ، لا يمكن ، في اعتقادنا ،

أن تشير الى المنشآت التي تقوم بعمليات تجعل من الممكن استخدام المواد الكيميائية في أغراض عسكرية تنطبق عليها الاتفاقية (منشآت الشحن والتعبئة) •

أما العنصر السادس ، الذى أشرت اليه مسبقا ، يقضي بأن كل طرف في الاتفاقية يجب أن يتعهد بألا يحوز على مواد كيميائية مهلكة شديدة السمية لأغراض عسكرية غير عدائية بكمية كلية تتجاوز الألف كيلوغرام ولنا تحفظات جدية على هذا الحكم • فهو يؤدى في الواقع الى استمرار، بل وتقنين ، عدم المساواة الفعلية القائمة حاليا بين الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية وتلك التي ليست لديها تلك الأسلحة ، وذلك من خلال الاتفاقية التي تهدف الى القضاء على الأسلحة الكيميائية من ترسانات الدول • فالدول التي لا تمتلك أسلحة كيميائية عند انضمامها الى الاتفاقية، لن تكون بالفعل قادرة على الحصول على أى كمية كانت من المواد الكيميائية المهلكة شديدة السمية لاستخدامها في أغراض غير عدائية دون أن تنتهك التعهد الوارد تحت العنصر الأول : " بألا تقوم تحت أى ظروف بتطوير أو انتاج أو الحصول بأى وسيلة ، أو تخزين أو الابقاء على الأسلحة الكيميائية " •

ونتيجة لذلك ، فالمخزون المزمع استخدامه في أغراض " عسكرية غير عدائية " سيكون فقط في متناول القوى ، القليلة العدد لحسن الحظ ، الحائزة فعلا أو التي سوف تحوز ، وقت انضمامها الى الاتفاقية ، على أسلحة كيميائية في شكل مواد كيميائية بالغة السمية • وعلى ذلك فالانطباع بالمساواة الناشئ عن حقيقة أن كل دولة ، وفقا للعنصر السادس ، ستكون قادرة على حيازة نفس الكمية من المواد الكيميائية مثل هذه الاغراض، يبدو في اعتقادنا ، انطباعا خاطئا يخفي ، ما يشكل في حقيقته ، طابعا تمييزا لهذا الحكم •

وعلى كل حال ، فان الكمية المسموح بها ، تبدو لوفدى بالغة الزيادة ، حيث أن هذه مواد يقصر تخصيصها لأغراض البحث في مجالات الحماية والدفاع • ونتيجة لذلك ، فحيازة مثل هذه الكميات من هذه الكيميائيات بواسطة بعض الحكومات يؤدى الى استمراره مصدرا لتهديد أمن الدول الأخرى ، وذلك على الرغم من تدابير الرقابة الرامية الى التأكد من أنه لم يتم تخطي الحد المسموح به •

واسمحوا لي قبل أن أختم حديثي ، أن أقول بضعة كلمات عن تدابير التحقق من الالتزام بالاتفاقية • ان سويسرا تستمر في الاعتقاد أنه من أجل توفير ضمانات أمن مناسبة ، يجب أن يرتكز نظام التحقق على مزيج من التدابير الوطنية والدولية وأن يتضمن امكانية التفتيش على الموقع • لقد قرأنا بمزيد من الاهتمام ورقة العمل التي قدمتها المملكة المتحدة في ١٨ شباط/فبراير (وثيقة CD/244) والتي تقدم لنا واحدا من أكثر النصوص تفصيلا حول هذا الموضوع • وفيما يتعلق بالتفتيش على الموقع ، فمن الضرورى تقديم تبرير في حالة رفض السماح بمثل هذا التفتيش ويجب صياغة حكم يتعلق بالشكاوى أو اجراءات طلب النجدة في كل حالة وفي هذا الصدد ، ترى سويسرا ، من منطلق التزامها بالمبدأ العام لحل النزاعات سلميا ، أن كل طرف يجب أن يكون له الحق ، في حالة الاختلاف حول تفسير حكم من أحكام الاتفاقية ، أن يرفع الأمر الى محكمة العدل الدولية ، التي يجب أن يكون الاعتراف باختصاصها الزاميا • وعلى أى حال ، فانه من المسبق لأوانه في هذه المرحلة، النظر بالتفصيل في وسائل التحقق من الالتزام بالاتفاقية • وستتوقف نماذج الرقابة حقيقة ، على نطاق الاتفاقية بشكل جزئي ، وخصوصا على تعريف الأسلحة الكيميائية الذى تقدمه • وكما أشرت

مسبقا ، فان سويسرا ترى مميزات كثيرة في قصر الاتفاقية على مجال محدود من المواد الكيميائية التي يتم انتاجها للاغراض العسكرية بالتحديد • وكلما اتسع نطاق الاتفاقية ، كلما أصبح لزاما تحديد اجراءات التحقق ، وكلما أصبح تطبيقها نتيجة لذلك أكثر صعوبة وتعقيدا •

وعلى خلاف التدابير الأخرى لنزع السلاح والرقابة على الأسلحة ، فان اتفاقية حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية ، لا تهم حاليا الا عدد صغير من الدول ، هي تلك الحائزة لهذه الأسلحة • ولذلك فهذه الدول ، تتحمل مسؤولية خاصة مشابهة لتلك التي تتحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن الضروري العمل على منع انتشار الأسلحة الكيميائية كما هو ضروري بالنسبة للأسلحة النووية • لكن الأسلحة الكيميائية ، التي تعتبر نسبيا أسهل انتاجا وأقل تكلفة ، تقع في متناول عدد كبير جدا من الدول ، اذا ما رغبت في حيازتها ، ومن هنا التهديد الحقيقي الذي تمثله تلك الأسلحة • وعلى ذلك ، وفي ضوء هذه الظروف ، فمن المفهوم تماما أن ترغب دولا كثيرة في الانضمام الى المفاوضات الخاصة باتفاقية حول هذا الموضوع ومن حقها التأكيد على مصالحها الأمنية المشروعة الى جانب مصالح صناعاتها الكيميائية المدنية ، وتكنولوجياتها التي يجب حمايتها وقد كانت هذه الاعتبارات على أي حال ، السبب وراء طلب الحكومة السويسرية السماح لها بالاشتراك في عمل لجنة نزع السلاح فيما يتعلق بهذا البند البالغ الأهمية على جدول أعمالها ، وعلى وجه الخصوص بتقديم آرائها اليوم ، مرة أخرى ، حول هذا الموضوع •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة • لم يعد هناك أسماء على قائمة المتحدثين ، هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة •

اذا لم يكن الأمر كذلك ، فأود أن أذكر ، اننا كنا قد قررنا في الأسبوع الماضي ، اننا سوف نعقد مباشرة ، بعد انتهاء هذا الاجتماع العام ، اجتماع غير رسمي قصير ، حتى يتمكن للسفير جايبال ، أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام ، من القاء بيان حول موضوع الوثائق وبعض المسائل الأخرى المعلقة •

ستعقد الجلسة العام للجنة نزع السلاح يوم الخميس ٢٥ آذار/مارس ، في الساعة ١٠/٣٠ صباحا كما هو مبين في برنامج عملنا لهذا الأسبوع •

ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

CD/PV.166
25 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61783

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ي. ل. اسرائيليان
	السيد ل. أ. ناومف
	السيد ف. أ. ادفوكوشين
	السيد م. م. ايبوليتوف
	السيد ي. ف. كوستنكو
	السيد أ. ب. كوتيبوف
	السيد ف. ف. برياكين
اثيوبيا	السيد ت. تيريفي
	السيد ف. يوهانس
الارجنتين	السيد خ. ك. كراسالس
	الآنسة ن. ناشمبيني
استراليا	السيد د. م. سادلير
	السيد ر. ستيل
	السيدة س. فريمان
	السيد ت. فرندلي
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد ف. روث
	السيد هـ. فيغنير
	السيد ن. كلينغر
	السيد ف. رور
اندونيسيا	السيد ن. سوتريسنا
	السيد ب. مونا
	السيد إ. دامانيك
	السيد أ. بحرين
	السيد هاريوماترام
	السيد ب. سمانجونتاك
ايران	السيد م. مهلاتي
	السيد ج. زهرنيا
ايطاليا	السيد م. أليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد س. م. أوليفا
	السيد ر. دي كارلو

الحاضـــــرون في الجلسة (تابع)

باكستان	السيد م• أحمد
	السيد م• أكرم
	السيد ط• ألطف
البرازيل	السيد س• م• دى سوزا اى سيلفا
	السيد س• دى كيروز دوراته
بلجيكـا	السيد ج • م• نوارفاليس
	الآنسة دى كليرك
بلغاريا	السيد ب• غرينبرغ
	السيد إ• سوتيروف
	السيد ب• بوشيف
	السيد ن • ميخايلوف
	السيد ك• براموف
بورمـــا	السيد مونغ مونغ غي
	السيد ثان تون
بولنـــدا	السيد ب• سويكا
	السيد ج • زافالونكا
	السيد س• كونيك
	السيد ى• سيالوفتش
	السيد ت• ستروبفاس
بيـــرو	السيد خ • بينافيدس دى لا سوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا
	السيد ى• ستروتشكا
	السيد ى• فرانيك
الجزائـــر	السيد مسعود معطي
	السيد معاشي
	السيد ع• طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ• هيردر
	السيد هـ• تيليكه
	السيد م• كاولفوس
	السيد ى• موبرت
رومانيـــا	السيد ت• ميليسكانو
	السيد م• س• دوغارو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

زائـــير	السيد ب• أ • نزنجيا
	الآنسة ايزاكي ايكانفا كابيا
	السيد أ • نيوك
سري لانكـا	السيد ت• جاياكودى
السويـد	السيد س• ليد غارد
	السيد ك • م • هيلتينيوس
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ج • لوندين
	السيد ج • ايكهولم
الصـين	السيد تيان جين
	السيد لين تشنغ
	السيد فنغ جينياو
	السيد لي ويمين
فرنسـا	السيد ف• دى لا غورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد جيسبير
	الآنسة ل • غازيريان
	السيد م • كوتير
فنزويـــلا	السيد ر• ر• نافارو
	السيد أ • أ • اغيلاربارددو
كنـــدا	السيد ج • ر• سكينر
	السيد إ • ب• هامبلين
كوبـــا	السيد ب• نونييث موسكيرا
	السيد ج • ل • غارثيا
كينيـــا	السيد د • د • س• دون نانجيرا
	السيد ج • موريوكيبوى
مصـــر	السيد السيد عبدالرؤوف الريدى
	السيد أ • ع • حسن
	السيد م • ن • فهمي
	الآنسة و• بسيم

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد س. م رحالي
	السيد م. الشرايبي
المكسيك	السيد أ. غارثيا روبليس
	السيدة ز. غوفثالث اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيدة ج. ا. لينك
	الآنسة ج. إ. ف. رايت
منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. أ. بولد
	السيد ل. بايار
نيجيريا	السيد ج. أ. ايجيوبرى
	السيد و. و. أكينسانيا
	السيد ت. أغني — ايرونزى
الهند	السيد أ. ب. فنكاتسواران
	السيد ش. ساران
	السيدة ل. بورى
هنغاريا	السيد إ. هولاى
	السيد إ. كوميفش
	السيد ف. غاشدا
	السيد ك. غيورفي
هولندا	السيد هـ. فافنماكرز
	السيد أ. ج. ج. اومز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل. ج. فيلدز
	السيد م. بسبي
	السيدة س. ف. بورك
	السيد ج. ميسكل
	السيد ر. ف. سكوت
	السيد ر. ميكولاك
اليابان	السيد ى. أوكاوا
	السيد م. تاكاهاشي
	السيد ك. تاناكا
	السيد ت. آراى

الحاضرون في الجلسة (تابع)

يوغوسلافيا	السيد م. ميخايلوفيتش
	السيد ف. فويفودتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

تستمر اللجنة اليوم في النظر في البند الرابع من جدول أعمالها : " الأسلحة الكيميائية "، وعلى أى حال ، فطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز للأعضاء الذين لديهم الرغبة في القاء بيانات حول أى موضوع آخر يتعلق بعمل اللجنة ، القيام بذلك •

وأود أن أرحب اليوم في اللجنة ، بزائرين موقرين هما ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وممثل هنغاريا •

لقد قام سعادة السفير روث بالقاء بيانات أمام اللجنة مرات عدة فيما مض وهو كما تعلمون مفوض حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في نزع السلاح وتحديد الأسلحة • وقد عرف بنشاطه الكبير في شؤون نزع السلاح ، ليس فقط في هذه اللجنة وانما أيضا في نيويورك ، حيث قام بحضور الدورات العادية للجمعية العامة •

أما سعادة السفير ايمرى هوللاى ، نائب وزير خارجية هنغاريا ، فهو أيضا دبلوماسي ذو خبرة وقد خدم مرتين في منصبه الحالي ومنذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠ ، كان ممثلا دائما لبلاده لدى الأمم المتحدة في نيويورك وقد شارك باعتباره خبيرا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف في عدد من المؤتمرات الدولية ، بعضها عن نزع السلاح •

وانني لأعلم أن أعضاء اللجنة سوف ينصتون باهتمام كبير الى البيانات التي سوف يلقيها زائرانا ، كما أن وجودهما بيننا هنا يحظي بتقدير عظم •

ويوجد على قائمتي للمتحدثين اليوم ممثلو جمهورية ألمانيا الاتحادية وهنغاريا والولايات المتحدة ومنغوليا وبلغاريا والاتحاد السوفياتي وكينيا والأرجنتين والصين • وقد أعرب عضو آخر من أعضاء اللجنة عن رغبته في التحدث اليوم وأتمنى أن أتمكن من اعطائه الكلمة وعلى أى حال ، فبما انه لدينا تسعة متحدثين على قائمة هذا الصباح ، فقد تكرم بالموافقة على التحدث فقط اذا ما كان لدينا وقت كافي بعد انتهاء قائمة المتحدثين المذكورة •

أعطي الكلمة الآن لأول متحدث على القائمة ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، مفوض الحكومة الفيدرالية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ، سعادة السفير روث •

السيد روث (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، انه لمن دعواعي الشرف العظيم بالنسبة لي ، أن أتوجه بالحديث للجنة نزع السلاح مرة أخرى وقد كانت المرة الأخيرة التي حظيت فيها بهذا الشرف في ٦ آب/أغسطس ١٩٨١ • وفي تلك المناسبة ، قمت بشرح موقف حكومتي من مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح (الوثيقة CD/205) التي اشتركت في تقديمها استراليا وبلجيكا واليابان والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية • وفي الوقت ذاته ، فقد تمكنت من تكوين انطباع شخصي عن الاحساس العظيم بالمسؤولية ، والتفاني في التفاوض الجاد والخبرة التي تميز عمل اللجنة وقد حذرت ، في بياني من الحماس الزائد أو الاستسلام وذكرت انني قد شعرت بالتشجيع على وجه الخصوص أمام المفاوضات في الأفرقة العاملة الخاصة بالأسلحة الكيميائية والاشعاعية ، وقد لاحظت بمزيد من الرضى أن العمل من أجل اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية والاشعاعية قد ازداد كثافة •

لقد دخل العمل من أجل برنامج شامل لنزع السلاح مرحلة مصيرية • وسوف نستمر في الاسهام البناء في عمل اللجنة الهادف الى تقديم نتيجة تحظى بتأييد كل الأطراف الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة •

وكما نعلم جميعا ، فان احتمالات نجاح ملموس لجهود اللجنة يتوقف الى حد كبير على ما اذا كان هناك تحسن في المناخ الدولي ، خاصة ما بين الشرق والغرب وللأسف أن هناك اتجاها عكسيا يبعث على الأسى : فمنذ ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ وهناك ظل قاتم يجثم على العلاقات ما بين الشرق والغرب كنتيجة لحدث جاء مضادا لأهداف ونتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا • وقد أكدت عضة وفيينا ، من بينها وفدى ، على ذلك في المناقشة العامة في بداية هذه الدورة •

ان تحديد ملموس وواقعي للأسلحة مازال مهمة ملحة من مهام سياسة الأمن الدولي ولذلك ، فما يبعث على الرضا أن اللجنة قد تمكنت من الاتفاق على برنامج عمل فعال ، وأنه أمكن صياغة ولاية أكثر امتدادا للفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية وانه قد أمكن تحقيق تقدم في سبيل انشاء فريق عامل جديد حول موضوع التجريب النووى مع التركيز على مشكلات التحقق من الالتزام بحظر التجريب الشامل •

وحكومتي ، التي تعلق منذ البداية أهمية كبيرة على عمل اللجنة في مجال حظر الأسلحة الكيميائية ، مستعدة لتقديم مساهماتها حتى يمكن التوصل الى النجاح ويقدم وفدى ، واضعا ما سبق في الاعتبار ، ورقة عمل جديدة حول مسألة التحقق من الالتزام بمعاهدة تمنع تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتشترط تدمير المخزونات ومعامل الانتاج الموجودة • اننا نفعل ذلك مع العلم بأن قدر كبير من الاتفاق قد تم تحقيقه حول نطاق الاتفاقية وحول التعريفات • وللأسف ان هذا التطور الايجابي لم يواكبه حتى الآن تقدم مماثل من أجل حل قضية التحقق الخلافية •

ان موقف حكومتي واضح :

فجمهورية ألمانيا الاتحادية طرف متعاقد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذى انضمت اليه دون أى تحفظات والأكثر من ذلك ، انها أصبحت في عام ١٩٥٤ الدولة الوحيدة التي الزمت نفسها — أمام حلفائها — بألا تنتج أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية • وعند توقيع اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية في عام ١٩٧٢ ، أعلنت حكومتي أنه " في دائرة الأسلحة الكيميائية ، فانها لن تنتج أو تحصل أو تخزن في اطار سلطاتها أى من عوامل الحرب التي سبق أن التزمت بعدم انتاجها " • وفيما يتصل بالتزامها ، وافقت حكومتي على التحقق الدولي من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية • وقد عرضت التجربة التي تم اكتسابها من هذا التحقق العملي في الحلقة الدراسية الدولية التي عقدت في آذار/مارس ١٩٧٩ والتي سجلت في الوثيقة CD/37 •

وبالنظر لهذه الظروف ، وجدت حكومتي مبررا في القيام بجهود نشطة للترويج لعقد اتفاقية شاملة وفي نفس الوقت قابلة للتحقق حول الأسلحة الكيميائية وقد ساند البرلمان الألماني هذه الجهود بالاجماع ففي قرار اتخذه البرلمان بالاجماع في ٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، دعا لجنة نزع السلاح لبذل جهود أكبر مما بذلها حتى الآن من أجل ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يراها ضرورية والتي يجب أن يشكل التحقق الدولي الفعال جزءً أساسيا منها •

انني أعلم اننا أتفقنا جميعا على النقاط التالية :

- ينظر الرأى العام العالمي الى الأسلحة الكيميائية على أنها بغيضة وانها تشكل بوجه خاص تهديدا عظيما للسكان المدنيين •
- لا يمكن ازالة خطر امكانية استخدام هذه الأسلحة في المواجهات المسلحة على الرغم من أن بروتوكول جنيف يحرم استخدامها طالما أن هذه الأسلحة قائمة الوجود •
- ويجب تفادى هذا الخطر ، والواقع أن هذا الخطر يمكن تفاديه ويتطلب هذا اتفاقا ينص على تدمير كل الأسلحة الكيميائية الموجودة حاليا على أن يخضع ذلك لتحقق مناسب ويضمن انه ما من دولة يمكنها في المستقبل أن تطور أو تنتج أو تخزن أسلحة كيميائية •
- ينبغي تأمين الالتزام بمثل هذا الاتفاق تأمينا يعتمد عليه فهذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحظر الشامل لويلات الحرب الكيميائية من العالم والى الأبد •

وتجربتنا فيما يتعلق بالتحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية تدعم اعتقادنا في انه على الرغم من تعقد المشكلات المتعلقة بها وتعدد أوجهها بالمقارنة بتلك المتصلة باتفاقات تحديد الأسلحة الأخرى ، الا أن ذلك لا يمنع من امكانية التوصل الى حلول عملية لها يمكن قبولها عالميا • واسمحوا لي أن ابرز بعضا من عناصر اتفاق التحقق الضرورى •

(أ) لا يمكن رصد اتفاقية للأسلحة الكيميائية بواسطة وسائل وطنية فقط • فلا يمكن معرفة ما يجرى داخل مصنع كيميائي بالاكتفاء بالنظر اليه من الخارج ؛

(ب) التفتيش على الموقع بواسطة فرق من الخبراء الدوليين يجب أن يشكل عنصرا ثابتا من نظام التحقق ؛

(ج) نظام التحقق الذى يمكن الاعتماد عليه له وظيفتان رئيسيتان : يجب أن يسمح بفحص المواقف التي تحتاج الى ايضاح بشكل محايد ، كما يجب أن يضمن الالتزام بالاتفاقية وتنفيذها بواسطة تدابير دولية منتظمة ، لا تفرقة فيها طبقا لاجراءات محددة ؛

(د) ضرورة حماية المصالح الشرعية في الحفاظ على السرية الكاملة للانتاج الكيميائي وطرق البحث •

وفي رأيي ، أن هناك احتمالات مبشرة للتقدم نحو اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية وقد أعلن رئيس الولايات المتحدة حديثا ، بوضوح تام أن بلاده تعتبر ابرام اتفاقية شاملة وقابلة للتحقق حول الأسلحة الكيميائية أولوية عليا في سياستها لتحديد الأسلحة وانها سوف ترحب بمثل هذا الانجاز في عام ١٩٨٤ لانها بذلك لن تحتاج لاستئناف انتاج الأسلحة الكيميائية التي أوقفتها الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ أو الى ادخال أسلحة كيميائية حديثة • ولأول مرة يحصل فريق اللجنة العامل المختص بالأسلحة الكيميائية على ولاية شاملة من أجل صياغة الاتفاقية • وقد تم التعجيل بالمناقشة في هذا الفريق العامل مع تكثيفها ويمكن للعمل القادم للجنة أن يبنى على التقدم الجوهرى الذى تم تحقيقه بالفعل • لقد تزايد احساس الرأى العام الدولي بموضوع

الأسلحة الكيميائية بواسطة التقارير الخاصة باستخدام هذه الأسلحة في مناطق الأزمات في جنوب آسيا ولذلك فان الظروف مهيأة لنتيجة ناجحة يمكنها أن تحرر النوع الانساني من كابوس مخيف •

والمقصود من ورقة العمل التي قدمها وفدي اليوم الاسهام بشكل بناء في تقديم حلول عملية لواحدة من المشكلات التي لا زالت تثير أعظم الصعوبات وهي مشكلة التحقق المناسب •

وقد استرشد كتاب هذه الورقة بالأهداف التالية : نحن نقترح نظاما للتحقق يعتبر ، من وجهة نظرنا ، فعال ومقبول فهو يعترف بضرورة الحفاظ على النفقات ومتطلبات الأيدي العاملة داخل حدود معقولة •

وتقدم الورقة تصورا لمراجعة دورية من أجل رصد كل من تدمير المخزون القائم فعلا من الأسلحة الكيميائية ومنشآت الانتاج والالتزام بعدم تصنيع الأسلحة الكيميائية • بالاضافة الى ذلك ، تدعو الورقة للتفتيش بالتحدي وهي امكانية التحقق الخاص في حالة وجود شكوك ذات أساس وأي من هذين الاجرائين لا يكفي في حد ذاته ، وانما يجب أن يتضمن نظام التحقق كلا النوعين •

ولا تتخطى الورقة حقيقة أن نظام التحقق يمكنه أن يكون أكثر اتساعا • فنحن لا نستبعد امكانية تعريف اجراءات اضافية لبناء الثقة في مجال الأسلحة الكيميائية قد يكون لها آثار خاصة من الناحية النفسية والسياسية • ولا تحتوي الورقة على اقتراحات محددة في هذا المجال فالهدف منها هو ابراز عناصر نظام التحقق الذي نعتبره ضروريا لأي حظر للأسلحة الكيميائية •

ودعوني أضيف كلمات قليلة حول المراجعة الدورية الواردة في الورقة • اننا نشعر اننا لم نقترح أي تدابير غير معقولة ، وقد تم ابراز التحقق من الالتزام بعدم تصنيع الأسلحة الكيميائية ، ونحن نرى أنه يكفي ضمان حدوث عينات تفتيش على الموقع على المعامل الكيميائية التي تنتج موادا عضوية فوسفورية وتوصي الورقة باجراء قرعة لاختيار المعامل للتفتيش • وفي رأينا ، ان امكانية وقوع القرعة على منتهك محتمل للاتفاقية يفيد في تأمين تدابير ثقة واسعة من أن الاتفاقية يتم الالتزام بها •

وقد تم اقتراح قواعد محددة للتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومنشآت الانتاج وهي توفر عمليات تفتيش اجبارية قبل وأثناء الفترة التي تتم فيها عملية التدمير ، ومن خلال الفترة نفسها ينبغي القيام بعمليات رصد يتفق عليها بواسطة المساعدات الفنية بالاضافة الى عمليات تفتيشية عشوائية على الموقع •

وكما تلاحظون ، فاننا لا نقترح تضمين الورقة لعمليات مراقبة دورية لرصد انتاج العوامل المزدوجة الغرض ، وفي هذا الصدد ، فان نطاق الاتفاقية يتسع الى ما هو أبعد من نظام التحقق المقترح ويبدو هذا لنا تحديدا له ما يبرره • وفي رأينا ، أنه من الصعب القيام بتحقق كامل من الناحية الفنية في هذا المجال بالذات • والأكثر من ذلك ، وقبل كل شيء ، فالعوامل المعنية تعتبر ذات أهمية عسكرية أقل ولذلك فان عمليات المراقبة الدورية التي تقترحها الورقة تنصب على العوامل بالغة السمية • وفي هذا الاطار فان التصميم الحالي لمنشأة الانتاج سوف يعطي مؤشرا لما اذا كانت الاتفاقية يجري انتهاكها •

وتقترح الورقة في هذا الصدد أيضا طريقة للتحقق من عدم انتاج الأسلحة الثنائية ويشتمل ذلك على أخذ عينات يتم تحليلها في موقع التفتيش نفسه ويشمل التحليل اجراء تلخيصا يثبت عدم انتاج السلائف الأساسية للأسلحة الثنائية لكنه لا يكشف عن التركيب الكامل الحالي للعينة • وعندما

اتحدث عن الثنائيات ، فانني أقصد بذلك تركيبة تحتوى على سليفة أساسية كأحد مكوناتها وهذه السليفة الأساسية هي مركب عضوى فوسفورى لازم للسلاح الثنائي • وهذه السليفة الأساسية هي التي يجب أن تخضع لعملية التحقق ، ولهذا فمن غير الصحيح أن تقنيات انتاج الثنائيات لا يمكن أن تخضع لنظام تحقق معقول وفعال ، وفي هذا الاطار أود أن أضيف أن مصطلح " ثنائي " ، كما ورد في الورقة ، يتضمن الأسلحة المصنوعة من اثنين أو أكثر من المواد النشطة •

ودعوني أؤكد لكم ان الاجراء المقترح يهدف الى استبعاد امكانية حدوث أى انتهاك •

ان الصناعة الكيميائية في بلادى ، والتي تواجه منافسة حيوية في كل من السوق الدولية والسوق المحلية ، تؤيد بقوة المقترحات الواردة هنا وهي مستعدة لاقتسام الخبرة التي اكتسبتها مع أى طرف مهتم بهذا المجال •

انني أدعو كل الوفود المشتركة في لجنة نزع السلاح الى القاء نظرة فاحصة على ورقتنا وأن يضمنوها في اعتباراتهم فالتحفظات القائمة منذ أمد طويل يجب أن يعاد النظر فيها وذلك لصالح الثقة والتعاون الدوليين المتزايدين ، كما يجب الاعتراف بالتفتيش على الموقع ذى التعريف الواضح كوسيلة ملائمة للتحقق في مجال الأسلحة الكيميائية ، فسوف يؤدى ذلك أيضا الى خلق ظروف مواتية للجهود الأخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة • ان التحقق الذى يمكن الاعتماد عليه ليس ميزة أو عيب لأى طرف فردى ، بل انه يخدم مصالح كل شخص معني ويقوى الثقة العالمية في اتفاقات تحديد الأسلحة والتوقعات الواقعية للتوصل الى تدابير تعاونية تهدف الى تأمين الالتزام بالنتائج التي تم التفاوض حولها •

ومنذ تم التوصل الى بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٥ ، أصبحت هذه مسرحا لعديد من المساعي الدولية الناجحة من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وهي في الوقت الحالي لا تستضيف فقط لجنة نزع السلاح وانما أيضا محفل تفاوضي آخر ذا أهمية حيوية بالنسبة للأمن والاستقرار في أوروبا وفي العالم كله ، وأشير بالطبع الى المفاوضات الأمريكية السوفياتية حول خفض وتحديد الأسلحة النووية متوسطة المدى ، التي سوف تستأنف جولة جديدة في ٣٠ أيار/مايو بعد توقف متفق عليه لمدة شهرين • وحكومتي ، بكل تأكيد ، تتابع هذه المحادثات باهتمام متعاظم وتشارك بنشاط في مفاوضات حلف شمال الأطلنطي حول هذا الموضوع •

ومن وجهة نظرنا أن المفاوضات الثنائية الأمريكية السوفياتية INF وجهود اللجنة المتعددة الأطراف للتوصل الى اتفاقية شاملة حول الأسلحة الكيميائية لهما سمة مشتركة : فكلتاهما تهدف الى الناتج الصفرى ، أو بمعنى آخر ، فمفاوضات الـ INF تهدف الى التخلص من كل القذائف النووية طويلة المدى ذات القواعد الأرضية ، في الوقت الذى ترمي فيه جهود هذه اللجنة الى التخلص من كل الأسلحة الكيميائية رامية بذلك الى الاسهام في التوصل الى نتائج على أدنى المستويات وتأمل حكومتي أن يتم تحقيق هذه النتائج الجوهرية في كلتا الحالتين وسوف نؤيد كل جهد من أجل التحرك في اتجاه نتائج بناءة وملموسة لتسهيل المفاوضات والوصول بها الى نتيجة ناجحة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل هنغاريا ، سعادة نائب وزير الخارجية ، السيد ايمرى هوللاى •

السيد هوللاى (هنغاريا) الكلمة بالانكليزية) : اسمح لي أولا أن أشكرك على كلمات الترحيب البالغة الرقة التي وجهتها لي ياسيادة الرئيس ، وأن أشارك زئيس وفد هنغاريا في تهانيه الصادقة التي أعرب عنها بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة لشهر آذار/مارس. انه لامتياز بالنسبة لي أن أتحدث اليوم الى لجنة نزع السلاح وأقدم آراء حكومتي حول بعض من القضايا بالغة الأهمية التي تشغل حاليا اهتمام الشعوب وممثليها ، كما أنه من دواعي سروري الشخصي أيضا أن أرى وجوها كثيرة مألوفة لي حول هذه المائدة . انني أشعر بالسعادة لأنه قد اتيحت لي فرصة العمل مع الكثيرين منكم في الأعوام الماضية وأتطلع الى التعاون معكم جميعا في مناسبات قادمة .

لا يوجد شخص واحد في هنغاريا يختلف مع قرار المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري الذى يقول " في عصرنا هذا ، يتحتم على النوع الانساني أن يحافظ على السلام ويمنع اندلاع حرب عالمية جديدة " وهذه الوحدة الوطنية هي أصلب أساس تقوم عليه السياسة الخارجية لحكومتي ، التي تعد هدفها الأساسي الاسهام في تدعيم السلام والأمن الدوليين ، وتخفيف التوتر وازالة خطر الحرب .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ذى الأولوية ، قامت حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية ومازالت تقوم بكل ما في وسعها للترويج لكل جهد يهدف الى ايقاف وتحويل سباق التسلح ، وخفض الأسلحة والقوات المسلحة والتوصل الى الجراءات أصيلة وفعالة لنزع السلاح وكدليل على التزامنا العميق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، يمكنني أن أذكر أن هنغاريا طرف في كل الاتفاقات الدولية السارية في هذه المجالات وانها قد ساهمت بنشاط في وضع الكثير من تلك الاتفاقات ولا يضن ممثلو بلادى بأى جهد يمكن بذله بشكل نشط وبناء في كل المحافل التي تتداول أو تتفاوض حول هذه القضايا .

وقد كرست جمهوريا هنغاريا الشعبية دائما ، اهتماما خاصا لعمل لجنة نزع السلاح . اننا مقتنعون ان اليوم ، في الوقت الذى يتسم فيه الوضع الدولي بتعاظم المواجهة بين قوى الحرب والسلام ، والذى تحاول فيه الدوائر العسكرية العدوانية الاخلال بتكافؤ القوى القائم وتسعى جاهدة للتفوق العسكرى ، اليوم تصبح مسؤولية هذه اللجنة ، المحفل الدولي الوحيد للتفاوض حول القضايا الشاملة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، مسؤولية أكبر بكثير من أى وقت مضى . ونتيجة لذلك ، فقد تزايدت بالمثل مسؤولية الدول الأعضاء في هذا الجهاز . والآن ، وقد أصبحت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ومعظم البلدان ذات الأهمية العسكرية ممثلة هنا في هذا الجهاز التفاوضي المتوازن ، فلا تملك اللجنة ازاء نقائصها الا أن تلوم نفسها أو بعض أعضائها .

وفي صدد الاعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، يجب على الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح أن يواجهوا مشكلة تبعث على الاحباط : هل يجب على كل منهم أن يشترك بالتساوى في تحمل اللوم لعدم استخدام السنوات الثلاثة الماضية استخداما كاملا ؟ ففي عالم يشعر بالانزعاج ، وحيث يحكم الرأى العام على اللجنة وفقا للمدى الذى نجحت فيه في ايقاف سباق التسلح وتحقيق استقطاعات جوهرية من برنامج التسلح الضخمة ، تبدو الاجابة على ذلك السؤال واضحة وضوح بيان الموازنة الخاص بغالبية الدول الأعضاء التي قدمت عبر الأعوام اقتراحات ملموسة ومشروعات معاهدات وأوراق عمل ذات مضمون بالاضافة الى التدابير الحقيقية لتحديد الأسلحة التي اتخذت من جانب واحد من أجل اعطاء المثل وتمهيد الطريق لاتفاقات عادلة .

ففي عالم يفرض فيه تراكم الأسلحة ، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية ، خطرا دائما على كل ما بقي على وجه الحياة من انسان وحضارة ، وعندما تجد كل شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح نزع السلاح ، يصبح واجب الدول المتعلق بالتفاوض بحسن نية التزاما أساسيا وهو التزام تم اعتناقه بالاجماع في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • وعلى ذلك فان أى دولة لا تنوى الاضطلاع بالتزاماتها ، توقع على كاهلها مسؤولية جسيمة •

وجمهورية هنغاريا الشعبية ، مثل غيرها من الدول الاشتراكية ، تتبع سياسة خارجية يهدف قوامها الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح • وقد أعادت هنغاريا ، مع غيرها من الدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو ، التأكيد على استعدادها للتفاوض وابرام اتفاقات حول تحديد وتخفيض أو حظر أى نوع من الأسلحة على أساس متبادل وعادل ، وكما ورد في البيان الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية دول حلف وارسو في أواخر العام الماضي ، فان هذا الاستعداد " لا ينطبق فقط على الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل وانما أيضا على الأسلحة التقليدية وهو ينطبق أيضا على الخفض العددى للقوات المسلحة للدول " •

لقد أعلن ممثلو حكومتي في مناسبات عديدة أن وقف سباق التسلح النووى وازالة خطر كارثة نووية مدمرة ونزع السلاح النووى تعتبر كلها مسائل ذات أولوية قصوى بالنسبة لجمهورية هنغاريا الشعبية • اننا مستمرون في التمسك بأنه في اطار تدابير نزع السلاح النووى ، يجب معالجة قضية الحظر الكامل والشامل لكل التجارب على الأسلحة النووية كضرورة قصوى • وفي هذا الصدد ، فقد رحب وفدى بالخطوة البناءة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي عندما أعرب عن استعداده لقبول مثل هذا الحظر لفترة مبدئية محددة على أساس ثلاثي ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن الحظر الشامل للتجريب سيكون له آثارا حافزة تمتد الى كل مشكلات نزع السلاح النووى •

وبالنسبة للدول الاشتراكية ، المتبنية للاقتراح الشامل الوارد في الوثيقة CD/4 ، فان أكثر الحلول جاذبية وملاءمة هو الاعداد والبدء في مفاوضات حول ايقاف انتاج كل أنواع الأسلحة النووية ، والخفض التدريجي لمخزوناتها حتى تتم الازالة الشاملة لهذه الأسلحة • وعلى أى حال ، فهناك عدة تدابير ، يمكنها أن تؤدى الى منهج شامل وأول هذه التدابير هو مزيد من التدعيم لنظام منع الانتشار ، وفي نفس النطاق ، اقرار اتفاق دولي خاص بعدم مركزة الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا تملك مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي •

ونحن نعتقد اعتقادا جازما ، ان اقرار مثل هذا الاتفاق ، يشكل في حد ذاته أحد التدابير الهامة ، بالاضافة الى امكانية استخدامه كسابقة لانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية • لقد دافعت الدول الاشتراكية عن هذه الفكرة لمدة طويلة وبلدى يساند كل جهد يهدف الى خلق مثل هذه المناطق في أجزاء مختلفة من أوروبا مثل شمال القارة والبلقان بالاضافة الى الجزء الأوسط من القارة الأوروبية والذى نهتم به اهتماما خاصا ، كما أننا نحبذ انشاء منطقة سلام وتعاون في اقليم البحر المتوسط وتتفق الحكومة الهنغارية مع الرأى القائل بأن مثل هذه المناطق ستكون أدوات لخفض التوتر وتدعيم الثقة فيما وراء حدودها الجغرافية •

لقد اعترفت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بالمسؤولية الخاصة للقوتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووى وقد

كان الاتحاد السوفياتي دائما على مستوى هذه المسؤولية ، وحتى بعد أن أوقفت الولايات المتحدة من جانبها المفاوضات الثنائية ، استمر الجانب السوفياتي في اظهار موقف بناء ودعا في مناسبات عديدة الى الاستئناف السريع للمحادثات ، خاصة تلك المتعلقة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية • وتدعو الحكومة الهنغارية بقوة الى العودة السريعة الى هذه المفاوضات بهدف تحقيق تحديد ملموس وخفض للأسلحة الاستراتيجية • اننا مقتنعون ان هذا التغير في مجرى الأحداث سيكون له تأثير مفيد على المناخ الدولي ككل ، كما أنه سيروج للحد من الأسلحة ومفاوضات نزع السلاح في أطر أخرى كثيرة •

وهناك علاقة وثيقة بين المظاهر الشاملة لعملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبين قضية الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا وقد رحبت الحكومة الهنغارية بافتتاح المفاوضات حول هذا الموضوع المعقد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وأعربت عن تأييدها الكامل للهدف السامي وللاقتراح السوفياتي البناء • اننا نحبذ التوصل لحل يؤدي الى التخلص الكامل من كل الأسلحة النووية متوسطة المدى المرتكزة في قارتنا ، رامين بذلك الى اخلاء أوروبا تماما من كل الأسلحة النووية • وقد برهن الاتحاد السوفياتي في الأسبوع الماضي مرة أخرى على تمسكه بموقفه الثابت في هذا الصدد عندما قرر القيام بخطوة من جانب واحد وعرض خفض عدد معين من القذائف متوسطة المدى في وقت متأخر من هذا العام • ان المجتمع الدولي والدول المختلفة كانت تتوقع حسن نية مشابه واستعداد متبادل على مائدة المفاوضات من جانب الطرف الآخر • وعلى أي حال ، فالرفض السريع من جانب الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكشف الا عن نقص مقلق في الاستعداد للنظر العميق في المقترحات الهامة الهادفة لحل واحدة من أصعب المشكلات في أيامنا هذه •

وجمهورية هنغاريا الشعبية ، مثل أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، تشعر بقلق مشروع فيما يتعلق بأمنها ، الى جانب أمن كل شعوب العالم ونحن مقتنعون أن أفضل حل لابعاد تهديد الحرب النووية هو ازالة كل الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن أو على الأقل تجريم أول استخدام لمثل هذه الأسلحة باعتبارها أخطر الجرائم ضد البشرية وعلى أي حال ، فالاجراءات الجزئية ، يمكن أيضا أن تسهم في تدعيم أمن الدول •

وفي هذا الاطار أود أن أؤكد على أن حكومتي تعلق أهمية عظيمة على تقوية ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ونقطة انطلاقنا هي أن هذه الدول — مثل بلدي — التي تخلت عن الحصول على الأسلحة النووية بموجب أداة قانونية دولية صحيحة ، والتي تخلو أقاليمها من الأسلحة النووية لدول أخرى ، لها حق ثابت في ضمانات غير مشروطة بأنها ، تحت أي ظروف ، لن تكون عرضة لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها ، اننا مستمرون في التمسك بحل في اطار اتفاقية دولية ، وعلى أي حال فاننا نؤيد وجود اعلانات من جانب القوى الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد ، متطابقة في مضمونها وموثقة بواسطة مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة وذلك كخطوة أولى •

لقد شعر الشعب الهنغاري بصدمة عميقة وقلق في آب/أغسطس الماضي عندما أعلنت حكومة الولايات المتحدة بدء انتاج الرؤوس الحربية النيوترونية على نطاق واسع ، حتى مجرد فكرة امكانية استخدام مثل هذا السلاح تدعو الى الأسى العميق وتولد شعورا قويا بالاستنكار في العالم كله ،

وبوجه خاص في أوروبا حيث تتجه النية لنشرها وتدعو حكومتي ، بكل تصميم ، لجنة نزع السلاح الى البدء ، دون أى تأخير ، في مفاوضات حول اتفاقية لحظر هذا السلاح البشع بطريقة شاملة •

ان الوقت الطويل الذى كرسته للمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووى ، تماما مثل الاهتمام الكبير الذى أظهره الوفد الهنغارى لكل القضايا ذات الصلة ، يشيران الى الأهمية القصوى والأولوية التي تعلقها جمهورية هنغاريا الشعبية على هذه المشكلات • وهذه الحقيقة ، على أى حال ، لا تنتقص من أراداتنا واستعدادنا للاستمرار في المفاوضات ذات المعنى حول كل البنود الأخرى الواردة على جدول أعمال اللجنة •

لقد كان وفد هنغاريا حقيقة ، ولزمن طويل ، واحدا من انصار التدابير الضرورية ، مثل ابرام اتفاقيات دولية هادفة لحظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير مثل هذه الأسلحة وحظر الأسلحة الاشعاعية الى جانب حظر تطوير وانتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لتلك الأسلحة •

وشعب بلدى ، مثل شعوب أوروبا كلها ، يشعر بقلق عميق بسبب التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة حديثا فيما يتعلق بانتاج ونشر الأسلحة الثنائية • ويجب على كل الدول ، خاصة الدول الأوروبية أن ترفض بقوة وحزم الخطط الشريرة الرامية الى اغراق هذه القارة بموجات جديدة من الأسلحة النووية والنيوترونية والكيميائية وعلى هذه اللجنة أن تعجل ببذل الجهود الهادفة الى منع منحنى جديد بالغ الخطورة في مجال سباق التسلح الكيميائي وهناك خطوات سريعة يجب اتخاذها لمنع انتاج وانتشار أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية ، خاصة الأسلحة الثنائية ، بالاضافة الى منع انتشار الأسلحة الكيميائية في البلدان التي لا يوجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي •

لقد اشترك وفد هنغاريا بجدية في الجهود الخاصة بالتوصل الى مشروع معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية وسوف يستمر في الاشتغال في المفاوضات التي تدور حول هذا الموضوع •

لقد قدم وفدى منذ أسبوع ، اقتراحا الى هذه اللجنة يتعلق بالخطوات المختلفة الهادفة الى منع جولة جديدة نوعية في سباق التسلح التكنولوجي والى تحقيق حظر شامل للأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل وقد اقترحنا أيضا النظر بجدية في صياغات ملائمة ، يمكن بواسطتها لكل الدول ، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية أن تقوم باعلانات قانونية ، متطابقة في مضمونها ، لادانة أى جهود جديدة لتطوير وتصنيع ونشر الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لتلك الأسلحة وتأمل حكومتي أن تلقى مبادرتنا اهتماما فاحصا ورد فعل ايجابي •

وقبل أن أنهي هذا العرض لموقف حكومتي المتعلق ببعض المشكلات الأساسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أود أن أشير الى اننا نؤيد بالكامل الاقتراح الذى قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل ابرام معاهدة دولية هادفة الى منع تحول الفضاء الخارجي الى مضمار جديد لسباق التسلح ، على أن يكون ذلك في اقرب وقت ممكن •

وفي النهاية ، أود أن أعيد التأكيد على الأهمية العظمى التي تعلقها جمهورية هنغاريا الشعبية على نجاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، ان وفودنا هنا في اللجنة وفي أجهزتها الفرعية وكذلك في اللجنة التحضيرية في نيويورك تضع ذلك في اعتبارها ، وتتعاون في الاستعداد لتلك الدورة بهدف تأمين تحقيق التوقعات المأمولة ونحسن نتوقع من الدورة الاستثنائية أن تصبح محفلا للقرارات ذات الاتجاه الفعلي وسوف نعمل كل ما في وسعنا للمساعدة في الحفاظ على النتائج التي تم التوصل اليها في الدورة الاستثنائية الأولى بل وتطويرها • نحن نرغب في الاسهام في الحفاظ على المبادئ المجسدة في الوثيقة الختامية والعمل على اعداد واقرار برنامج شامل لنزع السلاح •

لقد اشترك الوفد الهنغاري بهمة ومازال ، في صياغة ذلك البرنامج وموقفنا المبدئي معروف جيدا لكل شخص كما أن مقترحاتنا البناءة تلقى تقديرا وقبولا حسنا • لذلك ، فيمكنني أن أقتصر الآن على بيان بعض الاعتبارات الأساسية لحكومتي •

لقد أوضحت في الجزء الافتتاحي من بياني أن جمهورية هنغاريا الشعبية مستعدة وعازمة على مفاوضة وابرام اتفاقات حول تحديد وخفض أو حظر أي نوع من الأسلحة على أسس عادلة ومتبادلة وقد تم اعلان هذا الالتزام في مناسبات متعددة ، كان أحدثها في اعلان الدول الأعضاء في حلف وارسو والذي أقر في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ، المعقودة في وارسو في أيار/ مايو ١٩٨٠ وقد وقعت أكبر الشخصيات السياسية في الدول الأعضاء على هذه الوثيقة وناقشتها وأقرتها الأجهزة السياسية والتشريعية ذات الصلة وأود أن أشير الى أن هذا الاعلان يحتوى على وصف تفصيلي للالتزام ، الذي - في حقيقة الأمر - أعيد تأكيده وتطويره بواسطة وزراء خارجية بلدان حلف وارسو في اجتماعهم الأخير الذي عقد في بوخارست في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ •

ان وفد جمهورية هنغاريا الشعبية مصمم على الاستمرار في المفاوضات في اتساق كامل مع المبادئ والاولويات التي أقرت بالاجماع في الدورة الاستثنائية الأولى وتجسدت في الوثيقة الختامية •

كما أننا نعتزم التفاوض حول كل التدابير بطريقة شاملة ، في تسلسل منطقي من التصرفات المترابطة الواجب اتخاذها في مراحل محددة من الزمن ونحن نؤيد تضمين البرنامج الشامل لنزع السلاح تدابير ملائمة تتعلق بعقد مراجعات دورية بهدف تأكيد تحقيق الالتزامات وانجاز التدابير المخطط لها مسبقا ومثل هذه المراجعات يجب أن تعطى مزيد من الدفعات لاستمرار عملية نزع السلاح كما يجب أن تؤدى في الوقت المناسب الى عقد أول مؤتمر عالمي لنزع السلاح • وفي رأينا ، أن هذه المؤتمرات العالمية يمكن أن تكون علامة على انجاز أهداف كل مرحلة أساسية من البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي - نأمل بصدق - أن يؤدى في مستقبل ليس ببعيد الى نزع السلاح العام والشامل •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة سعادة السفير فيلدز •

السفير فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اننا في الحقيقة محظوظون اليوم لوجود اثنين من الضيوف الموقرين فيما بيننا في جلستنا العامة فوجودهما يؤكد الأهمية التي توليها حكومتاهما للجنتنا وتشعر حكومتي بسرور عظيم في الانضمام لك يا سيادة الرئيس

للترحيب بصاحبي السعادة السفير فردريك روشا من جمهورية ألمانيا الاتحادية ولنائب وزير خارجية هنغاريا السيد ايمرى هوللاى في اجتماعنا ، والاعراب لهما عن تقديرنا لوجودهما في اللجنة وأود أن أذكر أيضا ، بشيء من الأسف ، رحيل زميلنا وصديقنا الموقر ، سعادة السفير ميرسيا ماليتزا ، ممثل رومانيا القدير لدى هذا الجهاز ويجب أن أعترف أن أحاسيس مختلطة لأنه ، بينما ينبغي لي ، بل ولنا جميعا أن نفتقد علمه الماهر والخلاق في لجنتنا ، فيجب على أن أقول أن شعورنا بافتقاده هنا في جنيف ليس الا شعورا أنانيا لأنه سوف يتولى عمله في واشنطن وهناك سوف يصبح الممثل الدبلوماسي لرومانيا لدى الولايات المتحدة • انني اتمنى له كل الخير في مسؤولياته الجديدة وأعلم أنه سوف يقدم اسهاما عظيما في العلاقات الرومانية الأمريكية •

ان انجاز حظر كامل ، قابل للتحقق للأسلحة الكيميائية يعتبر هدفا مستقرا على مقربة من قمة جدول أعمال اللجنة وهو هدف تعلق عليه حكومتي أهمية كبيرة •

وقد أبرز السيد يوجين روستو ، مدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في بيانه أمام اللجنة في ٩ شباط/فبراير ، موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية، واليوم ، وخلال احدى الجلستين العامتين المخصصتين لموضوع الأسلحة الكيميائية ، أو أن أوضح منهج الولايات المتحدة بشكل أكثر تفصيلا •

ترى الولايات المتحدة أن الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية كوسيلة لزيادة أمننا الخاص وأمن اصدقائنا وحلفائنا الى جانب أمن الدول المحايدة وغير المنجازة ونحن نتطلع الى ازالة تهديد حقيقي بابعاد الأسلحة الحقيقية من الترسانات الموجودة حاليا لدى الخصوم المحتملين والولايات المتحدة تعي جيدا أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في الماضي في ساحة القتال وكان لها آثارها المدمرة وهذه الأسلحة لها فاعلية خاصة في مواجهة القوات المسلحة والسكان المدنيين في البلدان الصغيرة والذين لا يملكون وسائل حماية أنفسهم •

ونحن مقتنعون انه بينما نجلس في هذه الحجرة ، فان هذه الأسلحة يجرى استخدامها في الصراعات الجارية حاليا في أماكن بعيدة من العالم مثل لاوس ، افغانستان وكمبوتشيا ويجب علينا ايقاف استخدام الاسلحة الكيميائية وتحقيق الهدف الذى نصبو اليه حظر كامل ، قابل للتحقق لتطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وللأبد •

ان التأكد من أن حظر الأسلحة الكيميائية يزيد من الأمن وانه ، في حدود الممكن ، لا يمس بالنشاطات الكيميائية المشروعة يعتبر مسؤولية ثقيلة • والتوصل للتوازن المناسب يعد مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد فالكيميائيات السامة موجودة في كل شيء في المجتمعات الحديثة وتعتمد كل المجتمعات اليوم اعتمادا كليا على الكيميائيات السامة المستخدمة في صورة أدوية ومبيدات ووسائط كيميائية ، هذا على سبيل المثال وترى حكومتي أن المنهج البسيط الذى استخدم في الماضي بالنسبة للأسلحة البيولوجية والحرب البيئية لا يصلح كنموذج لمعالجة المشكلات الأكثر تعقيدا والتي تحيط بحظر الأسلحة الكيميائية •

لقد عملت لجنة نزع السلاح وسابقاتها على حظر الأسلحة الكيميائية لما يزيد عن عقد كامل ونظرا لحساسية وتعقيد القضايا ذات الصلة ، فليس هناك ما يثير الدهشة في صعوبة التوصل الى اتفاقات وان كان من الضرورى ألا يسقط من حسباننا أن قدر كبير من العمل المفيد قد تم انجازه •

وللأسف الشديد أن التقدم كان بالغ التفاوت ، فقد تحقق تقدم أكبر بكثير في مجال تحديد نطاق الحظر عنه في العمل على التوصل الى تدابير لتأمين الثقة العالمية في أن كل الأطراف متمسكون بالتزاماتهم ، ومن الواضح ان غياب الاتفاق في القضايا المتعلقة بالتحقق والالتزام يشكل عقبة أساسية في نجاح اللجنة الكامل في انجاز عملها •

وفي هذا الاطار ، أود أن أناقش باختصار بعض الأحداث التي وقعت خارج اللجنة والتي تشكل جزءا أساسيا من خلفية مناقشات اللجنة حول حظر الأسلحة الكيميائية والتي تؤثر بشكل بالغ على موقف حكومتي ويعتبر الفهم المناسب لهذه الأحداث ضروريا اذا ما أراد أعضاء اللجنة أن يفهموا موقف الولايات المتحدة في هذا الموضوع •

أولا ، وكما هو معروف ، أن الولايات المتحدة قد توصلت الى انه لا يمكنها أن تؤجل خطوات تحديث مخزونها الرادع من الأسلحة الكيميائية أكثر من ذلك فقد أغلقنا منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية منذ أكثر من عقد مضى ولم نقم بانتاج أى اسلحة كيميائية منذ ذلك الوقت بل ، وللحقيقة ، فقد قمنا بتدمير كميات كبيرة من هذه الأسلحة وقد حدانا الأمل في تصرف مماثل من جانب الاتحاد السوفياتي واعتقدنا أن التقدم نحو حظر للأسلحة الكيميائية سوف يزيل الحاجة الى مزيد من الانتاج وذلك عن طريق ازالة الخطر الذى كانت تمثله قدراتنا في مجال الحرب الكيميائية ولكن ، وللأسف ، أن التهديد لم يعد فقط موجودا وانما أصبح أكبر من أى وقت • اننا يجب أن نتخذ اجراءات سريعة لمعالجة ذلك الموقف وأى تصرف غير ذلك يعتبر تصرفا غير مسؤول • لقد كنا نفضل معاهدة مناسبة قابلة للتحقق وسوف نستمر في العمل بنشاط من أجل ذلك ، لكن ، وحتى يتم انجاز مثل هذا الاتفاق ، فمن الواضح انه ، في مواجهة التحركات السوفياتية ، يجب علينا الحفاظ على قدراتنا العسكرية في مجال الأسلحة الكيميائية • انني لن أسهب أكثر من ذلك حول هذه النقطة ، ولعلم المندوبين الآخرين الموقرين ، يتقدم وفدى اليوم بورقة عمل معنونة " برنامج الولايات المتحدة لردع الحرب الكيميائية " والذى يشرح بتفصيل أكثر للخطوات التي نتخذها والأسباب الكامنة وراءها وقد تم بيان هدف برنامج الولايات المتحدة الكيميائي بوضوح وهو الحفاظ على أصغر مستوى من الذخائر الكيميائية ، وأكثرها أمنا وذلك لتوفير رادع فعال لأى هجوم كيميائي من جانب أي مهاجم ولا يهدف ذلك ، كما يحاول البعض أن يجعلكم تعتقدون ، الى تحقيق تفوق في هذه الأسلحة أو حتى للتوصل الى مستوى القدرات السوفياتية وأود أن أشير بوجه خاص الى أنه أكثر من سبعين بالمائة من نفقاتنا المخطط لها تتصل بالحماية من الهجوم الكيميائية •

وقد اثيرت اتهامات في هذه اللجنة بأن الولايات المتحدة لا تتفاوض باخلاص واننا نتعمد خلق عقبات في مواجهة الاتفاق بتحديث قدراتنا الكيميائية الحربية وهذا كله لا معنى له فالالتزام الولايات المتحدة بهدف الحظر الكامل والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية قد أعيد تأكيده بواسطة أعلى السلطات في حكومتنا وأود أيضا أن أوضح انه في حالة نجاحنا في التوصل الى مثل هذا الحظر ، فاننا سنكون مستعدين بل ومتعجلين على انهاء برنامج الأسلحة الثنائية في الحال •

بالاضافة الى ذلك ، فبعض الوفود تحاول جعل الوفود الأخرى تعتقد أن انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية سيجعل من عملية التحقق من حظر الأسلحة الكيميائية أكثر صعوبة بل وربما مستحيل وهذا ، أيضا ، لا معنى له • والحقيقة أن كل عمليات تصنيع عوامل الحرب الكيميائية ، سواء كانت لأسلحة تقليدية أو ثنائية أو أى أسلحة أخرى متعددة العناصر يمثل نفس مشكلات التحقق الأساسية ونظمنا الثنائية التي خططنا لها سوف تنتج عوامل عصبية قياسية طالما ناقشناها باسهاب

في هذه اللجنة وسوف تستخدم نفس السوابق الأساسية المستخدمة في انتاج العوامل العصبية بالطرق التقليدية وان كانت منشأة الانتاج الثنائي سوف تحتوى على أجهزة خاصة لمعالجة الكيميائيات السامة ولن يكون ذلك بنفس القدر من التوسع مثلما في مركز لانتاج العوامل العصبية التقليدية ، لكن هذا الفارق لن يكون له تأثير حقيقي على عملية التحقق • ان الوسائل الفنية الوطنية ليست ملائمة حتى لتناول منشآت انتاج عوامل الحرب الكيميائية التقليدية • وفيما يتعلق بالمنشآت التي تنتج أسلحة كيميائية تقليدية ، فان زيارة موقع منشأة الانتاج نفسها يمكن أن يحدد دون صعوبة كبيرة ما الذى يتم انتاجه في تلك المنشأة ولأى الأغراض وأيضا ، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية التقليدية ، فهناك سلائف تدخل في تركيبها وهذه السلائف ذات " غرض واحد " أى أنه ليس لها أى تطبيق تجارى • ومثل هذه السلائف الرئيسية يجب تناولها في الاتفاقية القادمة ، دون أن يوضع في الاعتبار نوع عملية انتاج عوامل الحرب الكيميائية التي قد تستخدم فيها •

وهناك مجموعة ثانية من الأحداث التي لها تبعات أكثر أهمية بالنسبة لعمل اللجنة — أحداث خلقت مشاعر من القلق الشديد حول ما اذا كانت مواثيق تحديد الأسلحة القائمة حاليا والمتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية يتم انتهاكها •

والولايات المتحدة لديها اليوم أسبابا كافية للتساؤل عن مدى الالتزام السوفياتي باتفاق الأسلحة البيولوجية والسامة — وهي معاهدة لتحديد الأسلحة تم التفاوض بشأنها في الجهاز السابق على هذه اللجنة ، لقد قمنا بتجميع حقائق عن تفشي غير طبيعي للجمرة الخبيثة ، ارتبط حدوثه بمنشأة عسكرية عالية التأمين في مدينة سفردلوفسك السوفياتية في ربيع ١٩٧٩ وقد طلبنا من الاتحاد السوفياتي تكرارا ، على أسس ثنائية ، أن يقدم معلومات يمكنها أن تهدئ من مخاوفنا لكن اجابة الحكومة السوفياتية بأن تفشي هذا المرض يعود الى أسباب حقيقية لم تكن في الواقع مطابقة للمعلومات المتاحة لدينا •

وبالاضافة لواقعة سفردلوفسك ، فالولايات المتحدة وبلدان أخرى لديها دليل على استخدام الأسلحة الكيميائية بواسطة السوفيت والقوات التي يعاونونها بما يعد خرقا للقانون الدولي فالسميات المهلكة ، التي تحرم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة اقتنائها لأغراض عدائية ، قد اكتشف وجودها في عينات قادمة من مناطق حدث بها هجوم بالأسلحة الكيميائية في لاوس وكمبوتشيا •

وقد انتهت حكومتي من استكمال مراجعة شاملة لكل المعلومات المتاحة حاليا حول التقارير الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية في لاوس وكمبوتشيا وافغانستان وقد انتهينا الى أن السميات المهلكة وأسلحة كيميائية أخرى قد استخدمت في البلدان الثلاثة وأن أحد أعضاء هذه اللجنة ، الاتحاد السوفياتي ، متورط في ذلك بشكل مباشر وسوف نتيح لكل الوفود الحصول على نسخة من الوثيقة التي تظهر النتائج التي توصلنا اليها والمعلومات التي بنيت عليها هذه النتائج •

هذا التراكم للدلائل ، من مصادر كثيرة مختلفة ، يثير عددا من القضايا الخطيرة المتعلقة باتفاقات الحد من الأسلحة القائمة حاليا والمستقبلة ، خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية • لقد ظهرت الحاجة بوضوح الى اجراءات تحقق دولية متطورة وآليات مناسبة لمعالجة قضايا الالتزام ورفض الاتحاد السوفياتي المتكرر للتعاون من أجل حل هذه القضايا البارزة ، ذات الأهمية الخاصة للولايات المتحدة وللآخرين ، تلقي ظلالا قاتمة على جهودنا الجماعية للتوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية •

لقد أدت هذه التطورات الى تدعيم تصميم حكومتي على تأمين فاعلية تدابير التحقق والالتزام من اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة •

ان الأهمية التي تعلقها حكومتي على التحقق معروفة وليس هذا موقفا تفاوضيا مجردا وانما هو اعتبار أمني أساسي فنحن نعتقد أن القدرة على المواجهة بالمثل في الهجوم الكيميائي ضرورة للمساعدة على تحقيق ردع مثل هذا الهجوم • واذا كان علينا أن نقبل الالتزام بالتخلي عن مثل هذه القدرة وفقا لاتفاقية ما ، فيجب أن توفر أحكام هذه الاتفاقية مستوى مناسب من الثقة في أن الخصوم المحتملين سيتخلون أيضا عن قدراتهم الكيميائية العسكرية ودعوني أكون صريحا ، اننا لن نقبل اتفاقية لا يمكن التحقق منها بشكل مناسب وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها للتخلص من التهديد الذى تفرضه الأسلحة الكيميائية على أمن الولايات المتحدة وغيرها ولا يمكن أن أتصور أن حكومتي يمكن أن تدخل في اتفاقية اذا ما ظللت هناك شكوك جادة حول هذا الموضوع •

هناك اتفاق عام على أن نظام التحقق في اتفاقية للأسلحة الكيميائية يجب أن يكون قائما على تركيبة من الوسائل القومية والدولية التي يمكنها أن تكمل وتضيف الى بعضها البعض وعلى أى حال ، فهناك خلافات أساسية قائمة • بعض الوفود ترغب في الاعتماد بشكل يكاد يكون كاملا على الوسائل الفنية القومية والتدابير الوطنية للتنفيذ والكثير من الآخرين ، بما فيهم وفدى ، يعتقد أن التدابير الدولية فقط ، بما فيها التحقق النظامي الدولي من الموقع ، يمكنها أن تقدم قاعدة للتحقق المناسب • ونحن نعتقد ان الوسائل الفنية الوطنية لن تكون مناسبة في المستقبل القريب والأكثر من ذلك ، ان اجراءات التنفيذ الوطنية لن تساعد الآخرين على التأكد من أن الحكومات الوطنية ملتزمة بالاتفاقية فلا يوجد بديل للتدابير الدولية التعاونية للتحقق ، بما فيها الأحكام المناسبة للرقابة النظامية على الموقع ، التي يتم قبولها مقدما ضمن الاتفاقية •

لقد برهنت المناقشات العامة لموضوع التحقق على وجود هذه الاختلافات الأساسية داخل اللجنة ويتصور المرء أنه في مثل هذا الموقع ، يجب بذل جهد مكثف لعزل المشكلات والتركيز عليها وهذا هو المنهج الذى يحبذه وفدى ووفود أخرى كثيرة ، لكن هناك على ما يبدو عدد من الوفود الذى يرغب في تفادى تناول هذه المسائل الصعبة ونحن لا نرى الى أين يمكن أن يقودنا مثل هذا المنهج فتجاهل المشكلات لن يقلل من حقيقتها أو أهميتها وبكل تأكيد لن يجعل حلها أكثر سهولة • ويتوقف التقدم الملموس في اتجاه اتفاقية للأسلحة الكيميائية على التقدم في حل قضايا التحقق الأساسية ، وفي رأى وفدى ، انه من غير المنتج محاولة صياغة نص للأحكام في المجالات الأخرى بينما لا نملك حتى الأساس اللازم لمنهج مشترك فيما يتعلق بأحكام التحقق •

لقد حان الوقت للتحرك الى ما هو أبعد من المناقشة العامة للمناهج المتسعة للتحقق ويجب أن تركز اللجنة الآن على مهام التحقق المحددة ، واحدة تلو الأخرى وان تكرس كل ما يلزم من وقت لانجاز الاتفاق وقائمة المهام التي ابرزتها ورقة العمل الكندية ، الوثيقة CD/167 يمكن أن تقدم نقطة بداية طيبة لتدوين قائمة للقضايا الواجب دراستها فمن الواضح انه لن توجد أى صيغة بسيطة يمكن تطبيقها في كل الأحوال وبسبب هذا التعدد في مهام التحقق ، فان نظام التحقق في الأسلحة الكيميائية سوف يستلزم تضمينه العديد من التدابير المحددة بحيث تلائم مواقف خاصة •

ويحتاج العثور على حلول للمشكلات الكثيرة المتبقية الى تعاون نشط بين جميع أعضاء اللجنة، يستخدمون فيه خيالهم وخبرتهم وفي اطار هذه الروح ، قام وفدى بتبني مذكرتين حول مفهوم الرقابة

المستمرة والتحقق وسوف نطرح في المستقبل القريب اقتراحا ملموسا الى اللجنة من أجل تقييم تفصيلي لهذه التقنية باعتبارها مكونا محتملا من مكونات نظام التحقق من الأسلحة الكيميائية •

وسيكون هناك احتياج الى المشاركة النشطة للخبراء الفنيين من أجل فهم كل من الأبعاد الفنية للمهام والامكانيات الفنية اللازمة لتحقيقها • وفي هذا الصدد ، يعتقد وفدي أن العمل الأساسي للخبراء في مجال تحديد السمية قد تم انجازه وتبدو الحاجة الأساسية الآن الى نصيحة الخبراء في مجال التحقق وقد نتفق على أنه ، كخطوة أولى ، يمكن أن نطلب الى الخبراء أن يحرزوا ، خلال هذا الصيف ، الاجراءات الممكنة لرصد تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة وأيضا دراسة الموضوعات الأخرى المعيّنة ذات الصلة بالتحقق والواردة في مشروع التقرير حول المشاورات التي دارت بين ١٥ و ١٩ آذار/مارس •

وهناك نقطة أخيرة أود أن أتأكد من فهم الجميع لها • ان وفدي يضم تعاونه الكامل الى جهود اللجنة للتوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية ، ونحن مستعدون وعازمون على الجلوس مع الآخرين لمحاولة البحث عن حلول محددة للمشكلات العديدة المحددة الواجب حلها اذا كان يجب التوصل الى اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ، اقترح البعض أن أحد أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق نجاح سريع هو أن تستأنف الولايات المتحدة المفاوضات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي ودعوني أبين بوضوح موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع • ان امكانية استئناف المفاوضات الثنائية مازالت مفتوحة ، ومتوقفة على برهنة الاتحاد السوفياتي على استعداده الحقيقي للتفاوض حول ترتيبات فعالة للتحقق من الالتزام وأيضا التمشي مع التزاماتهم وفقا للاتفاقات القائمة حاليا ولا يجب أن يكون هناك أي سوء فهم حول هذه النقطة فالكرة ، بكل صراحة ، في الملعب السوفياتي •

لقد طالبنا بحظر فعال للأسلحة الكيميائية على مدى سنوات طويلة ، ولا نتوهم أنه يمكن ايجاد الحلول بسرعة لكن ، كلما طال انتظارنا للتمسك بالمشكلات الحقيقية في مجال التحقق والالتزام ، كلما استلزم ذلك وقتا أطول ولا ينبغي أن نضيع وقتا أكثر من ذلك •

السيد اردينبيلج (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : اسمح لي يا سيادة الرئيس أن أقدم لك ، نيابة عن وفد منغوليا ، أصدق تهانينا لتوليك رئاسة اللجنة وتمنياتنا لك بانجاز ناجح لمهمتك المسؤولة •

وأود أن انتهز هذه المناسبة لأعرب عن شكر وفدنا للسفير مهلاتي من ايران على جهوده كرئيس خلال شهر شباط/فبراير في تنظيم الدورة الحالية للجنة •

ويسعدني ، على وجه الخصوص ، أن أرحب بممثل تشيكوسلوفاكيا الجديد صديقي وزميلي العزيز السفير مليوس فيجفودا وأن أؤكد له على استمرارى في التعاون المثمر والوثيق معه •

وقبل أن أبدأ في بيان أكثر تفصيلا حول موقف الوفد المنغولي من البند الرابع من جدول الأعمال ، أود أن أعرض لعدة ملاحظات موجزة حول قضية نزع السلاح النووى ذات الأولوية القصوى •

لقد كان الوفد المنغولي ، مثل وفود أخرى كثيرة ، يحبذ البدء المبكر في مفاوضات حقيقية في هذه اللجنة حول البندين الأول والثاني من جدول الأعمال ، والانشاء الفورى لأفرقة عاملة بولايات مناسبة ومن الطبيعي جدا أن تكون النغمة الرئيسية في بيانات وفود عديدة في هذا المحفل

مطلبا عادلا للبدء في مفاوضات حول المنع الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وايقاف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ومعظم هذه البيانات تحبذ عدم تأجيل مثل هذه المفاوضات أكثر من ذلك .

وقد استمعنا في جلسات عامة سابقة ، وبانتباه شديد ، الى البيانات التي القتها وفود عديدة من مجموعة الـ ٢١ بما فيها وفود الهند وسرى لانكا والبرازيل وأيضا بيانات السفير هردر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر والسفير سويكا ، ممثل بولندا الموقر وقد مست بيانات كل هؤلاء عددا من الجوانب الهامة لمسألة متعلقة بالبند الأول من جدول الأعمال ولمزيد من الدقة ، أنشاء فريق عامل ذى صلة .

ونحن نعتقد أن ولايات الأفرقة العاملة التي تقرها لجنة نزع السلاح يجب أن تسمح بادارة مفاوضات حول جوهر القضايا ذات الصلة ، أى التوصل الى المعاهدات والاتفاقات الملائمة متعددة الأطراف .

وفي هذا الصدد ، فنحن نؤيد بالكامل الاقتراحات التي قدمها وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الوثيقة CD/259 ونرى على وجه الدقة أن مثل هذا المنهج يمكن أن يستخدم كقاعدة لمزيد من التصرفات الواقعية التي يتخذها أعضاء اللجنة ومن المهم أن تؤدى هذه التصرفات الى نتائج .

وفي الموقف الدولي الصعب ، تصبح مسائل التوصل الى تدابير فعالة في مجال تحديد سباق التسلح ونزع السلاح النووى واقرار هذه التدابير ، مسائل بالغة الحدة والأهمية ، ويعتبر التوصل الى حلول ايجابية لهذه المشكلات ذات الأولوية القصوى هدف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وذلك في جهودها ومبادرتها البناءة لمنع كارثة نووية وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أهمية المقترح السوفياتي الجديد المتعلق بقضية أساسية في موضوع منع الخطر المتزايد لحرب القذائف النووية .

ان المبادرات السلمية للاتحاد السوفياتي ، التي قدمها أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي ل . ى . بريجنيف منذ أيام ، في المؤتمر السابع عشر للاتحادات التجارية في الاتحاد السوفياتي ، قد لاقت تأييدا كاملا من جمهورية منغوليا الشعبية والقرار الذى اصدره الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بالتقدم بايقاف انتشار الأسلحة النووية متوسطة المدى في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي ، والتجميد الكمي والكيفي لمثل هذه الأسلحة المنتشرة حاليا هناك وايقاف استبدال القذائف القديمة بأخرى حديثة بالاضافة الى عدد من المقترحات الأخرى الملموسة التي قدمها الاتحاد السوفياتي والتي تلقى اهتماما صادقا لتفادى خطر الحرب والرغبة في خفض مستوى المواجهة العسكرية وتحقيق اتفاقات مقبولة تبادلا في المفاوضات السوفياتية — الامريكية على أساس من مبدأ المساواة والأمن المتساوى . وبذلك برهن الاتحاد السوفياتي مرة أخرى على حسن نيته واستعداده للنضال من أجل حل ايجابي للمشكلات ذات الأهمية الحيوية وذلك لصالح تدعيم السلم والتوازن ليس فقط في أوروبا وانما في العالم أجمع .

واسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات بالنيابة عن الوفد المنغولي فيما يتعلق بالبند الرابع من جدول الأعمال والذى بدأت اللجنة في نظره هذا الأسبوع .

ان جهود لجنة نزع السلاح على مدى سنوات طويلة والهادفة للتوصل الى مشروع اتفاقية حول حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، واقرار مثل هذه الاتفاقية ، تلاقي صعوبات جديدة هامة • نحن مقتنعون أن حظر الأسلحة الكيميائية يعد اليوم من أكثر المهام الحاحا ، والتي لا تحتمل أى تأخير ، وذلك في دائرة نزع السلاح الحقيقي ومعظم دول العالم تعتنق نفس الرأى ، وأعني ، أن النوع الانساني يجب أن يتجنب أهوال الحرب الكيميائية وينقذ من هذا النوع البالغ الخطورة من أسلحة الدمار الشامل • وعلى أى حال ، فقد اتخذت ادارة واشنطن موقفا معارضا تمام المعارضة فيما يتعلق بهذه القضية الهامة ، فقد تم اقرار خطة تتكلف بلايين الدولارات من أجل " اعادة التسلح الكيميائي للولايات المتحدة " والذى يقوم أساسا على انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية ومركزتها بشكل أساسي على اقاليم الدول الأخرى ويخلق قرار الولايات المتحدة برفع انتاج الشحنات المحتوية على خليط جديد من غازات الأعصاب المهلكة ، المسماة بالشحنات الثنائية ، موقفا محفوفا بنتائج بالغة الخطورة •

فاضافة الأسلحة الثنائية الى الترسانات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي تمثل أول وأهم تهديد لاستخدام هذا النوع بالغ الخطورة من أسلحة الدمار الشامل في الأجزاء ذات الكثافة السكانية في أوروبا وتهدف هذه المحاولات ليس فقط لتحويل أوروبا الى مضمار لنوع من " الحروب النووية المحدودة " لكن أيضا لاعتبار هذه القارة أنسب مسرح لحرب مستقبلة تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية •

وفي الوقت ذاته يستمر وضع هذا البرنامج " اعادة التسلح الكيميائي في الولايات المتحدة الأمريكية " بكل وسيلة ممكنة في تلفيق تقارير عن " أمثلة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والسامة السوفياتية " • وتوريط الأمم المتحدة فيما يسمي " بالتحريات حول الموضوع " • وفي البيان الذى ألقاه ممثل الولايات المتحدة هنا في اللجنة منذ قليل ، هناك محاولة أخرى لنشر ادعاءات لا تنطبق مع الحقائق ويدرك أعضاء لجنة نزع السلاح جيدا أن هذه الحيل قد فشلت في الانتهاء الى أى نتيجة كانت •

ومن غير المدهش أن تصدر هذه الافتراءات وهذا التشويه للحقائق عن هؤلاء الذين تجاهلوا طوال عقود عدة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واستخدموا الأسلحة الكيميائية في مطلع السبعينات أو على الأصح شنوا حربا كيميائية حقيقية ضد شعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا• مثل هذه الادعاءات يطلقها أولئك الذين شنوا حربا غير معلنة ضد افغانستان وهم يزودون عصابات الارهابيين المرسلة الى ذلك البلد من الخارج بالأسلحة الكيميائية ، ليستخدمونها ضد السكان الأفغان المسالمين •

كل هذه التصرفات تصدر عن بعض الدوائر لتبرير الخطوات العملية التي تتخذها من أجل تنفيذ خطة " اعادة التسلح الكيميائي " وبخاصة القيام بانتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية أى الأسلحة الثنائية ، على نطاق كبير •

كل هذه التصرفات تم اتخاذها أيضا بهدف تبرير خطط ادارة ريغان ، التي أكدها وزير الدفاع الأمريكي ك • واينبرجر في اللقاء الذى أجرته معه " اذاعة صوت أمريكا " ، وذلك لبحث اعادة النظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية •

ان تحديث انتاج الغازات الحربية والزيادة التي لم يسبق لها مثيل في هذا المجال تؤدى بلا شك الى منحنى جديد وخطير في سباق التسلح الكيميائي وتخلق موقفا تتضاءل فيه كل الجهود الايجابية التي قامت من أجل التوصل الى اتفاق حول التخلص من الأسلحة الكيميائية • وبمعنى آخر ، فموضوع ظهور الأسلحة الثنائية سوف يؤدى الى تعقد المفاوضات الدائرة حول وضع وابرام اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات مثل تلك الأسلحة •

وفي الجلسة العامة الاخيرة ، كان السفير سويكا ، رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية على حق عندما قال ان ظهور مشكلة الأسلحة الثنائية ، يخلق بلا شك بعض الصعوبات في حل عدد كبير من المسائل المتعلقة بالاتفاقية المقبلة — وهي مسائل تتعلق ، على وجه الخصوص ، بنطاق الحظر ، والنقل ، واعلان المخزون وتدميره والقضايا ذات الصلة المباشرة بحظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية •

وقد وضعت وفود البلدان الاشتراكية بما فيها منغوليا كل ذلك في اعتبارها ، عندما قدمت ورقة العمل CD/258 التي تجذب الانتباه الى بعض الجوانب الهامة ذات الصلة المباشرة بالمفاوضات الدائرة حاليا في اللجنة ولا أود أن أتحدث بالتفصيل عن هذه الوثيقة ، فمحتواها معلوم لكل أعضاء اللجنة وينبغي أن يشكل موضوعا للفحص المتأني •

نحن مقتنعون أن اعادة النظر في القرار ، أى التخلي عن الانتاج واسع النطاق لجيل جديد من الأسلحة الكيميائية وانتشارها سوف يسهم في الانجاز المبكر لاتفاقات تلقى قبولا عاما في المجال الهام لنزع السلاح وهو المتعلق بالازالة الكاملة للأسلحة الكيميائية •

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، مع غيرها من الدول المحبة للسلام ، تعارض بقوة انتاج ونشر الأسلحة الثنائية •

وفي هذا الصدد أود أن أشير مرة أخرى الى انه في الدورة الأخيرة للجمعية العامة كانت منغوليا من المشتركين في تبني القرار ٩٦/٣٦ باء ، الذى أيدته أصوات ١٥٧ وفدا ، فيما عدا وفد الولايات المتحدة الذى صوت ضده • وانطلاقا من سياستها الثابتة الهادفة الى منع الحرب وتدعيم الأمن والسلام العالمي ، ترى جمهورية منغوليا الشعبية ضرورة قصوى في تكثيف الجهود متعددة الأطراف لكبح سباق التسلح الكيميائي أكثر من هذا واتخاذ خطوات عملية من أجل التوصل الى اتفاق في هذا المجال الحقيقي لنزع السلاح ويمكن للجنة نزع السلاح أن تقدم الكثير في هذا الصدد ، أولا وقبل كل شئ باستكمال وضع اتفاقية حول الحظر الكامل والفعال لتطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها •

لقد لاحظ الوفد المنغولي بمزيد من الرضا الاستمرار النشط لأعمال الفريق العامل المخصص تحت الرئاسة القديرة والفعالة للسفير ب• سويكا من بولندا ونأمل أن يتمكن الفريق العامل ، وفقا للولاية الموسعة التي تم اقرارها خلال هذه الدورة لعمل اللجنة ، من أن ينجز تقدما جوهريا نحو وضع أداة دولية مناسبة في أقرب وقت ممكن •

وبما أن الوفد المنغولي لديه الكلمة ، فهو يود أن يتناول بالتفصيل واحدة من القضايا المتعلقة بالبرنامج التالي لنزع السلاح •

وكما يعلم أعضاء اللجنة ، فان الموقف المتفق عليه من جانب مجموعة الدول الاشتراكية والوارد في الوثيقة CD/245 قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام لدى عدد من الوفود ، خاصة ممثلي مجموعة الـ ٢١ وقد طلب الى متبني هذه الوثيقة تقديم ايضاحات اضافية حول بعض النقاط الواردة بها وقد تم طرح بعض الأسئلة في هذا الصدد •

وقد ألقى الوفد التشيكي عدة بيانات هنا نيابة عن مجموعة الدول الأشتراكية ، معطيا خلالها ايضاحا مفصلا وعرضا لموقفنا المتفق عليه وعلى ذلك فلن يكرر الوفد المنغولي ما سبق قوله لكن يرغب في الاجابة عن بعض الأسئلة التي طرحها ممثل الهند الموقر في اجتماع عام سابق للجنة •

وتتصل تلك الأسئلة بمبادرة جمهورية منغوليا الشعبية المتعلقة بالتوصل الى اتفاقية حول عدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة بين دول آسيا والمحيط الهادى • وقد صيغ هذا الاقترح في الوثيقة A/36/27 (ص ١٠٠) وأيضا في الوثيقة CD/245 (ص ٨) •

وبالنسبة للسؤال : " كيف يمكن لمثل هذه الاتفاقية أن تختلف عن المسؤوليات التي تضطلع بها بالفعل دول كل الاقاليم بموجب ميثاق الأمم المتحدة" ؟ أود أن أقدم الاجابة التالية :

لقد أعلن بالفعل ، مبدأ عدم استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة كواحد من المبادىء الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والمادة ٢ فقرة ٤ من الميثاق تقول :" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " •

هنا ، يظهر المبدأ المذكور كقاعدة سلوك للدول وللمنظمة نفسها في ممارستها لأنشطتها •

ولا أظن أن أحدا سوف يناقش الممارسة القائمة بالفعل والخاصة باعطاء شكلا أكثر دقة للقواعد والمبادىء المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثائق خاصة ذات طبيعة اعلانية وتعاقدية في الوقت نفسه فهذه هي الطبيعة العملية لارسائها بعمق والتأكيد عليها ، واضعين في اعتبارنا الحقائق الجديدة والمتطلبات العملية في العلاقات الدولية • وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقات الدولية حول حقوق الانسان ، وأخيرا وليس آخرا الى اعلان ١٩٧٣ حول التخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية والحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية •

وأود أن أؤكد على أن الاعلان النهائي لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ يمثل اسهاما كبيرا في طريق تطوير وتدعيم مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وجدير بالذكر أيضا الاشارة الى اعلان باندونج المعروف لنا جميعا الأكثر من ذلك ، انه بصدد تنفيذ وتطوير بعض الأحكام الهامة لميثاق الأمم المتحدة ثم العمل على التوصل الى نظام كامل من المعاهدات والاتفاقات الدولية وذلك فيما يتعلق بايقاف سباق التسلح ونزع السلاح •

ويبدو واضحا ، أن الاتفاقية القادمة لن تكون مجرد تكرار لما سبق ارساؤه في ميثاق الأمم المتحدة وانما سوف تحتوى على اجراءات عملية محددة من أجل تطوير وتنفيذ أحكام الميثاق المعنية بمنع استخدام القوة بموجب ظروف اقليم محدد حيث تبدو الحاجة الى التوصل الى مثل هذا الاتفاق مسألة حيوية وربما أكثر الحاحا منها في أى اقليم آخر من العالم •

وأود هنا أن أوجه انتباهكم الى فقرة من الرسالة التي وجهها رئيسنا يو• تسيدنبال ، الى رؤساء دول وحكومات بلدان آسيا والمحيط الهادى فيما يتعلق بالاتفاقية التي نقترحها : " ان الاتفاقية المقترحة سوف تؤدى ، بالطبع ، الى تطوير وتدعيم الأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة وعدد من قرارات الأمم المتحدة حول المسائل المتصلة بالتخلي عن استخدام القوة فيما يتعلق بالموقف الخاص للأقليم " •

وهناك اعتبار آخر هام أود أن أجذب اليه انتباه اعضاء اللجنة • فالاتفاقية المقترحة يجب أن تحتوى على أحكام تبين طرق تنفيذ المبدأ الذى تدعو للالتزام به وعلى سبيل المثال ، فهناك فقرة أخرى في الرسالة المذكورة أعلاه ، والموجهة من رئيسنا تقول : " يجب اعطاء مكانة خاصة للأحكام التي تعرض لخطوات نشطة تقوم بها الدول الأطراف وذلك فيما يتعلق بهذه القضايا الأساسية الخاصة بتدعيم السلام والأمن كاجراءات متصلة بتخفيض المواجهة العسكرية وازالة سباق التسلح ونزع السلاح " •

وعلى ذلك فابرام اتفاقية حول عدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادى سوف تمثل اسهاما له أهميته من أجل التوصل الى تنفيذ واحد من أهم أحكام ميثاق الأمم المتحدة والذى ، بكل أسف ، يتعرض للانتهاك بصفة خاصة في القارة الآسيوية •

وتستهدف المادة ٥٢ من الميثاق النظر في امكانية التوصل الى ترتيبات اقليمية حول الشؤون المتعلقة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وقد يصبح التوصل الى الاتفاقية المقترحة خطوة ملموسة نحو تنفيذ هذا الحكم الهام من أحكام الميثاق •

وبالنسبة للسؤال " هل الاتفاقية المقترحة اتفاقية متعددة الأطراف تقتصر على دول اقليم آسيا والمحيط الهادى أم أن هناك تصور لسلسلة من المعاهدات الثنائية ؟ " ، فأود أن أجيب كما يلي :

ان جمهورية منغوليا الشعبية تقترح ابرام اتفاقية متعددة الأطراف تغطي بلدان آسيا والمحيط الهادى • الأكثر من ذلك ، نحن نرى انه من المرغوب فيه أن تقوم كل الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، والتي تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، بالاشتراك في وضع وتوقيع مثل هذه الاتفاقية وفي نفس الوقت ، فاننا لا ننتقص بأى حال من قيمة الاتفاقات الثنائية حول عدم استخدام القوة بين بلدان الاقليم • فمثل هذه الاتفاقات سوف تساعد بلا شك الى خلق الشروط اللازمة لتنفيذ الاجراءات على أساس متعدد الأطراف •

نحن ننظر الى المعاهدات والاتفاقات الثنائية حول علاقات التعاون المشتركة بين الدول في آسيا والمحيط الهادى كمكونات أساسية من أجل التوصل الى أداة دولية متعددة الأطراف ذات طبيعة اقليمية • وبشكل عارض ، قد يكون من المناسب أن نذكر في هذا الاطار التقارير الحديثة المتعلقة ببدء المفاوضات بين الهند وباكستان حول مسألة ابرام معاهدة عدم اعتداء أو معاهدة سلام ، فالذى يهمنا هنا ليس اسم الوثيقة وانما محتواها والغرض منها فاذا ما تم ابرام معاهدة يمكنها أن تفي حقا بالمصالح الأصيلة في السلام والهدوء لشعوب كلا البلدين ولمنطقة جنوب القارة الآسيوية ككل ، اذن ، فمن وجهة نظرى ، فقد بدأت فكرة الأمن الجماعي تكتسب مكانة في هذا الجزء البالغ الأهمية من القارة الآسيوية وهناك تطلعات الى مزيد من التعميق لهذه العملية في المستقبل وهذا في حد ذاته شيء هام جدا •

وأخيرا ، في الرد على سؤال " كيف يمكن معالجة أي خرق للاتفاقية وما هي العلاقة بين هذا النظام للأمن وبين اطار الأمن الجماعي الذي تم التوصل اليه بالفعل وفق ميثاق الأمم المتحدة " • أود أن أورد النقاط التالية :

في فهمنا ، انه في حالة خرق أحكام الاتفاقية ، يمكن لأطرافها وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة أن يستخدموا وسائل مثل المفاوضة والوساطة والمصالحة والتحكيم أو أي وسائل أخرى سلمية يختارونها •

ولا يجب أن تؤثر أحكام الاتفاقية المقترحة على حقوق والتزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأمن الجماعي •

ويمكن النظر في المسائل ذات الصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية في مؤتمرات دورية لمراجعة عمل الاتفاقية أو من خلال تكوين شكل من الآليات التي يمكن أن تنص عليه الاتفاقية ويمكن الرجوع في هذا الصدد الى الأمثلة الموجودة في أنشطة منظمات معينة قائمة على أسس اقليمية •

ولست بحاجة للقول أنه في حالة حدوث موقف يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فيمكن بلا شك اتخاذ اجراءات طارئة وذلك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة •

وختاما ، أود أن أؤكد على أن الجوهر الحقيقي للمقترح المنغولي يكمن في البحث عن طريق يمكنه أن يؤدي الى تلاقي المصالح بعيدة المدى للدول في أكبر قارات العالم وأكثرها سكانا ومثل هذا البحث يستلزم قدرا عظيما من الوقت والجهد الدؤوب من جانب البلدان والشعوب •

وأهم شيء في رأينا هو الحاجة الى حوار سياسي لتدعيم الثقة والفهم المتبادل وكما قلنا سبقا ، فقد وجه رئيس دولتنا ، يو• تسيبندال ، رسالة في العام الماضي حول هذا الموضوع الى رؤساء دول وحكومات معظم دول آسيا والمحيط الهادي وقد تلقت معظم دول ذلك الاقليم المقترح المنغولي باهتمام عظيم وأعربت عن تأييدها له • ويلقى هذا الشأن حاليا الاهتمام اللازم في المؤتمرات المتعددة للهيئات الدولية وغيرها •

لذلك ، فانني اعتقد ، ان هناك بداية طيبة قد تحققت من أجل انجاز حوار بناء ومن المهم جدا تدعيم ذلك الاتجاه حتى يمكن ارساء قواعد صلبة من أجل تحقيق تقدم ناجح في القضية المشتركة •

وجمهورية منغوليا الشعبية عازمة على الاستمرار في بذل الجهود ، مع غيرها من الدول من أجل التوصل الى تحقيق الهدف المشترك النبيل •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة • والآن أعطي الكلمة لممثل بلغاريا ، صاحب السعادة السفير غرينبرغ •

السيد غرينبرغ (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اتيحت لوفدي الفرصة من قبل ليعرب لكم عن تهانيه لتوليكم رئاسة اللجنة ، وأيضا للترحيب بالممثلين الجدد لتشيكوسلوفاكيا وهولندا في هذه اللجنة ودعوني أعرب عن رضائنا فيما يتعلق باشتراك ضيفين موقرين اليوم في مداولاتنا ، نائب وزير خارجية جمهورية هنغاريا الشعبية السيد ايمرى هوللاى وأيضا السفير الدكتور فردريك روث مفوض جمهورية المانيا الاتحادية لشؤون نزع السلاح والرقابة على التسلح • وأخيرا أود أن أقول

انني جد آسف لان رئيس الوفد الروماني وصديقنا العزيز جدا ، السفير ميرسيا ماليتزا ، سوف يترك هذه اللجنة من أجل تولي منصب آخر هام وقد لاقى اسهامه الهام في عملنا تقديرنا الدائم وقد استمتعنا بتعاونه الوثيق واسهامه في تنمية مساعينا المشتركة في هذه اللجنة •

وأود اليوم أن أقدم لبعض آراء الوفد البلغاري فيما يتعلق بالبند الرابع على جدول أعمالنا " الأسلحة الكيميائية " • وبدلا من وصف أهمية مفاوضاتنا في هذا المجال ، دعوني اقتبس من دليل عن الأسلحة الكيميائية " بعد تعرض قصير لغاز الأعصاب ، ينزف الضحايا بشدة من الأنف والفم وتصيبهم تشنجات حادة ، ثم يموتون بعد دقائق أو أيام من الاحتضار" • ويضيف الدليل الى ذلك أن الجرعات المهلكة تقاس بالملليغرامات ، لذلك فلاينبغي أن ننسى ، أثناء مناقشتنا لهذه القضايا أن الترسانات العسكرية اليوم ، قد تحتوى على العديد من مئات الآلاف من أطنان عوامل الحرب الكيميائية •

وأعتقد أننا محتاجون لهذه التذكرة من أجل ادراك الأبعاد الحقيقية لمهمتنا • وقد ورد في الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح " يمثل الحظر الكامل والشامل لتطوير وانتاج وتخزين كل الاسلحة الكيميائية وتدميرها واحدا من أهم الاجراءات القصوى لنزع السلاح " وان التوصل الى اتفاقية في هذا الصدد يعتبر واحدا " من أكثر المهام الحاحا امام المفاوضات متعددة الأطراف" • وسرعان ماسيكون على هذه اللجنة ان تقدم تقريرا عن نتائج جهودها لايقاف وتحويل سباق التسلح في هذا المجال الهام •

وبالنظر للوراء الى أعوام من المداولات أود أن أؤكد أولا على الدور الاساسي الذى لعبته المحادثات الثنائية السوفييتية — الأمريكية في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ومن المؤسف أن هذه المحادثات قد اوقفت من جانب طرف واحد ، لأنه كان مازال بامكانها خدمة غرض هام •

وبالعودة الى المفاوضات متعددة الأطراف ، أود أن أشير بالرضا الى انه خلال دورات اللجنة في ١٩٨٠ و ١٩٨١ قد تم انجاز عمل هام جدا من أجل وضع عناصر اتفاقية مقبلة تحت قيادة السفيرين أوكاوا وليدغارد ، وقد تميزت دورة هذا العام باستئناف نشاطات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية وفقا لولاية موسعة ، تحت الرئاسة القديرة للسفير سويكا من بولندا ويرحب وفدنا بجو الود الذى يسود الفريق العامل وبلا شك ، فهناك عدد من البيانات والوثائق التي قدمتها الوفود المختلفة سوف يسهم في صياغة عناصر الاتفاقية المقبلة ، وأخيرا ، دعوني أذكر أننا ، خلال الثلاث سنوات الماضية ، قد حظينا في عملنا بمعاونة الخبراء الفنيين من أكثر من عشرين بلد بما فيها بلغاريا ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لهم عن عرفاننا •

اننا جميعا مدركون انه على الرغم من التقدم الذى تحقق حتى الآن ، فما زال هناك الكثير من المشكلات الواجب حلها ، بما فيها مشكلات التعريفات ، ونطاق الحظر ، والاعلانات المتعلقة بتدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية ، والتحقق من تنفيذ الاتفاقية •• الخ • ومن الضرورى ، في هذه المرحلة ان تعتنق كل الوفود منهجا متوازنا في مواجهة مجموعة المسائل كلها دون تضخيم بعضها بشكل مفتعل على حساب مسائل أخرى مساوية لها في الأهمية • ومن المؤلم أن نلاحظ أن هناك ادراك متزايد لأهمية مثل هذا المنهج ، حتى في البيانات التي القيت حول الموضوعات المعقدة والحساسة الخاصة بالرقابة والتحقق ، كان من الممكن الكشف عن مظاهر الادراك المتزايد " لمفهوم عدم الثقة " الذى لن يؤدى بنا الى شئ ونحن من جانبنا ، نشترك فى موقف

الوفد السوفياتي ، كما بينه السفير اسرائيليان في بيانه الهام في ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ :
" لا يهم الى أى حد نوسع ونعقد في نظام التحقق ، ولا يهم الى أى حد نسعى لشموله ، فلن نصل أبدا الى النقطة التي يمكن أن نتأكد عندها ، من عدم وجود أى شكوك ذات صلة بمظهر هام أو آخر من نشاطات الدول ، فيما يتعلق بالالتزام بكل أحكام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية" .

وعلى أى حال ، ومع قولي هذا ، أود أن أشدد التأكيد على أن موقفنا ، فيما يتعلق بامكانية استنباط نظام تحقق فعال حول تنفيذ الاتفاقية المقبلة ، هو موقف ايجابي ومتفائل . ويشعر وفدى في هذا الصدد ، بالتشجيع بسبب تبادل الآراء المبدئي داخل الفريق العامل ، والذى كشف عن أنه على الرغم من وجود بعض المسائل الهامة التي تحتاج الى حل ، فهناك عدد كبير من نقاط الاتفاق حول مسائل تتعلق بالمبادئ والتفاصيل .

ومن الصعب أن نحاول تقييم الوضع الحالي للمفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية دون أن نأخذ في اعتبارنا قرار ادارة الولايات المتحدة الحديث بالمضي في انتاج وتطوير مايعرف بالأسلحة الكيميائية الثنائية وذات المكونات المتعددة .

ولتهيئة الشعب الأمريكي لقبول هذه الاجراءات غير الشعبية ، وبهدف تبرير تصرفاتها امام الرأى العام العالمي ، قامت الولايات المتحدة خلال الأعوام الماضية بحملة تشويهية واسعة النطاق ، لم يسبق لها مثيل ضد الاتحاد السوفياتي ودول اشتراكية أخرى ، تؤكد فيها الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في افغانستان وجنوب شرق آسيا . وقد رأى اليوم ممثل الولايات المتحدة السفير فيلدز ، أنه من المناسب تكرار هذه الافتراءات المزعومة في بيانه . ولا نملك الا أن نأسف لأن من هم مسؤولون عن هذه الحملة لم يتخلوا بعد عن تكتيكهم الذى لا يؤدى الا الى تسميم المناخ وجعل عملنا أكثر صعوبة مما هو عليه بالفعل .

والواقع يكفي وحده لاثارة القلق ، ففي الوقت الذى تتزايد فيه حدة التوتر ، ويتصاعد سباق التسلح في مجالات متعددة ، يضاف سلاح جديد مميت الى القائمة الطويلة للوسائل البشعة للدمار الشامل ، مهددا حياة النوع الانساني ، لكن ، فوق ذلك كله ، وكما أشار الكثير من الوفود فعلينا أن نضع في حسباننا ، أنه في حالة انتاج ونشر مثل هذه الاسلحة الحديثة ، القائمة على احدث المنجزات التكنولوجية والمبادئ الكيفية ، فسوف يؤدى ذلك الى تعقيد المفاوضات الجارية حول حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية تعقيدا شديدا . هذا هو رأى الأغلبية العظمى من الجماعة الدولية كما ظهر في قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٦ " باء" الذى ورد في فقرته التنفيذية الخامسة " يناشد كل الدول أن تمتنع عن أى عمل يمكن أن يعطل المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية وأن تمتنع على وجه التحديد من انتاج ونشر الاسلحة الثنائية وغيرها من الأنواع الجديدة للاسلحة الكيميائية" . ومن المؤسف له حقا أن تكون الولايات المتحدة هي التي سجلت التصويت السلبي الوحيد حول هذا القرار الهام .

ولا يمكننا الا أن نعرب بصوت عال عن قلقنا وأسفنا لحقيقة أن هذا البرنامج الجديد لانتاج الاسلحة الثنائية والذى يتكلف عدة بلايين من الدولارات يفتح قناة جديدة في سباق التسلح واعتبارنا أوروبيين فلدينا أسبابا اضافية للشعور بالقلق لأنه من الصعب ألا يشك أى شخص في أن هذه الاسلحة سيتم نشرها في مناطق العالم ذات الكثافة السكانية ، وعلى رأسها أوروبا ، لذلك فان وفدى يؤيد بقوة فكرة عدم — مركزة الأسلحة الكيميائية على أراضي البلدان التي لا توجد بها مثل

هذه الاسلحة في الوقت الحالي • وقد اقترحنا أيضا ،أن تقوم كل دولة طرف في الاتفاقية باستعادة أسلحتها الكيميائية الواقعة تحت تشريعها والموجودة في اقليم دول أخرى وذلك في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انضمامها الى الاتفاقية •

وبعد تحليل موضوعي مبدئي للتبعات المترتبة على ظهور الاسلحة الثنائية تقدمت وفود مجموعة من الدول الاشتراكية الى اللجنة بالوثيقة CD/258 ، والتي عرضت فيها لآرائها حول عدد من القضايا المتعلقة بهذه الاسلحة • وإلى جانب ذلك قدم الوفد البلغاري الى الفريق العامل المخصص مجموعة من الأسئلة حول نفس الموضوع وأود في هذه النقطة أن أشير بوجه عام الى مشكلتين أساسيتين يطرحهما ظهور الاسلحة الثنائية علينا جميعا •• المشكلة الاولى تتصل بنطاق الحظر في الاتفاقية القادمة ، والثانية بأحكام المراقبة والتحقق فيها •

١— في رأى خبرائنا ، سوف تؤدى الاسلحة الثنائية الى تعقيد عملية التفرقة البالغة الصعوبة بالفعل بين الكيميائيات التجارية وتلك التي يمكن استخدامها في الاسلحة الكيميائية وينطبق هذا خصوصا على التركيبات العضوية الفوسفورية في انتاج المبيدات •

٢— في مجال الرقابة والتحقق ، سوف تضاعف الاسلحة الثنائية الصعوبات الخاصة بتقييم مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها ، والرقابة على عدم انتاج الأسلحة الكيميائية وعدم خيازتها الخ •••

ونحن مدركون تماما أن هذه الآراء ، الواردة أعلاه ، لاتلقى مشاركة من بعض الوفود ، فمنذ يومين فقط ، تساءل ممثل المملكة المتحدة الموقر ، السفير سمرهايز عما اذا كانت الاسلحة الثنائية بطبيعتها فقط ، سوف تؤدى الى تصعيب مشكلات التحقق وقد سمعنا اليوم آراء مشابهة من ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فيلدز وحتى يبرهن على مايقوله ، استند السفير سمرهايز الى أن مكونات الأسلحة الثنائية ذات نشاط تفاعلي بالغ الشدة ، وان السلائف الثنائية الأساسية لن يمكن تخزينها بكميات كبيرة ، للاستخدام المدني وذلك بسبب صعوبات التخزين وعلى ذلك فمشكلة التحقق من مثل هذه السلائف سوف تشابه ، مشكلات التحقق من العوامل المهلكة الأخرى ان لم تكن أقل صعوبة •

وقد فشلت الحجج التي قدمتها المملكة المتحدة في ازالة قلقنا المتعلق بالتبعات السلبية للأسلحة الثنائية على جهودنا •

وكما هو معروف ، فان الصناعة الكيميائية المدنية تستخدم مواد كثيرة شديدة التفاعل في أغراض مباحة ويسبب تخزينها بكميات كبيرة بعض الصعوبات الفنية ، لكن هذه المشكلات قابلة للحل لذلك فمن جانب ، لن يكون من المستحيل تخزين المواد شديدة التفاعل ، وعلى الجانب الآخر فان وجود مثل هذه المواد في بلد معين لا يشكل في حد ذاته قاعدة للتشكك في عدم الالتزام الا اذا كان من المعلوم أنها مكونات لأسلحة ثنائية •لكن ، هل هناك مايضمن أن الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة سيتم اخبارهم بالكامل عن التطورات في مجال انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية أو تلك ذات المكونات المتعددة ؟ كيف يمكن لتلك الدول أن تتخطى الأخطار الناتجة عن احتمال نقص المعرفة او عن جرعة زائدة من التشكك ؟ هذه مشكلات حقيقية وليست خيالية •

آمل ألا يتم تفسير المسألة التي أثرتها على انها تعبير عن التشاؤم فغرضنا هو فقط الاسهام في فهم أفضل للمشكلات التي يضعها امامنا ادخال جيل جديد من الاسلحة الكيميائية والتوصل من

خلال ذلك الفهم ، الى حلول لها • ونحن نعتقد بصدق ، انه اذا ماتوفرت الارادة السياسية ، فسوف تكون اللجنة في موقف يسمح لها بالقيام بمهامها الصعبة بنجاح •

وأود أن انتقل الآن باختصار الى البند الأول من جدول اعمالنا • لقد تناولنا قضية حظر التجريب النووى في مناسبات سابقة وموقفنا واضح • نحن نحبذ انشاء فريق عامل مخصص للتفاوض حول معاهدة تحظر كل التجارب على الاسلحة النووية ، على ان توضع في كل المقترحات الاقامة والمبادرات المستقبلة ونحن نضع ذلك في الحسبان عندما نعطي تأييدنا الكامل للمقترح الذى تقدم به وفد جمهورية المانيا الديمقراطية (وثيقة CD/259) من أجل ولاية لمثل هذا الفريق العامل •

وكما هو معروف ، فقد حدثت تطورات جديدة في هذا المجال حديثا ، فقد جاء في بيان ألقاه ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السيد فيلدز، أن الولايات المتحدة ستكون على استعداد للانضمام لتوافق الآراء حول انشاء " جهاز فرعي لمناقشة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق من الالتزام والتي سيلزم تناولها في اطار اى اتفاق شامل لحظر التجريب" •

وبالنظر الى بعض البيانات السابقة والتي اوضحت أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر الى التفاوض حول معاهدة لحظر التجريب الشامل على انها مهمة ملحة يجب اعطاؤها الأولوية القصوى ، فقد قابلت وفود كثيرة اعلان السيد فيلدز بمشاعر مختلطة وتساؤلات كثيرة • وهذه التحفظات لها مايبررها بالكامل ، لأن مناقشة قضية بهذا التعقيد ، مثل التحقق في نزاع ، ودون أى اشارة الى هدف واضح التعريف ، لا يمكن أن يخدم أى غرض مفيد •

والآن ، كما هو معلوم ، وعلى الرغم من هذه الشكوك المشروعة ، فقد تم انشاء مجموعة صياغة تحت رئاستكم لتحاول صياغة ولاية للفريق العامل الذى سوف يتيح للجنة امكانية البدء في سلسلة من الجهود الحقيقية المتعددة الأطراف التي سوف تتوج بابرام معاهدة حول الحظر الشامل للتجريب النووى • ويشترك وفدى في مجموعة الصياغة ، انطلاقا من الاعتقاد انه كلما توفرت النية الحسنة لدى جميع الأطراف كلما لقيت مهمته كل نجاح • وفي رأينا أن التوصل الى ولاية الفريق العامل المقبل يجب أن يقوم على الأسس التالية : (١) السماح بالنظر في مشكلة التجريب على الأسلحة النووية من كل جوانبها و (٢) هدف هذه المناقشة يجب أن يكون الابرام المبكر لمعاهدة حول الحظر الكامل والشامل للتجريب على الاسلحة النووية •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس ، لقد طلب الوفد السوفياتي الكلمة اليوم من أجل أن يعلن موقفه من مسألة حظر الأسلحة الكيميائية وذلك بمقتضى برنامج عمل اللجنة • وعلى اى حال ، وقبل أن انتقل الى هذا الموضوع ، أود أن اوجه نظر اللجنة الى مقترحات الاتحاد السوفياتي البناءة حول المشكلات الأساسية الخاصة بمنع الخطر المتزايد لحرب عالمية تستخدم فيها القذائف النووية ، والتي قدمها الرئيس ل • بريجنيف في ١٦ آذار/مارس من هذا العام •

وهذه المقترحات ، الهادفة الى تسهيل انجاز اتفاق حول الخفض الواسع النطاق للأسلحة النووية للجانبين في أوروبا ، يقوم على اسس من المساواة والأمن المتساوى ، تعتبر ذات دلالة خاصة • ان قرار القيادة السوفياتية من جانب واحد بادخال اعلان وقف انتشار الاسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا يخدم هذه الاهداف والأكثر من ذلك ، فالاتحاد السوفياتي ينوى خلال

هذا العام ، في حالة عدم حدوث أى تدهور في الوضع الدولي ، أن يخفض ، بناء على مبادرة منه ، قدر معين من قذائفه متوسطة المدى .

واستجابة للطلب الذى تقدم به لنا عدد من الممثلين في اللجنة ، يقوم الوفد السوفياتي بتوزيع جزء من بيان ل . بريجنيف في المؤتمر السابع عشر للاتحادات التجارية في الاتحاد السوفياتي كوثيقة للجنة نزع السلاح . نحن نعلق أهمية خاصة على بياننا اليوم وذلك لعدد من الأسباب . ويتعلق هذا البيان بحظر الأسلحة الكيميائية أى مشكلة واحد من أكثر أنواع اسلحة الدمار الشامل خطورة وبربرية ، والذى ينتظر كل النوع الانساني حلها بصبر فارغ والتي يحق لها أن تدرج بين القضايا ذات الأولوية التي تواجه لجنتنا .

وموقف الاتحاد السوفياتي فيما يختص بالأسلحة الكيميائية واضح لا لبس فيه ، فالاتحاد السوفياتي واحد من الذين أطلقوا اقتراح الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وبذل ومازال يبذل كل ما في وسعه في أى محفل وفي اى اطار منظمي تبذل فيه مثل هذه الجهود ، من أجل القضاء باسرع ما يمكن على هذا النوع من الأسلحة من ترسانات الدول .

وفي المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وما تلاه ، وجه الاتحاد السوفياتي نظر الجماعة الدولية الى حقيقة أن المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية بطيئة بشكل لا يمكن قبوله . ولم يكن هذا مجرد ذكر للحقيقة وانما تعبير عن الحرص على الاسراع بالمفاوضات فالادارة الفعالة للمفاوضات وانتهاؤها بنجاح ضروريان الآن بوجه خاص في ضوء الأحداث الأخيرة حيث يظهر موقف جديد عام أو أنه ظهر فعلا في مجال حظر الأسلحة الكيميائية . واذا لم تتخذ خطوة حاسمة اليوم للقضاء على الأسلحة الكيميائية فقد يكون الغد وقت متأخر جدا لذلك .

وفي هذا الصدد ، يعتبر أخطر عامل يؤدى مباشرة الى منحنى خطر في سباق التسلح والذى يقوض القاعدة الأساسية للمفاوضات حول حظر هذا النوع من الأسلحة ، هو قرار الولايات المتحدة المتعلق بمزيد من التوسع والتحديث في ترساناتها الكيميائية . فخطة الخمسة سنوات والتي تتعدى العشرة بليون دولار أمريكي تتضمن الانتاج الضخم للذخائر الكيميائية الثنائية واستحداث طرقا جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية . وعلى الرغم من حقيقة ان المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة تتضمن حوالي ثلاثة مليون مظروف وعشرات الآلاف من قنابل الطائرات ومئات الآلاف من الالغام والقنابل الشديدة الانفجار ، فمن المخطط زيادة كمية الشحنات الكيميائية الى خمسة ملايين وحدة واستبدال الأنواع التي أصبحت عتيقة بأنواع جديدة ، وأساسا بالذخائر الثنائية .

ويشكل قرار الولايات المتحدة باعادة التسليح الكيميائي جزء من خطة شاملة تتضمن البدء في انتاج الأسلحة النيوترونية ، وخطط وضع قذائف نووية أمريكية جديدة في غرب أوروبا وقرارات حلف شمال الأطلسي العامة حول التوسع في الاستعدادات العسكرية . وطبقا للمذاهب العسكرية الأمريكية فالاقليم الأوروبي هو المضمار الأكثر احتمالا لاستخدام الاسلحة الكيميائية . وقد ذكر نائب وزير الدفاع الأمريكي في حديثه الى الكونغرس ، انه من الضرورى تزويد القوات المسلحة الأمريكية بأحدث أنواع الأسلحة الكيميائية بهدف "توفير امكانية القيام بحرب كيميائية واسعة المدى في أوروبا ضد بلدان حلف وارسو" .

وأحيانا نسمع ما يقال ، بما فيه ما قيل اليوم في لجنة نزع السلاح ، من أن انتاج ونشر الولايات المتحدة لأنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية ، خاصة الأسلحة الثنائية ، ضرورى من أجل ضمان أمن الولايات المتحدة وحلفائها وأيضا لأن الولايات المتحدة " متخلفة كثيرا " عن الاتحاد السوفياتي في مجال الأسلحة الكيميائية ، وبسبب " التهديد السوفياتي " وهكذا ... أيها السادة كم مرة سوف تستخدم نفس الحجج خاصة عندما تكرر تفنيدها بوضوح ، حتى بواسطة احصائات وأرقام أمريكية ؟

لقد شهد العالم الارتباك الأمريكي فيما يتعلق بالتخلف المزعوم للولايات المتحدة في ميدان الأسلحة النووية وقاذفات القنابل في الخمسينيات و " التخلف الأمريكي في مجال القذائف " في بداية الستينيات • وأخيرا ، اكتشف الجميع مثلا أن " التهديد السوفياتي في مجال القذائف "، قد بولغ في تقديره بحوالي ١٥ - ٢٠ مرة ، لكن في ذلك الوقت ، كانت الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل في الانتاج الضخم للقذائف التسيارية عابرة القارات ، واضعة بذلك الأساس لاعادة تجدد سباق التسلح • وتحاول الولايات المتحدة الآن اقناعنا " بتخلفها " في مجال الأسلحة الكيميائية • ومن الواضح أن الولايات المتحدة تستخدم هذه الأساطير لتحاول اقناع دافع الضرائب الأمريكي بتمويل برامجها العسكرية العملاقة •

ويسود الادعاء بأن ما يحدث هو تحديث طبيعي للأسلحة الكيميائية ، والحقيقة ان تطوير انتاج الأسلحة الثنائية يفتح الباب لجيل جديد من الكيميائيات في اطار العوامل الحربية •

ويكمن الوجه الآخر للحملة في الحقيقة أن انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية سوف يعقد الى حد كبير البحث عن حلول مقبولة تبادليا في المفاوضات الجارية حول حظر الأسلحة الكيميائية وقد أكد عمل اللجنة خلال دورتها الحالية ذلك بالفعل • وقد أشارت وفود عديدة ، في كل من الفريق العامل المخصص وفي الجلسات العامة ، الى الصعوبات الاضافية الناتجة عن ظهور الأسلحة الثنائية •

وفي هذا الصدد ، نود أن نوجه عناية أعضاء اللجنة الى ورقة العمل CD/258 ، " الأسلحة الثنائية ومشكلة الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية " المقدمة من مجموعة من الدول الاشتراكية • لقد أشار متبنو الورقة ، دون الادعاء بتقديم تحليل شامل للنتائج السلبية للبدء في انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية ، قد أشاروا الى عدد من النقاط الهامة ذات الصلة المباشرة بالمفاوضات الجارية في اللجنة حول حظر الأسلحة الكيميائية • وطرح وفد بلغاريا عددا من الأسئلة المحددة التي ثارت فيما يتعلق بقرار انتاج ونشر الأسلحة الكيميائية الثنائية • ويبدو لنا أن الاجابة عن هذه الأسئلة تمثل أهمية كبيرة لكل أعضاء اللجنة وقدم الوفد اليوغوسلافي وثيقة جديرة بالاهتمام حول الأسلحة الثنائية في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • ونحن نتفق مع تصريح سفير المملكة المتحدة بضرورة النظر بعناية في موضوع الأسلحة الكيميائية الثنائية قبل التوصل الى أى نتيجة ويمكن للمرء أيضا أن يتفق مع تلك الكلمات " ستكون هناك حاجة لتناول الأسلحة الثنائية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، لان انتاجها وتخزينها سوف يتم حظره بالاشتراك مع كل أنواع الأسلحة الكيميائية الأخرى " •

وفي الوقت ذاته لا يمكننا بأى حال الاشتراك في الرأى القائل بأن مشكلات الرقابة فيما يتعلق بالأسلحة الثنائية والأسلحة الكيميائية ذات الذخائر الأحادية العادية لا تختلف فيما بينهما الا قليلا ، ادعاء بأن مكونات الأسلحة الثنائية ، العالية التفاعل بطبيعتها ، تتصل أيضا بالكيميائيات السامة بسبب حدة تأثيرها فيما يتعلق بالمادة المصنوع منها مظروف الذخيرة • وليست هناك حاجة بالمرء لأن يكون خبيرا حتى يفهم أن هناك مغالطة خطيرة هنا • فمن القراءات العامة يمكن معرفة أنه لا توجد علاقة تبادلية بين سمية الكيميائيات وبين نشاطها فيما يتعلق بمادة الخازن وعلى ذلك فالقدرة التفاعلية المرتفعة لهذه الكيميائية لا مساعد لها في شؤون المراقبة •

فيما يتعلق بالصعوبات الاضافية التي تثور فيما يختص بظهور الأسلحة الكيميائية الثنائية ، فهي تتضمن ، على سبيل المثال ، تأمين احترام الدول الأطراف بالالتزام بعدم نقل الأسلحة الكيميائية ، حيث أن فصل الكيميائيات المستخدمة للأغراض التجارية من الكيميائيات المستخدمة لأغراض التسليح ، سيصبح الى مشكلة تكاد تكون غير قابلة للحل • وستبرز الصعوبات أيضا فيما يتعلق

باعلانات الدول عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ووسائل انتاج مثل هذه الاسلحة لأنه لن تكون هناك حاجة لتحديد الكيميائيات ذات الغرض التجارى والتي يمكن انتاجها للأسلحة الثنائية .

ولا يضاح هذه المشكلة دعوني استعين بالأمثلة التالية ففي مركبات العوامل الحربية في الشحنات الثنائية التي تم التوصل اليها وتطويرها في الولايات المتحدة ، يدخل الايزوبروبانول والكبريتيد التعددى أى المنتجات الكيميائية العادية . ونتيجة لذلك ، ومن أجل انتاج ذخائر ثنائية لن يكون المنتاجون في حاجة خاصة الى انشاء فروع صناعية جديدة . والمكونات الأخرى للتركيب الثنائي — العوامل الكيميائية " DF " و " QL " — والتي تعتبر الى حد ما أكثر تعقيدا فيما يتعلق بتكوينها ، لكنها أيضا ، وبلا أى صعوبة خاصة ، يمكن استيعابها في العمليات التكنولوجية الخاصة بانتاج المبيدات الفوسفورية العضوية . وبالاضافة الى ذلك ، فمظاريف الذخائر الثنائية تكاد تقارب في الشكل والتكوين الذخائر الاخرى الخاصة (الدخان ، الاشارات ، الدعاية ..الخ) ويمكن انتاجها بواسطة المصانع التي تنتج الذخائر العادية .

والمرجح أنه حتى في المصانع التي تنتج المكونات المنفصلة للمنظومات الثنائية بالاضافة الى مظاريف الذخائر الثنائية ، سيكون من المستحيل تحديد الغرض الحقيقي للمنتج ولذلك ، فانه حتى اذا استطاع ممثلو أى جهاز دولي للتحقق الدخول الى مثل هذا المصنع ، فانه من المرجح انهم لن يتمكنوا من الكشف عن أى شئ يتعلق بالاسلحة الثنائية وبذلك تتوفر الظروف الملائمة للتخزين السرى ولحفظ الكيميائيات لأغراض الاسلحة الثنائية حيث يتم انتاج الأسلحة الكيميائية في اطار الانتاج التجارى . وسوف ندرس بالطبع الوثيقة CD/265 ، التي قدم لها اليوم ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، لكن كل ماقلناه يظهر انه لا يوجد مبرر للنتيجة الواردة في بيان السفير روث من " انه غير حقيقي أن تقنيات الانتاج الثنائي لا يمكن أن تخضع لتحقق فعالي ومعقول " .

وفكرة الاسلحة الثنائية تسمح بامكانية اختيار ازواج المكونات بين مجموعة كبيرة من الكيميائيات مما يؤدى الى ظهور أنواع جديدة لا نهائية وتغييرات للعوامل الكيميائية ذات التأثيرات بالغة التنوع والتعدد . وهذه الحقيقة تعني أن وضع قائمة بالعوامل الكيميائية المحتملة بهدف حظرها قد يصبح بلا معنى فكيف يمكن اذن ، اعتبار القلق الذى تشعر به مجموعة كبيرة من الدول بما فيها عدد من البلدان الغربية ، لظهور الاسلحة الثنائية ، نوعا من أنواع " الهراء " كما قال ممثل الولايات المتحدة اليوم ؟

نحن نقول ذلك كله اليوم ، ليس بهدف اجراء تقييم سياسي للتصرفات ذات الصلة بانتاج الاسلحة الثنائية ، لقد تم ذلك بالفعل خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، في المقرر ٩٦/٣٦ باء ، الذى يحتوى على نداء الى الدول بأن تمتنع عن انتاج ونشر الأسلحة الكيميائية الثنائية ، وكما تعلمون ، فمن بين الـ ١٥٧ دولة أعضاء الأمم المتحدة ، قامت دولة واحدة فقط بالتصويت ضد هذا القرار ... الولايات المتحدة الأمريكية وهناك في لجنة نزع السلاح ، نحن نشعر بالاهتمام البالغ اساسا بمصير المفاوضات حول حظر الاسلحة الكيميائية وفاعلية اى اتفاقات يمكن أن تتوصل اليها هذه المفاوضات .

ويتضمن نفس المقرر نداء الى الدول بالامتناع عن وضع اسلحة كيميائية في تلك البلدان التي لاتوجد بها مثل هذه الاسلحة حاليا ، وهذا النداء ، الذى تم اقراره بصفة خاصة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي يهدف الى زيادة فاعلية اى اتفاق مقبل حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

ومن المهم ، في رأينا ، انه في اثناء توجيه الجهود الى وضع اتفاقية وأيضا أثناء الأعوام الاولى من تنفيذها ، في الوقت الذى يتم فيه تدمير المخزونات لا ينبغي السماح بأى أعمال من شأنها أن تؤدى الى انتشار الاسلحة الكيميائية على الكرة الارضية ، خاصة بوضعها في اقاليم الدول الأخرى • وفي الفريق العامل المخصص ، قدم الاتحاد السوفياتي مشروعا لاحكام الاتفاقية حول عدم وضع الأسلحة الكيميائية ، بشكل مباشر أو غير مباشر على اقاليم الدول الأخرى أثناء فترة تنفيذ الالتزام بتدميرها أو تحويلها الى اغراض غير عدائية وسيكون مفيدا ان نتمكن من النظر معا في كيفية حل مسألة عدم وضع الاسلحة الكيميائية ايضا اثناء الفترة الواقعة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ •

وأود الآن أن اتناول مسائل التحقق • لقد كررنا مرارا ، ومازلنا نؤكد أننا نتساوى مع الآخرين في الاهتمام بضرورة الاحترام التام لكل الالتزامات الواردة في الاتفاقية القادمة حول حظر الاسلحة الكيميائية ومع ذلك فلايمكننا أن نفهم التأكيد المتعاظم من جانب ممثل الولايات المتحدة على أهمية مسائل التحقق ••• فهو يحاول اقناع من بذلك ؟•• نفسه ربما !

لقد اتيحت للوفد السوفياتي الفرصة من قبل للتعبير في لجنة نزع السلاح عن جوهر آرائنا فيما يخص التحقق من الالتزام بحظر الاسلحة الكيميائية وحتى لا أكرر نفسي ، فسوف ارجع الى بياننا في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ • وباختصار ، فوجهة نظرنا هي أن الرقابة يجب ان تستند على طرق تحقق قومية ، تكملها اجراءات دورية ولا يجب أن يواكبها " تحقق كامل " فهو يعتبر مساويا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وضار بالصناعات السلمية وقياس الرقابة في كل المجالات وفي كل الاوقات يجب ان يكون في ضوء المتطلبات الحقيقية للاتفاقية بحيث يضمن الوفاء بكل من التعهدات الواردة بها •

لقد حاول ممثل الولايات المتحدة في بيانه ان يقدم موقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى بشكل محرف وأكد على أنهم يحاولون التوصل الى اشكال دولية للتحقق وهذا أيضا مثل اشياء اخرى كثيرة في بيان الوفد الامريكي لا يتطابق مع الحقائق وأكرر : نحن نحبذ تركيبة من مختلف انواع اجراءات التحقق وفي الوقت نفسه ، فيبدو واضحا في بيان ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه لا يعترف بشيء الا بتحقق دولي تدخلي منظم وللدقة ، فهذا هو الموقف الحقيقي •

كيف يمكننا أن نحل هذه المشكلة الصعبة ، واضعين في حسباننا كل هذه المتطلبات العادلة في حد ذاتها بلاشك ، وعلى اساس مقبول من كل الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة • ان الخبرة الماضية تبين أن الوقت قد جاء لتغيير الطرق المستخدمة في دراسة ووضع التدابير الخاصة بالتحقق •

ويبدو لنا انه ينبغي ان نوقف المناقشة العامة حول ماذا كنا نفضل الوسائل الدولية أو الوطنية للتحقق ، وما اذا كان التفتيش الدولي على الموقع يجب ان يتم على اساس تطوعي أم لا ، وما اذا كان التحقق يتم عند الضرورة ، وبناء على طلب ، او وفقا للقرعة او على اساس تنظيمي دورى الخ •• الخ والانتقال الى النظر في مشكلات التحقق بطريقة أكثر تحديدا •

ونحن نضع في اعتبارنا مايلي • من الواضح ان الدول بموجب هذه الاتفاقية ، سوف تتحمل سلسلة محددة من الالتزامات وقد تم تحديد ذلك الى حد كبير وعلى ذلك فهناك امكانية في النظر الملموس ، في مجال كل من هذه الالتزامات ، في اشكال وانواع التحقق اللازمة وفي درجاتها •

وعلى سبيل المثال فسوف تضطر الدول الى تدمير مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية في فترات زمنية محددة وهناك قد تثور مناقشات لا نهائية لا يتم التوصل خلالها الى رأى مشترك حول ما اذا كان يجب وجود أو عدم وجود تفتيش دولي على موقع التدمير ، وما اذا كان يجب اخذ العينات في نفس الوقت ، وأى نوع من العينات والفترات التي تؤخذ فيها ، وبواسطة من ٠٠ الخ ، ومن أجل تحقيق شيء من التقدم ، يجب أن نعمل بشكل مختلف ويمكننا أن نفكر بعناية في سلسلة من الاجراءات اللازمة لضمان تدمير المخزونات بشكل فعال يعتمد عليه بادئين بتلك التي يمكن للدول ان تقوم بها بسهولة وشكل طبيعي ، تاركين الاكثر صعوبة والأكثر تعقيدا وبمعنى آخر ، فكلما ظهر رأى عام حول عدم كفاية اجراءات التحقق الوطني ، امكن مناقشة اجراءات دولية مناسبة تنطبق على نفس المبدأ وأعني البدء بالاكثر سهولة والانتقال الى الاجراءات الاكثر تعقيدا ٠

وفي اقتراحنا بالعمل بهذه الطريقة ، فاننا نضع في حسباننا الصعوبة الشديدة في التوصل الى نظام تحقق يضمن الرقابة المطلوبة على الالتزام بالاتفاقية وفي نفس الوقت ، يراعي الحاجة الى احترام مصالح الأمن المشروعة للدول الأطراف ٠

وكل اجراءات التحقق الاكثر صعوبة والاكثر تعقيدا يجب ان تستخدم فقط في الحالات التي لا يعطي فيها اجراء الرقابة الذى تقبله الدولة النتائج المرجوة اى لا يحقق التأكيد على ان الاتفاقية يتم تنفيذها ٠ ويضع هذا المنهج في حسبانه أيضا الحقيقة الهامة القائلة بأن اجراءات الرقابة سوف تستكمل بواسطة الانواع المختلفة من الاعلانات وتبادل المعلومات والتدابير الاخرى التي تضمن للدول الالتزام بالاتفاقية ٠

واسمحوا لي أن أشير الى كلمات ممثل اليابان ، السفير اوكاوا ، فيما يتعلق بمسائل الرقابة في اطار حظر تجارب الاسلحة النووية ٠ لقد قال على وجه الخصوص " أن طلب الكمال المطلق في آلية التحقق ، أو طريقة تحقق مؤكدة النجاح ، قد يؤدى الى عدم الاتفاق على الاطلاق " ٠ وقال السفير اوكاوا أيضا انه ملاءمة اى نظام للتحقق هو على الارجح ، وفي المحصلة النهائية مسألة تقدير سياسي ٠

المندوبين الموقرين ، يجب ان نتفانى في البحث عن حل مقبول تبادليا لهذه المشكلة فلا محل على الاطلاق لطرح شروط تمهيدية كما حدث اليوم وباسلوب أقرب الى التهديد ، أو كانذار فاما تقبل اللجنة بلا شرط مبادئ التحقق في اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية والتي ترضي الولايات المتحدة والا فان هذا البلد لن يصبح طرفا في الاتفاقية المقبلة ٠ هذه ليست لغة التفاوض فلن تؤدى الى شيء بل تكاد تشوه اولئك الذين يلجأون اليها ٠

وأود ان ابدى ملاحظة عامة فمع كل تطور جديد في النظر في مشكلة حظر الأسلحة الكيميائية يبدى الفريق العامل ميلا طبيعيا وشرعيا للتعمق في النقاط والتفاصيل الفنية ويعكس ذلك التقدم الذى يتحقق من عمله وفي نفس الوقت ، نود ان نحذر من الحماس الزائد في مناقشة مختلف المشكلات التي تكون أحيانا نظرية وذات صبغة علمية والتي ستؤدى الى تشتيتنا بعيدا عن المهمة الملحة وذات الأولوية المتعلقة بالتوصل السريع الى اتفاقية حول حظر استحداث وانتاج الاسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات تلك الاسلحة ٠

ويود وفد الاتحاد السوفياتي الاعراب عن رضاه عن الطريقة التي تم بها تنظيم عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية خلال هذا العام وبالتحديد ووفقا لولايته الجديدة ، تم انجاز

عمل مكثف حول الأحكام المتعددة للاتفاقية المقبلة وتم تقديم التعليقات وأوراق العمل التي تحتوى أحيانا على مقاهج مثيرة للاهتمام ويسعدنا على وجه الخصوص أن نلاحظ حدوث ذلك كله في ظل رئاسة صديقنا السفير ب. سويكا .

وبدون انكار كل الصعوبات الواردة في بياننا اليوم ، فنحن متفائلون فيما يتعلق بامكانية تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وفي الوقت نفسه ، فنحن نفهم بالطبع أن هناك قدرا كبيرا من العمل مازال باقيا من أجل جعل هذا التقدم حقيقيا ونحن ندعو الوفود الأخرى الى التعاون بشكل بناء في هذا الشأن الهام .

لقد حاولت الولايات المتحدة وبعض من حلفائها مرارا في السنوات الماضية تسميم المناخ السياسي في الكثير من الهيئات الدولية ، بما فيها لجنة نزع السلاح ، بتوجيه اتهامات لا أساس لها الى الدول الاشتراكية ومن أكثر الاشكال المفضلة لهذه المزاعم الاشارة الى نوع من تورط الاتحاد السوفياتي في انتهاكات مزعومة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

لقد صرحنا تكرارا أن الاتحاد السوفياتي لم يقم في أى زمان أو مكان بانتهاك أى اتفاقات دولية بما فيها تلك الاتفاقات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعلى الرغم من ذلك فالمزاعم مستمرة ، كما يظهر من بيان وفد الولايات المتحدة في اجتماع اليوم . ان ذلك يتم بهدف تبرير المنحنيات الجديدة في سباق التسلح الكيميائي أمام الرأى العام ، بما في ذلك الرأى العام داخل بلدهم . فالسمة المزيفة والمصطنعة لهذا البيان تظهر من بين أشياء أخرى من خلال حقيقة أن المبادرين بالزعم يسكبون دموع التماسيح على الانتهاكات المزعومة لبروتوكول جنيف ، بينما يتعهدون بكل تأكيد التزام الصمت ازاء النتائج الرهيبة لأعمالهم في جنوب شرق آسيا . لم يقل لنا ممثل الولايات المتحدة أن جرائم الجنود الأمريكيين في تلك المنطقة من العالم مازالت تؤتي آثارها حتى اليوم . صحيح ان ممثل الولايات المتحدة قد اعترف بأن " الولايات المتحدة تدرك تماما أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في الماضي في ميدان المعركة وكان لها آثارا مدمرة " لكنه لم يجرؤ على التسليم بأن الولايات المتحدة نفسها قد استخدمت الأسلحة الكيميائية بتوسع ، وانه ما من دولة في العالم على مدى التاريخ الانساني قد استخدمت الأسلحة الكيميائية على نفس نطاق استخدام الولايات المتحدة له . ومرة أخرى ، لم يقل لنا ان نتائج جرائم العسكريين الأمريكيين في جنوب شرق آسيا مازالت مستمرة حتى اليوم .

لقد قام وفد من أكاديمية علوم الاتحاد السوفياتي بزيارة فييت نام مؤخرا ، حيث قام بفحص نتائج دراسات آثار الحرب الكيميائية في ذلك البلد . واليكم بعض منها . ان الاستخدام الضخم للأسلحة الكيميائية بواسطة القوات المسلحة للولايات المتحدة ضد فيتنام خلال الفترة من ١٩٦١ — ١٩٧١ سبب تغيرات عميقة في البيئة الطبيعية للبلد ، وقوض الاقتصاد وأدخل اضرارا غير قابلة للاصلاح على صحة سكان فييت نام فأكثر من ١٠٠ ألف طن من مختلف المواد الكيميائية قد استخدمت ضد شعب فييت نام بما فيها ٩٦ ألف طن من سميات النباتات وأكثر من ٧ آلاف طن من الغازات الحربية وتم نشر العوامل الكيميائية السامة على ٤٤ في المائة من الغابات والأدغال الاستوائية و٤٠ في المائة من المناطق المزروعة في جنوب فييت نام واستخدمت القوات المسلحة الأمريكية في هجومها على مساحات شاسعة من الغابات والأراضي المزروعة ، العوامل الكيميائية بكميات ضخمة من ١٠ الى ١٠٠ كغم لكل هكتار . وقد أضيف حديثا الى الآلاف من ضحايا الأسلحة الكيميائية خلال فترة الحرب أولئك الضحايا الذين يعانون مما يسمى بالآثار بعيدة المدى

لتلك الأسلحة • فهناك اشخاص يعانون من الاضطرابات العصبية والأمراض الجلدية وأمراض أخرى أكثر خطورة مثل سرطان الكبد •وتنجب نساء فييت نام أطفالا مشوهين ويتعرضون للحمل غير الطبيعي وللاجهاض •

ومعظم التشوهات التي لوحظت حاليا في فييت نام،خاصة أثناء ميلاد الأطفال ، ناتجة عن اضطرابات في التركيبات الوراثية بسبب ثاني أكسيد الكربون وقد لوحظ أن طبيعة التغيرات في التركيب الوراثي لدى سكان فييت نام الذين عانوا من آثار " الخليط البرتقالي" تشابه التغيرات التي حدثت في تركيب الكروموزومات والتي لوحظت لدى سكان هيروشيما ونجازاكي الذين عانوا أهوال القنبلة الذرية • وعلى ذلك فيمكن في الوقت الحالي التأكيد على أنه نتيجة استخدام الولايات المتحدة لأنواع متعددة من أسلحة الدمار الشامل أصبح على كوكبنا فريقان من البشر يعانون من اضطرابات في تركيبهم الوراثي وهؤلاء موجودون بين سكان فييت نام واليابان •

لقد أصبح من الجلي أن الأمريكيين أنفسهم يعدون من ضحايا الحرب الكيميائية التي قادتها الولايات المتحدة في فيتنام فالتأثير البيئي المؤجل للقنابل التي قصفوا بها فييت نام قد تحول بشكل ارتدادي ليدمر نفس الأمريكيين الذين اشتركوا في الحرب في فييت نام •فأولئك الذين قاموا بالهجوم الكيميائي يعانون اليوم من نفس ما عانى منه خصومهم وضحاياهم السابقون فآلاف من المحاربين القدماء ضحايا الأسلحة الكيميائية قد تم تسجيلهم بالفعل في الولايات المتحدة •

ان اولئك الذين يبذلون كل ما في وسعهم ليثبتوا مالا يمكن اثباته ، وأعني أن الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى قد استخدموا على حد زعمهم الأسلحة الكيميائية ، يرغبون في التزام الصمت فيما يتعلق بالجرائم المذكورة أعلاه •

لقد أنكر ممثلو الاتحاد السوفياتي ، بما فيهم أولئك الموجودين في أعلى المستويات ، هذا الكذب بحزم في مختلف الأجهزة الدولية ونود أن نشير الى أن الكثير من العلماء والخبراء الموقرين، وبعضهم في الولايات المتحدة ، قد اكتشفوا عدم تطابق كامل للافتراءات المذكورة أعلاه مع المعلومات العلمية والطبية والفنية • وقد توصل الى هذه النتيجة أيضا فريق من العلماء لم يتمكن من الكشف أثناء زيارته لآسيا عن أي براهين على استخدام الأسلحة الكيميائية السوفياتية الصنع ويظهر ذلك في الوثيقة التي قدموها الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومن التقارير الصحفية حتى أكثر القائمين على هذه الحملة الدعائية المضادة للسوفييت تفانيا ، مضطر للاعتراف بغياب أي حقائق في هذا الصدد •

واسمحوا لي مثلا أن اقتبس من المذكرة الموجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة الى السكرتير العام في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ " لقد درس الخبراء الامريكيون الاعراض الموصوفة في هذه التقارير وقيموها بهدف تحديد المادة السامة أو المواد السامة التي يمكن أن يكون لها مثل هذه الآثار وتوصلوا الى أن أي من عوامل الحرب الكيميائية المعروفة والمصنفة ، لا يمكن أن تكون قد سببت الى الاعراض التي وصفت أو أدت ، كما هو وارد ، الى هذا الموت السريع سواء تم استخدام تلك المواد وحدها أو بالاتحاد مع مواد أخرى •" كان يمكن انهاء الأمر عند ذلك • لقد انفجرت فقاعات الصابون ، لكن الحكومة الأمريكية عازمة على الاستمرار في الحملة التي بدأتها •

لم يتغير شيء ولا يمكن أن يتغير شيء في هذا الصدد بسبب هذه المعزوفة الجديدة للحكومة الأمريكية لقد حان الوقت لتتوقف الولايات المتحدة عن اختراع الاساطير حول الأسلحة الكيميائية السوفياتية الصنع فتلميحات الصحافة الغربية والرسميين الغربيين عن " التهديد الكيميائي السوفياتي لن تتحول الى حقيقة بمجرد تكرارها مرات كثيرة ولا تملك الصحافة الغربية أو أولئك الذين يمدونها بتلك المعلومات الكاذبة ولا يمكنهم أن يملكوا أى معلومات موضوعية حول استخدام الأسلحة الكيميائية السوفياتية الصنع لان تلك الحقائق غير موجودة على الاطلاق .

وكلمتان عن المفاوضات السوفياتية - الامريكية حول حظر الأسلحة الكيميائية لقد بين الرئيس بريجنيف تكرارا موقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ونحن مستعدون لاستئناف المباحثات التي أوقفت ، لكننا لا نتوجه لهم بالرجاء . ويمكننا أن نحقق خطوات للامام سواء بالمفاوضات مع الولايات المتحدة أو بدونها . لكننا لا يمكن أن نسمح بتشويه الحقائق .

ومن أنواع ذلك التشويه في بيان ممثل الولايات المتحدة محاولته خلق الانطباع بأن نوعا من الطرق المسدودة قد واجه المفاوضات السوفياتية الأمريكية حول مسألة الرقابة لكن هذه المحادثات لم تواجه مثل هذا الطريق المسدود ، كما هو واضح على وجه خاص في التقرير الأمريكي السوفياتي الى لجنة نزع السلاح في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٠ . فهذا التقرير (CD/112) يذكر على وجه الخصوص " تود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ابلاغ الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح بعزمهم الأكيد على الاستمرار في جهودهم الدؤوبة للعثور على حلول مقبولة بالتبادل للقضايا بالغة التعقيد والتي لم تحل بعد والمتعلقة بالحظر الهام والشامل والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية ، واضعين نصب أعينهم استكمال المفاوضات الأمريكية السوفياتية بنجاح وتقديم مبادرة مشتركة الى لجنة نزع السلاح في أقرب وقت ممكن " .

كيف يمكن التحدث عن طريق مسدود بينما كان التاريخ المحدد ، في الواقع ، للجولة القادمة من المباحثات هو كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . لقد قطعت الولايات المتحدة هذه المباحثات من جانب واحد بنفس الطريقة التي قطعت بها مفاوضات أخرى كثيرة مع الاتحاد السوفياتي حول مسائل تحديد الأسلحة . وقد قرروا أن يفعلوا ذلك ، ليس بسبب أى صعوبات ثارت حول مسألة أو أخرى خلال المفاوضات ، وانما وفقا للسياسة العامة المضادة للاتحاد السوفياتي والتي تنتهجها الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بشؤون التسليح . وهذه أيضا حقيقة أخرى في هذا الشأن .

ان الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، كما يظهر في أعمالهم ، من بين جملة أشياء أخرى ، يشاركون بنشاط في الجهود الهادفة الى وقف انتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات مثل هذه الأسلحة ويعتقدون أن هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل يجب ازالته نهائيا من الترسانات العسكرية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه . لقد وافق المتحدثون الثلاثة الباقون على قائمة المتحدثين اليوم وأقصد ممثلي كينيا والأرجنتين والصين ، نظرا لتأخر الوقت على تأجيل بياناتهم الى الاجتماع العام القادم للجنة يوم الثلاثاء ٣٠ آذار/مارس وأود أن أشكرهم نيابة عن اللجنة للتفهم الذى أبدوه وأؤكد لهم أن أسماءهم سوف تظهر على رأس قائمة المتحدثين في اجتماع ٣٠ آذار/مارس . هل هناك أى تعليقات أخرى ؟ السفير هردر طلب الكلمة .

السيد هردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يقدر تماما جهودكم للتوصل المبكر الى اتفاق حول ولاية للفريق العامل المخصص للبند الأول من جدول أعمالنا .

ومنذ أيام ، وجه وفدى ووفد جمهورية بولندا الشعبية ووفود أخرى اسئلة مناسبة الى وفد الولايات المتحدة بهدف استيضاح بعض المشاكل المتعلقة باقتراح الولايات المتحدة حول هذا الموضوع والمقدم في ١١ آذار/مارس . اننا مهتمون جدا بالحصول على اجابات واضحة على كل هذه الأسئلة لأن ذلك سوف يزود حكومتي بالمعلومات اللازمة لتحديد منهجنا المستقبلي من التوصل الى مشروع الولاية المذكورة أعلاه .

بعد القاء نظرة على قائمة المتحدثين اليوم وملاحظة وجود اسم ممثل الولايات المتحدة، توقعت ، بصراحة ، اجابة منه على الأسئلة العديدة التي وجهت الى وفده فيما يتعلق بجهودنا للاتفاق على ولاية الفريق العامل المخصص بمعاهدة للحظر الشامل للتجريب النووى . وكنت آمل بعد المحاولات التي قام بها وفدى ووفود أخرى أن أحصل على بعض الايضاحات من الوفد الأمريكي مذلك الوفد الذى يجب على الأقل أن يحترم الرغبات التي أعرب عنها أعضاء اللجنة ويبدى منهجا بناء فيما يتعلق بالبنود المدرجة على جدول أعمالنا . لكن ما حدث هو العكس تماما .

لقد استمع وفدى اليوم بأسف عميق الى بيان لم تتوارى فيه الدعوة الى ضرورة المنحني الجديد في سباق التسلح الكيميائي ومن الواضح ، أن البلد المعني لا يحتاج فقط الى تجارب على الأسلحة النووية من أجل " ردع معقول " وانما أيضا الى " ردع في مجال التسلح الكيميائي " . وعلى ذلك يمكننا أن نسأل أنفسنا عما اذا كان يجب على لجنة نزع السلاح أن تتحول ، قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح بقليل الى لجنة للاعلان عن مختلف أنواع نظريات الردع وتبريرها والحاجة الى استحداث ونشر أسلحة مناسبة بالغة التقدم . وفيما يتعلق بالأسلحة الثنائية ، والتحقق من الالتزام باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، و " الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية " فقد أوضح وفدى موقفه في ٢٣ آذار/مارس ولا حاجة بنا لتكرار حججنا .

ومن خلالك يا سيادة الرئيس ، نكرر طلبنا الى الوفد المذكور أعلاه بالرد على اسئلتنا ، حيث أن الفشل في ذلك ، قد يؤدى الى تعقيد بل وربما تأجيل التفاهم على صياغة ولاية للفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية .

السيد نوار فاليس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، لم أكن أرغب في اثارة نقطة نظام احتراما للسفير هردر الذى تعلو درجته عن درجتي ، لكن بما أن ثلاثة من الممثلين الموقرين ، ممثلي كينيا والأرجنتين والصين ، قد سحبوا اسماءهم من على قائمة المتحدثين ، فانني اعتقد اننا يجب أن نتقيد بقرارك ونرفع الجلسة الآن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بلجيكا ، لقد فهمت أن البيان الذى ألقاه ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية كان في اطار ممارسة حق الرد ، ولذلك السبب أعطيته الكلمة .

والآن أود أن أذكر باختصار موضوع آخر . أود أن أذكر أعضاء اللجنة انه وفقا لاحكام اللوائح المطبقة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف يكون يوما الجمعة ٩ نيسان/ابريل والاثنين ١٢ نيسان/ابريل عطلتان رسميتان . وعلى ذلك فلن تتمكن اللجنة من عقد أى اجتماعات خلال هذين اليومين والرئيس مدرك تماما انه سيكون لدينا قدر كبير من العمل خلال الأسبوعين الأخيرين

من الجزء الأول لدورتنا ، وعلى ذلك فسوف اتشاور مع رؤساء أفرقة العمل لمعرفة احتياجاتهم فيما يتعلق باجتماعات اضافية ، خاصة خلال شهر نيسان/ابريل • وكما قلت في جلستنا العامة يوم الخميس الماضي ، فقد نضطر مستقبلا الى عقد اجتماعات متزامنة وسوف يبذل الرئيس قصارى جهده ، أثناء اعداد برنامج العمل للأسابيع القادمة ، لتقليل عدد مثل هذه الاجتماعات الى الحد الأدنى اللازم للسماح للجنة باكمال مهمتها •

لقد وزعت عليكم الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، وثيقة غير رسمية تتضمن برنامج زمني لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية خلال الأسبوع القادم • وكما هي العادة فهو ارشادي ويمكن تغييره فيما بعد ، اذا لزم الأمر ، وفقا لمتطلبات عملنا •

اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض، فسوف اعتبر ان اللجنة موافقة على هذا البرنامج •

تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي أن اذكركم أن اللجنة سوف تعقد اجتماع غير رسمي غدا ، الجمعة ، في الثالثة من بعد الظهر للنظر في طرق اعادة النظر في تشكيلها • وفي الوقت ذاته ، أود أن أطرح على اللجنة مسألة تقرير موعد اغلاق دورتنا ، بهدف اجراء ، تبادل في الآراء حول هذا الموضوع اذا أمكن ذلك ، والتوصل الى اتفاق • بعد ذلك مباشرة ، سيكون هناك اجتماع للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية •

تعقد اللجنة جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ، ٣٠ آذار/مارس في الساعة العاشرة صباحا •

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

CD/PV.167
4 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٣٠ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61827

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف.ل. اسرائيليان
	السيد ب. ب. بروكوفييف
	السيد م. م. ايبوليتوف
	السيد ى. ف. كوستنكو
	السيد س. ب. باتسانوف
اثيوبيا	السيد ت. تيريفي
	السيد ف. يوهانس
الارجنتين	السيد خ. ك. كراسالس
	الآنسة ن. ناشمبيني
	السيد ف. اسبيتشي غيل
استراليا	السيد د.م. سادلير
	السيد ر. ستيل
	السيد ت. فندليه
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد هـ. فيغنير
	السيد و. أ. فون دم هاغن
	السيد و. رور
اندونيسيا	السيد ن. سوتريسنا
	السيد ب. مونا
	السيد إ. دامانيك
	السيد هاريوماتارام
	السيد ب. سمانجونتاك
ايران	
ايطاليا	السيد م. أليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد س. م. أوليفا
	السيد ر. دى كارلو
باكستان	السيد م. أكرم
	السيد ط. ألطف
البرازيل	السيد س. م. دى سوزا اى سيلفا
	السيد س. دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد أ. أونكلينكس
	السيد ج. م. نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلجيكا (تابع)	الآنسة دى كلييرك
	الآنسة ع• فان دن بيرغ
بلغاريـــا	السيد ب • غرينبرغ
	السيد إ • سوتيروف
	السيد ب• بوبشيف
بورمـــا	السيد مونغ مونغ غي
	السيد ثان تون
بولنـــدا	السيد ب• سويكا
	السيد ب• روسين
	السيد ى• سيالوفيتش
	السيد ت• ستروفيفاس
بيـــرو	السيد ح• بينافيدس دى لا سوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا
	السيد ى• ستروتشكا
	السيد ى• بيروشيك
	السيد أ• تسيما
	السيد ل• فرانيك
الجزائـــر	السيد أ• صالح باى
	السيد مسعود معطي
	السيد معاشي
	السيد ع• ظفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ• هيردر
	السيد هـ• تيليكه
	السيد م• كاولفوس
	السيد ى• موبرت
رومانيـــا	السيد ت• ميليسكانو
زائيـــر	السيد باغبيني أديتو نزنغيبا
	السيدة ك• ايساكي ايكانغا كابيا
سرى لانكا	السيد ت• جاياكودى
	السيد هـ• م• غ• س• باليناكارا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد	السيد س. ليدغارد
	السيد ك.م. هيلتينيوس
	السيد غ. أندرسون
	السيد س. اريكسون
	السيدة غ. يونينغ
	السيد هـ. يرغلوند
	السيد ج. لوندين
	السيد ج. اكهولم
الصين	السيد تيان جين
	السيد يو منغ جيا
	السيد فنغ زهنياو
	السيد لي وي مين
فرنسا	السيد ف. دي لاغورس
	السيد ج. دي بوس
	الآنسة ل. غازيان
	السيد م. كوتور
فنزويلا	السيد ر. ر. نافارو
	السيد أ. أ. أغيلار باردو
كندا	السيد د. س. ماكفيل
	السيد ج. غودرو
كوبا	السيد ل. سولا فيلا
كينيا	السيد د.د. س. دون نانجيرا
	السيد ج. موريو كيبوي
مصر	السيد أ. ع. حسن
	السيد م. ن. فهمي
	الآنسة و. بسيم
المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد س. م. رحالي
	السيد م. الشرايبي
المكسيك	السيد أ. غارثيا روبليس
	السيدة ز. غونزاليس راي رينيرو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المملكة المتحدة	السيد ل• ج • ميدلتون
	السيد ج • أ • لينك
	الآنسة ج • إ •ف• رايت
	السيد هـ• إ • سويفت
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد س• أ • بولد
	السيد ل • بايارت
نيجيريا	السيد و• و • أكينسانيا
	السيد ت• أغوبي — ايرونزى
الهند	السيد ش• ساران
هنغاريا	السيد أ • كوميفتش
	السيد ف• غاجدا
	السيد ك • غيورفي
هولندا	السيد ف• فان دونغن
	السيد هـ• فاغنماكرز
	السيد ر•ج • أكرمان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد م• بسبي
	الآنسة ك• كريتنبرغر
	السيد ر•ف• سكوت
	السيد ج • ميسكل
اليابان	السيد ى• أوكاوا
	السيد م• ناكاهاشي
	السيد ك• تاناكا
	السيد ت• آراى
يوغوسلافيا	السيد م• ميخايلوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف• بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

تبدأ اللجنة اليوم بحث البند السادس من جدول أعمالها " البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ومع ذلك ، يمكن للأعضاء الذين يرغبون في القاء بيانات حول أي موضوع اخر يتعلق بعمل اللجنة ، أن يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

وفي هذا الصدد ، لعل أعضاء اللجنة ، يتذكرون ان اللجنة ، في جلستها العامة الرابعة والستين بعد المائة ، قد بدأت بحث الوثيقة CD/260 المعنونة " تقرير مرحلي الى لجنة نزع السلاح عن الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء العلميين المختص بالنظر في اجراءات تعاونية دولية للكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية " ، وانه في اجتماعنا غير الرسمي يوم الجمعة الماضية ، كنت قد أعلنت انني سوف أدعو اللجنة لاقرار التوصيات الواردة في تلك الوثيقة في نهاية جلستنا العامة اليوم •

وعلى قائمة المتحدثين اليوم ، يوجد ممثلو كينيا والارجنتين والصين وفنزويلا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والسويد والمغرب وبلجيكا •

والان أعطي الكلمة لأول متحدث على القائمة ، ممثل كينيا ، الدكتور دون نانجيرا •

السيد دون نانجيرا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : أشكرك سيدي الرئيس لاعطائي الكلمة •

لو انني ألقيت بياني الحالي يوم ٢٥ آذار/مارس كما كان مخططا له أصلا ، لكنت قصرت ملاحظاتي على القضية الهامة المتعلقة بضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ولكن ، حيث انني حصلت على الكلمة في مرحلة حرجة جدا من عمل اللجنة في دورتها الحالية ، ولم تعد المدة المتبقية لها تزيد عن أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فانني أود أولا أن أسمح لنفسي بالادلاء ببعض الملاحظات حول حالة المفاوضات الجارية •

انني أستخدم اصطلاح (مفاوضات) لغياب أي اصطلاح آخر أكثر ملاءمة لوصف ما يحدث منذ انعقاد اللجنة هنا في الثاني من شباط/فبراير الماضي ، ففي الحقيقة انني كنت أود أن أرى قدرا أكبر من المفاوضة حول المشكلات الجوهرية المطروحة أمام اللجنة وجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح والذي قمنا باقراره بالاجماع في الشهر الماضي ، ليتم بحث مضمونه بواسطة اللجنة خلال دورة الربيع هذه •

وبمعاودة النظر في مداولات هذه اللجنة خلال الأسابيع الثمانية الماضية ، فانني استنتج أن هناك قسمين كبيرين من أنشطة اللجنة ، لا يستحقان فقط تأكيدنا واحترامنا الكاملين ، بل يستلزمان أولوية في المعالجة عند هذه المرحلة من وقت عمل اللجنة •

وتتصل هذه النقاط بالملامح المشتركة والخصائص الأساسية لولاية لجنة نزع السلاح وكل واحد من اجهزتها الفرعية والمشكلات التي تتطلب عناية وثيقة من اللجنة ، عند هذا المفترق من مداولاتنا أو ، على وجه الحقيقة ، عشية دورة الجمعية العامة الأستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

ويبدو ان الولاية التفاوضية للجنة نزع السلاح حول كل قضايا نزع السلاح أصبحت محل تساؤل واضح لدى بعض الدول الممثلة هنا ، واذا لم نكن نريد لهذه اللجنة أن تصبح عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها ، فمن الضروري أن يحترم كل منا ، بكل دقة ، ولاية هذه اللجنة •

وينطبق هذا أيضا على كل الأجهزة الفرعية للجنة نزع السلاح ، وعلى ذلك ، فان رفض الاعتراف بواجب اللجنة نحو التفاوض المتحدد الأطراف وحقها فيه ، فيما يتصل بكل مسألة وحول كل موضوعات نزع السلاح ، سوف يؤدي الى تعجيز اللجنة ، وانكار مسؤولياتها المتعلقة بتناول قضايا نزع السلاح وايجاد حلول دائمة لها من خلال صياغات مشتركة ولغة تلقى قبولا مشتركا .

ان الاعتراف بالأهلية التفاوضية الكاملة للجنة في مجال نزع السلاح وتسهيل ممارستها لسلطتها في هذا الصدد ، يعد الوسيلة الوحيدة التي تجعلنا نحن ، والأربعين دولة التي نمثلها ، والتي هي بلا جدال متساوية في السيادة ، نستحق الشرف الرفيع الذي اسبغه علينا المجتمع الدولي وأن نضطلع بوقار كامل بالمسئولية الثقيلة التي ألقاها على عاتقنا ، وأعني بها استمرار المفاوضات الجوهرية ، واكرر المفاوضات الجوهرية ، حول قضايا نزع السلاح ذات الأولوية على جدول أعمال اللجنة ، المتفق عليها في كل من الوثيقة الختامية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، والتي أتيحت لي فرصة ذكرها في ملاحظاتي في الاسبوع الماضي .

ان تعبير " التفاوض " هو المفتاح ؛ وهو الخاصية الأساسية لتفيذ ولاية لجنة نزع السلاح .

وانني لمدرك ، يا سيدي الرئيس، مثلكم تماما ، ومثل الكثير من الوفود الموقرة الجالسة حول هذه المائدة لاتجاه بعض الوفود ، خلال الأشهر الماضية ، لرفض مفهوم التفاوض .

لكن ، فيما يتعلق بي ، فان التفاوض لا فراغ لجنة نزع السلاح يعني مناقشة جوهر قضايا نزع السلاح ، التي تختلف وجهات نظر ومواقف شتى الوفود حولها ، وبذل كل الجهود باخلاص للتوصل لحلول عادلة لتلك الاختلافات من خلال استخدام لغة تلقى قبولا مشتركا .

اذن ، فغياب أي من هذه العناصر الخمسة من العملية التفاوضية لن يؤدي الا الى بيانات جوفاء ، ومناورات سياسية ، أو حتى تبادل فكري ، لا مكان له ، مهما بلغت قيمته في هذه اللجنة حيث انه سيكون غريبا ودخيلا على ولايتها .

السمة الأساسية الثانية للجنة نزع السلاح ، هي خاصيتها التفاوضية ، المستمدة من الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية والقرار ٣٦/٩٢ واو للجمعية العامة وغيرها من المصادر التي تستقي منها اللجنة طبيعتها التفاوضية ، هذه الطبيعة التي تمتد الى كل جهاز فرعي يتم خلقه داخل اللجنة ليساعدها في انجاز عملها .

وعلى ذلك ، فان كل جهاز فرعي يتكون في اطار اللجنة ، يجب ان يعهد اليه بولاية التفاوض حول كل أوجه نزع السلاح التي تقع مباشرة في مجال اختصاص هذا الجهاز الفرعي ، كما هو متفق عليه في الوثيقة الختامية وفي كل ما يتصل به من وثائق وقرارات اخرى للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، فان ولاية كل من الأفرقة العاملة المختصة بضمانات الأمن ، والأسلحة الكيماوية والأسلحة الاشعاعية ، تتضمن تدابير تهدف الى التوصل الى اتفاقية أو عدة اتفاقيات متعددة الأطراف ، فيما تتصل به من مجالات نزع السلاح على التوالي .

وهكذا ، في ضمانات الأمن ، على سبيل المثال ، توجد تدابير لهذا الغرض ، ليس فقط في الوثيقة الختامية (مثلا فقرة ٥٩) لكن ايضا في قرارات الجمعية العامة مثل ٣٦/٩٤ و ٣٦/٩٥، وبالنسبة للأسلحة الكيماوية يمكن الاستناد بصفة خاصة الى الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية ، بالاضافة

الى قرارات الجمعية العامة ٣٦/٩٦ الف وباء ، أما بالنسبة للأسلحة الاشعاعية ، فلدينا على سبيل المثال الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية وقرارا الجمعية العامة رقم ٣٦/٩٧ بـاء .

وفي مجال الانواع الجديدة والمنظومات الجديدة لأسلحة التدمير الشامل ، فان الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية وكذلك القرار ٣٦/٨٩ للجمعية العامة تدعوان بجد ووضوح الى حظر ومنع ظهور أو تطوير أو صناعة جيل حديث من أسلحة التدمير الشامل وذلك من خلال معاهدات متعـــــددة الأطراف .

أما الشروط الخاصة بحظر التجارب النووية ، فقد أدرجت بوضوح في قرارى الجمعية العامـة رقمي ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ ، والسبب الوحيد ، الذى يجعلني يا سيادة الرئيس ، أرجع الى هـــذه القرارات والفقرات هو انها جميعا تشير الى الطبيعة التفاوضية الأساسية للجنة نزع السلاح والتي تبدو كما أوضحت مسبقا ، غير مقبولة لبعض أعضاء اللجنة .

اننا نحتاج ايضا ، في هذه المرحلة من عملنا ، الى الالتفات بشكل خاص الى حقيقـــة أن اللجنة ملتزمة في دورتها هذه ، بأن تقدم توصيات محددة الى دورة الجمعية العامة الاستثنائيـــة الثانية المكرسة لنزع السلاح ، حول عمل اللجنة منذ الدورة الخاصة الاولى .

ان قرارات للجمعية العامة ٣٦/٨١ الف ، و ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ و ٣٦/٩٢ واو ، و ٣٦/٩٦ الف و ٣٦/٩٧ باء ، والتي أشرت اليها مسبقا ، تطلب حرفيا ، في بعض فقراتها التنفيذية ، الـى اللجنة ، أن تقدم اسهاما ايجابيا في العمل التحضيرى للدورة الاستثنائية الثانية .

ومن الجدير بالملاحظة أيضا ، أن قرارات الجمعية العامة ٣٦/٩٦ " الف " و " بـــاء " حول الأسلحة الكيماوية و ٣٦/٩٧ " باء " حول الأسلحة الاشعاعية ، مثل الوثيقة الختاميـــــة نفسها ، تدعو الى التوصل الى اتفاقية متعددة الأطراف حول الحظر الكامل والفعال لتطوير وانتاج وتخزين هذه الأسلحة وتدميرها .

وفي ضوء الملاحظات السابقة ، واضعين في اعتبارنا كل من الفقرة الزمنية بالغة القصر المتبقية لنا قبل انتهاء دورة اللجنة هذه ، والواجب الحتمي الملقى عليها بتقديم نتائج عملها الجارى الـى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية ، التي سوف تعقد آخر دوراتها ، كما نعلم جميعـــا ، في نيويورك عقب انتهاء دورتنا الحالية مباشرة ، فانني اعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حـــان بالفعل لنبدأ بحث بنود جدول أعمالنا في سياق الدورة الاستثنائية الثانية ، كما يجب ان نولـــي عناية خاصة للقضايا التي نرى انها تتطلب اهتماما خاصا من اللجنة قبل الدورة الاستثنائية المذكورة ، بالاضافة الى قيامنا بصياغة توصيات محددة وواقعية لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وتقرهـــا .

ومن الواضح ، ان مجال الأولوية في موضوعات نزع السلاح يوازى في اتساعه وتعقيده نـــزع السلاح نفسه ، لكن في تقديرى يجب أن تكون الموضوعات التالية ، على رأس القضايا التي تستحـــق أن تلقى عنايتنا القصوى في هذه المرحلة من عمل اللجنة وعشية الدورة الاستثنائية .

(١) التقرير الخاص الذي يجب ان ترفعه اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية وفقا لما ورد في قرار الجمعية ٣٦/٩٢ واو •

وفي هذا الصدد ، فانه من الواجب أن نتلقى هيكل التقرير الخاص في أقرب فرصة ممكنة ، وذلك في ضوء ما يتفق عليه من آراء متبادلة هنا والارشادات الصادرة الى أمين اللجنة •

وعند استلام مشروع التقرير ، فينبغي أن نعقد حوله ، ودون أى تأجيل ، اجتماعات غير رسمية بالأسلوب المعتاد •

(٢) تكوين فريق عامل خاص بحظر التجارب النووية •

وهذا بند آخر ذو دلالة عالية • سيدى الرئيس ، اننا مدركون لجهودكم في سبيل تكوين مثل هذا الجهاز ، ووفدى مثل معظم الوفود المجتمعة هنا ، لن يتمكن من الترحيب بانشاء مثل هذا الجهاز على أساس نصف ولاية ، وعلى ذلك يجب التوصل الى اتفاق سريع حول جهاز فرعي للجنة نزع السلاح ، يتولى النظر جوهريا في حظر التجارب النووية ، وبمجرد أن نتفق من حيث المبدأ ، على أن ولاية مثل هذا الجهاز لن تنحصر في المناقشة أو المفاوضة حول بعض البنود وانما سوف تنظر ، من باب أولي ، وتتوصل الى اتفاق حول كل القضايا الأساسية المتعلقة بحظر التجارب النووية ، فان الفريق العامل المنشأ حديثا ، سوف يتمكن من بدء المفاوضات حول أى من المسائل الأساسية الخاصة بحظر التجارب النووية ، وعلى سبيل المثال ، المراجعة والتحقق •

ومن الضرورى التوصل خلال هذه الدورة أيضا ، الى توصية محددة فيما يتعلق بانشاء فريق عامل حول نزع السلاح النووى ، وهو البند الثاني على جدول أعمالنا ، ويمكن للجنة ان تنشئ رسميا ، مثل هذا الجهاز خلال دورتها الصيفية لعام ١٩٨٢ ، وتوجد حاليا وثائق كافية من اجل انشاء مثل هذه الأفرقة العاملة بما فيها الوثيقة CD/181 وما يتصل بها من قرارات الجمعية العامة •

(٣) وضع برنامج شامل لنزع السلاح •

على الرغم من أنني لا أدعي امكانية التوصل الى اتفاق بشأن نص واضح حول برنامج شامل لنزع السلاح خلال الدورة الحالية للجنة ، فلا أقل من أن أدعو الى مزيد من المرونة في مواقف بعض الوفود ومجموعات الوفود ، في المفاوضات التي يجريها حاليا سفير المكسيك الموقر ، والذى أود مرة ثانية ، أن أنقل اليه امتنان الوفد الكيني لما يبذله من جهود متواصلة بامتداد الأشهر في المفاوضات الدائرة داخل الفريق العامل الخاص بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • السيد الرئيس، لقد أردت أن أطلب من سفير المكسيك ، صاحب السعادة ، " الفونسو فارثيا روبليس" ، ان يكشف لي سر صناعة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تمده بكل القدره على الاحتمال والانضباط والحزم والمثابرة التي يملكها ، والتي تمكنه في الوقت ذاته من البقاء لطيف المعشر ، محبوبا ، متمتعا بأقصى الاحترام •

ان مثل هذا الكشف سيكون بلا شك ، أحد اجراءات بناء الثقة للوافدين الجدد على لجنة نزع السلاح مثلي شخصيا •

ان البحث عن تفاهم متبادل ومرونة وتعاون في المفاوضات حول البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يستمر ، ويجب علينا أن نستمر في البحث عن لغة مشتركة وتلاقي في الأفكار حول القواعد الأساسية للوثائق الثلاثة المقدمة من مجموعات الوفود المختلفة حول البرنامج الشامل لنزع السلاح وهي CD/223 و CD/205 و CD/245

وعلينا الان ان نحاول ان نقلل من الأقواس في النص والموحد وبذلك نسهل عمل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانيه المكرسة لنزع السلاح •

(٤) وضع مشروع احكام لاتفاقية متعددة الأطراف حول الأسلحة الكيميائية •

ان وفدى هنا أيضا ، يقدر صبر وجهود السفير سوجكا الموقر من بولندا ، الرئيس الحالي للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ••• وهذا مجال معقد من مجالات أنشطة اللجنة ، لكننا يجب أن نستمر في البحث عن حل توفيقي وتسوية على أساس من الوثيقة CD/220 ، مع العدالة الكاملة التي يجب ان تعطى ، وسوف تعطى بكل تأكيد ، الى الأوراق الاخرى المتعددة المقدمه الى الفريق من أجل التفاوض •

وهذا نفسه ينطبق على

(٥) وضع مشروع احكام لاتفاقية متعددة الأطراف حول الأسلحة الاشعاعية •

ان الفريق العامل الخاص بهذا الموضوع ، يرأسه حاليا السفير فيغنر الموقر من جمهورية المانيا الاتحادية ، والذى أشعر نحوه بالامتنان للطريقة التي يدير بها مداولات الفريق •

ويبدو ان هناك توافقا في الآراء قد بدأ يظهر في هذا الفريق حول بعض من الصياغات المتعددة المنبثقة من الاوراق المتعددة المطروحة أمام اللجنة ، وهذا اتجاه مشجع ننتظر ثماره النهائية بفارغ الصبر •

(٦) وضع مشروع احكام لاتفاقية متعددة الأطراف حول ضمانات الأمن •

هنا أيضا ، هناك بعض العلامات المشجعة ، بفضل جهود الموقر السفير احمد من الباكستان •

ومن الواضح بقاء كثير من الصعوبات الواجب تخطيها في كل الأفرقة العاملة السابق ذكرها ، وقد تكررت التساؤلات حول كيفية من الآن في عمل هذه الأفرقة ، مع اقتراب الدورة الاستثنائية الثانيه •

يبدو لي ، انه يجب بذل عناية خاصة حتى لا يؤدى انتشار الاقتراحات والاقتراحات المضادة الى اغراقنا ، أو استنزاف قدرات اللجنه في بحث هذه الأوراق والنظر فيها •

ان هذه الأوراق يجب أن تدرس بعناية وتوحد ، ثم يتم التفاوض بشأنها في ضوء الوثائق الأساسية الموجودة فعلا •

ومن الواجب التعرف على العناصر المشتركة واعادة تنظيمها في تسلسل منطقي ، وينبغي تلافي انتشار الأقواس وازدواج الصياغات والوسيلة الوحيدة للتقليل من الأقواس ، هو ابقاؤها فقط

بالنسبة للصياغات التي ما زالت توجد حولها اختلافات أساسية ، كما انه ليس مما ينصح به ، أن نورد كل الآراء الماضية والحاضرة والتعليقات التي أبدتها الوفود حول كل البنود ، ويجب ان نتخذ قرارا موحدا في هذا الصدد قبل انتهاء الدورة الحالية للجنة •

كما يجب أن تستخدم النصوص الموحدة كقواعد للمفاوضات المستقبلية ويمكن للامانة أن تعدها بشكل ملائم كمشروعات تقارير يمكن تقسيمها مثلا الى ثلاثة أقسام كبيرة •

ففي القسم " الف " على سبيل المثال ، قد توضح كل التدابير أو العناصر التي حولها فعلا التقاء في الأفكار •

وفي القسم " باء " توضح العناصر أو التدابير التي لم يتم التوصل بشأنها الى توافق كامل في الآراء وان كانت الاختلافات حولها غير أساسية أو عميقة •

ويتضمن القسم " جيم " كل التدابير والعناصر التي ما زالت توجد حولها خلافات أساسية ، على أن يحظى هذا القسم من التقرير بدرجة أعلى من التركيز اثناء المفاوضات في المستقبل •

ويمكن انهاء كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ، بعرض لردود الفعل أو التعليقات الجوهرية التي أبدتها الوفود المختلفة ومرة أخرى ، فقط تلك التي لم يمكن الاتفاق على اسقاطها •

وسوف تستمر المحاولات في ازالة هذه الاختلافات والأقواس في نيويورك أثناء الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية ، ثم بعد ذلك ، اثناء انعقادها •

ان وفدي مستعد ، بل هو حريص على الاشتراك في التوصل الى هذا المسعى ، بشكل بناء وفعال على الرغم من امكانياتنا البشرية المحدودة جدا ، وأخيرا وليس آخرا ، فان احدى القضايا ذات الأولوية العليا في الدورة الاستثنائية الثانيه هي مسألة تدعيم القدرة التفاوضية للجنة نزع السلاح ومشكلة اعادة النظر في عضوية اللجنة • انني لمدرك يا سيادة الرئيس ، انك قد بدأت فعلا شخصيا ، في مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة ، وان وفدي يؤكد تأييده الكامل لهذا المقترب ونأمل أن تتمكن اللجنة قريبا من التوصل الى اتفاق حول كيفية معالجة هذا الامر •

ان امنيتنا الأساسية هي أن تحتفظ اللجنة بخاصيتها الأساسية باعتبارها الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف حول كل امور نزع السلاح ، مع العمل على زيادة وتأمين خصائصها الأساسية الأخرى من كفاية وسرعة في الانجاز وفاعلية ، وينبغي التأكيد على كل ذلك الآن وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة •

السادة المندوبون الموقرون ، والآن ، اسمحوا لي أن أنتقل الى الجزء الثاني من حديثي اليوم ، موضوع البند الثالث من جدول أعمالنا وأقصد اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

ان كل ما كتب حول نزع السلاح حتى الآن يؤكد على حقيقة أن الأسلحة النووية تشكل أعظم وأخطر تهديد للبشرية ، وفي سياق تدخلي الحالي ، يمكن الاستناد بوجه خاص الى الفقرات ١١ و ١٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٥٦ الى ٦٥ من الوثيقة النهائية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح •

كما ان الجمعية العامة قد أقرت عددا من القرارات حول قضية ضمانات الأمن ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية مثل بلدي كينيا •

ان كثير من الوفود قد أكدت مواقفها عدة مرات على مدار وجود هذه اللجنة وفي بياني يوم ٢٣ شباط/فبراير ، أعربت عن قلق وفدي المتعاظم من نقص التقدم في المداولات حول بنود اللجنة ذات الأولوية القصوى أعني البند ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، ولم تكن الوحيدين في هذا الصدد .

وخلال ذلك البيان ، قمت بابراز عدة نقاط يعلق عليها وفدي أهمية كبيرة ، مثلا ، ان الحفاظ على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتدعيمه يعتمد الى حد كبير على سلوك الدول غير النووية ، وان نظرية الردع النووي وتطبيقها لا تقبلها كثير من الوفود لانها تمثل تناقضا بالغ السوء والخطورة .

انني لا أستطيع الا أن اكرر نداءنا الجدي للقوى الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد النظر في سياساتها ومواقفها المعلنة المتعلقة بالتدابير الخاصة بجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

ان ارتباط مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بمسألة الحظر الشامل للتجارب النووية يماثل ارتباط معاهدة منع الانتشار بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي يطالب بها المجتمع الدولي منذ عدة سنوات . ان الصبر ، بكل تأكيد ، فضيلة عظيمة ، لكن له حدوده ، وفيما يتعلق بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فانها قد مارست ، وسوف تستمر بلا شك في ممارسة حقها المشروع في مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم فورا بتعهدات واقعية ذات الزام قانوني فيما يتعلق بتقدم جوهري وسريع نحو نزع السلاح النووي والتوصل النهائي لعقد اتفاقية قانونية ملزمة حول نزع السلاح الشامل والكامل خاضعة لرقابة دولية حازمة ، مناسبة وفعالة .

ان التصريحات من جانب واحد الصادرة في عام ١٩٨٠ عن الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وكما هو موضح في الفقرة ٣٢ من الوثيقة النهائية ، ليست مقبولة من مجموعة الـ ٢١ ومن وفود كثيرة اخرى ، ليس فقط لأنها تفتقر الى الالتزام الجاد من جانب مصدريها ، وهو الالتزام الضروري لتلبية الطلبات العادلة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولكن ما هو أسوأ من ذلك أن هذه التصريحات ، وهو مما يثير السخرية ، تدعو الى حماية الدول الحائزة للأسلحة النووية من الدول غير الحائزة لها . ان وفدي يذكر ويؤكد التزامه بموقف مجموعة الـ ٢١ المبني على أن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تكون عالمية وغير مشروطة . وأود في هذا الصدد ، أن أشير بالتقدير الى التأكيد المتكرر الذي أصدرته جمهورية الصين الشعبية من جانب واحد ، لأول مرة عام ١٩٦٤ ، من أنها " لن تكون في أي وقت وتحت أي ظروف البادئة باستخدام الأسلحة النووية " ، كما نشير أيضا باهتمام الى مقترحات الصين حول مسألة ضمانات الأمن الواردة في الوثيقة CD/207 في ٦ آب/أغسطس ١٩٨١ . ان هذه الوثيقة جديرة بأن تدرس عن قرب ونأمل أن تخرج علينا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بمواقف أعيد النظر فيها ، لتضعها أمام اللجنة لتدرسها بعمق ، وسيأتي هذا التحرك بكل تأكيد ، متسقا مع الفقرة ٥٩ من الوثيقة النهائية والتي تقضي في مضمونها بأن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا حثيثة للتوصل الى اجراءات فعالة وغير مشروطة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

وفي هذا المجال ، يود وفدي أن يكرر التأكيد على الحاجة الكاملة للالتزام بدقة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الموقعة في أول تموز/يولية ١٩٦٨ والتي بدأت في السريان اعتبارا من ٥ اذار/مارس ١٩٧٠ . ان هذه المعاهدة تخدم المصالح الأمنية لكل الدول ، تماثل في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . والى ان يتم التوصل الى تحقيق نزع السلاح النووي وابرام

معاهدة دولية حول نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، فانه من المسلم به ان تتخذ الجماعة الدولية اجراءات تتفق والمبادئ التالية :

١ - هناك حاجة ملحة للاسراع ، داخل لجنة نزع السلاح وفريقها العامل المختص بضمانات الأمن ، لعملية التوصل الى معاهدة صالحة في كل زمن حول مسألة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

٢ - من الأمور ذات الضرورة الملحة ان تتخذ القوى النووية اجراءات فعالة ومناسبة بالنسبة لكل الدول غير الحائزة للاسلحة النووية دون أى شروط أو حدود .

٣ - يجب ان يتوقف تجريب الاسلحة النووية في الحال .

٤ - اتخاذ قرار بالحظر الفورى والكامل لاستخدام الأسلحة النووية .

٥ - وضع اجراءات دولية مناسبة وفعالة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

٦ - الاقرار السريع لمعاهدة دولية لتأمين الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

٧ - الضرورة الملحة لتنفيذ قرارات وتوصيات الجماعة الدولية في مجال نزع السلاح على المستويين الشامل والأقليمي مثل القرارين رقم P - 28/72 و P - 29/12 المتعلقين بزيادة أمن الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، واقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا والذين تم اقرارهما في المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية الذى عقد في بغداد ، العراق ، من ١ الى ٦ حزيران /يونيه ١٩٨١ .

وعلى ذلك ، فان ضمانات الأمن لا يجب أن تمتد فقط الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وانما أيضا الى المناطق الحائزة للأسلحة النووية ، وهنا أيضا ، فان سلوك الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف يكون عاملا محددا ذى دلالة ، خاصة في هذه المرحلة التي نواجه فيها مستويات رفيعة من التقدم التكنولوجي السريع كما يجب حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الهجوم أو التهديد بالهجوم عليها بالأسلحة النووية في كل البيئات المحيطة بما فيها الفضاء الخارجي .

وختاما ، يجب أن أقول أن الكرة في ملعب القوى الحائزة للأسلحة النووية ، وعلى لجنة نزع السلاح وفريقها العامل المختص بضمانات الأمن أن تعمل في مناخ التقارب وتركز جهودها على القضايا والمشكلات المحددة التي تظهر في مختلف الاقتراحات ، والتي ما زالت محل خلافات كبيرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . يجب اذن باختصار ، تكثيف البحث عن " منهج مشترك " تقبله كل الوفود والتجديد الفورى لولاية فريق العمل المذكور في بداية عمل اللجنة السنوى ، بهدف اتاحة الفرصة للفريق العامل للاستمرار في التفاوض من اجل التوصل الى اتفاق كما أوصت بذلك الجمعية العامة في قرارها رقم ٤٦/٣٥ في ٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ .

السيد الرئيس •

أود في النهاية أن أعلن رضاء الوفد الكيني عن الاسلوب الذى تدار به المشاورات والاتصالات غير الرسمية ، خاصة تلك المتعلقة بالبند ١ و ٢ من جدول أعمالنا وذلك تحت رئاستكم ذات الكفـــاءة والقدرة العالية • لقد اثبتت المشاورات فائدتها العظيمة ، وآمل ان تستمر قوة الدفع وان تكشـــف ارادة مناقشة الاختلافات القائمة بين الوفود ومجموعات الوفود بهدف التوصل الى اتفاق سريع حـــول كل من المشكلات الاجرائية والجوهرية المطروحة أمامنا لنحلها •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل كينيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة ، والآن أعطي الكلمة لممثل الارجنتين ، سعادة السفير كاراسالس •

السيد كاراسالس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) :

لقد اتيحت لي الفرصة من قبل لاعرب عن رضاء وفدى لرئيستكم تـرأسون عمل هذه اللجنـــة ، وعن تقديرنا للكفاءة العالية التي عمل بها سلفكم في رئاسة اللجنة ، سفير ايران • اسمح لـي اذن يا سيدى ، أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن سعادة وفدى لوصول ممثلين جديدين الى هذه اللجنة، وهما سفير هولندا وتشيكوسلوفاكيا ، كما أود أن أعرب ايضا عن أسفي الشخصي لرحيل السفير ماليترا من رومانيا ، الذى تعود صداقتي بـــه الى عشرين عاما مضت ، والذى سعدت بالعمل معـــه في هذه اللجنة • وأود أن أطلب الى الوفد الروماني أن يتكرم بنقل أطيب تمنيات وفدى وتمنياتـــي الشخصية الى السفير ماليترا بالنجاح في المهام الجديدة التي عهدت بها حكومته اليه •

أود أن أتحدث اليوم عن بند جدول الأعمال الذى كان محل مناقشتنا في الاســـبوع الماضي ، والذى كنت قد طلبت بصدده ادراجي على قائمة المتحدثين ، وأقصد البند الرابـع من جدول أعمال اللجنة والمتعلق بالأسلحة الكيماوية •

ان وفدى يشعر بالاغتباط للاتفاق الخاص بتجديد ولاية عمل فريق العمل المختـــص بالأسلحة الكيماوية ، ذلك الاتفاق الذى كان يأمل الكثيرون منا في التوصل اليه ، والذى لم يكـن الطريق اليه يسيرا ••• اننا نأمل أن تعطي هذه الولاية الجديدة دفعة جديدة لمناقشات هذا الفريق ، والتي ادارها السفراء أوكاوا وليدغارد بكفاءة عاليه خلال الأعوام الماضية والتي يقودهـا اليوم بنفس الحماس، السفير سوبكا •

ولا أجد ضرورة في ابراز الأهمية التي تمثلها معاهدة حول الأسلحة الكيماوية في الاطـــار العام لنزع السلاح ، ان التوصل السريع لهذه المعاهدة سيكون استجابة للتطلعات العميقة للجماعة الدولية ، والتي أحيطت حتى اليوم ، على الرغم من المفاوضات الثنائية الدائرة بين الولايـــات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والأعوام الطويلة من المناقشات المتعددة الأطراف في مؤتمـر لجنة نزع السلاح وفي اللجنة الحالية •

ان العناصر الكيمائية تتميز بطبيعتها بخصائص فنية متعددة ، تجعل عملية حظرها مسألة معقدة ، ولا تشكل المواد الكيمائية المهلكة بالغة السمية خلافا كبيرا حولها حيث ان درجة سميتها المرتفعة تعني انه لا يمكن استخدامها في الأنشطة السلمية ولأغراض البحث ، الا بكميات متناهيـــة الصغر •

ولا تبدو الصورة بهذا الوضوح بالنسبة للمواد الكيماوية المهلكة والمضرة ، التي تستخدم في مجالات الطب والزراعة والمجالات السلمية الأخرى ، ويرجع ذلك لطبيعتها المزدوجة ، وللتقدم الدائم في الصناعات الكيماوية والأبحاث المستمرة حولها •

ان " السلائف " بالاضافة الى ظهور " الأسلحة الثنائية " قد أضافت مشكلات جديدة وصعبة الى صياغة تعريف دقيق وصحيح للأسلحة الكيماوية الواجب حظرها وفقا للاتفاقية •

وفي هذا الصدد ، فان وفدى يرى ، كما سبق أن أعلن في بيانه يوم ٢١ تموز/يولية ١٩٨١، أن يتضمن تعريف" الاسلحة الكيماوية " ذكرا لتعبير " الأسلحة الثنائية " •

ان معيار " الغرض العام " سوف يسمح بعمل تفرقة عامة بين المواد الكيمائية المحظورة وتلك المسموح بها ، وان كان يجب أن يستكمل بمعايير أخرى مثل " النمية " و " التركيب الكيميائي " و " الكمية " •

ان أهمية التكامل بين المعايير المختلفة تظهر ، بوجه خاص، في مجال التحقق من الالتزام بالاتفاقية • ان الطبيعة الذاتية لما يسمى بمعيار " الغرض العام " وصعوبة تطبيقه ايجابا أو سلبا ، تفرض اللجوء الى وسائل أخرى لتحديد ما اذا كان انتاج أو تخزين أو نقل مادة ما ، بكمية ما من عدمه ، يشكل انتهاكا للاتفاقية •

اننا نعتقد أن السجلات الدولية الخاصة بانتاج واستهلاك وتصدير واستيراد مواد كيمائية محددة قد تكون ذات فائدة عظيمة في هذا الصدد •

ان وفد الارجنتين ، مع غيره من الوفود ، قد أيد باستمرار الحظر الكامل للأسلحة النووية، على أن يشمل نطاق الحظر " استخدام " هذه الأسلحة •

وقد اثيرت في مواجهة هذا الاقتراح حجج شتى ، لا يراها وفدى مقنعة على الرغم من الاحترام الواجب الذى يكنه نحو الوفود التي أبدتها •

لقد قيل أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يحظر تماما استخدام المواد الكيمائية اثناء الحرب ، وان تكرار هذا الحظر سوف يثير الشكوك فيما يتعلق بالقيمة المعترف بها للبروتوكول وان تضمين آلية للتحقق سوف يؤدى الى التباسات •

لكننا لا نوافق على هذا الرأى للأسباب الآتية :

اولا ، ان أنصار الحظر الصريح " لاستخدام " الأسلحة الكيمائية لم يرموا أبدا الى اضعاف بروتوكول ١٩٢٥ ، على العكس من ذلك ، ان صلاحيته يمكن أن يعاد تأكيدها بوضوح في ديباجة الاتفاقية وفي فقراتها التنفيذية •

ان وجود الاتفاقيات الدولية التي تتكامل ويؤكد بعضها البعض هو أمر طبيعي في التطور الدائم للأدوات الدولية ، ويمكن ان نذكر على سبيل المثال البروتوكولات الاضافية لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات الدولية المسلحة والتي ابرمت في عام ١٩٧٧ • ان هذه البروتوكولات الاضافية تؤكد سريان مفعول اتفاقيات ١٩٤٩ ، ثم تنص على مجموعة من التدابير التي تكمل وتطور تدابير تلك الاتفاقيات •

ثانيا ، ان بروتوكول ١٩٢٥ قد تم تحريره في مرحلة معينة من تاريخ القانون الدولي ، وقد تطور هذا التاريخ وتقدم منذ ذلك الحين • ففي الماضي ، كانت " الحرب " التي اقتصر البروتوكول على الاشارة اليها ، تتميز بوضوح عن " الصراعات المسلحة " الأخرى • ان الطبيعة الخاصة للظروف التي كانت تقع فيها الحرب كانت تؤدى الى نتائج قانونية لا تعرفها اساليب الصراع الاخرى •

لقد تم حظر الحرب جزئيا في المقام الاول بواسطة ميثاق عصبة الأمم في عام ١٩١٩ ثم نهائيا في ميثاق بريان كيلوج في عام ١٩٢٨ ، لكن الصراعات المسلحة الأخرى ، التي لا تتفق في خصائصها مع مفهوم حالة الحرب ، ظلت على هامش هذا الحظر • ان ميثاق الأمم المتحدة قد أزال هذا الفارق عندما أنكر بشكل مطلق أى التجاء للقوة •

ومنذ ذلك الوقت ، حلت مفاهيم أخرى محل المفهوم التقليدى " للحرب " مثل " الصراع المسلح " و " العمل العدائي " والتي تنطبق على قدم المساواة على المواقف كما تنطبق على من يخلقونها •

ان بروتوكولات جنيف لعام ١٩٤٩ تشكل مثالا جيدا ، فالفقرة الأولى من المادة الثانية ، المشتركة في البروتوكولات الأربعة ، تشير الى " صراعات دولية مسلحة " ، وهو مفهوم ينطبق على الحرب كما ينطبق على أى صراعات أخرى مسلحة بين الدول ، أيا كانت حدتها ••• ان البروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧ ، والتي أضافت عناصر جديدة لهذا الاطار المرسوم ، قد تابعت هذا التطور •

ان تطور المفاهيم يظهر جليا في الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيماوية ، والتي بدأنا نهتم بها •

فالعنصر الثاني من الاتفاقية ، الوارد في تقرير فريق العمل المقدم عام ١٩٨١ ، يتحدث عن " أغراض عدائية " • وفي العنصر الثالث الخاص بحظر نقل الأسلحة الكيمائية الى " أى شخص " ، اصطلاح واسع المرمى ، لا يهدف فقط الدول وانما أيضا أى جماعة أو منظمة أو شخص •

من الجلي اذن أن تدابير بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ تدابير محدودة ، ومن هنا ضرورة أن يمتد الحظر في الاتفاقية الجديدة ، الى الاستخدام •

ثالثا ، ان الصياغة المتعلقة بالمواد والأجهزة المحظورة كما وردت في بروتوكول جنيف غير واضحة ، لدرجة انه يمكن ان نشك جديا في أن هذا البروتوكول يشمل فعلا كل الأسلحة الكيماوية التي أصبح من الممكن وجودها بفضل التطور الكبير في الصناعات الكيمائية ، بما فيها الأسلحة الثنائية •

رابعا ، انه في خلال الخمسين عاما الماضية ، ظهرت اتهامات كثيرة باستخدام الأسلحة الكيماوية ، وكما اعتدنا مع الواقع الدولي ، فمن المتوقع استمرار ظهور هذه الاتهامات مستقبلا •

ان وجود بروتوكول يحظر " استخدام " الأسلحة الكيمائية ، دون ان يوفر اجراءات للتحقق في هذا المجال ، يهدد بخلق موقف من عدم الأمان ، حيث لا يمكن التأكد من صحة الاتهامات والردود عليها ، ولا يمكن حسمه الا اذا وجد " الاستخدام " له مكانا ايضا في الاطار العام للحظر الذى تكفله اتفاقية شاملة تقدم نظاما مرضيا للتحقق •

انني أود أن أتحدث الآن بالتحديد عن التحقق ، أحد الأوجه الهامة في الاتفاقية •

ان الارجنتين تميل الى تأييد نظام من للتحقق يجمع ما بين الآليات القومية والدولية •

اننا نعتقد أن التحقق الدولي ، بما يتضمنه من تفتيش ميداني يتم على أسس غير تمييزية ، هو النظام الوحيد الفعال الذى يضمن للدول الآخذة في النمو ، والتي لا تتوفر لديها مستويات عالية من التكنولوجيا ، أن تطمئن الى احترام الدول الاخرى الأطراف لتدابير الاتفاقية •

وتتمسك بعض الدول في معارضتها لنظام التحقق الدولي بحجج السيادة ، واعتقادها أن مثل هذا النظام سوف يعني تدخلا في الأنشطة الصناعية للدول المعنية •

ويجب ان يقوم هذا النظام للتحقق الدولي من خلال جهاز يمثل الدول الأطراف ويشكل على أساس من التوزيع الجغرافي المناسب ، ويقوم بتطبيق الأساليب المقبولة عالميا ويراقب احترام الاتفاقية على أساس من المساواة بين كل هذه الدول وبذلك نضمن حماية مصالح الجميع •

ان عنصر التفرقة الذى يهدد حقوق الدول ، لا يجب أن يوجد في أى اتفاقية تتوصل اليها لجنة نزع السلاح ، أول جهاز تفاوضي حقيقي •• ان تطبيق اللجنة لقاعدة توافق الآراء عند التوصل الى اتفاقية يجعل هذه الاتفاقيه تلقى قبولا عالميا •

ان وفدى ، كما أعلن في مناسبات سابقة ، يرى انه من الضرورى ان تكون لجنة استشارية من عدد صغير من الدول الأطراف ويكون في متناولها مجموعة من الخبراء المعنيين من قبل هذه الدول ، وعلى أن يعترف بهذه اللجنة كجهاز للمراقبة والتحقق من احترام وتطبيق الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيماوية •

ويجب ان تتلقى هذه اللجنة الاستشارية أى اتهامات تتعلق بأى انتهاكات محتملة وتكون مسؤولة عن تأكيد أو نفي هذه الانتهاكات •

وعلى الجانب الآخر ، فاننا لا نؤيد فكرة الاستعانة بمجلس الأمن في أى مرحلة من هذه الاجراءات ، فنظام التصويت الحالي في هذا الجهاز يجعله غير ملائم للقيام بدور ايجابي محايد في مجال التحقق •

لقد سبق أن ذكرت أنه بالاضافة الى التابع السياسي فهناك القضايا الفنية المتعلقة بهذا الموضوع ولقد تلقت هذه اللجنة ، والفريق العامل المختصر مجموعة من الوثائق التي تصف أساليب التحقق الممكنة لكل عنصر من عناصر الاتفاقية •

ولن استرسل في تفاصيل هذه المقترحات وانما سوف اقتصر على الاشارة الى انه مهما توفر التقدم العلمي والتكنولوجي الذى يسمح لنا بالاقتراب من نظام التحقق الأمثل ، فسيكون هناك دائما هامشا للشك ، وامكانية للتضليل أو لكتمان الحقائق •

هل سيأتي اليوم الذى يمكننا فيه أن نتأكد من أى دولة قد قامت بالفعل بتدمير كل مخزونها من الأسلحة الكيماوية ؟ أو أنها ، في اعلانها ، لم تغفل ذكر بعض من أماكن التخزين ؟ وأى نوع من أنظمة التحقق يمكن وضعه لمنع العلماء والمهندسين من افشاء معلومات هامة قد تمكن آخرين من صنع أسلحة كيماوية •

ان السفير اوكاوا في حديثه في الجلسة العامة يوم ٢٣ شباط/فبراير الماضي حول البند الأول من جدول أعمالنا ، قال ما يلي :

" ان الأداء الفعال لنظام تحقق موثوق به لهو على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لأى اجراء لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة ، بيد أن البحث عن الكمال المطلق في آلية التحقق ، أى في طريقة تحقق معصومة من الخطأ ، قد يتسبب في عدم التوصل الى أى اتفاق . فلا بد من ايجاد توازن معقول من ناحية بين جدوى الحصول على اتفاق ايجابي لنزع السلاح ولو غير كامل ، وبين الخطر المتمثل في أن بعض الانتهاكات جائزة الوقوع نظريا برغم آلية التحقق التي تم الاتفاق عليها من ناحية اخرى ، ولعل كفاية أى نظام للتحقق هي في نهاية المطاف مسألة تقدير سياسي وثقة متبادلة . "

اننا نعتقد ان كلمات سفير اليابان وثيقة الصلة أيضا بمجال اتفاقية حول الاسلحة الكيماوية .

ان كل معاهدة يجب أن تستند الى قدر معين من الثقة بين الأطراف ، واذا كان علينا أن نختار بين أن يكون لدينا اتفاقية متضمنة لنظام ملائم ، وأكرر على كلمة ملائم ، للتحقق الدولي والوطني ، حتى لو كان هذا النظام لا يمثل الكمال المطلق في كل ما يقدمه من تدابير ، وبين ألا يكون لدينا أية اتفاقية على الاطلاق ، فاننا نفضل الخيار الاول .

ان وفدى سوف يستمر في المساهمة في البحث عن نظام يقبله الجميع ، حتى نتمكن بتوفر حسن النية ، والتعاون بين كل اعضاء اللجنة ، من صياغة اتفاقية حول الأسلحة الكيماوية بعد أن أصبح اقرار مثل هذه الاتفاقيه ضرورة بالغة الالحاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الارجنتين على بيانه وعلى الكلمات الكريمة التي وجهها للرئاسة ، والآن أعطي الكلمة لممثل الصين ، سعادة الوزير تيان جين .

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، منذ أن انشأت اللجنة في عام ١٩٨٠ ، الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية ، تحت الاشراف النشط للسفير اوكاوا من اليابان والسفير ليدفارد من السويد ، دارت مناقشات مفصلة وعميقة داخل الفريق حول المسائل المتعلقة باتفاقية لحصر الأسلحة الكيماوية . وخلال المناقشات حول " عناصر اتفاقية للأسلحة الكيماوية " على وجه الخصوص ، اتضحت الكثير من القضايا . اننا سعداء هذا العام برؤية اللجنة تتخذ القرار الصحيح بتوسيع ولاية الفريق العامل حتى يمكن له ان ينتقل في عمله ، الى المرحلة النهائية المتعلقة بوضع الاتفاقية ، ونأمل أن يتمكن الفريق العامل تحت السفير سوبكا من بولندا وبفضل جهود كل الوفود من انجاز الواجب الهام الذى كلفته به اللجنة .

وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد تحقق في مجال عملنا ، الا ان الطريق المؤدى الى اتفاق ليس ممهدا ولا يوجد مجال للكثير من التفاؤل في هذا الصدد . ان بعض الاحداث التي وقعت خلال العامين الاخيرين بصفة خاصة ، قد أثارت لدينا احساسا عميقا بالقلق وأود أن أشير أولا الى الاتهامات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمائية في افغانستان ولاوس وكمبوتشيا . ان عددا من التقارير والحقائق قد أثار بالفعل الاهتمام البالغ للرأى العالمي ومن الطبيعي أن يطالب الناس باجراء تحريات عادلة وكشف الحقائق ، وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارات حول هذا الموضوع

وشكلت مجموعات لاجراء التحريات • وبالرغم من أن الدول المعنية قد انكرت بوضوح استخدامها للأسلحة الكيمائية ، الا انها عرقلت سير هذه التحريات • وبالنظر الى هذه الظروف قد يتساءل المرء : كيف يمكن " للثقة " التي يتحدثون عنها بكل هذه الطلاقة أن تقوم اذا لم يكن هناك دليل على الالتزام بالمعاهدات الدولية القائمة فعلا ؟ كيف يمكن ضمان فاعلية الاتفاقية المستقبلة ؟ ان الأمور على حالتها هذه سوف تلقى بالتأكيد ظلالها على المفاوضات الدائرة • بالاضافة الى ذلك ، فان احدى القوى العظمى قد أكدت انها قررت انتاج الأسلحة الكيمائية الثنائية بهدف تحقيق التوازن في مواجهة تفوق القوة العظمى الأخرى في ميدان الأسلحة الكيمائية • ان هذا القرار كفيل بدوره لأنه يؤدى الى مزيد من التوسع في ترسانة الأسلحة الكيماوية للقوة العظمى الأولى ونحن نعلم جميعا أن تكنولوجيا انتاج الأسلحة الكيماوية الثنائية ليس سرا بالنسبة لكلا القوتين العظميين ، وان كلاهما تملك القدرة على انتاج مثل هذه الأسلحة بكميات كبيرة • ان اقرار مثل هذه التكنولوجيا سوف يحول انتاج عوامل الحرب الكيمائية الى انتاج للمواد الكيمائية العادية وبالتالي فان الاعداد لحرب كيمائية سيصبح اكثر سرية واكثر سهولة مما يزيد من مخاطر تلك الحرب • ان كل الشعوب تواجه موقفا انتقل فيه سباق التسلح بين الدولتين اللتين تملكان اكبر ترسانات للأسلحة النووية والتقليدية الى ميدان جديد ، ووصلت فيه قدرتهما على تطوير واستخدام الأسلحة الكيمائية الى مرحلة جديدة • ان فشل هذا الفريق العامل في تحقيق تقدم سريع في مفاوضاته ، وفشله في التوصل ، في أقرب وقت ، الى اتفاقية حول الحظر العام والتدمير الشامل للأسلحة الكيمائية سوف يؤدى الى تصعيد سباق التسلح بين القوى العظمى في مجال الأسلحة الكيمائية ويزيد بالتالي من احتمالات استخدامها على مستوى أكثر اتساعا في الحروب والصراعات المسلحة ، وهذا شئ قد صممت شعوب العالم على رفضه • ان لجنة نزع السلاح مسؤولة عن منع نشوء هذا الموقف وعن التوصل الى اتفاق بشأن ابرام اتفاقية للأسلحة الكيماوية في أسرع وقت ممكن •

ان الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية يعمل الآن في صياغة التدابير المحددة للاتفاقية المستقبلة ، وقد تمسكنا دائما بأن يغطي نطاق الحظر في الاتفاقية المستقبلة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية وقد شرح وفدنا تكرارا السبب وراء ذلك خلال الاجتماعات العامة للجنة نزع السلاح وخلال اجتماعات الفريق العامل للأسلحة الكيماوية • وفي الوثيقة CD/CW/CRP.24 بتاريخ ٣ آذار/ مارس ١٩٨٢ المقدمة من وفود الارجنتين واستراليا واندونيسيا والصين والباكستان توجد فقرة شرطية خاصة بحظر استخدام الأسلحة الكيماوية • ولن أكرر هنا الأسباب التي تجعل من الاتفاقية المستقبلة عملا مكملا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وليست عملا مناقضا لها ، فقد سبق وان ذكرت هذه الاسباب من قبل • انني أود فقط أن اقتصر على النقطة التالية وهي أن بروتوكول جنيف يفتقد لوجود اجراءات للتقاضي ونصوص متعلقة بالتحقق مما أدى الفشل في اتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج ومنع أى انتهاك لهذا البروتوكول في السنوات التي تلت عقده • واذا لم يقم نطاق الحظر للاتفاقية المستقبلة بتغطية حظر الاستخدام ، فان أى اجراءات للتحقق ، أيا كانت درجة تفصيلها ، لن تنطبق على استخدام الأسلحة الكيماوية ، مما يؤدى لوجود ثغرة خطيرة • اننا نرجو أن تقوم الوفود الحاضرة والمدركة للضرورة الملحة لحظر استخدام الأسلحة الكيماوية ، بالنظر جديا في هذا الاقتراح •

لقد ناقش الفريق العامل مسألة التحقق بشكل واقعي • ان الوفد الصيني يرى أن أى اتفاقية لمنع الأسلحة الكيمائية يجب ان تتضمن رقابة دولية دقيقة وفعالة واجراءات للتحقق ، وبدون ذلك فلا يمكن ايجاد اتفاق له معنى حول نزع السلاح ولقد أوضح الوفد الصيني في ورقة العمل CD/102

التي قدمها في ١٩٨٠ ، ضرورة وجود اجراءات رقابة دولية صارمة وفعالة لضمان الالتزام الدقيق بتدابير الاتفاقية • ومن أجل هذا الغرض ، يجب انشاء جهاز رقابة دولي مناسب ، يتولى مسؤولية التحقق من تدمير المخزون من الأسلحة الكيمائية وازالة تسهيلات انتاجها • كما يجب منح هذا الجهاز السلطة الكافية ليمكنه البدء من اجراء التحريات السريعة اللازمة في حالة وجود شكوى تتعلق باستخدام الأسلحة الكيمائية أو أي انتهاكات أخرى واتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجة مثل هذا الانتهاك بعد التحقق من هذه الشكوى • وفي هذا الصدد فان الوثيقة CD/244 التي قدمها وفد المملكة المتحدة تقدم اقتراح شامل مشابه في شكل تدابير خاصة بالاتفاقية المستقبلة ، واننا لنقدر هذه المساهمة من جانب وفد المملكة المتحدة •

وهناك بعض المقترحات الواقعية في ورقة العمل CD/220 بشأن تشكيل ومهمة واجراءات العمل داخل الآلية الدولية للتحقق • وفيما يتعلق بمهمة الآلية الدولية للرصد والرقابة ، أود أن أشير الى أنه لا يوجد في ورقة العمل المذكورة وغيرها من الأوراق فقرة شرطية واضحة حول التفتيش الفعال على الموقع في استخدام الأسلحة الكيمائية • ونحن نعتقد أن التحقق من الموقع لا يعتبر ضروريا فقط وانما يمثل ضرورة ملحة في ضوء الأحداث الدولية التي وقعت في الأعوام الأخيرة ، والواقع أن هناك سيلا مستمرا من الشكاوى حول استخدام الأسلحة الكيماوية منذ توقيع بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥ ولهذا السبب ، فاننا نرى أن الاتفاقية المستقبلة لا يجب أن تشتمل في نطاق الحظر ، على استخدام الأسلحة الكيماوية فقط ، وانما يجب أن تمتد اجراءات التحقق في هذه الاتفاقية لتطبق على استخدام مثل هذه الأسلحة ، وبهذا يمكن تدعيم بروتوكول جنيف وجعل الاتفاقية المستقبلة أكثر شمولا وفاعلية •

ان مشاورات الخبراء التي عقدت حديثا قد أقرت وسائل قياسية لتحديد السمية المهلكة من خلال الحقن تحت الجلد والاستنشاق واقترحت عمل جداول تضم السلائف الاساسية وعوامل الحرب الكيمائية والمواد الكيمائية الأخرى الضارة والتي يصعب صياغة معيار سميتها • ان هذه النتائج الواقعية ذات الطبيعة الفنية ستكون بلا شك ذات فائدة لمفاوضات لجنة نزع السلاح ونحن نرحب بهذه النتائج الايجابية • وقد قام الخبير الصيني أيضا بتقديم ورقة عمل تضمنتها الوثيقة CD/CW/CTC/3 ونحن نأمل أن تستمر اللجنة في القيام بمزيد من المشاورات حول المشكلات الفنية خلال دوراتها القادمة ، مستفيدة في ذلك من وجود خبراء من الدول المختلفة في جنيف ، بهدف زيادة التقدم في مفاوضاتنا • اننا ندرك تماما أن المفاوضات حول منع الأسلحة الكيماوية هي في الاساس أمر سياسي أكثر منها قضية فنية ، وفي هذا الصدد فان القوتين العظميين المالكتين للاسلحة الكيماوية تتحملان القدر الأكبر من المسؤوليات ولو انهما اوقفتا سباق التسلح فيما بينهما في مجال الأسلحة الكيماوية واثبتتا صدق نواياهما ، فسيؤدي ذلك الى الاسراع في عملية التفاوض حول ابرام اتفاقية لمنع الأسلحة الكيماوية •

السيد نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) السيد الرئيس ، قبل أن أبدأ في شرح موقف فنزويلا فيما يتعلق بمختلف البنود المدرجة على جدول أعمالنا ، أود أولا أن اهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح ، فبلادنا على وجه الخصوص ، تتمتع بعلاقات طيبة مع البلد الذي تمثلونه •

وأود أيضا أن أعبر عن امتنان وفدي لسفير ايران من أجل الأسلوب الكفء الذي تولى به رئاسة اجتماعات هذه اللجنة خلال شهر شباط/فبراير •

عند وصولي الى هنا في العام الماضي ، لتمثيل بلادي في هذا المنبر التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، تلقيت ترحيبا حارا ، ويسعدني الآن أن أرحب بدوري بممثلي هولندا وتشيكوسلوفاكيا ، ولا شك أن اسهامهما في أعمال هذه اللجنة سيكون له فائدة عظيمة .

وأود أيضا أن أوجه كلمات التوديع الى صديقي العزيز السفير ماليتزا من رومانيا وأعبر له عن تقدير وغدى وأطيب تمنياته له بالنجاح الباهر في المهام الجديدة التي دعي لتولي مسؤولياتها .

ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح على وشك الانعقاد ، وأهم وثيقة يجب اقرارها في تلك الدورة هي البرنامج الشامل لنزع السلاح ، واذا كانت هذه الوثيقة قد تخطت مرحلة التكوين ، الا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن الاكتمال ومن المفهوم اننا نجد صعوبات كبيرة في صياغة الاجراءات التي يقوم عليها البرنامج .

ان الاجراءات التي يشتمل عليها البرنامج يجب أن تكون محددة وخاضعة للتنفيذ في اطار زمني معين ، وان كان من الضروري ألا تصل تلك المرونة لدرجة القضاء على اهداف ذلك البرنامج . اننا نؤكد على ضرورة ان يكون اقرار البرنامج الشامل لنزع السلاح في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح بالاجماع والا انتفى أول أهداف البرنامج وهو توحيد ارادة كافة شعوب العالم في عمل يهدف الى نزع السلاح العام والكامل .

ان التقاء الارادات لا يمكن أن يكون مجرد حل وسط بين افكار متعددة حول موضوع نزع السلاح . اننا لا نتفق جميعا على الأسباب التي يجب تحقيق نزع السلاح من أجلها ، ولكن نزع السلاح لن يتحقق اذا لم نصل الى اتفاق حول كيفية تحقيقه ، اننا محتاجون "لخلق نزع السلاح" ولذلك يجب دمج الأفكار لخلق جوهر جديد يتكون من العناصر التي لا يصح فصلها ، والا فان العمل المراد به أن يكون عالميا ، سوف ينحرف عن طريقه من أجل ارضاء أكثر المصالح أنانية .

ان كلمات وزير خارجية جمهورية فنزويلا السيد خوزيه البرتو زمبرانو فيلاسكو ، تنطبق على هذه المرحلة من المفاوضات ، أكثر من أي وقت مضى : " ان التعبير عن لحظة الصدق يمكن أن يكون في الكلمات التالية ، ان لحظة الصدق هي اللحظة التي ندرك فيها بوضوح ان النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يتحقق عن طريق تعديلات مؤقتة ، لا تؤدي الا الى امتداد حالة الاحتضار الحالية ، وانما عن طريق تغيير شامل لنظرتنا الأساسية للعالم الذي نعيش فيه ".

ان العالم يعاني أكثر وأكثر من مرض معدي يؤدي انتشاره ، الى خلق مناطق توتر وعمليات تسلح محموم ، قد ينتج عنها في النهاية فناء هذا العالم . ان اعظم خطر تواجهه البشرية هو ذلك الذي يهدد وجودها واقصد بذلك الأسلحة الذرية .

ان العالم قادر على تدمير نفسه عدة مرات بوجود ترسانات الأسلحة النووية ، لكن يبدو أن هذا لم يعد يكفي لهناك من لا يقتنعون أن ثلاثة أطنان من الديناميت لكل شخص تكفي لضمان أمنهم .

وبامكاني أن أشير الى دراسات مثل تلك التي تم توزيعها في هذه اللجنة بناء على طلب وفدنا (الوثيقة CD/238) وهي التي اعدتها الأكاديمية البابوية للعلوم بناء على طلب البابا يوحنا بولس الثاني بهدف المساعدة على اقناع زعماء القوى العظمى في العالم بالحاجة الى نزع السلاح ، وبامكاني أيضا أن اقتبس فقرات مضيئة من الدراسة الشاملة حول الأسلحة النووية لتصطك الاذان بما لا يصدقه عقل من اموال طائلة تهدر في هذا المجال ، على حساب تنمية الشعوب ،

لكن خوف القوى العظمى من انعدام الأمن ، يجعلها تصم آذانها عن أهم الاحتياجات البشرية لهؤلاء الذين لا يملكون شيئا لكنهم مع ذلك يخضعون لما تمارسه القوى الكبرى من سياسات تسلط وتوسع ، والتي ليست سوى انعكاسا لاحساسهم بعدم الأمن ، على المستويين الداخلي والخارجي .

اننا سعداء بالمفاوضات التي تجرى في جنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حول خفض الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا ، ونزع السلاح النووي ، وفقا لما طلبته مجموعة الـ ٢١ في وثيقتيها CD/180 و CD/181 في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨١ .

ان لدينا عنصرا جديدا للدراسة ، من اجل أن نكون قادرين على بدء المفاوضات حول حظر التجارب النووية . لقد تقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح انشاء جهاز فرعي لمناقشة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق والشكاوى الخاصة بالحظر الكامل للتجارب النووية .

ان بلدنا مستعد كما كان في العام الماضي ، للبحث عن وسائل للتفاوض حول حظر التجريب النووي وقد عقدت اللجنة في دورتها الاخيرة ، بناء على مبادرة من وفدنا ، اجتماعات غير رسمية حول البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال .

وبعد هذه المفاوضات التي استفدنا فيها كل المناقشات حول هذا الموضوع فاننا نود أن نعلن مرة أخرى ، أنه لم يعد أمامنا في الخطوة القادمة الا أن نتفاوض حول حظر التجريب النووي .

ان فنزويلا مستعدة للنظر في مختلف البدائل الخاصة بولاية فريق العمل المقترح على أن يكون من المفهوم أن عمل هذا الفريق يشكل جزءا من عملية التفاوض حول معاهدة لحظر التجريب النووي ، أي انه يجب أن تتوفر النية للتفاوض حول مثل هذه المعاهدة ، التي لا جدال حول أولويتها والتي طالبت بها الجماعة الدولية مرارا ، والا ، فانه من الأفضل أن تشغل اللجنة وقتها في شيء آخر . وباختصار ، فانه اذا لم يكن هناك نية للتفاوض ، فانه لا توجد اذن النية للتوصل الى اتفاق وبهذا نكون قد علمنا مقدما بنتائج مثل هذه المناقشات .

ان ممثل الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية تشكل موضع اهتمام عظيم بالنسبة لبلادي ان هناك حاجة ملحة الى اتفاقية تكمل وتدعم بروتوكول جنيف ١٩٢٥ ، وذلك بهدف اجتثاث هذه الأسلحة المروعة ، الأسلحة الكيمائية . اننا نعتقد أن سياسات الردع القائمة على الأسلحة الكيمائية لا تتفق مع اهداف مثل هذه الاتفاقية . اننا نأمل أن تؤدي هذه الاتفاقية الى تحديد الشكوك المتعلقة بنطاق تطبيق بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وان توضع اجراءات خاصة بالتحقق من الالتزامات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمائية بالاضافة الى نظام ملائم للتحقق من تطبيق الالتزامات النابعة من الاتفاقية سواء ما يوجب عمل ما او يجب عمل ما . ان أهمية هذه الاتفاقية كاجراء لنزع السلاح الحقيقي تكمن ، بالتحديد في نظام التحقق .

سوف أقاوم اغراء التحدث باسهاب عن اشكال التحقق ، لكن أود أن أؤكد على مبدأ التحقق، حيث أن ما يهدد نجاح الاتفاقية المستقبلة ، كما يهدد نجاح المفاوضات حول حظر التجريب النووي، هو المفهوم الأساسي للتحقق نفسه وليس أشكاله المتعددة . وفي المقام الاول ، فان التحقق ليس بأي حال مرادفا للثقة ، كما لا يمكن أن يحل أحد المصطلحين محل الآخر . ان التوصل الى الثقة لا يتم من خلال التحقق ، كما لا يمكن أن تدرج الثقة في وثيقة ، انها أمر يتعلق بالموقف العام الذي تتخذه دولة ما في مواجهة دولة اخرى أو في مواجهة الجماعة الدولية .

واذا كان التحقق ، تصرف آلي ، فان الثقة تصرف انساني ويجب أن تتغاني الدول بشكل نشط من أجل كسب ثقة الدول الاخرى • ان نظام التحقق ذو سمات مختلطة مع التأكيد على الانفتاح على العالم يشكل جزءا من عملية استحقاق الثقة عن جدارة •

ان ما يسمى بضمانات الأمن السلبية التي تطلبها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمثل مطلبا عادلا من جانب تلك البلاد التي لا تملك أسلحة نووية وأكثر عدلا من جانب أولئك الذين تخلوا عن الأسلحة النووية من خلال أدوات ذات الزام قانوني • ان فنزويلا ، بانتمائها الى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، تتمتع بتلك الضمانات من جانب كل القوى الحائزة للاسلحة النووية ، ونحن نقدم ذلك الحل ، كما نقدم تجربتنا لكل أولئك الذين يرغبون مثلنا في أن يضعنوا ، من خلال أداة قانونية ملزمة ، انهم لن يكونوا عرضة لهجوم نووي ••• اننا لا نتفق في الرأى مع اولئك الذين لا يملكون أسلحة نووية لكنهم مستعدون لاستخدامها ••• فمن الواضح بالنسبة لنا ان الضمان الوحيد هو عدم وجود الأسلحة النووية ؛ وعلى أى حال اذا كان ما نتحدث عنه الآن هو مجرد تدابير وقتية ، فاننا راضون لأننا حصلنا عليها • لقد قلت اننا نقدم الحل الذى توصلنا اليه للآخرين ، لكننا لا نفرض عليهم والأكثر من ذلك أننا نؤمن انه من العدالة ، أن تطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ليس فقط بضمان عدم استخدام هذه الأسلحة ضدها ، وانما أيضا بأن الأسلحة النووية لن تستخدم أبدا تحت أى ظروف • وحتى يأتي الوقت الذى تختفي فيه كل الأسلحة النووية ، فسوف نستمر في محاولة التأكد من أن هذه الضمانات ذات طبيعة عالمية ، فالأسلحة الذرية لا تعترف بالحدود ولا تلتزم بالوثائق •

ومن مهام هذه اللجنة وضع اتفاقية حول الأسلحة الاشعاعية •• ان ما يسمى بالأسلحة الأشعاعية لا وجود له ، والأكثر من هذا ، انه لا يوجد حتى تعريف لها • ان وفدنا يتمسك بضرورة تعريف الأسلحة الأشعاعية باسلوب ايجابي عند صياغة الاتفاقية ، وألا يطلق اصطلاح الأسلحة الاشعاعية على أى شئ ليس له هذه الصفة ، حتى لو كان ذلك من أجل التوصل الى المعاهدة ، وأعني بذلك المواد المشعة • والحقيقة أنه من الممكن اعتبار المواد المشعة سلاحا ، وان كان التوصل الى مثل هذه النتيجة يكون فقط في حالة اعلان نية استخدامها لهذا الغرض ، أما فيما عدا ذلك ، فان مثل هذا التعريف يعني وضع معيار ذاتي غير مشروط قد يؤثر على تطور الاستخدامات السلمية للمواد المشعة والطاقة النووية بوجه عام •

وفي بداية مناقشات الفريق العامل الخاص بالأسلحة الاشعاعية ، كنا قد اقترحنا تغيير بؤرة اهتمام المعاهدة لتعكس ما يمثل تهديدا حقيقيا ممكنا وأعني استخدام المواد المشعة لأغراض عدائية، ويغطي ذلك أى اسلحة اشعاعية مستقبلة وبذلك نكون قد عثرنا على حل لمشكلة تعريف هذه الاسلحة، وحققنا كلا الهدفين : الحظر والقضاء على التهديد بالاستخدام • لقد رأينا انه لم يكن من الممكن التوصل لتوافق في الآراء حول هذا التغيير ، ولذلك فاننا لا ننوى الاصرار عليه ، لكننا ما زلنا نشعر بالقلق حول الموضوع الأساسي لاقتراحنا • ووفقا لهذا ، فنحن مستعدون للموافقة على معاهدة تحظر استخدام المواد المشعة للاغراض العدائية وتمنع ظهور الأسلحة الاشعاعية ، اننا مستعدون أن نطور هذا الاقتراح بهدف تبديد الشكوك التي يثيرها فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، لكن نجاح هذا التطوير سيتوقف على قدرتنا على صياغة التعريف الايجابي اللازم للاسلحة الأشعاعية•

وفيما يتعلق بحظر الهجوم على المنشآت النووية وما أشبه من تجهيزات ، فلا يجب التمييز بين المنشآت المدنية والعسكرية ، والمعيار الذى يقترحه وفدنا في هذا الصدد هو أن يشير الحظر الى التجهيزات النووية العاملة بالفعل •

وقبل التأكيد على الأهمية التي تعلقها حكومتي على العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، فانني أود أن آخذ بضعة دقائق لأشرح مفهومنا لعمل اللجنة فيما يتعلق بالمفاوضات حول المعاهدات • ففي المقام الأول ، أود أن ابيّن أن عنوان المعاهدة هو لمجرد التوضيح ولا تأثير له على محتوى هذه المعاهدة ولا على عنوانها النهائي ، وفي المقام الثاني ، فان كل المقترحات سواء المتعلق منها بالنص الكامل للمعاهدة ، أو بالمواد المختلفة ، أو بأحد أوجه تلك المعاهدة ، يجب أن تناقش على قدم المساواة ونتيجة لذلك فلا يجب النظر لأى نص على أنه مكرس أو مقبول مقدما •

ولو سمحتم لي بالتشبيه ، فان الاجراءات داخل هذه اللجنة تشبه حالة الطبيب الذى يعرض حالة مريضه على لجنة من كبار الاطباء على اعتبار أن لديهم سلطة أعلى في هذا الصدد ، والا كان اتخذ قرارا بنفسه فيما يتعلق بمريضه •

وبمجرد حدوث هذه الاحالة ، فالطبيب لا يجب ان يفترض أن تلك اللجنة ستقرر تشخيصه آليا ، على العكس ربما زادت من فرص مريضه في الحياة •

وفي النهاية ، فانني أود أن أشير الى المنهج الذى نعتبره أساسيا من اجل تحقيق نزع السلاح •

اننا نعتقد اعتقادا جازما ، ان تحقيق سلام دائم مستقر ، لا يتم الا من خلال التنمية الكاملة للشعوب ، وان هذه التنمية هي في الوقت نفسه عامل من عوامل تحقيق نزع السلاح ونتيجة من نتائجه • ومن أجل هذا الهدف ، فمن الضرورى ليس فقط تحويل الموارد المخصصة للتسليح ، لكن تكريسها لتنمية كل الشعوب المحتاجة في العالم • ان الكلمات البليغة للدكتور ، لويس هيريرا كامبينز ، رئيس جمهورية فنزويلا ، حول هذا الموضوع ، تؤكد اعتقاده في ضرورة " ••• وجود قانون دولي اكثر عدالة وانسانية ، قائم على تنمية كاملة متوازنة وسلام لا يقتصر فقط على غياب الحروب ، وانما عدالة يتخللها تكامل اجتماعي بين شعوب الأرض وتنمية كاملة تعتبر الانسان المركز الرئيسي والهدف الأساسي لاهتمامها ••• "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة • والآن أعطي الكلمة لممثل تشيكوسلوفاكيا ، سعادة السفير فيجغودا •

الرئيس فيجغودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس، لا يمكن أن أبدأ أول بيان لي باعتباري ممثلا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في هذه اللجنة دون أن أعبر عن صادق شكرى لكم ولزملائي الموقرين على الترحيب الحار الذى لقيته عند وصولي • ان هذا الترحيب يذكرني بمناخ الصداقة والمودة السائد هنا منذ سنوات عديدة حين حظيت بشرف رئاسة الوفد التشيكي في مؤتمر لجنة نزع السلاح • وأود أن أؤكد لكم ، ايها المندوبين الموقرين ، ان الوفد التشيكي سوف يستمر في بذل أقصى ما يمكنه من أجل الحفاظ على المناخ اللازم للتوصل الى تخطي الصعوبات وحل مشكلات نزع السلاح المعقدة ، حتى يمكن لمفاوضاتنا أن تتوصل الى نتائج واقعية ، ملموسة في أقرب فرصة ممكنة •

وبما ان شهر آذار/مارس يقترب من نهايته ، وأن هذا هو آخر اجتماع عام للجنة تحت رئاستكم ، فاسمحوا لي يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على أدائكم الناجح لواجباتكم كرئيس للجنة •

واذ كان لنا أن نقيم الوضع في هذا الجهاز التفاوضي الهام المتعدد الأطراف بحسب موضوعي ، فاننا مضطرون الى التسليم بأنه من الصعوبة ان نحقق أي تقدم مشهود قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •• اننا نأسف لذلك ، لأن بلدنا من بين البلاد التي اعتبرت انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فرصة لايجاد قوة دافعة للتقدم الى هذه الدورة ببعض النتائج الواقعية • واستمرت تلك الآمال في هذا الصدد عند افتتاح اللجنة لمداولاتها في بداية هذا العام ، وعلى أي حال ، لقد أصبح من الصعوبة بمكان الابقاء على هذه التوقعات في الوقت الذي تستعد فيه اللجنة للبدء في صياغة تقريرها الى الدورة الاستثنائية الثانية • لكن على أي حال ، ما زال هناك مكان للامل •

ان الاهمية التي نعلقها على الدورة الاستثنائية الثانية القادمة ، والحاجة الملحة لاستخدامها كقوة دفع جديدة لمفاوضات نزع السلاح ، قد عبر عنها ممثلوا الدول الاشتراكية ، بما فيها تشيكوسلوفاكيا ، في مناسبات عديدة ، آخرها البيان المشترك الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية دول اتفاقية وارسو ، في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بوخارست • ان الدول الاشتراكية كانت دائما وما زالت تؤيد اتخاذ خطوات تؤدي الى نزع السلاح دون اعطاء احد فرصة استغلال هذه الخطوات ودون تهديد توازن القوى ، وهناك أدلة جديدة على ذلك قدمها الاتحاد السوفياتي في البيان والمقترحات التي طرحها الرئيس ل• بريجينيف في ١٦ مارس في المؤتمر السابع عشر للاتحادات التجارية السوفياتية ، وهي المقترحات التي تؤيدها بلادي تأييدا تاما ••• انها تشكل على وجه خاص مبادرة سوفياتية من جانب واحد سوف تسهل تخفيض الأسلحة النووية للجانبين في اوروبا ولا يصح التقليل من قدرها أيا كانت الحجج المتسرعة التي يثيرها مناوؤها • ومن اكثر الاشياء اثارة للأسف ، انه لم يتحقق أي تقدم ظاهر في الدائرة الأساسية لنزع السلاح النووي ، وان كل المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد لم تحاول باقي القوى الحائزة للاسلحة النووية الالتقاء بها ولو في منتصف الطريق ، ويرجع هذا الى المنهج المدمر الذي تبعته بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية ، والتي يبدو انها قررت أن " تحل " مشكلة نزع السلاح النووي بالمزيد من البناء الضخم لقوتها النووية •

يبدو ان لجنتنا ما زالت في موقف يسمح لها بالتوصل ، على الأقل ، الى بعض النتائج في عملها التحضيري للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ان الأهمية التي يعلقها وفدي على التوصل الى برنامج شامل لنزع السلاح واقراره بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، معروفة للجميع • لقد عرضنا لآرائنا الاساسية في هذا الصدد في الوثيقة CD/245 الى جانب عدة بيانات القاها وفدنا بالنيابة عن مجموعة من الدول الاشتراكية •

لقد شاركنا اخيرا ، بدور نشط ، في أعمال مجموعات الاتصال الخاصة بصياغة مختلف فصول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ودعوني انتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكر وفدي الى ممثلي جمهورية المانيا الديمقراطية والبرازيل وفرنسا الموقرين الذين ترأسوا بمهارة مجموعات الاتصال ••• ويتجه شكرنا في المقام الأول الى رئيس الفريق العامل المختص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، السفير غارثيا روبليس من المكسيك ، الذي ترأس أيضا مجموعة الاتصال المتعلقة بالاجراءات • اننا نرى أن عمل مجموعات الاتصال ، هو شكل مفيد من أشكال التفاوض حول صيغة للبرنامج الشامل • وعلى أي حال ، فان النجاح الكامل لا يمكن أن يتحقق في الوقت الذي نفتقد فيه الى الارادة السياسية والمنهج البناء • ولذلك ، شعرنا بالدهشة للمنهج الذي اعتنقه بعض الوفود فيما يتعلق بنزع السلاح النووي في

مجموعة الاتصال الخاصة بالاجراءات • وفي هذا الصدد ، كان موقف وفد الولايات المتحدة خاصة بالنسبة لمشكلة حظر التجريب النووي الذي نعتبره مسألة ذات أولوية عليا ، موقفا مثبتا للعزم •

ان الوفد التشيكي سوف يستمر في بذل كل الجهود من أجل التوصل الى نص موحد لصيغة البرنامج الشامل لنزع السلاح وان كانت بعض التدابير ما تزال بين الأقواس • ومن المفهوم بالنسبة لنا أن مشروع نص البرنامج يجب أن يبقى مفتوحا وان يستجيب بشكل مرن لكل المقترحات والتطورات الجديدة في مجال نزع السلاح • وفي هذا الاطار ، أود أن اعرب عن رأي مجموعة من الدول الاشتراكية في ضرورة ان تظهر المقترحات السوفياتية الجديدة بشكل مناسب في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وقد أشرت منذ قليل الى هذه المقترحات وهي موجودة الآن في الوثيقة CD/268 التي قدمها الوفد السوفياتي ، وتنوي مجموعة من الدول الاشتراكية ، تقديم مقترحات وثيقة الصلة بالموضوع الى فريق العمل المختص •

ان مشكلة حظر التجريب النووي لم تدرج كأول بند على جدول أعمالنا بمحض الصدفة • ان هذا يعكس بلا شك الأولوية العظمى التي يعلقها اعضاء اللجنة على هذه المسألة ، ولهذا السبب أيضا ظلت مشكلة التجريب النووي تناقش في الأمم المتحدة لمدة ٢٥ سنة ، ولمدة مماثلة في مختلف المنابر التفاوضية في جنيف ، الأكثر من ذلك انه منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٠ جرت المفاوضات الثلاثية حول هذا الموضوع حتى أعلن وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ايقافها من جانب واحد بكل أسف • ولأن وفدي يعلق أولوية عظمى على هذه المسألة ، فقد اقلقه منهج الولايات المتحدة فيما يتعلق بضرورة حظر التجارب على الأسلحة النووية ، والذي ظهر في بيان السيد روستوف ، مدير الوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح • فاذا قيل لنا أن انجاز الاتفاق المتصل بهذا الأمر ليس ضرورة ملحة وانه يبقى مجرد عنصر ضمن مجموعة أهداف الولايات المتحدة الطويلة المدى والمتعلقة بتحديد الأسلحة ، فاننا نفهم تماما ونشترك في الاحساس بعدم الرضا عن هذا البيان ، وهو ما أعربت عنه وفود كثيرة •

ان البند الاول من جدول أعمالنا قد نوقش بتوسع في الفترة الأخيرة ، في اطار الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة وأيده وفد المملكة المتحدة ، " بانشاء جهاز فرعي لمناقشة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق والتي يجب معالجتها في أي اتفاق شامل حول حظر التجارب " • وبالنسبة لوفدنا ، فان لدينا فكرة محددة حول موضوع هذا الاتفاق ، لذلك فان تعبير " أي اتفاق شامل حول حظر التجارب " يبدو عتيقا ، بعد سنوات من التفاوض حول هذا الموضوع • اننا نعتقد ان هذا التعبير قد استخدم قصدا وان وفد الولايات المتحدة يعتز به ••• ان استخدامه يجعلنا نعتقد أن مؤيديه يعتزمون مناقشة قضايا التحقق في معزل كامل عن التدابير الواقعية للاتفاق المقبل •

الى جانب هذا ، فان وفدي لديه شكوك جادة حول الفائدة من تكوين جهاز آخر اضافي ليتناول فقط مشكلات التحقق ••• ان المنهج الصحيح لمعالجة هذا الموضوع قد تم اختياره عام ١٩٧٦ ، عندما تشكل فريق من الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • ان النتائج التي حققها حتى الآن هذا الفريق من الخبراء ، والتي يشارك فيه بنشاط خبيران من تشيكوسلوفاكيا ، يشكل قاعدة صلبة لنظام تحقق يمكن الاعتماد عليه ، يتكون من اجراءات تحقق وطنية ودولية • الأكثر من ذلك أن اقتراح وفد الولايات المتحدة يبدو غير واضح ، اننا لا نفهم لماذا يقترح وفد ما ، انشاء جهاز فرعي لمناقشة التحقق وأوجه الالتزام

باتفاق ، في الوقت الذى يستبعد فيه نفس هذا الوفد احتمال التوصل اليه في المستقبل القريب ، لكن لست بحاجة لطلب مزيد من الايضاحات الضرورية ، فقد تولى ممثلا جمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا الموقران طرح الأسئلة المتصلة بذلك في بيانيهما يومي ١٨ و ٢٣ آذار/مارس على التوالي ، وللأسف فان وفد الولايات المتحدة الامريكية ، لم يتقدم حتى الآن بأية اجابات .

ان عدد من الوفود الموجودة حول هذه المائدة قد تحدث ببلاغة عن النتائج الخطيرة المترتبة على مزيد من التطوير للأسلحة النووية ، خاصة في حالة استمرار تجريب مثل هذه الاسلحة . ان القنبلة النيوترونية ، التي يؤيد وفدى حظرها تأييدا كاملا ، تعتبر تحذيرا كافيا في هذا الصدد ... ويرى وفدى أن تشكيل فريق عامل بناء على الولاية التي يقترحها وفد الولايات المتحدة لا يمكن أن يسهم بشكل فعال في مشكلة حظر التجريب النووى ، ولذلك فنحن نضم أنفسنا الى الرأى الذى عبر عنه ممثل نيجيريا الموقر في بيانه يوم ٢٣ آذار/مارس والذى قال فيه : " ان نظرة اكثر جدية على المقترحات والايضاحات المتعلقة بها ، والتي استمعنا اليها حتى الآن في هذه اللجنة لا تبرر التفاؤل العام الذى استقبل هذه المقترحات".

وفي نفس الوقت ، فاننا نؤيد تماما انشاء فريق عامل مختص بالبند الأول على جدول أعمالنا ، ليتولى التفاوض حول اتفاقية تحظر كل التجارب على الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد تأييدا كاملا اقتراح جمهورية المانيا الديمقراطية المتعلق بولاية ذلك الفريق العامل والموجود في الوثيقة CD/259.

لقد قالت لنا بعض الوفود أن تحرك الولايات المتحدة المتعلق بانشاء فريق عامل حول التحقق من حظر التجريب النووى هو خطوة الى الأمام ، على الرغم من صغر هذه الخطوة ، ولا زلنا نتساءل عما اذا كان التحرك الذى لن يفضي الى أى شئ واقعي فيما يتعلق بالاتفاقية المأمولة يمكن تسميته خطوة الى الأمام .

وانتقل الآن الى قضية ذات أولوية عالية وهي المتعلقة باتفاقية للحظر الكامل والفعّال لتطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيمائية وتدميرها .

لقد تركز تناول هذه القضية خلال السنوات الثلاثة الماضية داخل الفريق العامل المختص . ان وفد تشيكوسلوفاكيا قد أخذ علما بمزيد من الرضا باعادة انشاء الفريق العامل هذا العام بعد مراجعة ولايته بما يسمح له بالبدء في وضع نص للاتفاقية .

ان وفدنا يعرب عن تقديره للقيادة المكتملة للفريق " سويكا " من بولندا ، كرئيس للفريق العامل ويؤيد تأييدا كاملا نيته في أن " يترجم المواقف الواردة في التعليقات الموجودة في الوثيقة CD/220 الى صياغة لعناصر بديلة ، أو صياغات متعددة للعناصر القائمة " .

اننا نعلم جميعا ، انه ما زالت هناك خلافات في الرأى لها دلالتها حول عدد من أوجه العناصر الرئيسية للاتفاقية المقبلة ، على الرغم من السنوات المتعددة من الجهود المبذولة في اللجنة ، ولذلك فان مهمة الفريق لن تكون بالتأكيد مهمة سهلة . ومع ذلك فان وفدنا مقتنع بأنه يمكن تحقيق تقدم جوهرى ، اذا ما تم تناول المشكلات بأسلوب عملي مع توفر الارادة السياسية في التعاون للعثور على حلول واقعية ملموسة .

اننا نلاحظ بسعادة ، ان بعض المقترحات التي قدمت في الفترة الأخيرة قد أشيرت قدرا أعظم من الواقعية ، وفيما عدا بعض الاستثناءات ، فيبدو أن فكرة نظام مترابط من اجراءات التحقق الوطنية والدولية تلقى قبولا عاما ... ولقد تزايد الفهم بأن مناخ التعاون ليس فقط مطلبا أساسيا للتحقق ، وانما أيضا ان كل الاجراءات المتعلقة بالتشاور والتعاون والتحقق الدولي والوطني والشكاوى تشكل نظاما متكاملا يضمن الالتزام بالاتفاقية ، وفي الوقت الذى يجب أن تكون فيه الرقابة الدولية على التنفيذ ، وتبادل المعلومات والمشاورات والتعاون هي الاجراءات الأساسية الدائمة ، تبقى أساليب التحقق التدخلية ، مخصصة لبعض المواقف المختارة . ان النقص في المعلومات حول نشاط أساس تغطية الاتفاقية ، أو المعلومات المتضاربة التي لم تتضح بشكل كاف قد تكون ربما من الأسباب لاقتراح استخدام اجراء من اجراءات التحقق الدولي التدخلي .

اننا نؤيد تماما وجهة نظر الوفود التي تقترح وضع اجراءات محددة وملموسة للتحقق متصلة بكل من تدابير المعاهدة ، ان مثل هذا المنهج سيتيح مناقشة الأشياء باصطلاحات واقعية وتقييم أهمية المعلومات المحددة ، والمعدات والشواهد المعطية فيما يتعلق بكل تدابير الاتفاقية .

وفيما يتعلق بالدول الأطراف في الاتفاقية ، فيبدو أنه من الضروري أن يقوموا بانشاء نظما وطنية للتحقق ... اننا متشبهون لبعض الآراء التي اثيرت في اللجنة والقائلة بأن نظاما وطنيا للتحقق قد يكون نوعا من الرقابة الذاتية غير الفعالة من جانب الحكومة المعنية .

ان هذا المنهج قد يبين نقصا معينا في المعلومات أو على الأقل عدم ادراك لمدى تعقد المشكلة .

ان اتفاقية حول الأسلحة الكيمائية سيكون لها تبعات هامة ، ليس فقط على الأنشطة العسكرية ، وانما ايضا على الصناعة والبحث ، ووفقا للممارسة الحالية ، فلا يوجد جهاز حكومي يمكنه أن يغطي هذا المدى العريض من الأنشطة المتعددة .

اننا لن نقترح اقامة أى مؤسسات قومية اجبارية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ، فهذا أمر متروك قراره تماما لكل حكومة .

وعموما ، فمن ناحية المبدأ ، ينبغي أن يوجد في كل دولة ذات صناعة كيمائية متطورة وقاعدة عريضة للبحث جهاز مسؤول أمام الحكومة (ومستقل عن المؤسسات التي تؤدى الواجبات المفروضة بموجب الاتفاقية) ويشرف هذا الجهاز على تنفيذ الاتفاقية بواسطة كل المؤسسات الخاضعة لتشريع الدولة وذلك دون الارتباط بحيازة الدولة أو عدم حيازتها للأسلحة الكيمائية .. ويجب أن يملك هذا الجهاز القدرة على الاطلاع الدائم على كل المعلومات المتصلة بالاتفاقية ، كما يتولى هذا الجهاز الاشراف على تنفيذ الاتفاقية بواسطة كل المؤسسات الخاضعة لتشريع الدولة وذلك دون الارتباط بحيازة الدولة أو عدم حيازتها للأسلحة الكيماوية . ويجب أن يملك هذا الجهاز القدرة على الاطلاع الدائم على كل المعلومات المتصلة بالاتفاقية ، كما يتولى جمع هذه المعلومات وفحصها وتقييمها ونشرها بالاسلوب الملائم ويجب أيضا أن يطلع بصفة دائمة على كل الأنشطة ذات الصلة بما فيها امكانية التجريب المعملي ... الخ .

وهذا الجهاز في مفهومنا ، يجب أن يعاون حكومته في المقام الأول ، حيث ان الحكومة بالطبع هي المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية .. وعلى أى حال ، فيجب تشكيل وفد حكومي مسئول لدى

هذا الجهاز ، ليمكنه القيام بالاتصالات الروتينية المطلوبة ، وقد يكون هذا الجهاز الدولي هو اللجنة الاستشارية المقترحة مثلا •

وبالنسبة لأى تحقق تدخلي دولي ، فان المعلومات التي يتم الحصول عليها من مثل هذا الجهاز الوطني ستكون ذات أهمية كبرى كنقطة انطلاق نحو أى اجراءات للتحقق • ان التعاون الوثيق مع مثل هذا الجهاز الوطني سيكون ضروريا في الحالات التي تحتاج الى مساعدة فنية •

لقد قمت بشرح وجهة نظرنا حول بعض وظائف نظام التحقق بهذا التفصيل لأوضح أساسا ، فهمنا لمبدأ النظام المتوازن لاجراءات التحقق الوطني والدولي الذى يفتح الطريق لمزيد من الاسهاب حول مسائل محددة •

وعلى الرغم من ابرازنا للجهود البناءة والايجابية في اللجنة ، الا أننا لا نملك ان نتلافى الاعراب عن قلقنا العميق فيما يتعلق ببعض الأحداث الهامة التي تهدد بهدم نتائج كل الجهود المبذولة حتى الآن بهدف التوصل الى اتفاقية للأسلحة الكيمائية ، أو على الأقل التي ستؤدى الى جعل عملنا اكثر صعوبة وتعقيدا •

ويقفز الى ذهني أولا ، قرار حكومة الولايات المتحدة بالبدء في انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيمائية وأعني الأسلحة الثنائية • انني بكل تأكيد لن أكرر الحجج التي تبين أن انتشار الأسلحة الثنائية سوف يعوق التوصل الى اتفاقية ، فقد عبرنا عن وجهة نظرنا كاملة في الوثيقة CD/258 • ان زميلنا الموقر السفير فيلدز من الولايات المتحدة الأمريكية ، قد رفض بشكل مطلق في بيانه الأخير ، فكرة ان الأسلحة الثنائية تشكل عقبة في طريق المفاوضات ، وعلى أى حال ، فاننا كنا سنشعر بالكثير من الرضا لو أنه أضاف الى لهجته القوية عرضا لبعض الحقائق الملموسة التي تؤيد وجهة نظره •

وعلى أى حال ، فان القرار الأمريكي بالبدء في مرحلة جديدة من سباق التسلح ، مع خلفية تحوم على نظرية عدوانية الردع العسكرى ، مثل هذا القرار له تبعات بالغة السلبية على المناخ السياسي الدولي وبدلا من تركيز كل الجهود على حظر وتدمير الأسلحة الكيمائية ، فأن الاهتمام الأساسي لاحدى القوى العظمى يتركز في تدعيم تسليحها الكيمائي •

ومن أجل العثور على حجج تبرر برنامج التسليح الكيمائي ، بدأت حكومة الولايات المتحدة حملة دعائية منظمة لا مثيل لها من الادعاءات القائلة بأن الاتحاد السوفياتي وحلفاءه قد استخدموا عناصر الحرب الكيمائية بل والبيولوجية في عديد من مناطق الصراع •

وقد كرر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الموقر ، في آخر بيان له على سبيل المثال ، قصة يعود تاريخها الى ثلاث سنوات مضت وتتعلق بما يسمى " الانتشار الواسع غير العادى لمرض الجمرة في سفردلفوسك " • وهذه ليست قضية جديدة ، فقد تم طرحها من قبل في مناسبات مختلفة •

وفي نفس الوقت ، نشرت الصحافة الأمريكية خبرا مثيرا للاهتمام : فاثناء " قضية سفردلفوسك " كان يعيش في تلك المنطقة مع أسرته عالم أمريكي ، يعمل ضمن برنامج رسمي للتبادل الأمريكي السوفياتي ، وقد نشر هذا العالم بيانا انكر فيه تماما الادعاء الأمريكي •

والأكثر من ذلك أنه من الممكن التأكد بسهولة ومن خلال الوثائق ، أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، لم تجر دراسات مطولة حول مرض الجمرة لأغراض الحرب البيولوجية الا في معهدين

كبيرين للابحاث العسكرية : أحدهما هو " فورت دتريك " في الولايات المتحدة والاخر هو مؤسسة "بورتون" في المملكة المتحدة •

وبالاضافة الى ذلك ، فمن السهولة بمكان اثبات أن كل الفلسفة الخاصة بالحرب البيولوجية الحديثة قد ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية • وفيما يتعلق بالدول الاشتراكية ، فان قضية الأسلحة البيولوجية قد تم تناولها فقط من وجهة النظر الدفاعية كما أن الحرب البيولوجية قد تم تحريمها •

ان الاتهامات الأمريكية لا تفتقد فقط الى المضمون ، وانما هي تتضارب تماما مع كل الحقائق التاريخية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية •

ونفس النوع من التضارب غير المعقول بين المسلمات المتناقضة والمشوشة من جانب وبين النتائج السياسية بعيدة المدى من الجانب الآخر ، ينطبق على كل القصص التقليدية التي سمعناها حتى الآن والمتعلقة بالاستخدام المزعوم للسموم والأسلحة الكيماوية (غير المحددة) • ان هذه ليست دعوى من جانبنا فقط فقد نشرت الصحافة الأمريكية حديثا مقالات متعددة تضمنت بيانات عن التناقض غير المعقول بين الوقائع المشوشة والمتضاربة •

ان الدعاية الأمريكية المسماة " المطر الأصفر " لها بالتأكيد خصائص متفردة :

- لقد وصفت بأنها ملونة •
- استخدمت في شكل ضباب مكون من جزيئات خشنة ، وهو أقل أشكال استخدام العوامل البيولوجية فاعلية •
- ان موت الاشخاص قد حدث بعد لمسهم لعينة ملوثة بسم لا يقتل الا بعد ان يؤكل منه جرعات يصل حجمها الى عدة أضعاف الجرعة التي قيل انه قد تم اكتشافها في معمل الدكتور ميروشا من جامعة مينيسوتا •
- هناك ادعاء بأن الاسلحة الكيمائية تستخدم في بعض المناطق منذ عام ١٩٧٦ ، وبعد ست سنوات من مثل هذه الحرب الكيمائية ، التي أعلن خلالها عن مقتل الاف من البشر بالتوكسين ، لم يتمكن أي شخص ، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة من العثور على حالة واحدة من التسمم النموذجي •

ومن المدهش ، أنه لا يوجد أي نتائج طبية تؤكد التعرض لمواد كيمائية حتى بين أولئك الذين يدعون أنهم كانوا ضحايا " المطر الأصفر " في المناطق المتاخمة لحدود تايلاند وكمبوتشيا ، ومن غير الضروري أن أذكر اللجنة أنه يبدو أن التقارير المتعلقة بالحرب الكيمائية في كمبوتشيا لم يصدر أغلبها حتى الآن الا عن مؤسسة بول بوت العسكرية •

وبالمقارنة بالنتائج البشعة لأول استخدام بدائي للاسلحة الكيمائية أثناء الحرب العالمية الأولى ، أو الآثار المدمرة الممتدة والتي شملت البيئة وصحة السكان في فييت نام حيث استخدمت الأسلحة الكيمائية بواسطة جيش الولايات المتحدة منذ اكثر من عشر سنوات ، فان هذا المطر الأصفر بآثاره التي يصعب الاستدلال عليها ، يبدو واحدا من أغرب الظواهر في تاريخ الحرب الكيمائية •

وعلى الرغم من هذه المحاولات لغسيل المخ ، والهادفة الى جعل قضية حظر الأسلحة الكيمائية مشوشة بقدر الامكان ، فاننا ما زلنا نعتقد بصدق أن الغالبية العظمى من الوفود الموجودة في هذه الغرفة تهتم اهتماما حيويا بالحظر الكامل والفعال للأسلحة الكيمائية ولن تقلل من جهودها الرامية الى التوصل لهذا الهدف في أسرع وقت ممكن •

وأخيرا ، أود أن أقدم بعض التعليقات على المشاورات غير الرسمية حول القضايا المتعلقة بتحديد السمية والتي قام بها رئيس الفريق العامل في الفترة ما بين ١٥ و ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ • ان اشتراك ٣٣ خبير من ٢٥ دولة في المشاورات يشير الى الأهمية التي تعلقها الوفود على حل المشكلات الفنية المتصلة بالاتفاقية وقد علمنا بمزيد من الرضا انه قد تم وضع بروتوكولين قياسيين لتحديد السمية ، حتى يمكن تحديد الاجراءات اللازمة للتطبيق العملي لمعيار السمية لأغراض الاتفاقية •

وفي نفس الوقت ، فقد أشار الخبراء الى قيدين هامين على تطبيق معيار السمية ، سلائف الأسلحة الكيمائية الثنائية وعوامل التعجيز التي لا يمكن تصنيفها لأغراض الاتفاقية وفقا لمستويات سميتها ، وعلى ذلك ، فبالاضافة الى معيار الغرض العام ، لا بد من التوصل الى مناهج أخرى ، واعداد قوائم نموذجية للسلائف ولعوامل التعجيز على أن يكون ذلك من المهام التي تتناولها المشاورات القادمة •

ان وفدنا يود أن يعرب عن تأييده لهذه التوصية نظرا للأهمية البالغة لحل المسألتين السابق ذكرهما ، فيما يتعلق بالتوصل الى مختلف العناصر الأساسية للاتفاقية [مثل التعريف ، والنطاق والتحقق الخ •] •

ومن غير الضروري التذكير بأن تشيكوسلوفاكيا قد أظهرت نشاطا دائما في كل الاجتماعات المتصلة بالمشورات الخبراء • اننا نحمل تقديرا كبيرا للرأي المتخصص لخبرائنا ، ونلجأ الى معاونتهم في مناسبات كثيرة ، ولا حاجة لي أيضا للتأكيد على جدية وتعقيد المشكلات الفنية الواردة تحت قضية الأسلحة الكيمائية •

وعلى أي حال ، فاننا نرى أن كل المسائل الخلافية ، المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيمائية هي في اساسها ذات طبيعة سياسية ، وان القرارات السياسية المتعلقة بالمبادئ هي المتطلب الأساسي لنجاح المفاوضات حول الاتفاقية وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للاجراءات والمقترحات الفنية ، فانها تلعب دورا مساعدا ، ولا يوجد بكل تأكيد مبرر لأي تأخير في العمل من أجل المعاهدة بسبب الاعتبارات الفنية •

السيد الرئيس ، في نهاية كلمتي ، أود أن اؤكد لكم ان الوفد التشيكي على أتم استعداد للمساهمة بقدر الامكان في الجهود النهائية للجنة للعثور على الطرق التي تؤدي الى انجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه ، كما أعبر له عن امتناني للكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة •• أعطي الكلمة الآن لممثل ايطاليا ، السيد كابراس •

السيد كابراس، ايطاليا (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس، بالنيابة عن الوفد الأيطالي أود أن أتحدث عن البند السابع من جدول أعمالنا والمعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " •

لقد أقرت الجمعية العامة في دورتيها السادسة والثلاثين قرارين يتناولان تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي، وقد طالب كلاهما لجنة نزع السلاح بأن تتخذ اجراء حول هذه القضية، ووفقا لذلك وافقت اللجنة على تضمين جدول اعمالها السنوي لبند جديد، وحددت اجتماعين غير رسميين لاستكشاف مبدئي للموضوع• هذه هي التطورات المحمودة التي تدفع وفدي الى الاسراع بتسجيل بعض الآراء الأولية حول الموضوع •

اننا نعتقد أن الاجتماعات غير الرسمية والمناقشات الجوهرية التي نتوقع أن تتم أثناء الجزء الثاني من الدورة سوف تخدم ثلاثة أغراض رئيسية •

الاول ان تقدم نظرة عامة وتقييما لما تم انجازه حتى الآن فيما يتعلق بتحجيم التنافس العسكري في الفضاء الخارجي •

الثاني ان تنتقل الى تقييم النشاطات القائمة بالفعل في الفضاء الخارجي وللتطورات الفنية والعلمية الكفيلة بتهديد الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية •

الثالث تعيين تلك " الاجراءات الاضافية " و " المفاوضات الدولية المناسبة " الواجب القيام بها بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، كما ورد في الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية •

ان كلا القرارين ٣٦/٩٧ " جيم " و ٣٦/٩٩، اللذين حظيا بأغلبية كبيرة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة، يحيلان مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الى لجنة نزع السلاح، وهذا في رأينا اعتراف بحقيقة أن هذه المسألة لا يمكن معالجتها بمعزل كامل عن القضايا المعقدة للأمن على كوكب الارض أو العملية الشاملة لنزع السلاح • وقد لاحظنا بمزيد من من الرضا أن الوفود التي لها باع طويل في الاهتمام بالموضوع مثل وفد السويد، قد أشارت الى ان لجنة نزع السلاح هي الآن المسؤولة الأولى عن الجهود في هذا الميدان •

ان التقدم الذي يتم احرازه في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء بشكل منظم وبما يفيد النوع الانساني ككل، يعود الفضل فيه الى الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الى لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، التي تعتبر القوة المحركة للتعاون الدولي • ان هذه النتائج جديرة بالثناء، وسيظل عمل اللجنة والأجهزة الأخرى مثل قسم شؤون الفضاء الخارجي شيئا اساسيا ••• ان المجتمع الدولي قد دعا الآن الخبرة المتخصصة للجنة نزع السلاح لتكمل ذلك العمل من زاوية اخرى، وهي زاوية تحديد الأسلحة ونزع السلاح •

ان وفدي يتفهم الاهتمام الذي أعرب عنه سفير مصر الموقر في الاجتماع العام يوم ١٨ شباط/فبراير بضرورة أن يبقى هدف الحفاظ على الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية فقط نصب الأعين، من أجل مصلحة كل شعوب العالم ••• ويجب أن يظل هذا بالفعل هدفنا الأساسي، عند التزامنا بالمبادئ الواردة في القرار ١٩٦٢ (د - ١٨) الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة بالاجماع ••• ان لجنة نزع السلاح يجب أن تساهم في تحقيق هذا الهدف في المجال المناسب

لهذا المحفل التفاوضي مع التركيز على الهدف المحدد الذى وضعناه لأنفسنا وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ويشعر وفدى بأن مشكلات الفضاء الخارجي لا يمكن حلها بكفاءة من خلال منهج شامل من النوع الذى استخدم ١٩٦١ من أجل القطب الجنوبي ••• ان أول معاهدة للحد من التسلح بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يمكنها أن تقدم لنا في عام ١٩٨٢ ، نموذجا يحتذى به لتناول الفضاء الخارجي •

اننا نشترك في الرأى الذى يحظى بالتأييد العام للمجتمع العلمي ، بأن مثل هذا المنهج لن يؤدى الا الى تأخير التوصل الى الاجراءات المحددة الواقعة في اطار الممكن والتي يمكنها أن تكبح بفاعلية التطورات الأخيرة التي تحمل شبح التهديد • وحتى نعالج قضايا نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي ، علينا ان نضعها في منظور تقدمي ونحدد الأولويات ••• ان هذه القضايا ليست ثابته وانما هي تتحرك على ايقاع التكنولوجيا ، وهو ايقاع سريع خاصة في حالة الفضاء الخارجي • ان بعض هذه القضايا لا يمكن أن ينتظر حدوث تقدم عام على كل الجبهات ••• واذا لم نقم بتحديد تلك الأولويات ، فاننا نعرض أنفسنا لمجموعة من المشكلات بالغة الدقة والتي قد تؤدى الى نتائج سلبية لمستقبل جهودنا •

ويبدو ان الدولتين اعالكتين للقدرات الفضائية الأعظم ، قد وضعت لنفسها ترتيبا لأولوياتها عندما عقدت ما بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ثلاث جولات من المحادثات الثنائية حول الحد من النظم المضادة للاقمار الصناعية • لقد أظهر العمل في اللجنة الأولى في العام الماضي ان عددا متعاظما من الدول قد بدأ يتنبه الى أن تجريب واستعراض الوسائل المادية والفنية لتدمير وتخريب أو أعتراض الاجسام الفضائية يشكل تهديدا ملحا •

ان نظرة على الكتابات المتخصصة توضح ان مجموعة كبيرة من الخبراء والعلماء يشتركون في هذا الرأى •

ولنتأمل قليلا هذا الوجه للمشكلة •

ان وجود عدد كبير من المصادر العامة التي تصف بالتفصيل النشاطات التي تقوم بها حاليا الأقمار الصناعية يوفر على وفدى الحاجة الى الاشارة الى تلك النشاطات بالتفصيل ، على الاقل في المرحلة الحالية ، وأحد هذه المصادر هي " دراسة حول نتائج انشاء وكالة دولية لرصد الأقمار الصناعية والتي قام بها مجموعة من الخبراء الحكوميين والحقت بالوثيقة A/AC.206/14 بتاريخ ٦ آب/اغسطس ١٩٨١ وتقدم لنا هذه الدراسة نظرة عامة مفيدة •

ان قراءة هذه الدراسة قراءة سريعة تكفي لاعطاء فكرة جيدة عن فعالية الأقمار الصناعية واستخداماتها بالغة التعدد ••• ان استخدامها يمتد الى ميادين مختلفة مثل الارصاد ، ورسم الخرائط ودراسة شكل الأرض والمواصلات والاستطلاع والملاحة والانذار المبكر ••• الخ • ان الأقمار الصناعية الاستطلاعية توفر أكثر الوسائل فاعلية للتحقق من الالتزام ببعض اتفاقيات نزع السلاح وتلعب دورا مثبتا في رصد الأزمات • ان استخدام الاقمار الصناعية للانذار المبكر يساهم في ارساء الأمن والثقة الدوليين •

ان الكثير من الاستخدامات الحالية والمحتملة للأقمار الصناعية تمثل أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول خاصة الدول النامية •

ان الاقمار الصناعية الاستطلاعية توفر أكثر الوسائل فاعلية للتحقق من الالتزام ببعض اتفاقيات نزع السلاح وتلعب دورا مثبتا في رصد الازمات • ان استخدام الأقمار الصناعية للانذار المبكر يساهم في ارساء الأمن والثقة الدوليين •

ان الكثير من الاستخدامات الحالية والمحتملة للأقمار الصناعية تمثل أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول خاصة الدول النامية ••• ولم تعد التكنولوجيا المتصلة بالأقمار الصناعية حكرا على دولتين ، فهناك أمم اخرى قد أصبحت تملك قدرات وطنية في هذا الحقل ، بينما يقوم عدد آخر بالاشتراك في تنفيذ برامج فضائية من خلال أجهزة التعاون الدولي ••• ان أهمية الأقمار الصناعية واعتماد الدول ، كل الدول ، عليها في ازدياد ، وفي حالات كثيرة ، توفر الاقمار الصناعية امكانيات متفردة ، لا يمكن تكرارها بواسطة النظم الأرضية ، وفي مهام اخرى تكون الاقمار الصناعية أقل تكلفة أو أعلى كفاءة •

ان الخصائص المتميزة للاقمار الصناعية ، بالاضافة الى سهولة تعرضها للتدمير تجعل منها بكل أنواعها ، اهدافا مغرية ••• ان الفضاء الخارجي في الوقت الحالي يعتبر وسطا خاليا من آليات القتل وان كان انتشار النظم المضادة للاقمار الصناعية ، دون تحكم ، يحدد بداية اتجاه قد يؤدي الى ادخال سباق التسلح في هذا البعد الجديد •

وبدون الدخول في تفصيلات متعددة في هذه المرحلة حول النظم المختلفة المضادة للاقمار الصناعية ، سواء كانت في مرحلتها التجريبية أو التنفيذية ، فانه يكفي أن نلاحظ أن مقومات المنافسة العسكرية تبدو ظاهرة في هذا المجال : ان أهمية الاقمار الصناعية كأهداف ، وتنمية درع من الوسائل الفنية والمادية المضادة للاقمار الصناعية التي تعطي مالكيها ميزة واضحة ، وصعوبات حماية الأقمار الصناعية يجعلها أقل تأثرا ••• الخ ، كل هذه العوامل قد تؤدي الى دفع الدورة التفاعلية التي تميز سباق التسلح •

ان التنبؤ بحدوث سباق للتسلح في مجال النظم المضادة للاقمار الصناعية أسهل من التنبؤ بنتائجه المحتملة ••• وان كان يبدو واضحا ان مثل هذا السباق سوف يكون باهظ التكاليف ••• وانه سيكون عاملا من عوامل عدم التوازن الاستراتيجي كما أنه سيثير الاضطراب في عملية الاستغلال المنظمة للفضاء الخارجي لصالح البشرية كلها ••• ان القرار ٩٧/٣٦ " جيم " ، يصف المفاوضات حول اتفاق بهذا الشأن " كخطوة هامة " نحو منع سباق التسلح في الفضاء ويعطي أولوية له ••• ان النظر في مثل هذا الاتفاق يشكل اجراء حقيقيا لنزع السلاح ، يستتبعه حظر للنظم القائمة حاليا ، والتي تعد جزءا من الترسانات المسلحة الآخذة في الانتشار •

انه لمن السابق لأوانه البدء في تحليل أولي للقضايا المتعلقة بمسألة النظم المضادة للاقمار الصناعية ••• والقاء نظرة خاطفة على بعض هذه القضايا المعقدة سيفيد في ابراز ضخامة المهمة المتعلقة ببحث هذا الموضوع بشكل جدي •

وفي المقام الاول من هذه القضايا هناك مسألة التعريف بمكونات أي " نظام مضاد للاقمار الصناعية " ••• ان ضعف مناعة الاقمار الصناعية ضد عدد كبير من الأسلحة والتقنيات يجعل المسألة أكثر صعوبة : أي بعد يجب اعطاؤه لاصطلاح " نظام مضاد للاقمار الصناعية " ••• هل يجب ان يقتصر على الأسلحة المخصصة لتخريب أو تدمير أي قمر صناعي ومكوناته ؟ أم انه يجب أن

يتضمن أى سلاح يصمم وينشر ليلعب دورا في نظام مضاد للاقمار الصناعية ، أو تم اختباره لنفس الغرض ؟ هل من الممكن أو من المرغوب فيه تعيين مختلف أنواع الانظمة المضادة للاقمار الصناعية ؟

بالاضافة الى ذلك ، فهناك اكثر من صعوبة تظهر عند محاولة التعرف على مكونات " النشاط المضاد للتوابع " ••• وفي الحقيقة ، فانه بدون تخريب أو تدمير للتابع بالضرورة ، فانه من الممكن التصدى لعمله ، من خلال التشويش عليه الكترونيا أو تضليله بواسطة الليزر أو تحريكه عن مداره الخ•

ان اقامة نظام التحقق المناسب ، والذى يعتبر مطلبا اساسيا لأى تحديد للاسلحة ولاتفاقات نزع السلاح ، سيكون بالغ الصعوبة في تلك الحالة • وأى قدرة على القتال المضاد للتوابع ، يتم الحصول عليها خارج نطاق الحظر ، حتى وان كانت محدودة قد يكون لها دلالتها ••• ولهذا السبب بالذات ، فان أى بحث شامل للمشكلة لن يمكنه تخادى مسألة نزع السلاح بمعناها الاصيل • ان القدرات التنفيذية في هذا المجال أصبحت حقيقة واقعة فعلا ، وقضية اجراءات الازالة المتعلقة بالنظم المضادة للتوابع ومكوناتها القائمة فعلا ، واجراءات التحقق المتصلة بها ، تشكل قضية أخرى بالغة التعقيد •

ان أى مشروع معاهدة أو اقتراح يرمي الى معالجة مشكلة الأنظمة المضادة للتوابع يجب الحكم عليه في اطار سلسلة القضايا المتداخلة في هذه المنطقة البالغة الحساسية وعلى أساس من الأوجه التي تقدمها هذه المعاهدة أو الاقتراح •

فما هي مثلا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، قيمة أى اتفاق يكون حاصله هو ترتيب يقضي بعدم الاستخدام ؟ ولماذا اطلقت حرية تجريب أو نشر النظم المضادة للتوابع ، ألن يكون من حق كل طرف أن يخشى استخدام هذه النظم ويسعى لاتخاذ اجراءات مناسبة في مواجهة ذلك ؟ وقد يدفع البعض بأن أى اجراء يقل عن حظر التجريب أو حظر نشر أو استخدام هذه النظم سيكون به ثغرات خطيرة •

ان الفرصة السانحة امامنا مواتية تماما لكنها قابلة للفناء ، ان النتيجة الطبيعية للفحص العميق الذى سنبدأه حول هذا البند ، هو ان نحدد أولوياتنا الحقيقية ، والا فان طاقاتنا سوف تتبدد • فاذا أردنا أن نحافظ على الفضاء الخارجي خاليا من أى نوع من الأسلحة ، ألا يجدر بنا أن نبدأ بالأسلحة الموجودة فعلا ، والتي انتشرت بالفعل •

اننا مدركون أن هذه مجرد خطوة في التحرك ، الخطوة الأولى فيه •

واتساقا مع الاهتمام الذى يبديه الوفد الايطالي بهذا المجال منذ زمن بعيد ، فهو يعلن استعداده للمزيد من المساهمة في عمل اللجنة المتعلق بالبند السابع ، وهو فوق كل شيء ، مستعد للاصغاء والدراسة والفحص الجدى لأى اقتراح يمكن أن يؤدى الى أى تقدم في جهودنا •

السفير ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، انني أود ، مثل كثير من المتحدثين الذين سبقوني اليوم ، أن اركز تدخلي على القضايا الواردة في اطار البند الرابع من جدول أعمالنا ، وبالتحديد المتعلقة بالأسلحة الكيمائية •

يجب ان يكون واضحا لدى الجميع أن الحاجة الى اتفاقية للأسلحة الكيمائية ، قد أصبحت أكثر الحاحا من أى وقت مضى • ان امداد لجنة نزع السلاح هذا العام لفريقها العامل المختص

بالأسلحة الكيمائية بولاية محسنة تسمح له بالانطلاق في مفاوضات جادة وحقيقية بهدف التوصل الى مثل هذه الاتفاقية ، ليعتبر من دواعي الرضا العظيم لوفدي ولي شخصيا ... اننا نشعر بالامتنان للسفير سويكا لأخذه على عاتقه المهمة الشاقة والمثيرة في نفس الوقت المتعلقة بادارة هذه المفاوضات خلال هذا العام ... انني واثق أن المفاوضات سوف تقوم بخطوة هامة نحو التوصل الى الاتفاقية بفضل الارادة الجادة والخصال الدبلوماسية للسفير سويكا .

لقد استغرقت اللجنة ثلاثة سنوات لتصل الى المرحلة التي تقف عندها الآن مفاوضاتنا وأود أن اذكركم أن من سبقونا قد تناولوا هذه القضية منذ عام ١٩٦٨ ... وفي العام الأول لعملنا ، قيل لنا أن الموضوع ليس ناضجا بما فيه الكفاية حتى نتناوله داخل فريق عامل ولم يتم انشاء الفريق العامل الا في العام التالي ، لكن ولايته للاسف كانت غير واضحة - انني اعتقد انه لا أحد اليوم يمكنه أن يناقش قيمة المفاوضات المتعددة الأطراف حول الأسلحة الكيمائية ... ان الخبرة التي حصلنا عليها من مجموعة العمل تثبت قابلية الآلية القائمة للقيام بهذه المفاوضات . ان هذا ينذر بأن أملنا في تلقي الاتفاقية المقبلة قبولا دوليا سوف يكلل بالنجاح . كما يجب استخدام المثل الخاص بالفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية لتبديد ما بقي من معارضته للتفاوض المتعدد الأطراف حول أمور نزع السلاح الأخرى .

وفيما يتعلق بالتطورات في الفريق العامل خلال الدورة الحالية ، فان السويد ترحب بالاشتراك المتزايد من جانب القوى العظمى في عمل الفريق . لقد قاموا أكثر من ذي قبل باعلان آرائهم وتقديم مقترحات ملموسة وقد ساهم ذلك بالتأكيد في حل الكثير من القضايا التي مازالت معلقة . وفي هذا العام مثلما حدث في العام الماضي ، قدمت دول أخرى كثيرة مساهمات قيمة وجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بكل من نطاق الحظر والتحقق في اتفاقية الأسلحة الكيمائية .

من الواضح انه ما زال هناك اختلافات هامة في الرأي فيما يتعلق بنطاق الاتفاقية المقبلة ومن بينها يمكن ان نذكر الأسئلة الخاصة بما اذا كانت الاتفاقية يجب ان تتضمن حظر الاستخدام ، وما اذا كانت يجب أن تتضمن الحظر المتعلق بالحيوان والنبات وهناك مسألة اخرى اهتم بها وفدي اهتماما خاصا وهي المتعلقة بحظر التخطيط والتنظيم والتدريب على استخدام الخواص السامة للكيمائيات كأسلحة للقتال ... ان وفدي قد قدم ورقة عمل الى الفريق العامل حول هذه القضية الاخيرة ، في الوثيقة CD/CW/CRP.29 بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢ . واستجابة لطلب رئيس الفريق العامل ، قمنا باقتراح صياغة لاضافتها الى العناصر الموجودة في تقرير الفريق العامل للعام الماضي وقد أجبنا أيضا على مختلف الأسئلة والتعليقات المتصلة باقتراحنا .

وفي الوقت الذي لم يتسائل فيه أي وفد عما اعلناه من ضرورة حظر التنظيم والتخطيط والتدريب لأغراض مثل هذه الحرب بهدف القضاء بشكل فعال على امكانيات الحرب الكيمائية ، أكد البعض على أنه سيكون من الصعب التحقق من مثل هذه التدابير . وعلى أي حال ، فيمكن للمرء أن يذكر أن هناك أنواع أخرى مقترحة من الحظر ، سيكون من الصعوبة بمكان التحقق منها مثل عدم وجود مخزون من الأسلحة الكيمائية ... ولا أحد بالطبع يشكك جديا في هذا الحظر ... ان اجراءات التحقق التي يقترحها الوفد السويدي لتصاحب المقترح ستقوم أساسا والى حد كبير على تبادل المعلومات المتعلقة بمختلف النشاطات .

وقد أشار وفدى ، ولاسباب عملية الى أن التدابير الخاصة بالتخطيط والتنظيم والتدريب لن تبدأ في النسريان الا بعد التدمير الكامل لكافة المخزنات الرئيسية ، ونحن نأمل أن تقوم الوفود الاخرى بدراسة مقترحنا والتعليق عليه حتى يمكن التوصل الى حل مناسب •

وفي الأسبوع الماضي عقد رئيس الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيمائية مشاورات مع الوفود التي يعاونها خبراء فنيون حول المسائل المتعلقة بتحديد السمية وكيفية ذلك قياسيا ، ويود وفد السويد أن يعرب عن رضاه عن النتائج التي توصلت اليها تلك المشاورات ، وعلى ذلك فان اكثر النتائج قيمة ، هو توصل المشتركين في المشاورات الى توصية الفريق العامل باقرار بروتوكولين حول اختبارات قياسية لدرجة السمية • ونحن نعرب عن تقديرنا للخبير البولندى ، البروفيسور رومب ، لعمله الرفيع المستوى والذى مكن من التوصل الى هذه النتيجة كما أن هناك تطورا آخر تم اثناء المشاورات ، ستثبت دون شك أهميته بالنسبة لمفاوضاتنا المقبلة ، وأقصد المناقشات الخاصة بتطبيق معيار السمية وبالتالي اختبارات السمية بهدف ربط ما يسمى بالسلائف في الأسلحة الكيمائية بتدابير الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيمائية وهي مسألة بالغة التعقيد ، وان كان ليس من المستحيل حلها وقد اقترح وفدى أساس مفاهيمي لتطبيق معيار السمية في هذا الصدد وسيتم تقديم ورقة عمل حول هذه المسألة الى لجنة نزع السلاح في المستقبل القريب ان المناقشة التي دارت حول هذه القضية خلال المشاورات اظهرت صعوبة قيام مناقشات فنية بحته اذا ما فرضت قيود سياسية ••• ان وفدى يرى مثلا أن مسألة التعويل على اختبارات السمية المطبقة على خلائط من المواد الكيماوية التي تتفاعل فيما بينها ، بما في ذلك الأسلحة الثنائية ليست ذات صلة •

ان سمية الخليط المتفاعل ليست هي التي تهم في المقام الأول ، وانما عامل الحرب الكيمائية السام الناتج ، وذلك من بين نواتج التفاعل الكيمائي الاخرى • ان وفدى لا يرغب بقوله هذا ، أن يعطي الانطباع أن الاسلحة الثنائية لا تمثل مشكلة بالنسبة لمفاوضاتنا •• على العكس ، ان وفدى يشعر بالقلق العميق ، لما علمه عن استعدادات الولايات المتحدة للبدء في انتاج الاسلحة الكيمائية الثنائية •• ان هذا يمكن ارجاعه ، من بين أمور أخرى ، الى عدم رغبة الاتحاد السوفياتي في توفير المعلومات التي من شأنها تبديد المخاوف المتعلقة بقوتها المتعاظمة في مجال الاسلحة الكيمائية• ان قرار الولايات المتحدة الأمريكية بمضاعفة ترسانة الأسلحة الكيمائية الخاصة بها ربما يؤدى الى مزيد من التصاعد في سباق التسلح بدلا من أن يؤدى الى الهدف المنشود الخاص بعقد اتفاقية للأسلحة الكيمائية •

ان هذا ينقلني الى مسألة التحقق •• لقد درسنا بمزيد من الاهتمام ورقة العمل التي قدمتها وفد المملكة المتحدة حول التحقق في الوثيقة CD/244 ان هدف هذه الورقة واضح ••• ولقد أخذنا علما بالتوضيح الذى قدمه منذ أيام السفير سمرهايز حول أن المقترحات الموجودة في ورقة العمل لا تعني ان الاقتراحات الاخرى التي لا تتناولها تلك الورقة لن تكون مقبولة للمملكة المتحدة • ويشترك وفد السويد في الرأى القائل بأن تدابير التحقق الخاصة باتفاقية ، الاسلحة الكيمائية يجب أن تتضمن التحقق من الموقع • اننا نعتقد على أى حال انه كان من الممكن الحصول على تقديم أكثر توازنا لكل الأوجه المتعلقة بالشكاوى واجراءات التحقق ، لو كان الاقتراب من المشكلة قد تم في اطار العناصر القائمة فعلا في CD/220 بدلا من تقديم هيكل جديد •

وأود في الوقت الحاضر أن أعلن أن وفد السويد ، يعلق أهمية عظيمة على شكل وتكيف مناسب يسمح بجمع المعلومات ، واستنتاج الحقائق ونشر المعلومات لتخدم الأطراف في الاتفاقية • اننا نعتقد اعتقادا جازما ، أن اللجنة الاستشارية - اللازمة لاسباب متعددة - لا يمكننا ان تحدد الاحتياجات الامنية للاطراف وما تتطلبه تلك الاحتياجات من ايضاحات أو تشتيش على الموقع داخل اقليم الأطراف الأخرى •

وفي هذا الصدد ، فاننا قد اخذنا علما بمزيد من الاهتمام بالمناقشة حول التحقق المستمر عن بعد ، المسمى مشروع RECOVER ، والذى يلقى الأضواء على منهج جدير بالاهتمام على السبيل الى اجراءات تحقق أقل تدخلا • ان وفد السويد يشعر انه من الواجب تحرى هذه الامكانية بشكل أكثر توسعا •

وقد اخذ وفدى علما ، بمزيد من الرضا ، بالبيان الذى القاه رئيس مجموعة العمل في الاسبوع الماضي ، والذى أعرب فيه عن ثقته في تطور المفاوضات المتعلقة بقضايا التحقق ••• كما قدم السفير هردر في نشر المناسبة عرضا شاملا وجديرا بالاهتمام لمشكلات التحقق ••• اننا نرحب بالمعالجة المستمرة والبناءة لهذه المشكلات ، بما فيها الاتفاق على أهمية التشتيش المناسب على الموقع من أجل تدمير الأسلحة الكيمائية • كما قدمت جمهورية المانيا الاتحادية ، وجهة نظرها ، من بين جملة أمور ، حول التحقق من عدم انتاج عوامل الحرب الكيمائية ، وذلك على شكل ورقة العمل CD/265 بتاريخ ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٢ والتي يزمع وفدى دراستها باهتمام متعاظم •

وفي هذا الاطار أود أن أعلن انني اصغيت باهتمام عظيم الى ما قاله السفير رود ريجز ناغارو صباح اليوم عن اجراءات بناء الثقة ••• ان وفدى يشترك بشكل كامل في تقييمه لأهمية مثل هذه الاجراءات ••• اننا ننوى أن نقدم ورقة عمل حول هذا الموضوع الى اللجنة ، في الوقت المناسب •

ان المناقشات حول الادعاءات الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمائية في مناطق مختلفة من العالم توضح بقوة الحاجة الى انشاء آليات للشكاوى والتحقق على ان تكون متاحة بشكل دائم ومتمتعة بالمرونة والموضوعية اللازمتين وذلك في مجال تحديد الأسلحة واتفاقيات نزع السلاح • ويمكن لهما في شكل آلية دولية ، أن توفرا للأطراف امكانية تقصي الحالات التي يقدمونها بطريق غير منحازة - ان مثل هذه الآليات سوف تسمح باجراء التحريات بدون أى عرقلة مع سهولة الوصول الى المواقع تسمح باجراء التحريات بدون أى عرقلة مع سهولة الوصول الى المواقع والاجهزة ، بما يضمن القاء الاضواء على الحقائق في كل حالة • ومن المفهوم أن وجود مثل هذه الآليات كان سيمثل عونا وفائدة للدول المعنية في الخلاف القائم حاليا •

وهناك درس اخر يجب الخروج به من التجربة الحالية وهو أن الرقابة الفعالة على اتفاقيات نزع السلاح ، بما فيها تلك المتعلقة بالاسلحة الكيمائية تتطلب درجة أعظم من الانفتاح • ان الاقتراح الخاص بالاعتماد على الثقة المتبادلة يبدو أملا بالغ المثالية في حالة وجود خلاف عميق حول مدى الالتزام وعند قيام اتهامات حول خرق للاتفاقات الدولية ، فانه يصعب في معظم الاحوال تحقيق تعاون الاطراف من خلال الاتصالات الثنائية • ان هذا واحد من العوامل التي تبرز ضرورة المفاوضات المتعددة الأطراف وأهمية الحلول الدولية للمشكلات التي تؤثر فينا جميعا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اشكر ممثل السويد على بيانه ... ما زال لدى وفدان على قائمة المتحدثين في جلسة اليوم، وفد المغرب ووفد بلجيكا ... وبالنظر لتأخر الوقت، فانني اقترح، في حالة عدم وجود اعتراض، رفع هذه الجلسة واستئنافها بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة ... وقد تكرم وفدا المغرب وبلجيكا بقبول اخذ الكلمة عند استئناف جلستنا بعد ظهر اليوم ... اذا لم يكن هناك أدنى اعتراض، فانني ارفع الجلسة الآن وأدعوكم لاستئنافها في الساعة الثالثة من بعد الظهر.

رفعت الجلسة في الساعة ٥٥ر١٢ دقيقة، واستؤنفت في الساعة الثالثة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أعلن استئناف الجلسة العامة السابعة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح واعطي الكلمة لممثل المغرب، سعادة السفير سكالي.

السيد سكالي (المغرب) الكلمة بالفرنسية: السيد الرئيس، أود أولا أن أوجه كلمات الترحيب الى السفير فيجنودا بمناسبة تعيينه ممثلا لتشيكوسلوفاكيا في لجنة نزع السلاح، وأود أن أحيي عودة هذا الدبلوماسي الموقر بيننا خاصة وانني قد سعدت بمعرفته وتقديره في مؤتمر لجنة نزع السلاح.

ان وفدي ينوي اليوم تناول مسألة الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية.

ان الوفد المغربي، قد أعرب في مناسبات عديدة عن رأيه فيما يتعلق بأهمية التوصل الى معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية في كل مكان وبواسطة الجميع. ولقد اكد الوفد المغربي دائما على مسؤولية القوى النووية الثلاثة التي صدقت على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية. وفي هذا الصدد، قام وفدي، بمزيد من الرضا، بتسجيل التأكيد المقدم من ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر يوم ١٨ شباط/فبراير، والذي بموجبه لا يعتبر توقيع القوى النووية الاخرى لمعاهدة حول الحظر الشامل لتجريب الاسلحة النووية شرطا ضروريا لبدء سريانها.

ولقد أشرت في بياني، يوم ٤ آذار/مارس الماضي، الى الطريق المسدود الذي تجد اللجنة فيه نفسها منذ أن ادرج هذا البند على جدول أعمالها في عام ١٩٧٩، باعتباره واحدا من الأولويات وقد اعربت عن الأمل في رؤية هذه المشكلة تجد لها حلا سعيدا خلال هذا العام. ويبدو ان هذا الأمل، الذي يشترك فيه الجميع، قد وجد اليوم سبيلا أفضل لتحقيقه.

وبالفعل فان الموقف اليوم لحسن الحظ مختلف تماما عن ذلك الذي كان سائدا قبل التدخلات التي قام بها الممثلان الموقران للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٢.

ان التحليل الأولي لهذين التدخلين يسمح باستخراج العناصر التالية:

في المقام الاول، تحقق اليوم الاجماع على أهمية انشاء جهاز فرعي حول البند الاول من جدول أعمالنا، في هذه المرحلة من عمل اللجنة ومن المأمول أن يكون هذا الجهاز فريقا متخصصا للعمل، كما كانت مجموعة الـ ٢١ تتمنى دائما.

كما أن الاجماع قد قام أيضا حول المسألة الهامة المتعلقة بمسؤولية لجنة نزع السلاح في مجال نزع السلاح وبالتحديد في مجال نزع السلاح النووى • ان تدخل ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر واضح حول هذه النقطة • وبالفعل ، فقد أعلن السفير فيلدز ان " الولايات المتحدة تشترك تماما في الرأى الذى أعربت عنه وفود متعددة ، والذى بموجبه يتحتم على اللجنة ان تضطلع بمسؤولياتها بكفاءة" • وان " لجنة نزع السلاح يجب ان تهتم بكل المسائل التي تمس المصالح الحيوية للأمن لكل الدول ، بما فيها تحديد وخفض والازالة النهائية للاسلحة النووية " • وان لجنة نزع السلاح ، الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف حول نزع السلاح ، هو المنبر المناسب للاستجابة للاهتمام الذى يثيره نزع السلاح النووى في كل الدول •

وقد اقترح الوفد ان يركز الجهاز الفرعي جهوده على المشكلة الاساسية المتعلقة بالتحقيق وقد أكد الوفد الامريكي على أن هذا الجهاز سيكون مسؤولا عن بحث وتحديد المشكلات المتعلقة بالتحقق • ان المعاهدة الخاصة بالحظر الكامل للتجارب يجب أن تعني بهذه المشكلات اما وفد المملكة المتحدة ، فقد أعرب عن أمله في ألا تقتصر مناقشات الجهاز الفرعي على التركيز على طبيعة مشكلة التحقق وانما تشير بالتفصيل الى الاسلوب الذى يمكن حل هذه المشكلات بواسطته •

اننا نفهم من هذا ، ان فريق العمل سيكون عليه أن يعنى بموضوع ذى طبيعة سياسية وليس بالطابع الفني للتحقق ، حيث انه يدخل في اختصاص مجموعة الخبراء •

وكما نعلم أن مجموعة خبراء الاهتزازات تهتم بهذا الطابع منذ ما يقرب من ست سنوات ، وان هذه المجموعة وعلى رأسها الدكتور اريكسون الموقر من السويد قد انجزت عملا ضخما في هذا المجال •

ان العناصر الثلاثة الرئيسية التي لاحظناها في تدخلات الوفدين الامريكي والبريطاني يمكن تلخيصها فيما يلي :

- انشاء مجموعة عمل ؛
- التأكيد على مسؤولية اللجنة ؛
- البدء في تحرك ذا طابع سياسي •

ان وفدى يرحب بالمقترحات التي قدمها الوفدان الامريكي والبريطاني وهو يعتقد ان هناك تطورا قد حدث في اللجنة ، وقد يؤدى الى البدء في المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجريب النووى • ان الوفد المغربي ، ادراكا منه لحقيقة ان مشكلة التحقق من الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجريب النووى هي أحد العناصر الهامة لمثل هذه المعاهدة ، يعتقد أن النظر في هذه المشكلة سيكون نقطة انطلاق نحو التفاوض حول هذه المعاهدة •

وعلى الرغم من أن الوفدين الامريكي والبريطاني قد قدما اسباب تجعلنا نأمل أن تنجح اللجنة في الخروج من الطريق المسدود الذى تجد نفسها فيه منذ سنوات ، فانهما قد اثارا ايضا عدة مسائل ، على وجه الخصوص فيما يتعلق بولاية فريق العمل المقترح • ان هذه التساؤلات يتم مناقشتها حاليا في مجموعة الصياغة ، التي تترأسونها بنفسكم يا سيادة الرئيس والمفتوحة لجميع الوفود وسوف يبذل الوفد المغربي قصارى جهده للمساهمة في ايضاح هذه النقاط •

اننا نعتقد ان اللجنة قادرة على التوصل الى توافق سريع في الآراء حول ولاية فريق العمل، اذا ما توفرت حسن النية لدى الجميع، وبذلك تكون قد اقتربت خطوة من التفاوض حول معاهدة للحظر الشامل للتجريب النووي، ولعلكم تذكرون ان اللجنة قد مرت بنفس هذا الموقف منذ عامين، عند انشاء الفريق العامل للأسلحة الكيمائية • وعلى الرغم ان هذا الفريق لم يحقق حتى الآن نتائج ملموسة، الا انه مشغول حاليا في مفاوضات جادة بهدف وضع اتفاقية لحظر تلك الأسلحة •

وفي هذا الصدد، فانني أود يا سيادة الرئيس، أن أعرب لكم عن شكرى الصادق لجهودكم الدائبة، التي بذلتموها سواء في المشاورات غير الرسمية او في مجموعة الصياغة المتصلة بولاية الفريق العامل الخاص بالبند الأول من جدول أعمالنا •

وأود الآن أن أتناول مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية • اننا نود أن نعرب عن رضائنا عن حقيقة أن الفريق العامل المخصص لهذه المسألة قد نجح في تخطي الصعوبات التي ظهرت في العام الماضي والمتعلقة بأسلوب تناول كل المشكلات المتعلقة بمجال حظر مثل هذه الأسلحة • وقد تم التوصل الى هذه النتيجة بفضل المرونة وسعة الأفق التي أظهرتها مختلف الوفود والتي صممت على ألا تقصر دائرة الحظر على الأسلحة الاشعاعية بالذات وانما عملت على أن تتضمن تلك الدائرة الهجوم على المنشآت السلمية النووية، وأود أن اركز على الدور البالغ الايجابية الذى لعبه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر، السفير فيجنر، بصفته رئيسا للفريق العامل، خاصة فيما يتعلق بتقريب وجهات النظر المتعارضة • اننا نود أن نعرب له عن تهانينا الصادقة للأسلوب الذى يقود به هذا العمل •

ان وفدى، الذى وافق مع آخرين، على البحث المنفصل لوجهي الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الاشعاعية، كنوع من تسهيل الاجراءات، يود أن يعيد تأكيد موقفه بضرورة أن تتضمن الاتفاقية تدابير خاصة بمنع الهجوم على المنشآت النووية السلمية •• ان الهجوم الاسرائيلي على محطة القوى النووية السلمية بالعراق في تموز/يوليه ١٩٨١، يعتبر مبررا كافيا لرأينا ••• وفيما يتعلق بتعريف الأسلحة الاشعاعية، فمن الضرورى ايجاد صياغات ايجابية تعرف هذه الأسلحة تعريفا مباشرا ودقيقا •

اننا مستمرون في الاعتقاد أن التوصل السريع الى اتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية سوف يشكل اسهاما له قيمته في جهود اللجنة تحت البند الخامس من جدول اعمالنا •

وقبل أن انهي هذا البيان، أود أن اقول اننا نشعر بالأسف العميق لرحيل زميلنا وصديقنا الموقر، السفير ماليترا من رومانيا ••• وكما قلت يا سيادة الرئيس فان صفاته الانسانية والفكرية ستجعلنا بلا شك نفتقده كثيرا ••• اننا نتمنى للسفير ماليترا كل النجاح في مسؤولياته الجديدة والهامة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) اشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الي باعتبارى رئيسا للجنة • والآن، أعطي الكلمة لممثل بلجيكا، سعادة السفير اونكلينكس •

السيد اونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): أعتقد أنني محق في قولي بأن هذا هو آخر اجتماع رسمي للجنة تتولون رئاسته، ولهذا السبب فانني أود أن أشكركم على الأسلوب الذى قمتم به بقيادة عملنا خلال هذا الشهر الهام في لجنة نزع السلاح •

ولقد اتيحت لنا الفرصة من قبل ، في بداية هذا الشهر للثناء على قدراتكم وذكائكم وخبرتكم ، لكنني أؤكد وبحق انكم لم تخيبوا رجاءنا ٠٠ وكثيرا ما تساءلنا ، خلال المحادثات التي دارت فيما بيننا ، عما اذا كنتم قد ورثتم مواهبكم الدبلوماسية من ماكيافيللي أم كاغور أم من قضاة فينسيا ، ولكني لا أظن أن هناك متسع من الوقت لنتعرف على اجابة هذا السؤال لذلك فانني أكتفي بأن أعرب لكم عن امتنانا للأسلوب الذى يتميز بالمهارة وسعة الخيال الذى قد تم به عملنا ٠

لقد تميز عملنا خلال هذه الدورة بالتأكيد على نشاطات أفرقة العمل الأربعة التي أنشأناها ، والتي نرجو ان يتحقق في داخلها نجاحا له دلالته استعدادا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المخصصة لنزع السلاح ٠

وأود اليوم أن أشير الى موضوعين مختلفين عن الموضوعات التي تناقشها أفرقة العمل القائمة بالفعل ٠ وقد حدثت خلال الاسابيع الماضية، ولأسباب عديدة ، تطورات ايجابية فيما يتعلق بهذين الموضوعين الموضوع الأول يتعلق بحظر التجارب النووية ٠ فللمرة الأولى ، تمكنت لجنة نزع السلاح من التوصل الى صياغة اجرائية، وأعني ، انشاء فريق عامل يسمح لها في الوقت المناسب بوضع الأساس للتفاوض حول مثل هذا الحظر ٠ ان توافق الآراء الذى يوشك أن يظهر في اللجنة حول انشاء مثل هذا الفريق العامل يعتبر واحدا من الملامح المدهشة لهذه الدورة ٠ ولهذا السبب أود يا سيدى الرئيس أن أكرر تأييد الوفد البلجيكي الكامل للمشاورات التي تقومون باجرائها من أجل صياغة ولاية هذا الفريق العامل ٠

اننا لا نظن أن الأفرقة العاملة للجنة هي المكان المناسب للتبادل الأكاديمي ٠ على العكس ، اننا نعتقد ان هذه الأفرقة يجب أن تتناول الموضوعات المطروحة أمامها بفاعلية ، فهذه الفاعلية لازمة لنجاح التحرك الذى يؤدى الى اتفاقات بشأن حظر الأسلحة التي يختار بها كل فريق ٠

وفيما يتعلق بحظر التجارب النووية ، فان وفدى يعتقد اننا يجب أن نركز على القضايا التي تمثل صعوبات جمة وأعني بهذا حقيقة ، مشكلة التحقق ، حيث ان هذه المسألة كانت العقبة الرئيسية في المفاوضات الخاصة بالحظر الكامل للتجريب النووى والتي جرت في مباحثات منفصلة والتي تلقت اللجنة آخر تقييم حولها في حزيران /يونيه ١٩٨٠ (الوثيقة CD/130) ٠

ان التحقق من الالتزام بالاتفاقيات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليس ذو أهمية متساوية في كل حال ٠٠٠ انه يتوقف الى حد كبير على موضوع الحظر ٠٠٠ وعلى سبيل المثال فان معاهدة ١٩٦٣ التي تحظر تجريب الأسلحة النووية في الغلاف الجوى والفضاء الخارجي وتحت الماء لم تثر أى مشكلة تحقق خاصة ٠٠ ولا شك أن هذا هو السبب الذى جعل ابرام هذه الاتفاقية دون ادراج أى تدابير متعلقة بالتحقق منها ، أمرا ممكنا ٠٠٠ ان هذه المعاهدة يمكن التحقق منها بسهولة وبالوسائل الفنية الوطنية بشكل أساسي ٠ وعلى أى حال ، فان الموقف يختلف تماما عندما يتعلق الأمر بشئ أكثر طموحا ، مثل الحظر الكامل للأسلحة النووية ٠ ان مثل هذا الحظر يشكل مجال تطبيق الاتفاقية الشاملة التي صورتها الفقرة ٥١ من الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح كما أشار من قبل زميلاى من باكستان واستراليا ٠ ان عقدة المشكلة المتعلقة بالحظر الكامل للتجريب النووى تكمن ، كما هو واضح في مسألة التحقق ٠

ان تجربة المفاوضات الثلاثية يجب أن تشكل عنصرا هاما في عملنا حول هذا الموضوع ، ان عملنا هذا وفقا لتعرفة الأساس سيكون ذو طبيعة سياسية وقانونية ، وقد يكون من المفيد لعملنا هذا أن نأخذ في الاعتبار الخبرة المتراكمة لفريق الخبراء العلميين المختص بالنظر في التدابير التعاونية

الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وقد يكون في مراجعة ولاية عمل ذلك مساهمة مفيدة بالنسبة لعمل اللجنة ... فيمكن لفريق الخبراء على سبيل المثال أن ينظر في الطرق اللازمة للكشف الاهتزازي والجوي من أجل التحقق من الالتزام بالحظر الكامل للتجريب النووي . ويمكن للفريق أيضا أن يحدد الوسائل المطلوبة لتنفيذ هذه الطرق : الوسائل الوطنية والوسائل الدولية . وفي هذا الصدد ، فقد يمكنه أيضا النظر في الآلية المطلوبة للتحقق واجراءات التشاكي .

انني أود أن اكرر الملاحظات التي أبداها في هذا الصدد زميلي من استراليا والاتحاد السوفياتي وأؤكد على اهتمامنا المتعاظم بألا نبدد هذه الفرصة للبدء في تحرك قد يؤدي الى حظر التجارب النووية في اهتمام مبالغ فيه للبحث عن كلمات لصياغة ولاية فريق العمل الذي نحن بصدد انشائه .

المسألة الثانية التي أود أن أشير اليها اليوم هي تلك المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .. اننا سعداء لأن لجنة نزع السلاح قد أدرجت هذا البند على جدول أعمالنا ووافقت على عقد اجتماعات غير رسمية حول هذا الموضوع في المستقبل القريب .

اننا نعترف ان كل البنود المدرجة على جدول اعمال اللجنة لا تقدم لنا نفس الامكانيات للمفاوضة . ان هذه المسألة بند جديد ، تبحثه اللجنة لأول مرة ، وهي هامة لنا لها من تبعات على امن دولنا ... ومن الضروري ، في هذه المرحلة الأولية ، أن تقوم لجنتنا باستكشاف الموضوع .

ان الالتزام بالنظر في هذه المسألة ينبع من الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى ، ومنذ عام ١٩٧٩ ، اقترحت ايطاليا بأن يتم تناول هذا الأمر ، وذلك عندما تقدمت بالوثيقة CD/9 . وفي الدورة الاخيرة للجمعية العامة تم اعتماد قرارين ، دون أن يثير أي منهما أي اعتراضات، وقد تبنت بلجيكا أحد هذين القرارين وهو القرار ٣٦/٩٧ " جيم " ، وكلا القرارين يطلب الى لجنة نزع السلاح ان تتناول بالنظر هذا الموضوع . ان هدفنا يجب ان يكون ان نحاول تدريجيا سد الفجوات الموجودة في (التشريع) الدولي الموجود فعلا .

ففي الوقت الحالي ، يستند هذا التشريع أساسا الى معاهدة ١٩٦٧ حول المبادئ التي تحكم أنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجسام السماوية الأخرى . وقد يكون من المفيد أن نأخذ في الاعتبار تبعات معاهدة ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة ١٩٧٢ حول الحد من شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية وذلك فيما يتعلق بالفضاء الخارجي .

ويجدر بنا أن ننظر في الارتباط الممكن بين منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانشاء وكالة دولية لرصد الأقمار الصناعية ، وهو موضوع القرار رقم ٣٤/٨٣ " حاء " الذي أصدرته الجمعية العامة وتبنته بلجيكا .

اننا نعتقد ، أن الهدف الأساسي لعمل اللجنة ، يجب ان يكون مبدئيا هو مسألة المفاوضة حول اتفاق فعال قابل للتحقق يحظر الانظمة المضادة للأقمار الصناعية ففي المرحلة الحالية، تشكل هذه الانظمة أكبر تهديد يؤدي الى عدم الاستقرار .

وفي الحقيقة ، أن الأسلحة المضادة للاقمار الصناعية تشكل خطرا حقيقيا يخل بالآليات المعنية لضمان احترام الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ويجدر بنا أيضا أن نوجه اهتماما خاصا الى وسائل التحقق من مثل هذا الحظر ، مع الاشارة مرة اخرى ، الى موضوع ذلك الحظر ، فقد يستلزم ذلك ، من بين أشياء اخرى ، تعريفا لمفهوم الاسلحة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي • ويأمل وفدى أن نتمكن من ايضاح بعض هذه المسائل اثناء الاجتماعات الرسمية التي نزمع عقدها قريبا •

واعتقد انه قد يكون من المفيد أن تنظر اللجنة ، في ضوء أولوياتها ، في أفضل الترتيبات الاجرائية الملائمة التي تسمح لنا بالبدء في المناقشات الجوهرية بأسلوب فعال خلال دورتها الصيفية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بلجيكا على بيانه كما أود أن أشكره أيضا على الملاحظات الرقيقة والبالغة الاطراء التي وجهها لي والتي بلا شك أملتها عليه روح الصداقة ، مما يجعلني بوجه خاص أشعر بالامتنان نحوه •

لم يعد لدى أحد على قائمة المتحدثين اليوم • هل هناك أى وفد يرغب في اخذ الكلمة •• لقد طلب ممثل الاتحاد السوفياتي ، سعادة السفير اسرائيليان الكلمة •• الكلمة لسعادته •

السيد اسرائيليان (الاتحاد السوفياتي) (الكلمة بالروسية) :

شكرا سيدى الرئيس •••

لقد طلبت الكلمة لأقدم تصحيحا بسيطا للحقيقة ، واذا كنت قد فهمت جيدا الترجمة الروسية فان سفير بلجيكا ، السيد اونكلينكس قد قال ان حظر الأسلحة النووية يتوقف على حل مشكلة التحقق من الالتزام • ويجب أن أقول ، باعتبارى ممثلا لدولة اشتركت لمدة أكثر من ثلاث سنوات في مفاوضات حظر تجريب الأسلحة النووية التي دارت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ان ما قاله سفير بلجيكا لا يتفق والحقيقة ويجب أن أشير الى الرأى المختصر لرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات حول حظر التجارب النووية ، السيد بول س • وارنك ، والذى كتبه اليوم في جريدة " الانترناشيونال هيرالد تريبيون " يقول " ان تحقيق أى تجميد يجب ان يبدأ منطقيا بالابرام السريع لاتفاقية حظر التجريب الشامل ، التي يجرى التفاوض بشأنها مع الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة منذ منتصف ١٩٧٧ • والأكثر من ذلك انه يقول " ان كل ما يقف الآن في وجه حظر كامل متفق عليه للتجيرات النووية هو الارادة السياسية اللازمة " وانا اعتقد ان السيد وارنك على حق بينما لم يصب السيد اونكلينكس •

السيد اونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : لم أكن أدرك أنني بعد بياني سوف أواجه صديقي السفير اسرائيليان • لكني سوف أجيب عليه بمزيد من السعادة • ان كل ما استطيع عمله هو أن أعيد قراءة الفقرة ذات الصلة التي وردت في بياني والتي تم تلخيصها في جملة واحدة وهي الجملة التي ذكرها على سبيل الاستثناء ، والمتعلقة بمشكلة التحقق ••• ان هذه المسألة كانت العقبة الرئيسية في المفاوضات الخاصة بالحظر التجريبي النووى والتي جرت في مباحثات منفصلة والتي تلقت اللجنة اخر تقييم حولها في حزيران / يونية ١٩٨٠ • انني لم أستق هذه المعلومات من كاتب خاص كما فعل السفير اسرائيليان ، لكن من التقرير الذى تلقيناه هنا حول المفاوضات الثلاثية والواردة في الوثيقة ED/130 ومن خلال هذه الوثيقة اكتشفت

ان دائرة التحقق ، على ما يبدو ، هي الدائرة التي لم تنجح الأطراف في المفاوضات الثلاثية في التوصل الى اتفاق بشأنها ، ومن خلال هذا التقرير أيضا ، استخلصت النتائج التي قمت بعرضها عليكم .

السيد اسرائيليان (الاتحاد السوفياتي) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي مرة اخرى أقتبس باختصار شديد من السيد وارنك ... لقد قال " ان كل ما يقف الان في وجه حظر كامل متفق عليه للتفجيرات النووية هو الارادة السياسية الضرورية " . واعتقد ان السيد وارنك على حق .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي ... اذا لم يكن هناك ممثلون آخرون يودون التحدث ، فانني أود ، كما أعلنت في بداية هذا الاجتماع العام ، أن أعرض على اللجنة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء العلميين المختص بالنظر في التدابير الدولية التعاونية لكشف وتعيين الخواطر الاهتزازية وذلك بهدف اقرارها ... ان هذا التقرير تم توزيعه في الوثيقة CD/260 ، وقد ورد به على وجه الخصوص ، ان فريق الخبراء العلميين المتخصص قد اقترح عقد دورته القادمة في جنيف من ٩ الى ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف اعتبر أن اللجنة قد أقرت توصيات الفريق المتخصص .

تم اتخاذ القرار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية)

الزملاء الموقرون .

بما أن هذه الجلسة العامة هي آخر جلسة في شهر آذار/مارس ، فانني أود أن أعرب لكل منكم عن امتناني الصادق لروح التعاون التي أظهرتموها ، وللمساندة الفعالة التي تكرمتم بابدائها نحو رئاستي وأيضا لكل تعبيرات الصداقة التي تم توجيهها لي شخصيا .. وبفضل معاونة وحسن نية الجميع أمكن اجراء تبادل مفيد للآراء والمفاوضات خلال عدد كبير من المسائل الجوهرية . وفي الوقت نفسه ، أمكن للأفرقة العاملة الأربعة المختصة ، تحت القيادة الحكيمة لرؤسائها على التوالي ، أن تكثف عملها ، وان تحقق تقدما في بعض الأحوال . لكن شهر آذار/مارس ، قد اتسم بلا شك بالتطورات التي حدثت فيما يتعلق بالنظر في المسألة التي تظهر تحت البند الأول من جدول اعمالنا " حظر التجريب النووي " . ومنذ أن عهدت الى اللجنة بغيمة القيام بمشاورات خاصة حول هذا الموضوع ، ومنذ أن طلبت مني أن أتولى رئاسة مجموعة الصياغة المشغولة حاليا بصياغة مشروع ولاية خاص بجهاز فرعي محتمل ، قمت بتوجيه جهودي كلها نحو الهدف الخاص بتأمين تقدم ايجابي في تناول هذه القضية ذات الأولوية والتي يضعها المجتمع الدولي في بؤرة اهتمامه منذ سنوات عديدة . انني أعتقد ان المفاوضات المكثفة التي تدور منذ فترة قد سمحت بتحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بالتفهم المتبادل لمختلف المواقف حول هذا الموضوع . وانني آمل باخلاص أن يؤدي الاستمرار في هذه المفاوضات الى التوصل لنتيجة ايجابية في أقرب وقت ممكن ، ومن اجل هذا الهدف أود أن أدعو كل الوفود ألا تبخل بأي جهد لمحاولة التوصل الى النتيجة التي نرجوها جميعا لصالح نشاط لجنة نزع السلاح فيما يتعلق بالبند الأول من جدول أعمالنا .

واسمحوا لي أن أقول أن أحد امتيازات الرئيس، هو اتصاله الوثيق أثناء عمله بالأمانة • لقد مكنني ذلك من تقدير المهارة العظيمة وصفات السفير جاييال ، أمين اللجنة • انني أود أن أعرب له عن كل امتناني ، الامتنان الذى يعكس أصدق مشاعرى • ان مشورة ومعاونة السيد بيراستجوى لي خلال هذا الشهر في رئاستي ، كانتا ذات قيمة بالغة ، وأود أن أقول له انني قد أدركت قيمة هذه المعاونة ادراكا كبيرا خلال تلك الفترة • كما أن امتناني يتجه أيضا الى مجموعة الأمانة والى المترجمين الفوريين والتحريريين التي أتيح لي أن أقدر مهارتهم وتفانيهم حق تقدير • واخيرا ، أود أن أقدم لخليفتي ، السفير اوكاوا من اليابان ، أحر التمنيات الطيبة بالنجاح في ممارسته لولايته • انني أعتقد انيا صدفة سعيدة أن يكون رئيس اللجنة في هذه المرحلة الهامة من عملها ، بمهارة وحكمة زميل مثل السفير اوكاوا ••• انني واثق أن اللجنة ، تحت قيادته ، ستتمكن من انهاء عملها بأكثر الطرق كفاءة وستتمكن من أن ترفع تقريرا ذا معنى الى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح •

وفقا لبرنامج عملنا هذا الأسبوع ، سوف تقوم اللجنة مباشرة بعد هذا الاجتماع العام ، بعقد اجتماع غير رسمي حول البند السابع من جدول أعمالنا " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وسيكون من الممكن أيضا ، اذا كان هناك وقت ، أن نتناول مرة أخرى مسألة موعد اغلاق هذه الدورة بالاضافة الى تشكيل اللجنة •

يعقد الاجتماع العام القادم للجنة نزع السلاح يوم الخميس، اول نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، في الساعة العاشرة صباحا •

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

لجنة نزع السلاح

CD/PV.168
1 April 1982
ARABIC

محضر نهائي للجلسة العامة الثامنة والستين
بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، أول نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، الساعة العاشرة صباحا

الرئيس : م . يو شيو أوكاوا (اليابان)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ب • ب • بروكوفييف السيد م • م • ايبوليتوف السيد ى • ف • كوستنكو
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ك • كراسالس الآنسة ن • ناشمبيني السيد ف • استبتشي خيل
استراليا	السيد د • م • سادلير السيد ر • ستيل
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد هـ • فيغنير السيد ف • رور
اندونيسيا	السيد هـ • سوتريسما. السيد ب • ماونا السيد إ• دامانك السيد ب • سمانجونتاك
ايـــران	السيد م • ج • محلاتي
ايطاليا	السيد م • أنيسي السيد ب • كابراس السيد س• م • أوليفا
باكستان	السيد م• أحمد السيد م • أكرم
البرازيل	السيد س • م • دى سوزا اى سيلفا السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا	الآنسة دى كليرك الآنسة ج • فان دن برغ
بلغاريا	السيد ل • غوتريف السيد ب • غرنبرغ السيد ب • بوبشيف
بورما	السيد مونغ مونغ في السيد ثان تون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بولنـــدا	السيد ب • سويكا
	السيد ب • روسين
	السيد ى • شالوفتش
	السيد ت • ستروفيفاس
بـــيرو	السيد أ • ثورنبيري
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيفودا
	السيد ى • ستروتشكا
	السيد أ • تسيما
الجزائر	السيد مسعود معاطي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هيردر
	السيد هـ • تيليكه
	السيد م • كاولفوس
	السيد ى • هوبرت
رومانيـــا	السيد ت • ميليسكانو
	السيد م • ى • دوغارو
زائـــير	السيدة ك • ايساكي ايكانغا كابيا
	السيد أوسيل غوك
ســـري لانكا	السيد أ • ج • جاياكودى
	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكارا
السويد	السيد س • ليدغارد
	السيد ج • أندرسن
	السيد س • ايركسن
	السيدة ج • يونانغ
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ج • لوندين
الصين	السيد تيان جين
	السيد يو منغجيا
	السيد ونغ زهيون
فرنسا	السيد ف • دى لاغورس
	السيد ج • دى بوس
	الآنسة ل • غازاريان
	السيد م • كوتور

الحاضرون في الجلسة (تابع)

فنزويلا	السيد ر • رود ريغس نافارو
	السيد أ • أغيلار باردو
كندا	السيد ج • ر • سكينر
كوبا	السيد ل • سولا فيلا
	السيد ب • نونيث موسكيرا
	السيد ج • ل • غارثيا هرناندث
كينيا	السيد د • د • دون نانجيرا
	السيد ج • موريو كيبوى
مصر	السيد أ • ع • حسن
	السيد م • ن • فهمي
المغرب	السيد ع • الصقلي
	السيد س • م • رحالي
	السيد م • الشرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس
	السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د • سامر هيس
	السيدة ج • ا • لينك
	الآنسة ج • إ • ق • رايت
	السيد هـ • إ • سويفت
منغوليا	السيد س • أ • بولد
	السيد ل • بايارت
نيجيريا	السيد و • و • أكينسانيا
	السيد ت • أغويي — ايرونزى
الهند	السيد س • ساران
	السيدة ل • بورى
هنغاريا	السيد أ • كوميفش
	السيد ف • غاجدا
	السيد ك • غيورفي
هولندا	السيد هـ • فاغماكرز

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • غ • فيلدز
	الآنسة س • ف • بورك
	السيد ر • ف • سكوت
	السيد ج • ميسكل
	الآنسة م • إ • هوينكس
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • آراى
يوغوسلافيا	السيد م • فرهونتش
	السيد م • ميخايلوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

وبمناسبة اسناد الرئاسة اليّ ، أود الادلاء ببيان موجز قبل البدء في برنامج عمل الجلسة•

" اننا نبدأ اليوم الشهر الثالث والأخير لدورة الربيع للجنة • وفي أثناء الأسابيع المتبقية أمامنا ، فاننا الى جانب نشاطنا العادي كجهاز للتفاوض حول نزع السلاح ، علينا أن نقوم باعداد تقريرنا عن نتائج جهودنا في التفاوض خلال السنوات الثلاث الأخيرة • وسنرفع هذا التقرير الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وقد اقترب موعد انعقادها •

ويجب أن يحدونا الأمل في أن هذه الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح سوف تسفر عن نتائج عملية أو على الأقل تعطي دفعة جديدة لا غنى عنها لتحقيق التقدم في مجال الحد من التسلح وفي مجال نزع السلاح • واننا في بلادنا نلمس اشتداد أماني المواطنين أكثر فأكثر ، ويندر أن يمر يوم دون أن تنشر الجرائد اليومية الكبرى تحقيقا أو مقالا افتتاحيا بشأن الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، وأتصور أن هذا هو الوضع في الكثير من الدول الأخرى ، ويمكنني أن أضيف قائلا ان أنشطة اللجنة يتابعها الجميع في اليابان باهتمام كبير •

وانني أشعر اليوم بشرف عظيم اذ أقوم برئاسة هذا المحفل الدولي المبجل ، وانني بروح الاتضاع وبشعور بضخامة المسؤولية أضطلع بهذه المهمة ، وأتعهد ألا أدخر وسعا في أداء واجباتي •

ولحسن الحظ فان الرئيسين الممتازين اللذين سبقاني خلال هذا العام ، وهما السفير محلاتي من ايران ، والسفير ألبسي من ايطاليا ، قد أنجزا تسوية معظم المشكلات المتعلقة بتنظيم أعمال هذه الدورة وانني مدين لهما بعظيم الشكر • وأود أن أشيد بفضلهما وأحيي بلدهما وأنوه بحسن ادارتهما الفعالة لأعمالنا في شهري شباط / فبراير وآذار/ مارس وأن مهمتي هي اذن أن أبذل قصارى جهدي لكي نستطيع بفضل مساعدتكم وتعاونكم انجاز أعمال دورة الربيع بصورة مقبولة •

وفي هذا الصدد أود أن أحيي السفير جاييال والسيد بيراساتيغي وبقية أعضاء الأمانة التي يشرف عليها بكفاءة وجدارة ممتازين وأود أن أعلن أنني أعتمد اعتمادا كبيرا على مساعدتهما وعلى معونتهما في انجاز مهمتي •

وان اهتمامنا الرئيسي والعاجل ينصب طبعا على صياغة تقرير ملائم واضح الدلالة والمغزى بقصد تقديمه الى الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • وان زملائي الموقرين يوافقونني يقينا حين أقول ان الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لا ينبغي لها أن تحجب عن أنظارنا أهدافنا ومسؤولياتنا البعيدة المدى بصفتنا جهازا وحيدا متعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح • فلا يفوتنا أننا في الصيف بعد الدورة الثانية الاستثنائية علينا أن نعود الى هنا لاستئناف أعمالنا وبذل جهودنا لتحقيق تقدم حقيقي فعلي في مفاوضات جذرية حول نزع السلاح •

وقبل أن أختتم هذه الملاحظات الموجزة ، أود تقديم بعض تعليقات عملية لها أهميتها نظرا لضيق الوقت المتاح لنا في هذا الشهر أيضا • أقول في البداية ، اذ اعتمد على حسن تفاهمكم وعلى تعاونكم سأبذل قصارى جهدي للعمل على ابراز أهمية احترام مواعيد افتتاح واختتام جلساتنا • وانني أعتمد على حسن تفاهمكم وعلى تعاونكم وعلى مساعدتكم لكي نسير بدورة الربيع الى نهاية موفقة " •

تواصل اللجنة اليوم دراسة البند ٦ من جدول أعمالها • وعنوان هذا البند : " البرنامج الشامل لنزع السلاح " • وأى عضو في اللجنة يرغب في الادلاء ببيانات عن موضوع آخر ذى صلة بأعمال اللجنة يمكنه أن يقوم بذلك طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو السويد والأرجنتين وكوبا واستراليا والمغرب والصين واندونيسيا •

والآن أعطي الكلمة الى المتحدث الأول المدرج اسمه في قائمتي ممثل السويد ، سيادة السفير ليدغارد •

السيد ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، بعد الآراء التي عبرت عنها ، أرى باعتبارى المتحدث الأول ، واجبا محببا الى نفسي ، أن أهنئك على اعتلائك منصب رئاسة اللجنة •

وانني اذ أفعل ذلك ، لا أظنني أخالف نداءك ، لأن المسألة في رأيي ليست مجرد تصرف لياقة ، انما أعبر عن ارتياح وفد بلادى اذ نراك تشغل منصب الرئاسة في هذا الشهر العسير شهر نيسان / أبريل • فالمعروض علينا خلال هذا الشهر انجاز أعمالنا وأن نقدم بها بيانا سليما لكي نرفع الى الدورة الاستثنائية أساسا سليما لتقييم انجازاتنا •

فأنت المسؤول الأول ومعني شخصيا أكثر منا بهذه الأمور التي تشغل بالك الى حد كبير • هذا الى أنك موصوف بصورة فريدة وغني الخبرة بحيث تستطيع النهوض بمفاوضات دولية • لذا فنحن نوليك ثقة كبرى حين نعتزم العمل تحت ادارتك أثناء شهر نيسان / أبريل هذا •

كما أود التعبير عن شكرنا لسلفك العظيم ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة في شهر آذار / مارس • فلقد قام بتلك الأعمال في هدوء وسكينة وحزم صارم وكان يمتاز باللباقة والكياسة التي يمكن أن ننتظرها من دبلوماسي ايطالي • ومن حقه أن يفخر ويزهو عن حق بالعمل الذى تم انجازه •

سوف أتحدث اليوم عن البند ٧ من جدول الأعمال : " الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي " •

وبعد انقضاء خمسة وعشرين عاما على بداية عصر الفضاء ، نرى أن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي قد أصبحت عديدة ، مثل الاتصالات اللاسلكية والملاحة الجوية وعلم الارصاد الجوية ومراقبة الأرض عن بعد الى غير ذلك • ومن الضرورى يقينا أن يتحقق التقدم في هذا الاتجاه • غير أن التطبيقات العسكرية تتسع في الوقت نفسه وبسرعة • ففي الواقع ، ان الأغلبية الساحقة للأقمار الصناعية التي تم اطلاقها حتى اليوم كانت لها أغراض عسكرية • وحسب التقديرات فان ٧٥ في المائة تقريبا من الأقمار الصناعية التي تدور في المدار الفلكي منذ بداية عصر الفضاء في سنة ١٩٥٧ قد تمت لأغراض عسكرية • وهذا يوضح مدى اضفاء الطابع العسكرى القوى على الفضاء الخارجي ، على

حين ان أقمارا صناعية عسكرية كثيرة لا تعمر طويلا وثمة عناصر أخرى تتصل بالكيف تقدم أسبابا اضافية أخرى للخوف من أن يأتي يوم يتحول فيه الفضاء الخارجي الى ساحة قتال ، اذا لم نبذل لعمل شيء لعرقلة الانحدار الى هذا الوضع .

فنحن نعيش في عصر يتميز بسرعة تقدم العلم والتقنيات وان أوهام اليوم لمستقبل العلم قد تصبح حقيقة الغد . وهذا صحيح بصفة خاصة في مجال التقنيات العسكرية وربما فيما يتعلق خاصة باستغلال الفضاء الخارجي . فمنذ أقل من عشرة أو عشرين عاما كان معظم الناس يظنون أن الاستغلال العسكري للفضاء الخارجي هو من وحي الأوهام . على حين ان الفضاء قد أصبح المجال الرئيسي للسباق التقني للتسلح . وأنه لأمر جوهري أن نعمل على تجنب استمرار هذا السباق الى اجتذاب استثمارات ضخمة من الموارد البشرية والمادية لبلوغ غرض تافة مثل الحصول على موقف التفوق وامكانية المساومة على المزايا . وان المناقشات التي دارت مؤخرا حول الصواريخ المضادة للقذائف المتحركة ذاتيا (AM) وحول الدفاع بهذه الصواريخ تقدم لنا أمثلة عن التطور المحتمل في هذا المجال الذي سيكون باهظ التكاليف ومثارا لعدم الاستقرار .

يقينا أنه منذ وقت طويل أدرك الناس خطورة التطور الذي يثير التهديد فيما يتصل بالفضاء الخارجي . وفي مرات عديدة حاولنا أن نوجه انتباه اللجنة الى هذا الموضوع . ومازلت أذكر بصفة خاصة الكلمات المفيدة التي ألقاها ممثلو ايطاليا وهولندا ، وطلبا موافقة الجمعية العامة في الخريف الماضي على قرارين . وبهذه المناسبة قامت دول الاتحاد السوفياتي والدول الغربية التي ذكرتها توا تسهم في النهوض بمفاوضات متعددة الأطراف حول هذا الموضوع .

وكلنا يعلم أن وتيرة التفاوض حول نزع السلاح غالبا ما تسبقها وتتخطاها وتيرة تطور التقنيات ومن هنا ينشأ التهديد بحرب في مناطق ظلت حتى اليوم في مأمن من تفشي الطابع العسكري . وهذا موضوع خطير في مقدمة اهتمامات حكومة بلادي وللعديد بلا شك من الحكومات الأخرى الممثلة في اللجنة .

ولقد تم فعلا بذل جهود كبرى في هذا الصدد . فمثلا المعاهدة المتعلقة بالفضاء الخارجي والتي تمنع وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى فتاكة قادرة على التحطيم الكلي الجماعي في هذا الفضاء وتقصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى على الأغراض السلمية فحسب . غير أن أحكام هذه المعاهدة لا تكفي للوقاية من السباق العام للتسلح في الفضاء الخارجي ، فيتعين بذل جهود أخرى في هذا الاتجاه .

وهذه المشكلة معروضة حاليا على لجنة نزع السلاح . ويغتبط وفد بلادي لأن الموضوعات الهامة والعاجلة هي قيد البحث في هذا المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح . ونرى أنه على اثر الاتصالات الأولية الاستطلاعية التي تمت خلال الجزء الأول من دورة هذا العام يوجد مجال لصياغة تفويض ملائم لفريق عامل مخصص للجنة في خلال صيف ١٩٨٢ .

وان القوتين العظميين تلعبان دورا مهيمنا في الاستغلال العسكري والمدني للفضاء الخارجي . واننا نغتبط لأنهما قاما فعلا بمحادثات ثنائية حول استبعاد واقصاء أي سباق للتسلح في هذه الناحية .

ومما يؤسف له أن هذه المحادثات توقفت . وفي رأينا أنه من المنشود استئنافها بأسرع ما يمكن .

غير أن الفضاء الخارجي ملك مشترك للبشرية بأسرها • ومشكلة استخدامه بصورة مشروعة أو بصورة فيها اساءة الاستغلال مسألة تهم جميع البلدان ، حتى لو كان للقوتين العظميين تفوق تقني صارخ ، فان عدد البلدان التي ستكون قادرة على استخدامه سوف يزداد أكثر فأكثر • ولهذا السبب الطبيعي فان حظر سباق التسلح في هذا المجال هو موضع مفاوضات متعددة الأطراف •

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن الأقمار الصناعية يمكنها أن تقدم اسهاما عظيم الفائدة في مجال نزع السلاح وذلك بتقديم وسائل التحقق والرقابة دون أن نبدو بمظهر الدخيل المتطفل • وكلنا يعلم أن الرقابة بالأقمار الصناعية أصبحت مقبولة ضمنا كوسيلة للتحقق في اطار مفاوضات " سولت " • وان فرنسا اذ استلهمت أفكارا مماثلة ، قامت بمبادرتها المجدية الملائمة المتصلة بانشاء وكالة دولية للأقمار الصناعية الخاصة بالمراقبة • وان هذه المبادرة مجدية وتقدمية لأنها تنص على جهاز متعدد الأطراف يقوم بدور جوهري في التحقق الدولي • وبما أن الاحتمال ضعيف في أن تقنيات التحقق المتوافرة فقط لدى بضعة بلدان يمكنها أن تكون مقبولة دوليا •

غير أن الموضوع العاجل بين اهتماماتنا طبقا لنص البند ٧ من جدول الأعمال ، هو البحث عن وسائل تجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ولعدة أسباب فانه من العسير جدا أن نحدد على الفور وبألفاظ دقيقة مدى التحديدات والحظر الذي يجب النص عليهما لكي نستبعد بصورة فعالة في الفضاء الخارجي تطورا غير مرغوب فيه ، دون عرقلة أنشطة مشروعة • واحدى المشكلات التي تثار هنا ، هي أنه توجد أنواع أسلحة في الفضاء لها تطبيقات عسكرية وأيضا مدنية • هذا بالاضافة الى أن بعض أنواع الأسلحة العسكرية يمكن أن تكون لها آثار تدعم الاستقرار وأخرى لها آثار تسبب عدم الاستقرار الى غير ذلك •

وثمة موضوع أساسي هو أن نعرف ان كان يجب أن نركز جهودا على حظر أو تقييد بعض الأنشطة أو بعض أنواع الأسلحة في الفضاء أو التركيز على حظر أو تقييد بعض الأنشطة أو الأعمال التي قد تسبب الاستفزاز في أحكام الفضاء أو قد تشكل هجوما ضدها • ولعله يتحتم الجمع بين الدراستين •

ويبدو من الملائم أن نرى أولا وقبل كل شيء ، الى أي حد تكون أحكام الوثائق مثل معاهدة ١٩٦٨ الخاصة بالفضاء الخارجي ومعاهدة ١٩٧٢ الخاصة بتحديد أنواع القذائف والصواريخ المضادة للقذائف وكذلك البروتوكول لنرى الى أي حد يجب استكمالها لكي تأخذ في الاعتبار التطور الحالي والمتوقع فيما يتعلق بحرب الفضاء •

ومن حيث المبدأ يجب أن نقرر دون ابطاء ان كان الحظر يجب أن ينصب على جميع الأقمار الصناعية العسكرية أم ينصب فحسب على أجهزة الفضاء التي تشكل بصورة متزايدة جزءا لا يتجزأ من المعدات المصممة لأجل حرب برية •

وثمة موضوع آخر له أهمية كبرى هي أن نعرف الى أي مدى يكون من الممكن أو من المرجو تحديد البحوث والاعداد والتجربة وصناعة المعدات العسكرية لأجل الفضاء •

وثمة موضوع ثالث يجب البدء به أولا وهو معرفة ان كان يجب البحث عن اتفاقية شاملة أم اختيار حل على مراحل • فلو تمت الموافقة على هذا الحل الأخير • يبدو من الملائم وضع قائمة بالأولويات التي يكون بموجبها التقدم الأكثر تهديدا موضوع مفاوضات • فمثلا يمكن أن نرى أن مشكلة

حرب ضد الأقمار الصناعية يجب دراستها في احدى المراحل الأولى • وفي هذا الصدد تثار مشكلات معقدة في التعريف • وقد أوضحها السيد الموقر ممثل ايطاليا بصورة ملائمة وثاقبة يوم الثلاثاء الماضي •

وفي رأينا يجب قبل كل شئ حظر جميع الاعدادات التي ترمي الى عرقلة الاستخدامات التي تؤدي الى الاستقرار في الفضاء الخارجي • ولا ينبغي أن التحقق بوسائل تقنية يتعرض للخطر • كما ينبغي أيضا أن نأخذ في الاعتبار مشكلة اللاتماثل التي قد تثار في حالة خلاف مسلح بين دول كبرى في مجال الفضاء ودول أخرى على مستوى الاتصالات اللاسلكية العسكرية • ان عددا كبيرا من الأقمار الصناعية القائمة مصمم بحيث تعطي انذارا سريعا في حالة الهجوم • فلو قضينا عليها ، يمكن للخصم أن يقوم برد فعل بصورة غير متوقعة وغير منتظرة • فهذا النوع من الأعمال التي تدعو الى عدم الاستقرار يجب في رأينا تحريمه وحظره •

ترى السويد أن الفضاء الخارجي نفسه كما هو الحال مع القمر والاجرام السماوية الأخرى ، يجب أن يقتصر استغلاله فحسب على الأغراض السلمية • غير أن كلنا يعلم أن الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي هي غالبا ما تكون عديدة ومتكررة لعدة مرات ، وتذهب في أثرها الضخم الى مدى بعيد جدا • ويصبح من الضروري للغاية أن تمنع هذه الأنشطة من أن تعرض للخطر الاستخدامات المدنية والسلمية الحالية والقادمة للفضاء الخارجي •

ومن البديهي أن موضوع مراقبة الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي والتحقق من احترام التحديدات القادمة في المستقبل وأنواع الحظر سوف تثير مشكلات سياسية وتقنية صعبة ومعقدة • وان وفد بلادي يولي أهمية قصوى لهذا الموضوع ويود أن يؤكد على ضرورة الوصول الى حلول متعددة الأطراف لهذه المشكلات •

ان الالمام العام بالتطور العسكري الفعلي والكامن والمحتمل بشأن الفضاء الخارجي نراه محدودا وقاصرا بصفة خاصة • وبعد هو الحال في قطاعات أخرى من السباق العالمي للتسلح فان التستر المفرط بالنظر الى هذا الأمر هو احدى القوى الرئيسية التي تدفع الى سباق التسلح هذا • فلو أن القوى الرئيسية في مجال الفضاء تود حقا الوصول الى اتفاق من شأنه أن يشد اليه قبولا عالميا فعليها أن تبين أنها على استعداد لتقديم المعلومات وللرد على الأسئلة التي ستوجه اليها بلا شك في اللجنة • وان وفد بلادي يرجوها بالحاح ليس فحسب أن تستأنف محادثاتها الثنائية ، وهكذا يتسنى للجنة نزع السلاح الى جانب الجهود التي تبذلها الدول الكبرى الرئيسية العسكرية على الصعيد الثنائي أن تدرس أيضا الموضوعات القائمة وتحقق التقدم •

وليس هناك أدنى شك في أن الدول العظمى في مجال الفضاء وخاصة الرئيسية من بينها تتحمل مسؤولية خاصة في مجال الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وان التقدم في مجال تقنيات الفضاء هو من الضخامة بحيث انه يوسع من الهوة بين الدول الكبرى الرئيسية ومعظم أعضاء المجتمع الدولي • غير أننا نكون مخطئين لو ظننا أن سوق احتكار الأقلية حاليا ستدوم باستمرار • فكلما أدركنا بسرعة هذه الحقيقة وقبلناها ، تحسنت التنبؤات بالتقدم في المفاوضات القادمة • وهذا أمر لصالحنا جميعا •

ولم يفت الوقت لتجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي فهو سباق لا جدوى من ورائه لأنه يؤدى الى تبذير ضخم في الموارد ويجعل كوكبنا أقل أمنا • ولكن الزمن عنصر حاسم في المفاوضات حول نزع السلاح ، فكلما انتظرنا ازدادت الصعوبة في دراسة المشكلات العديدة والمتشعبة التي ستواجهنا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير ليدغارد سفير السويد على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين ، سيادة السفير كاراسالين •

السيد كاراسالين (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس : لقد حرصت على تذكيرنا في كلمتك الافتتاحية العام الماضي عندما كانت اللجنة تدرس بصورة غير رسمية طريقة تحسين سير العمل بها • كنا نحن الاثنين أنت وأنا نناصر بشدة فكرة الغاء الطقس الذى أصبح تقليدا وأعني حرص جميع أعضاء اللجنة على تقديم التهاني للرئيس الجديد • ورأينا من الأفضل أن يتكفل ممثل واحد عن الوفود بالقيام بهذه المهمة المحببة • ولكن كما قلت أيضا ان الواقع يوضح أنه من العسير التخلص من تقاليد الطقوس • سيما أن هذا الطقس يعكس غالبا حقيقة • وليذا فانني بهذه المناسبة سيدى الرئيس ، أود مخلصا أن أعبر لك عن مدى ارتياحي اذ أراك ترأس مناقشاتنا أثناء شهر نيسان / أبريل • كما أعبر لك عن تمنياتي بالوصول الى نتائج طيبة وستكون هذه النتائج طيبة لنا نحن أيضا ، اذ ان الشهر الأخير للدورة يشكل عادة بلورة الأعمال التي تمت• وستتطلب مجهودا استثنائيا للنهوض نهوضا طيبا بالعمل المضني الذى طال ثلاثة أشهر • كما أود أن أعبر للرئيس الذى انتهت مدة رئاسته السفير اليسي سفير ايطاليا عن عظيم تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة في الشهر الماضي • وان امتياز ادارته لا يتجلى فحسب في الجلسات الرسمية والاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها ، أى أيضا في العمل الذى تم خارج جدران هذه القاعة • والتي لم يستطع الجميع الالمام بها وتقديرها ، وخاصة المشاورات العديدة التي قام بها وهو يرأس في الوقت نفسه فريق الصياغة ومهمته هامة بصفة خاصة • ولقد نهض بكل هذه الأعمال بالمواهب التي تتسم بها الدبلوماسية الايطالية • لذا فانني بروح الاقتناع والاخلاص الشديد أوجه اليه من وفد بلادى التهاني القلبية •

سأتحدث اليوم عن البند ٣ من جدول الأعمال " تسويات دولية فعالة لضمان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية •

وها قد انقضت أكثر من ثلاث سنوات على لجنة نزع السلاح في دراسة هذا الموضوع ، طبقا للفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية ، ولا داعي لذكر نصها • ومع ذلك ، أود التذكير بأن الاجراءات التي توصي بها هذه الفقرة في الدورة الأولى الاستثنائية قد تكون انتقالية في انتظار تحقيق الهدف الأساسي الوارد في الفقرة ٥٦ الذى يذكر صراحة ، وهنا أستشهد بالنص : " الضمان الأكثر فعالية ضد خطر نشوب حرب نووية واستخدام أسلحة نووية ونزع السلاح النووى والقضاء الكامل على الأسلحة النووية " •

وأعلنت الأرجنتين ، وهذا هو رأيها دائما ، أنه ليس فحسب " الضمان الأكثر فعالية " ، كما يقول نص الوثيقة الختامية بل وربما الضمان الوحيد للبقاء ، بالمعنى الحقيقي لكلمة " ضمان " الذى يمكن أن تستفيد منه أى دولة هو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها •

ولا أرى داعيا لأن أكرر القول بأن هذا الهدف الأساسي هو اليوم أبعد مما كان عليه في أي وقت سبق •

ومع ذلك فطيلة ثلاث سنوات متتالية أنشأت لجنة نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا لهذا الموضوع وأعادت تشكيله في سنة ١٩٨٢ • وقام هذا الفريق بعمل جدير بالثناء فيما يتعلق بتحديد المشكلات وايضاح المواقف • ووضع قواعد مشتركة والبحث عن وثيقة تشكل هدفا يعتبر منشودا عالميا، وأيضا متعذرا، من حيث بلورته في الحقائق الواقعة على الأقل مؤقتا •

ان الجمعية بقرارها ٣٦/٩٥، بعد أن أكدت على الضرورة الملحة في عقد اتفاق حول هذا الموضوع، وجهت " نداء الى جميع الدول وخاصة الى الدول الحائزة للأسلحة النووية، لكي تقدم برهانا على ارادتها السياسية اللازمة للوصول الى اتفاق حول دراسة مشتركة وخاصة حول قواعد مشتركة أو طريقة مشتركة يمكن ذكرها في وثيقة دولية لها قوة الالزام " •

ان الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل المخصص في سنة ١٩٨٢ توضح أن مواقف الدول التي يجب أن تمنح الضمانات أي الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتغير • فمنذ بعض الوقت حدث ما يمكن أن نسميه بلورة لوجهات نظرها المستندة الى مفاهيمها الاستراتيجية، وتصريحاتها على التوالي من طرف واحد • وتختلف هذه التصريحات وتتضمن سلسلة من الأساليب والشروط والبنود للافلات والتملص، الأمر الذي يجردها من كل جوهر باعتبارها ضمانات يتوقف عليها أمن دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ونظرا لجمود هذه المواقف التي لا تتبدل وللأعمال الوافية في الكشف والاستقصاء التي قام بها الفريق العامل، يبدو بديهيا في نظر وفدنا أن المراحل القادمة يجب أن تكون في مجال الارادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وأنه لا جدوى من وراء مواصلة مناقشات نظرية الى ما لا نهاية، تنصب كليا دائما على تأكيد وجهات نظر سبق عرضها ومناقشتها • وعلى عكس ذلك، فان جدول الأعمال يتضمن موضوعات لم تتم بعد دراستها بدقة، وهنا تقدم خير الفرص للنجاح •

وعندئذ يبدو من المنطقي أن نتساءل ان كان الوقت قد حان لأن نتوقف مؤقتا — وأقول بوضوح مؤقتا — عن مواصلة الجهود التي تقوم بها اللجنة في مجال الضمانات المسماة سلبية • ثم نخطر صراحة الدورة الثانية الاستثنائية بالموقف، طبقا لما اقترحه السيد أحمد رئيس الفريق العامل في خطابه، سفير الباكستان في ٦ آذار/ مارس • ولعل الجمعية العامة تستطيع أن تعطي انطلاقا جديدا لهذه المفاوضات • ولعل الدول الحائزة للأسلحة النووية تنتهز الفرصة لتعلن عن سياسات جديدة أكثر تمشيا مع أماني الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ويكون هذا الضمان موجها اليها، وترى هذا الضمان مقبولا، ان كان من المرغوب فيه أن يكون لهذا الاجراء أي معنى •

وتؤكد الأرجنتين على أن هذا المجهود لا يمكن أن يتبرر الا بالموافقة على وثيقة دولية لها قوة القانون الملزم • ولا ينبغي أن تتضمن هذه الوثيقة شروطا وتحديدا في الأثر والمدى، لكي تحمي حقا جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل تتضمن تعهدا بالعمل فعلا على نزع السلاح النووي لكي تؤدي الى الضمان الوحيد الحقيقي وهو القضاء على الترسانات النووية •

وان خبرة الفريق العامل المخصص توضح أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال، وان جميع الحلول الأخرى المقترحة أو المذكورة (قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والتصريحات المماثلة من طرف واحد الى غير ذلك) ليس من شأنها سوى انقاص أو الغاء قيمة وثيقة محدودة الأثر •

ففي الواقع، طالما توجد أسلحة نووية يمكن استخدامها فأى اتفاق يسمى " ضمانات " لن يكون سوى بديل سيترك كثيرا من التساؤلات قائمة •

هل يمكن الاعتماد على مظاهرة من النوايا ؟ هل يمكن التأكد من أن دولة حائزة للأسلحة النووية حين ترى أن أمنها القومي ومصالحها الحيوية مهددة، لا تلجأ الى الوسائل المتوافرة لديها للدفاع عن أمنها ومصالحها ؟ وان آثار سلاح نووى هل لن تكون واضحة في جميع الأراضي لدولة من المفروض أن " ضمانا " يحميها، حتى لو كانت الدولة موضع الهجوم هي دولة أخرى غير محمية بهذا " الضمان " ولكن لها حدودا مشتركة مع تلك الدولة ؟

هذه التساؤلات وغيرها من التي تساورنا جميعا، لا ينبغي أن تمنعنا من البحث عن الوسائل التي تسمح بأن نزيد ولو بقدر محدود أمن الدول في عالم يزداد فيه احتمال وقوع كارثة نووية •

ويجب أن يحدونا الأمل في أن الجمعية العامة في دورتها الثانية المكرسة لنزع السلاح، وهذه الجمعية العامة هي الجهاز الذى عن طريقه يعبر المجتمع الدولي عن آرائه في هذا المجال الذى يشد انتباه الشعوب بصورة تشتد وضوحا • وأملنا أن الجمعية العامة ستتاح لها الفرصة لاعطاء وثبة جديدة للمفاوضات حول البند ٣ من جدول أعمالنا • وان الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ستجد نفسها عندئذ أمام تحد جديد • وفي هذا الأمر وكذلك في مجالات أخرى، ستتوقف أمور كثيرة على الخيال الخلاق والمرونة التي يمكن أن تتحلى بها هذه الدول لكي تأخذ في الاعتبار الاهتمامات المشروعة لكافة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

في الواقع، يا سيادة الرئيس، ان كل الآراء التي تدور حول الأسلحة النووية مرتبطة فيما بينها، ويمكن أن نؤكد بأن أمن جميع الدول، أو على أية حال، أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية سوف يتحسن بقدر ما نتخذ من اجراءات للوقاية من حرب نووية •

ولعله من المفيد في هذا الصدد التذكير بالقرار ٨١/٣٦ باء الذى وافقت عليه الجمعية العامة بالتوافق في الآراء في دورتها الأخيرة • فالجمعية العامة ترجو بالحاح في الفقرة الأولى من أحكام هذا القرار " جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتقدم الى الأمين العام آراءها واقتراحاتها العملية التي ترمي الى ضمان الوقاية من حرب نووية " (لكي تدرسها الجمعية العامة في دورتها الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح) • وعلى قدر علم وفد بلادى، لم يصل حتى الآن أى رد من أية دولة حائزة للأسلحة النووية، على هذا النداء الموجه من الجمعية العامة، بالرغم من انتهاء المهلة التي حددها القرار ٨١/٣٦ باء، وهي ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨٢ •

ومع ذلك، فان هذه العملية بدأت تتقدم فعلا • فحكومة الهند على أساس أحكام الفقرة الثانية من أحكام ذلك القرار قد سلمت الى أمين عام الأمم المتحدة في ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٢، تعليقاتها واقتراحاتها المتعلقة بالوقاية من حرب نووية • وهذه التعليقات، وأنا على يقين من ذلك، سوف تدرس بعناية في الدورة القادمة للجمعية العامة •

ويرى وفد بلادى ، يا سيادة الرئيس ، كما سبق أن قلنا ، ان الوقاية من حرب نووية ، تظل الموضوع الذى يحظى بالأولوية العليا • وأنه حتى لو سبق ذكر ذلك في الوثيقة الختامية منذ أربع سنوات ، فان الطابع العاجل لهذا الموضوع ، يزداد اليوم أكثر عن ذى قبل ، لأن الزمن الذى انقضى منذ ذلك الحين ، جعل التهديد يزداد الحاحا •

وان الجمعية العامة في دورتها الثانية الاستثنائية لن يفوتها أن تولي اهتماما كبيرا لهذا البند من جدول الأعمال • ولكي يتسنى لهذه الدراسة أن تؤدى الى نتائج عملية ايجابية وممكنة التحقيق ، يجب على كل الدول المعنية أن تقدم اقتراحات ومقترحات عملية ، وفي مقدمة هذه الدول نذكر الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وللوسائل القادرة على اثارة حرب نووية •

لذا يجب أن نأمل أن الاقتراح الذى أوصى بالموافقة على القرار ٨١/٣٦ باء يتبلور في الواقع العملي • وان صح ذلك ، فعندئذ يكون قد تحقق اسهام هام في أعمال ذلك اللقاء الدولي الذى يحتل اليوم مكان الصدارة بين اهتماماتنا ، وأعني الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير كاراسالس على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل كوبا سيادة السفير سولا فيلا •

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : أود قبل كل شئ أن أوجه الى السيد السفير اوكاوا تهاني وفد بلادى لرئاسته لجنة نزع السلاح في أثناء شهر نيسان / أبريل • واننا على يقين من أنه تحت ادارتكم الحكيمة الرشيدة التي قدمت عنها عدة براهين ، كرئيس للفريق العامل بشأن الأسلحة الكيميائية • وان هذا الجهاز للتفاوض سوف يختتم بنجاح دورة الربيع لهذا العام • واسمح لي أيضا بتهنئة سلفك السفير أليسي على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمالنا في شهر آذار / مارس •

سيدى الرئيس ، ان الفريق العامل المخصص الذى أنشأته هذه اللجنة للتفاوض حول اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، هو احد الأفرقة التي قامت ، في رأينا ، بعمل يستحق كل تقدير • وعلى مدى سنوات طويلة ، حظر السعي الى هذا الهدف بتشجيع المجتمع الدولي • ولأجل هذا بالضبط أوقف هذا الجهاز للتفاوض جزءا كبيرا من أعماله •

وان كان هذا الفريق يتمتع بتفويض محدود عند بداية أعمال اللجنة ، وكانت جميع الوفود لا ترتاح الى ذلك ، فان تفويضه قد اتسع أخيرا في هذا العام من الناحية التقنية • وان هذا الفريق قادر كل القدرة على النهوض بأعماله في أقل وقت ممكن •

ويقينا ان الآمال التي علقتها عدة وفود على أعمال الفريق يبدو أنها تتبدد أمام ما يشكل بلا أدنى شك بداية سباق جديد لولبي للتسلح ، كالقرار بالبدء في صناعة أسلحة كيميائية انشطارية •

وفي خطاب له أمام المؤتمر العاشر للنقابة العالمية الذى انعقد مؤخرا في هافانا ، أعلن رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس وزراء جمهورية كوبا ، فيدل كاسترو :

" في الظروف الراهنة ، ان تحسين أى نمط لأسلحة ، يثير رد فعل يكره على عمل تحديث لأنظمة الأسلحة والعدول السريع عن وسائل الحرب المتبعة سابقا لأنها

أصبحت بالية وغير صالحة للاستعمال • وفي كل يوم تزداد تكاليف هذه الأسلحة وكذلك تقل مدة بقائها • هذا هو المنطق الأحمق وخبل سباق التسلح " •

وان انتاج هذا الجيل الجديد من الأسلحة الكيميائية يضيف حلقة جديدة الى السلسلة المشؤومة التي بدأت تكتمل بقرار تأجيل التصديق على اتفاق " سولت ٢ " وتستمر بقرار البدء في انشاء قواعد صواريخ جديدة نووية متوسطة المدى في أوروبا • وثمة قرار مؤخرا بصناعة أسلحة نووية بالنيترون •

وقد قيل بحق ان صناعة الأسلحة الانشطارية تعقد تعقيدا كبيرا المفاوضات الهادفة الى حظر الأسلحة الكيميائية كما أن لها أصداء سلبية فيما يتعلق بتحديد الطاقة السامة والنواحي المتصلة بالتحقق • وبمناسبة تشعب هذا الموضوع الأخير ، فان الوثيقة CD/167 المقدمة من وفد كندا في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨١ أي منذ عام واحد بالضبط ، تذكر أن الموقف يمكن أن يصبح أكثر توترا لو قررت الولايات المتحدة أن تقوى من قدرتها عن طريق الأسلحة الانشطارية • ولسوء الحظ أصبح هذا التنبؤ حقيقة •

والحجج المقدمة لتبرير صناعة هذا الجيل الجديد من الأسلحة الكيميائية تستند الى نظرية الردع • ولهذا السبب فان وفد بلادي لا يقبل هذه الحجج •

وذكر ممثل الولايات المتحدة في الخطاب الذي القاه أمام اللجنة في ٢٠ آذار / مارس الماضي أن الحظر الفعلي للأسلحة الكيميائية قد يكون وسيلة لتدعيم أمنها وأمن حلفائها وأمن الدول المحايدة غير المنحازة • وباعتبارى أمثل دولة غير منحازة ، يجب أن أذكر في هذا الصدد ، أنه لا يمكن بلوغ هذا الهدف بتكثيف سباق التسلح الكيميائي • فالسلاح الكيميائي الانشطارى هو أبعد ما يكون عن حماية أمن الدول • بل هو يزيد من المخاطر التي تتهددها ، اذ يجعل من مواد كانت تستخدم عادة لأغراض سلمية عناصر حرب كيميائية •

وكذلك تمشيا مع ما سبق ، فان الوثيقة CD/264 تتضمن مختلف الحجج التي لا تصمد أمام تحليل دقيق • واذ تستند دائما الى سياسة الردع وتلوح بخطر وهمي لا وجود له في الواقع ، تسعى هذه الوثيقة الى اعطاء صورة بأن هدفها تدعيم الدفاع ، على حين ان النية الحقيقية هي يقينا الاجبار على التفاوض انطلاقا من موقف القوى المتفوق •

واننا اليوم نفهم سبب هذه الادعاءات الباطلة والمغرضة المتصلة باستخدام أسلحة كيميائية في هذه المناطق أو تلك • فلقد اتضح الآن أن الهدف هو توجيه الرأى السياسي للقضاء بقدر الامكان على أية معارضة ضد هذا السباق الجديد اللولبي للتسلح بالأسلحة الكيميائية •

وان صناعة هذا الجيل الجديد من الأسلحة يقيم عقبة كؤود في سبيل أعمال اللجنة وخاصة أعمال الفريق المخصص ذى الكفاءة والصلاحية فيما يتعلق بأثر الحظر ومداه ، والتصنيف حسب الطاقة السامة ، والنقل والاعلان عن المخزونات ووسائل الصناعة واجراءات التحقق •

ولكي نأخذ فكرة عما سبق ، يكفي أن نذكر أن سمية المواد التي يمكن استخدامها كعناصر مكونة للمزيج الانشطارى ترمي ليس فحسب الى أن تزيد من فئة العناصر السامة في النيترون ، بل سيكون من المستحيل استبعاد ظهور مواد لها آثار أخرى سامة •

وفيما يتعلق بالتصنيف حسب الطاقة السامة فقد تجلى في اللجنة وجود معايير مضادة • وقد ذكر البعض بحق في رأينا أن الطاقة السامة في المواد الانشطارية لا يمكن تحديد ما سيتلوها ولا حسب المنتجات النهائية •

ففي الحالة الأولى قد يتم تصنيف المواد الانشطارية في فئة أضعف ، وفي الحالة الثانية قد تغفل دور المنتجات الثانوية لرد الفعل النهائي •

أما فيما يتعلق بالنقل فيجدر بالذكر أن خطر انتشار الأسلحة الكيميائية يزداد ، اذ يتعذر تحديد أهداف بعض العمليات ، بل يستحيل التمييز بين المواد الكيميائية الخاصة بالتجارة وتلك التي تستخدم لأغراض التسليح •

ومن ناحية أخرى فهذا يقيم عقبات كأداء لاثبات حالات الانتهاك •

أما فيما يتعلق بالاعلان عن المخزونات من الأسلحة الكيميائية ووسائل الصناعة ، فلا داعي لأن نذكر أن هذا سوف يصطدم بصعوبات على اثر انتاج مواد كيميائية لأغراض تجارية يمكنها أن تستخدم أيضا في صناعة أسلحة انشطارية • ويجدر أن نذكر في هذا الصدد أن هذا يمس أيضا الدول النامية غير الحائزة للأسلحة الكيميائية وتكون مضطرة الى تقديم بيانات بشأن اقتصادها ، وقد تستخدم هذه البيانات عمدا وعن قصد لعرقلة تنميتها •

وفي ختام كلمتي يا سيادة الرئيس أرجو أن تأذن لي بتقديم بعض ملاحظات موجزة بشأن اجراءات التحقق • ومما لا شك فيه أن ظهور السلاح الكيميائي الانشطاري قد خلق موقفا جديدا وأن وسائل الرقابة التي ناقشناها منذ سنوات عديدة لا يبدو أنها تضمن بصورة أكيدة وجود أو عدم وجود السلاح الانشطاري في بلد معين •

بل ان وجود مواد كيميائية يمكن استخدامها في غرض مزدوج أي يمكن استخدامها في الصناعة المدنية والصناعة العسكرية على السواء • فيمكن ينتج كل صناعة على التتابع أمس على الطبيعة أو في عين المكان ، وطالما نادت بذلك عدة وفود • ويمكن أن نضيف الى هذا كله أن هذا الموقف يسمح للدول باخفاء الميزانية التي تخصصها للأسلحة الكيميائية • وهذا ينعكس أيضا على الاعلانات التي أشرت اليها •

وبعد هذا كله ، من المهم أن نسلم مرة أخرى بأهمية نظام وطني للتحقق والرقابة بحيث ترتبط بذلك هيبة الدول وكرامتها ، فعليها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الاحترام الدقيق لأي اتفاق دولي في هذا الشأن •

ان أهمية نظام وطني للتحقق كأساس للرقابة على أي اتفاق تزداد ازديادا ضخما فيما يتعلق باجراءات التحقق الدولية ، بما ان اسهام الدول المباشر في مراقبة احترام الاتفاقات حسب التزامها وتعهدها بذلك ، يجنب الشكوك والظنون حول احترام هذه الاتفاقات ويضمن عدم اثارة أية صعوبات تعرقل جمع البيانات اللازمة لتحقق رقابة فعالة •

وفي الختام يا سيادة الرئيس ، أرى من الضروري التسليم بأهمية المفاوضات الثنائية التي دارت خارج اللجنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والتي توقفت حاليا من جانب واحد وبدون أي مبرر • ومما لا شك فيه أن استئناف هذه المفاوضات سوف يساعد على حل العديد من المشكلات التي يصطدم بها حظر الأسلحة الكيميائية وخاصة الأعمال التي يجب أن تنجزها هذه اللجنة في هذا الصدد •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل تونا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل المغرب ، سيادة السفير الصقلي •

السيد الصقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، لك أن تقدر أنني لا أستطيع مقاومة الاغراء في أن أصارحك بمدى سرور وفد المغرب اذ نراك ترأس أعمالنا في شهر نيسان / أبريل •

وان تفانيك في خدمة قضية نزع السلاح واحساسك الشديد بكل ما هو انساني لا تفسر سوى جزئيا يقظة الضمير الواعي والغيرة التي تبرهن عليها دائما حين تقدم اسهام بلادك القيم لأعمال لجنتنا • وان بلدك صديق حميم لبلادي •

كل هذه الصفات والسجايا التي تتحلى بها الى جانب حلو كياستك وعظيم اللياقة واللطف التي تتسم بها الى جانب رقة روحك ، كلها انعكاس للحضارة العظمى التي تنتمي اليها • هذه كلها جعلت منك رجلا نتقبل آراءه ووجهات نظره بتقدير كبير •

واننا على يقين من أنه تحت رئاستك سنرى الانطلاقة التي دفع بها اللجنة سلفك العظيم السيد الموقر ممثل ايطاليا السفير أليسي ، سوف تواصل على اعطاء وثبات لهذه الانطلاقة •

سيدي الرئيس ، أود أن أقصر كلمتي اليوم على مشكلة توليها بلادي أهمية رئيسية ، وهي مشكلة ضمانات الأمن التي تمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وكما تعلم ، فهذه المشكلة تشغل بال جميع الدول منذ عقدين تقريبا • ولقد بذلت جهود جادة وجبارة في عدة محافل دولية وخاصة عند انعقاد مؤتمر ١٩٦٨ الخاص بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وعند وضع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية •

وبحدر التذكير بهذه الجهود ، اذ كان ولا يزال الهدف منها تحرير البلاد غير الحائزة للأسلحة النووية من هواجس الخوف الجماعي من الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى السلاح النووي ضدهم • وتود هذه الدول الحصول على تعهد من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تعهد قانوني ملزم بأنها لن تستخدم أبدا ولن تهدد قط باستخدام الأسلحة النووية ضد احدى الدول التي تتعهد بعدم الحصول على أسلحة نووية •

ولقد أدت هذه الجهود الى النتائج التي نعرفها جميعا : القرار ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ ، لمجلس الأمن وقرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د - ٢٧) والخمسة بيانات من طرف واحد التي صرحت بها الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية •

وان المغرب تضافرا مع دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية قد تعهد بانضمامه الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم الحصول على أسلحة نووية بأية صورة من الصور • وحاول المغرب أثناء المؤتمر الخاص بدراسة هذه المعاهدة الحصول مقابل ذلك على ضمانات أمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وكان الوفد المغربي قد طالب في المؤتمر الأول لبحث المعاهدة والذي عقد عام ١٩٧٥ بأن يقر المؤتمر وثيقة دولية تتصل بضمانات الأمن وتشكل جزءا لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

ولا نود أن نطيل الحديث عن النتائج التي أسفرت عنها هذه المحاولات فهي معروفة لكم جميعا •

سيدي الرئيس ، في أثناء الدورة الاستثنائية التي كرستها الجمعية العامة في سنة ١٩٧٨ لنزع السلاح أعطت الجمعية العامة وتيرة جديدة للجهود المبذولة في هذا المجال • ففي الواقع ، في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية لتلك الدورة فان الجمعية العامة بعد أن سجلت التصريحات التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية وجهت رجاء حارا الى هذه الدول لتواصل جهودها لعقد تسويات دولية فعالة بقصد أن تطمئن وتؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية • وان بلادي ، اذ ترى أن النتائج التي حصلت عليها غير كافية ، بما في ذلك التصريحات من طرف واحد ، قد رحبت بالموافقة على الفقرة ٥٩ ، كما نغتبط للطريقة التي تدرس بها لجنة نزع السلاح هذه المشكلة • ومن الخير التذكير بأنه منذ ١٩٧٩ ، شكلت اللجنة لهذا الغرض فريقا عاملا مخصصا استفاد حتى هذه الدورة من كفاءة مندوبين ممتازين من مصر وايطاليا تولوا رئاستها • كما يستفيد الفريق اليوم من خبرة ومهارة السفير منصور أحمد من الباكستان •

ودون الانتقاص من ضخامة العقبات التي تعترض طريق البحث عن طريقة مشتركة يمكن ادماجها في وثيقة دولية ذات طابع قانوني ملزم • ومن المهم أن نواصل جهودنا لتحقيق هذا الهدف •

وان الدراسة التي قامت بها اللجنة قد أتاحت :

١ - تحديد مختلف نواحي التعهدات بعدم الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة و

٢ - القيام بتحليل حذر ودقيق لمختلف المسائل لأجل الوصول الى طريقة مشتركة أو قاعدة مشتركة •

وان المناقشات خلال الأربع دورات للفريق العامل قد أتاحت معرفة الآراء القائمة معرفة تفصيلية • واننا في الوقت الراهن نلقي أنفسنا أمام مفهومين : من ناحية ، تلك التي ترى منح ضمانات دون أية شروط أو تحديدات ، ومن ناحية أخرى ، المفهوم الذي يتطلب استيفاء بعض المعايير لتحديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي قد تشملها الضمانات •

وان الوفد الذي لم يمثل بلدا أبرم تعهدا ملزما لا يمكنه قبول بعض الشروط التي تقترحها بعض الدول الكبرى النووية • كما لا يمكنها أن تقبل مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل المغرب بقبول تعهدات اضافية •

ولا يمكننا أن نقبل أن دولا مثل المغرب هي طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يتعين عليها أن تنتظر أن تنشأ في منطقتها منطقة مجردة من الأسلحة النووية ، قبل أن تتشدد الاستفادة من ضمانات الأمن • وان بلادي لا تدخر وسعا في أن تنشأ في افريقيا ، وفي الشرق الأوسط مناطق مجردة من الأسلحة النووية ، غير أن الجهود التي تبذلها افريقيا والشرق والأوسط لتجريد قارتها من الأسلحة النووية ، منذ عقدين تقريبا ، لم تسفر عن أية نتيجة مع الأسف ، بسبب موقف جنوب افريقيا السلبي • وان جهود التجريد من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تصطدم هي أيضا بعرقلة متعمدة من اسرائيل • ولو تذكرنا دائما هذه البيانات يمكن فهم موقفنا تجاه هذا الموضوع •

كذا لا يمكن للمغرب أن تقبل أن تجعل منح الضمانات لدولة طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مرهونا بانضمامها الى اتفاق حول عدم اقامة أسلحة نووية على أراضيها •

سيدى الرئيس ، بما أن الأمر يتعلق بالصورة التي يجب أن تتخذها التسويات الدولية لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية • وان وفد المغرب قد أعلن عدة مرات عن تأييده لعقد اتفاقية دولية في هذا المجال •

واننا نغتبط اذ نتبين أنه من حيث المبدأ لا توجد أية معارضة ضد هذه الطريقة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير صقلي على كلمته وعلى عباراته الطيبة نحوى • والآن أعطي الكلمة الى ممثل استراليا السيد السفير سادلير •

السيد سادلير (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، انني سعيد للتحدث باسم وفد بلادى لكي أهنئك لرئاستك لهذه اللجنة ولكي أحيي في شخصك ممثل دولة تربطها باستراليا لبس فحسب علاقات اقليمية وثيقة بل وترتبط بنا بمعاهدة خاصة •

واسمح لي أيضا أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفك السيد أليسي سفير ايطاليا ، على الطريقة الفعالة والحكيمة التي أدار بها أعمالنا • اذ انه الى حد كبير أمكن للجنة بفضل جهوده الشخصية تحقيق تقدم ملموس في عدة جبهات بالرغم من الجو الدولي المعقد والمتوتر •

وأنتقل الآن الى بندين مدرجين في جدول أعمالنا ، وهما الأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية •

وبصفتنا أعضاء في لجنة نزع السلاح يمكننا أن نشعر بالارتياح ، لما امتزنا به من فهم سليم للأولويات ، ولما هو ملائم ، الأمر الذى حدا بنا الى تكوين فريق عامل مخصص للأسلحة الكيميائية ، الذى له تفويض بوضع اتفاق عن حظر مثل هذه الأسلحة •

في هذا المجال أو غيره ، ينصب انتباه الرأى العام الدولي أكثر فأكثر على هذه الأدوات التي قد تؤدى الى حرب حمقاء ومشؤومة • وان مجرد وجود هذه الأسلحة لا يكف عن أن يزيد من نواحي القلق الدولي • فهذا الموضوع يثير الانفعال منذ أول استخدام مفزع للأسلحة الكيميائية منذ ما يقرب من ٧٠ عاما • وليس الانفعال أساسا طيبا للقيام بمناقشة منطقية أو مفاوضات جذرية ، ولكنه يقدم دفعة للبحث عن اتفاقية ترمي الى القضاء على هذه الأسلحة ويبرز الطابع العاجل لهذا البحث •

ويوجد فعلا توافق في الآراء حول الوسائل لتحقيق مثل هذه الاتفاقية ، وعلى الصورة الواجب اعطاؤها لها • فمثلا يوجد توافق في الآراء حول ضرورة عقد مثل هذه الاتفاقية • كما يوجد توافق في الآراء حول حقيقة أن هذه اللجنة هي الجهاز الكفء والمختص بالتفاوض حول اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • وان أحدا لا يشك في هذا الأمر في الدعاية التي تتعلق في الوقت الراهن بالأسلحة الكيميائية • ففي الواقع ، هذا يرجع جزئيا الى فعاليتها خاصة ضد المدنيين والأشخاص غير المحميين حماية كافية • الأمر الذى يجعل مغريا الالتجاء الى هذه الأسلحة ، ويزيد من ضرورة التعجيل بحظرها •

فان كانت منتجات كيميائية من نمط أو آخر تستخدم فعلا في الحروب القائمة في أجزاء عديدة من الكرة الأرضية • فمما لا شك فيه هو أن ضحاياها عديدون • فاذا كان هناك استعراض للأسلحة الكيميائية في جانب أو آخر من جانبي المسرح العسكري الأوروبي ، فيذا لأن استخدام الأسلحة الكيميائية في بعض الحالات العسكرية يقدم مزايا حاسمة حتى لو كانت أهداف هذا الهجوم لديها وقاية معينة • وان كان يتعين ازدياد القدرة على حرب كيميائية عن طريق أسلحة انشطارية مثلا ، فهذا لأن ازدياد قدرة الحرب الكيميائية قد يكون لأن لها قوة الردع • وليس في نيتي أن أقدم هنا تقييما لمختلف التقارير الرسمية التي نشرت حول هذه الموضوعات ، ولكنني سأعود اليها عندما أشرح المهمة التي تنتظر اللجنة •

بقيت مشكلتان كبيرتان تنتظران حلا في جهودنا لحظر الأسلحة الكيميائية ، وهما مشكلة المدى والأثر ومشكلة التحقق • فمشكلة المدى أو الأثر بما فيها الموضوع الهام الخاص بأن نعرف ان كان يجب أم لا وجود حظر في الاستخدام وهذه المشكلة هي موضع خلاف • غير أنه يوجد هنا أيضا توافق في الآراء حول بعض النقاط الأساسية • واحدى هذه النقاط هي الطابع المقدس لبروتوكول جنيف ١٩٢٥ فيذا البروتوكول يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية ، حتى لو كان لا يفعل ذلك بصورة شاملة • ان هذا البروتوكول بعيد عن الكمال • فعيبه أن اللبس والغموض يكتنفانه ، كما أن أثره ومداه غير كافيان • غير أن بروتوكول ١٩٢٥ يمتاز بفضل كبير وهو أنه موجود وقائم وأنه جزء من جهاز جبري وقهري • وسوف يتحتم الرجوع الى البروتوكول في الاتفاقية الجديدة التي نعمل على وضعها • لأنه أيا كان مدى الوثيقة الجديدة وأثرها فسيكون اساسها انجازات ١٩٢٥ • فيتعين على اتفاقيتنا اقامة صلات مع البروتوكول ربما في الديباجة ، فهي بذلك تدعم البروتوكول وسيكون هذا الدعم متبادلا • وسوف تتضح أكثر ارادة المجتمع الدولي في أن تصبح الأسلحة الكيميائية مستحيلة •

ففي الماضي ، عبرت بعض الوفود عن قلقها من أن اتفاقية جديدة قد يكون من شأنها اضعاف بروتوكول ١٩٢٥ • ولا أظنها بحاجة الى القلق • فعندما تستند أية معاهدة الى معاهدة أخرى سابقة عليها فان القوة القانونية للمعاهدة الأولى السابقة لا تضعف مطلقا • ولا يوجد أي لبس في التعهد والالتزام • فسيظل طرف مرتبطا باحدى الوثيقتين وليس بالوثيقة الأخرى • واذا كانت دولة طرف في الوثيقتين فالالتزام يكون أيضا واضحا • ومن الناحية العملية ، يبدو أن من المحتمل الى حد كبير أن جميع الدول الأطراف في بروتوكول ١٩٢٥ سوف تنضم أيضا الى الاتفاقية الجديدة •

وثمة نقطة أخرى أساسية في مجال الأثر والمدى والتي يوجد بشأنها توافق في الآراء ، وهي نقطة تعريف معيار الاتجاه الذي سوف تتخذه المواد الكيميائية • فمن المقبول عامة أن الصناعة والتخزين والاحتفاظ والنقل الى غير ذلك لبعض المنتجات الكيميائية ذات طاقة تسمم عالية يمكن التصريح بها • وان المعيار الأساسي للتمييز بين المنتجات الكيميائية التي يمكن التصريح بها والتي يجب حظرها هو الغرض المخصصة لأجله والوجهة التي ستتخذها • فان تعريف المعيار الخاص بالاتجاه العام هو حجر الزاوية في المعاهدة التي نحاول وضعها • وجميع التحديدات وأي تعريف سيؤدي بنا الى الفكرة نفسها • وعند تعريف وتحديد فئات المنتجات الكيميائية ومعدل الطاقة السامة بها وأية منتجات كيميائية أخرى ضارة فالمعيار الأساسي هو الغرض منها والاتجاه الذي ستتخذه هذه المنتجات • فمعيار الاتجاه لوجهة الوصول هو الذي يحدد المنتجات الواجب حظرها أم لا •

فمعيار الغرض الذي من أجله صنعت هذه المنتجات هو المعيار السليم للتمييز بين هذه المنتجات • فمعيار جهة الوصول يرمي في الواقع اذن لمعرفة ان كان المقصود من هذه المنتجات الحصول على مزايا عسكرية • أي استخدام المنتجات الكيميائية في الحرب ، فمن المنطقي اذن تقرير حظر استخدام المنتجات الكيميائية وصناعتها وتخزينها الى غير ذلك ان كان المقصود بها استخداما في الحروب•

وان حظر الاستخدام يكون أيضا منطقيا من وجهة نظر أخرى • فمن المحتمل أن شروط اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية والتي ترمي الى أن تحدد ان كانت الاتفاقية موضع احترام أم لا ، لن يتسنى تطبيقها الا اذا ظهرت اشاعات ومعلومات تقول بأن هناك أسلحة كيميائية تستخدم• لعلكم ترون أن حديثي هذا يتسم بالتشاؤم لكنه من قبيل الحديث عن الأسوأ كما يقولون في لغة هذا العصر ولكنه حديث واقعي ، عملي • ومن ثم يبدو منطقيا في رأي وفد بلادي أن نذكر في الاتفاقية أن حظر الاستخدام يمكن أن يكون موضع تحقيق واستقصاء وتحقق جذري • ولا ينبغي أن نجعل مشكلات التحقق أكثر تعقيدا بأن ندخل عليها قيودا مصطنعة لا تسمح سوى بالتحقق من انتهاكات غير مباشرة وغير مركزية ، مثل الصناعة والتخزين غير المشروعين •

بل وفي أحسن الأوضاع ، فالاستخدام ملائم : لو أثمرت جهودنا ، لن نتبين ذلك الا لأن الأسلحة الكيميائية لا تستخدم • وان وجود أو عدم وجود صناعة أو تخزين أو نقل بصورة غير مشروعة لن يثير قلقا حقيقيا بين الدول أو في الرأي العام العالمي طالما لا توجد مؤشرات على الاستخدام •

وان اشاعات ظهرت مؤخرا بشأن استخدام أسلحة كيميائية في مختلف الحروب القائمة لها صلة مباشرة بأعمالنا فيما يتعلق بأثر ومدى اتفاقية قادمة ، وبالأحكام في مجال التحقق • وان منظمة الأمم المتحدة تدرس في الوقت الراهن هذه العلاقات بصعوبة شديدة لعدم توفر الأجهزة المتناسقة • ولهذا السبب كانت تحريات وتحقيقات المنظمة في غاية البطء • فالاجراءات لتجميع البيانات التي تنبع التحقيق وتقييمها كانت غير مجدية وغير واضحة المعالم• والدرس الذي نستخلصه من هذا الوضع هو أن الاتفاقية التي نعمل على وضعها يجب أن تنص على مثل هذه الاحتمالات فيجب أن تحظر الاستخدام ، وأن تنص على جهاز للشكاوى وللتحقق • ولقد تم عرض عدة آراء سليمة مجدية في هذا الموضوع • وهي تتضمن اقتراحات للربط بين الاتفاقية الجديدة والوثائق القائمة فعلا • وقد ذكر الفريق العامل المخصص اقتراحات تفصيلية بقصد تكوين لجنة استشارية • وهذا اقتراح لم يقدم بعد الى اللجنة ولكن لا ينبغي أن نغفله • ويذكر هذا الاقتراح أن بعض الدول المحايدة والتي يتم الاتفاق على اختيارها تكون هيئة تضم عددا ضئيلا من الخبراء والمتخصصين في فنون التحقق يكونوا قادرين على التحقيق سريعا في الحالات التي تعرضها عليهم اللجنة الاستشارية • أذكر هذه الآراء لكي أوضح أن مهمتنا ليست فحسب عاجلة ، انما يجب أن تكون أذهاننا متفتحة بشأن مجموعة الاختيارات المتنوعة المعروضة علينا في هذا المجال •

ومنذ أن بدأت لجنة نزع السلاح أعمالها حول هذا البند من جدول الأعمال ، استفادت من مساعدة الخبراء كما تسنى للوفود تجميع آراء فنية واحالتها الى الفريق العامل • وهذه المعلومات المقدمة الى الفريق العامل كانت بمثابة معونة للجلسات العادية للفريق العامل وللدراسات التي تدور حول المشكلات المعينة مثل تحديد طاقة التسمم • وفي رأي وفد استراليا ، قد آن الوقت لنتوسع في هذه الناحية الهامة من أعمالنا • فلقد حان الوقت للحصول على آراء تقنية بمجرد أن تتضح الحاجة السياسية الى مثل هذه الآراء • وعلى العكس ، قد يمكن للآراء التقنية

أن تساعد على خلق هذه الحاجة السياسية واعطاء صورة لها • بل ويمكننا أن نعطي اقتناعا بأن هذه الحاجة السياسية هي حاجة عملية واقعية • وان هذه الحاجة تستند الى أساس سليم مصممة بحكمة وفطنة • ويرى وفد بلادى أنه بالنسبة لموضوعات مثل التحقق ، فان الفريق العامل سوف يتلقى مساعدة قيمة ضخمة في عمله ، لو عرف ما هي التقنيات المتوافرة وبأية طريقة يمكن تطبيقها في اطار تفويضها • فمثلا لقد أيدنا دائما الأعمال التي حققتها في هذا المجال فنلندا ونرى أنه قد اتضح جدواها ونفعها الكبيرين ولهذا السبب فاننا نرى أن التقنيات المسماة بالتحقق المستمر عن بعد أو RECOVER يجب التعمق في دراستها أكثر • لذا نرى أنه يتعين أن نعيد دعوة الخبراء في الأسلحة الكيميائية للحضور الى جنيف في آب/ أغسطس لدراسة النواحي التقنية لاتفاقية قادمة مستقبلا • كما توصي بذلك وثيقة العمل رقم ٣٠ •

واننا في هذه الدورة الحالية سمعنا حديثا كثيرا عن الأسلحة الانشطارية • وان وفد بلادى يأسف لأى تطور جديد في الأسلحة الكيميائية أيا كان السبب في ذلك • وانه ليسعدنا أن نرى عدولا عن أى تطور جديد بما في ذلك الأسلحة الانشطارية ، ولكن ثمة موضوعات أساسية يجب دراستها في صراحة دون لف أو دوران • فأولا الأسلحة الانشطارية ليست سوى مجموع مكوناتها لا أكثر ولا أقل ، أى المجموع المعروف لمكونات معروفة • ولأجل اتفاقيتنا كما أيدت ذلك بشدة يوغوسلافيا في الوثيقة CD/266 فان المكونات يمكن أن نسميها الأسلاف أو على الأصح " الأسلاف الأساسية " وتخضع لنفس اجراءات المنتجات الكيميائية التي تدخل في صناعة الأسلحة الكيميائية من نمط غير انشطارى ، يتضمن رد فعل كيميائي في أثناء الاستخدام ، يمكن معاملته بموجب الاتفاقية، فمثلا عملية صناعة سلاح كيميائي بطريقة رد فعل كيميائي في مصنع كيميائي • ثانيا ، ان خصوم هذا التطور هل يشجعون حظر الأسلحة الانشطارية ؟ في هذه الحال ، أية تسويات يزمعون القيام بها من الناحية العملية للتحقق من احترام حظر كهذا ؟ وفي رأى وفد بلادى ، ان التحقق من احترام حظر الأسلحة الكيميائية الانشطارية لا يختلف عن التحقق من احترام حظر الأسلحة الكيميائية الأخرى • ويجب أن نتيح الفرصة لنتقصى عن الحقيقة وفي غير العجلة • وأخيرا لا يمكن أن نوقف عجلة الزمن ولا طبعا أن نعود بها الى الوراء • فلو سلمنا بوجود حظر حقيقي للأسلحة الانشطارية وأن هذا الحظر فعال ويمكن التحقق منه ، فعلينا أيضا أن نهتم بطاقة انتاج الأسلحة الانشطارية كما يجب في جهودنا لأجل صياغة اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، أن نسلم بامكانية صناعة سلاح بمزج عنصرين كيميائيين اثناء الطيران • وبمعنى آخر فان موضوع الأسلحة الانشطارية يواجهنا مهما حدث • فالمشكلة المثارة في هذا الصدد حاليا هي مشكلة تقنية ولا ينبغي أن تكون لها أدنى صلة بالسياسة •

وان تعليقاتي الأخيرة على هذا الموضوع تتصل بنشاط الفريق العامل تحت اشراف رئيسه الغيور السيد سويكا سفير بولندا • ويغتبط وفد بلادى للتوسع في تفويض هذا الفريق العامل • كما نغتبط لأن نظامه الداخلي الجديد يتيح له أن يقدم نصا معينا تحت صورة بديلة لعناصر من مشروع الاتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • كما يغتبط وفدنا للطريقة التي تلقت بها الوفود الأخرى هذا التجديد • واننا نرى أن الفريق العامل يمكنه في الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، تقديم تقرير ايجابي عن أعماله الجارية في صورة بيان منسق للرئيس • ونرى أنه عند استئناف الدورة في الصيف القادم أن الفريق العامل سيكون قادرا على اجتياز مرحلة جديدة • وأن يحاول ترشيد البدائل الجديدة للعناصر والعناصر والملاحظات التي كانت تشكل

تقرير العام الماضي ، للفريق الذى كان عندئذ تحت رئاسة سفير السويد السيد ليدغارد ومقابل ترشيد كيذا ، يمكن انجاز جزء كبير من العمل قبل نهاية العام بشأن وضع اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • وينبغي عندئذ العمل على وضع النقط الأخيرة في عدة تفاصيل تقنية • ربما تظل موضوعات مثل المدى والأثر والصلة بالوثائق الأخرى ، تنتظر حلا نهائيا لها • غير أننا نكون قد خطونا خطوة حاسمة وحققنا الى حد كبير آمال المجتمع الدولي في التقدم حقا في طريق حظر الأسلحة الكيميائية •

وبشأن النص ذى الصلة بالناحية التقليدية العرفية للأسلحة الاشعاعية ، فان استراليا بذلت جهدا في العام الماضي للاسهام في ايجاد تعريف لما يشكل سلاحا اشعاعيا • ولقد قدمنا في هذا العام في اطار الفريق العامل أربعة تعاريف مختلفة • وكنا نرجو من وراء ذلك ، لا ايجاد تعريف يستوفي المواصفات التقنية الدقيقة المطلوبة ، انما لكي نوقد شعلة التفكير الخلاق بشأن هذه المشكلة • ونعتقد أننا نجحنا في هذا الصدد • ونأمل باخلاص أنه عند الوصول الى تعريف سليم تقنيا ، فان الاعتراضات السياسية التي لم يتم التعبير عنها لن تعوق ادماجه في معاهدة • فلقد عصرنا أذهاننا وتصبب عرق جباهنا لوضع تعريف لا يمكن بأية حال أن يقال عنه انه يملك قانونا استخدام الأسلحة النووية • كثيرون سوف يشعرون بخيبة الأمل لو أن شكوكا كامنة قد تعترض على هذا التعريف •

أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى من مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية فلقد حصلنا على تشجيع هائل من الموقف البناء للذين يسهمون في الفريق العامل • ونؤيد بشدة رأى الرئيس القائل بأنه يجب علينا بذل جهودنا قبل الدورة الثانية الاستثنائية لكي نقترب بقدر الامكان من معاهدة متفق عليها •

ولكي أكون صريحا معكم ، أقول ان وفد بلادى كان دائما يرى أن اتفاقية بشأن الأسلحة [illegible] • ومع ذلك فقد رأينا أيضا أنه احراء جدير بأن نواصل العمل لأجله لوضع هذه الاتفاقية • لأننا نضيف مرحلة جديدة الى الطريق المؤدى الى نزع السلاح • هذا الى أن أى اتفاق مهما كان غير كامل بشأن مشروع اتفاقية ، لا يمكن الا أن يشجعنا في أعمالنا ويساعد على نجاح الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة • ومهما يكن من أمر ، فيتعين علينا أن نأتي على هذا الوحش لكي نستطيع الاقدام بثقة أوفر للقضاء على الوحوش الأخرى التي تتكدس في جدول الأعمال •

أما فيما يتعلق بالحظر المزمع تحديده بشأن الهجمات ضد اعدادات نووية مدنية ، فما زالت استراليا تدرس الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك على خير وجه • غير أن ثمة أمر واضح ، فالكسب أو النفع ضئيل عند ربط هذا الموضوع بالمفاوضات على الناحية التقليدية ، بحيث ان لا هذا الموضوع أو ذاك يستطيع التقدم ، كما أوضحت ذلك أولى جلساتنا • ان حظر الهجمات ضد الاعدادات النووية المدنية سيكون موضوعا واسع التشعب • ان هذا الموضوع يتطلب بل ويستحق كله اهتمام الفريق العامل على ألا ينصرف عنه الى اهتمامات أخرى • فمثلا أيدنا أن نتائج ذر المواد المشعة لأغراض عدائية ولو كان مصدر هذه المواد هو المنشئات والاعدادات النووية فسيكون الأمر مفزعا بحيث ان أى هجوم ضد احدى هذه المنشئات المشتبه فيها بصورة أو بأخرى في استخدام هذه المواد يجب أن يكون محظورا • وهذه الفكرة التي قد تبدو وجيهة تثير رغم ذلك مشكلات ضخمة ليس فحسب للتحقق والتحديد وحصر المنشئات الواجب حمايتها ، بل والتحديد الملائم

لمحيط المكان المحرم • هذا بالاضافة الى أن العديد من البلدان تنتشر فيها المنشئات والاعدادات والتجهيزات النووية تستخدم أو تقلب يدويا موادا مشعة لأغراض متنوعة ، بحيث ان أى مجهود لحظر الهجمات ضد كل منشأة منها يصطدم فورا بمشكلات لا يمكن التغلب عليها من الناحية العملية •

وهكذا يتعين على اللجنة أن تعكف على دراسة هذه المشكلة بانتباه شديد ، مشكلة التعريف وخاصة فيما يتعلق بالطرف السفلي للطيف وهو الأقل خطورة ، اذ يتضمن خاصة تجهيزات تخزين الوقود المشعة ومنشئات البحوث النووية ، والمصانع التي تستخدم موادا مشعة ونقل المواد المشعة بين المنشئات • وان استراليا التي لديها منشئات تقع في الطرف الأسفل من الطيف تأمل الشروع في تبادل كامل لوجهات النظر حول جميع الآراء والاختيارات التي تعرض للفريق العامل لوضع تعريف لأنماط الوسائل والمنشئات الواجب وقايتها • واننا نرحب بكل ارتياح بأى بيان أو تحديد تقني يمكن للوفود تقديمه أثناء المناقشات • ولا أود أن أختتم كلمتي قبل أن أذكر أن وفدنا على استعداد لقبول أى اقتراح بشأن الموضوعات ذات الصلة بحظر الهجمات ضد المنشئات النووية المدنية ونغتبط لفكرة الحصول على خبرة الوفود الأخرى وللتعاون معها في الخوض في هذه الآفاق المجهولة نسبيا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل الصين السيد الوزير تيان جين •

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : سيدى الرئيس ، قبل كل شئ أرجو أن تأذن لي أن أهنئك بحرارة لرئاستك لجنة نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل • واننا على يقين من أنه بفضل مهارتك الدبلوماسية وخبرتك الغنية سوف تقتاد لجنتنا الى انجاز مهمتها الصعبة خلال الشهر الأخير لدورة الربيع كما أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للسيد أليسي سفير بيلوروسيا الذى أنجز عملا ضخما في الشهر الماضي •

وأود الآن أن أعرض وجهات نظرنا بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ان وضع برنامج شامل لنزع السلاح مهمة أسندتها الجمعية العامة في دورتها الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح الى اللجنة • ان هذا يعكس الرغبة العاجلة لكافة شعوب العالم لترى برنامجا كهذا يساعد على وقف سباق التسلح والنهوض بنزع السلاح • ومنذ أن استأنف الفريق العامل لوضع برنامج شامل لنزع السلاح أعماله في كانون الثاني / يناير الماضي تحت الرئاسة الرشيدة والمحنكة للسيد غارثيا روبليس • عقد هذا الفريق عددا كبيرا من الاجتماعات وأنجز عملا هائلا • وفي هذه الفترة قام ممثلو الدول الأعضاء بمناقشات جادة ومكثفة وشرعوا في مشاورات متعددة متكررة حول عناصر البرنامج • ونتج عن ذلك أنهم حددوا وجهات نظرهم ومواقفهم على التوالي ووصلوا تدريجيا الى درجات متفاوتة في الاتفاق في الرأى حول عدة موضوعات وحققوا بعض التقدم • وأود أن أعبر هنا عن مدى شكرنا وتقديرنا لمجموعة الـ ٢١ للدور الايجابي الفعال الذى لعبته في هذا العمل • غير أنه يتحتم أن نتبين أنه مازالت هناك خلافات بين مختلف الأطراف حول مشكلات تتعلق بالآراء المرتبطة بالمراحل وبالجدول الزمني للبرنامج وبطبيعته وبشأن الاجراءات الواجب ادماجها في البرنامج والاجراءات الواجب استخدامها لدراسة تطبيق البرنامج • كما أن الاتفاق لا يزال يفلت منا ، لذا يتعين علينا مضاعفة الجهود في هذا الموضوع •

وفي رأينا لو أن برنامجا شاملا يجب حقا أن يعمل على تعجيل عملية نزع السلاح فيتعين علينا كما قال ممثلو عدة دول أن نسير قدما انطلاقا من الوثيقة الختامية التي تمت الموافقة عليها في الدورة الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • ويجب أن يشمل البرنامج اجراءات معينة تطبق على مراحل بدلا من الاقتصار على أن نحدد اجراءات متنوعة • ان اجراءات المرحلة الأولى هي أهمها كلها لتطوير عملية نزع السلاح • وفي هذه المرحلة يجب أن تكون الاجراءات محددة بقدر الامكان • كان يجب صياغة هذه الاجراءات مع الأخذ في الاعتبار تصعيد سباق التسلح وخطر الحرب المتزايد • ويجب على هذه الصياغة أن تعكس المبدأ الذى يتعين بموجبه على الدول التي لديها أهم الترسانات أن تكون أول من يعمل على انقاص تسليحها والاقلال من خطر الحرب • أما فيما يتعلق بعدد المراحل التي يجب أن ينص عليها البرنامج ، ترى أطراف عديدة أنه يجب النص على ثلاث مراحل على الأقل : المرحلة الأولى والمرحلة الوسطى والمرحلة الختامية • ويمكن للمرحلة الوسطى أن تنقسم الى مرحلتين أو ثلاث مراحل عند الحاجة • ونرى أن هذه الطريقة ممكنة التحقيق •

أما فيما يتعلق بالجدول الزمني ، فلا تزال وجهات النظر مختلفة الى حد كبير • ومن رأينا أنه يجب وضع جدول زمني لأجل الدلالة وكمؤشر لكل مرحلة • فهذا يوحي الينا بشعور العجلة في تطبيق اجراءات • وفي حالة عدم وجود أى جدول زمني ، أو ان كانت الدول لا تتعهد بتطبيق اجراءات ملائمة في اطار جدول زمني ، فان البرنامج يفقد الكثير من فائدته العملية • هذا بالاضافة الى أن الجدول الزمني الذى يعتبر مؤشرا ودلالة نراه ضروريا لتحديد اجراءات الدراسة الملائمة • ان دراسات دورية يكون من نتيجتها ليس فحسب النهوض بتطبيق البرنامج ولكنها أيضا تيسر ملاءمة الاجراءات للمراحل التالية • ومن ثم يتسنى القيام بدراسات في نهاية كل مرحلة ، دون استبعاد امكانية القيام بها أيضا في منتصف المرحلة اذا دعت الحاجة الى ذلك • ونحن نوافق على تكريس الدور المركزى لمنظمة الأمم المتحدة لما يتصل بدراسة تطبيق البرنامج • ونرى أنه ان كانت الأطراف في المفاوضات تأمل حقا انهاء نزع السلاح بوضع البرنامج ، يتعين عليها عند بدء بمجرد الانتهاء من وضع البرنامج القيام بمفاوضات جادة للاضطلاع بالالتزام ومسؤولية تطبيقه بأمانة وضمير حي •

ان الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تقترب كلما مر يوم علينا ، غير أن نص مختلف عناصر البرنامج وخاصة في أهم جزء وهو المتعلق " بالاجراءات " لا يزال يتضمن أقواسا كثيرة • ولا بد لهذا الموقف أن يثير قلقا عاما • وكما أوضحت بعض الوفود ، ان النتائج التي يمكن الحصول عليها من المفاوضات تتوقف على الارادة في التفاوض •

ونود أن نذكر أن انجاز المهمة المنحصرة في وضع البرنامج تتوقف على معرفة ان كانت الدول الكبرى الحائزة لأهم الترسانات لديها أم ليست لديها الارادة في وضع حد لسباقها للتسلح ، وتحقيق نزع السلاح • ولا يمكن للدول الكبرى أن تعترض على المبدأ القائل بأنه تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح • ولكن في المناقشات والمفاوضات حول اجراءات معينة لنزع السلاح كانت غالبا ما تضع بين قوسين الاقتراحات المعقولة والرشيدة المقدمة من الدول المحايدة وغير المنحازة بقصد حملها على اتخاذ اجراءات عملية لنزع السلاح • وان هذا هو الذى يشكل العقبة الرئيسية لتحقيق تقدم جوهرى وملموس في المفاوضات •

وفي أثناء الجلسات شعرنا شعورا عميقا بآثار الموقف الدولي بصفة عامة على المفاوضات المتصلة بنزع السلاح • وان تكثيف المنافسة بين الدول الكبرى في مختلف أجزاء العالم ، والتعجيل بسباقها للتسلح ومواصلة العدوان واحتلال دول ذات سيادة من جانب أصحاب الهيمنة ، هذه كلها تعرض للخطر الثقة وروح التفاهم بين الدول ، كما تؤثر تأثيرا جديا على جو المفاوضات حول نزع السلاح ومن شأن هذه الأمور كلها أن تزداد الصعوبات في وضع البرنامج • ومن ثم لكي يتسنى وضع البرنامج بنجاح ثم تطبيقه فيما بعد ، فمن المهم بصفة خاصة أن تعدل الدول الكبرى عن موقفها وأن تقدم أعمالا عملية فعالة تبرهن على وفائها بالتعهدات التي أعلنت بها عن ارادتها في نزع السلاح •

وفي ختام كلمتي أود أن أعلن أن وفد الصين سوف يواصل تبادل وجهات النظر مع الوفود الأخرى والعمل معها جنبا الى جنب بغية انجاز وضع البرنامج •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل اندونيسيا السيد السفير سوترسنا •

السيد سوترسنا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمح لي في مستهل كلمتي أن أوجه اليك باسم وفد بلادي خالص تهانينا بمناسبة رئاستك اللجنة في شهر نيسان / أبريل • إن اعتلاء منصب الرئيس في الشهر الأخير للجزء الأول من دورة ١٩٨٢ للجنة هو بشير خير للجزء الأخير من أعمال اللجنة من حيث الاسهام الذي يجب أن تقدمه هذه اللجنة الى الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • أتحدث هكذا لأنني أعتقد أننا جميعا على علم باسهامك الايجابي الفعال منذ أمد بعيد في أعمال جهازنا المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح • ان هذا الحافز بالاضافة الى الخبرة الفريدة التي اكتسبتها البلاد التي تمثلها بكفاءة وجدارة ، من شأنه تدعيم ثقتنا بأنك سوف تحسن ادارة أعمالنا لتضمن لها النجاح • ونؤكد لك تأييدنا وتعاوننا في انجاز مهمتك •

وأكون مقصرا في واجبي لو أغفلت القول في هذه المناسبة ان وفدي يقدر تقديرا كبيرا اسهام سلفك ممثل ايطاليا السفير ماريو أليسي في أعمال اللجنة أثناء رئاسته لها في شهر آذار / مارس • فالكفاءة واللباقة والحزم التي أدار بها أعمالنا في تلك الفترة لها أكبر الأثر في بلوغنا المرحلة التي وصلت اليها لجنتنا اليوم •

ان كلمتي الموجزة في هذا الصباح ستنصب على البند ٦ من جدول الأعمال وأعني البرنامج الشامل لنزع السلاح • وخاصة ما يتعلق بطابع هذا البرنامج •

وان وفدنا يولي أهمية قصوى لطابع البرنامج الشامل لنزع السلاح وفي رأي وفدنا أن طابع هذا البرنامج سينهد على مدى تعهدنا بتطبيقه في المستقبل • وان ادماج البرنامج الشامل لنزع السلاح في وثيقة ملزمة قانونا تشكل خير ضمان لقيمة هذا البرنامج وتصديقه والوثوق به • وسيكون هذا بمثابة تتويج للعمل الشاق والطويل المدى الذي قمنا به لوضع هذا البرنامج •

ان وفدنا لا يجهل أن بعض الوفود أثارت بعض اعتراضات للجنة في هذا الصدد • وذكرت فيما ذكرت أن نجاح أية مفاوضات يتوقف على عناصر مختلفة ، وان الدول في جهودها لنزع السلاح لا يمكن أن تكون مرتبطة قانونا • واذا صح القول بأنه لا يمكن القيام بمفاوضات لنزع السلاح على انفراد • ويصح القول أيضا بأن حالة العلاقات بين الدول في أي وقت من الأوقات هي نتيجة موقف أو مسلك الدول المعنية • ومن ثم تتضح مسؤولية هذه الدول على التوالي ، ان كانت العناصر

الخارجية يمكنها التأثير على المفاوضات لصالح نزع السلاح ، فبذه المفاوضات نفسها وخاصة لو أسفرت عن تقدم عملي ملموس يمكنها أن يكون لها تأثير ايجابي على العلاقات بين الدول •

وان وفدنا ساوره شعور بأن البعض يختشون بعض الشيء أنه بعد الانتهاء من البرنامج الشامل حول نزع السلاح وادماجه في وثيقة ملزمة قانونا ، قد يحدث أن يستخدم البعض ذلك لتوجيه اللوم الى دولة أو الى مجموعة دول في حالة عدم الوصول الى نتائج مرضية • فان صح ذلك نكون جميعا مستحقين اللوم • وغني عن البيان أن الوثيقة الختامية هي لنا تذكير حي بأنه يجب علينا الانخراط في طريق نزع السلاح أو أن نواجه خطر الفناء • وقد أضحى متعذرا أن نفهم أن هذا الغرض النبيل من نزع السلاح يمكن أن نطرحه جانبا فقط بسبب بعض المفاهيم ومصالح أمن عدد ضئيل من الدول •

هذا التشويه للغرض النبيل من نزع السلاح يعزى الى حد كبير الى الذين أثاروا شكوكا بشأن الغرض أو الافتراض الذى يستند اليه الموقف الوارد في الفقرة ١١ من الوثيقة الختامية • وذهب البعض الى القول بأن هذه الفقرة ١١ تشكل مبالغة • ان وفدنا لا يجهل أن استراتيجيات عسكرية ذكرت فكرة تقول بأنه يمكن كسب حرب نووية • وذكر آخرون أيضا استنادا الى هذا الافتراض الباطل أنه بما اننا قد ألفنا الوضع القائم فلا داعي لتعديله ، وليس علينا الا أن نقبله كأمر واقع وكحقيقة قائمة فعلا • وان التعليق الوحيد الذى يمكن لوفد بلادى تقديمه على الأقل في اطار هذه الكلمة الموجزة هو الآتي : هل سنواصل العيش في خوف مستمر ، هذا الخوف الذى توحي به سياسة التوازن بين الرعب أو الردع ؟ ان وفدنا يؤكد أن العيش بدون خوف هو احد الحقوق الأساسية للبشرية •

وفي ختام كلمتي ، أقول يا سيادة الرئيس ، ان الدرس الذى استخلصناه جميعا من الدورة الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح هو أن الالتزام السياسي وحده غير كاف لضمان تنفيذ توصيات محتملة •

وانني لا أزعم اطلاقا ، سيدى الرئيس ، أن مجرد ادماج البرنامج الشامل لنزع السلاح في وثيقة ملزمة قانونا تضمن آليا تطبيقه بدقة وأمانة • غير أن وفدنا يرى أننا بهذا يكون لدينا على الأقل ما يشبه الضمان بأن الالتزامات الواردة فيها سيتم الوفاء بها عن حسن نية •

وان رئيسنا المبجل رئيس الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح السيد ممثل المكسيك السفير غارثيا روبليس طلب منا في الاجتماع الأخير لفريق الاتصال أن نجد حلا مقبولا آخذين في الاعتبار الطريقتين المختلفتين المتعلقتين بالطابع الذى يجب أن يتسم به البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أى طابع وثيقة ملزمة قانونا أو مجرد توصية الى الجمعية العامة •

سيدى الرئيس انني لا أزعم أن وفدنا بهذه الكلمة الموجزة قد رد بصورة مقبولة ومرضية على طلب سفير المكسيك • غير أنني أرى أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يكون ملزما قانونا • أما عن الصورة التي يجب أن تتسم بها هذه الوثيقة القانونية ، فليس لدى وفدنا فكرة مسبقة عنها •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير سوترسنا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • ولم يعد على قائمتي أسماء متحدثين ، فهل ترغب وفود أخرى في الكلمة ؟

لقد وزعت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي وثيقة غير رسمية تتضمن الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقدها في الاسبوع القادم اللجنة وأجهزتها الفرعية • وكما سبق أن أعلن سلفي لن يكون في قصر الأمم بجنيف أى نشاط في يوم الجمعة ٩ نيسان / أبريل • ومن ثم فلكي نوالي عقد الاجتماعات الاسبوعية يجب علينا تدبير عقد اجتماعات في آن واحد • وطبعا ليس هذا بالأمر الجديد بما اننا نعقد عدة اجتماعات في آن واحد منذ عدة أسابيع • الفارق الوحيد هو أننا يمكننا الآن أن نحصل على خدمات كاملة للمؤتمرات في الاجتماعات المذكورة في الوثيقة غير الرسمية وكالمعتاد ، ان الجدول الزمني ليس سوى مؤشر للدلالة ، ويمكننا تعديله كلما تقدمنا في العمل • غير أنه يبدو لي أن الترتيبات الواردة في الوثيقة غير الرسمية تشكل الحد الأدنى اللازم لتسمح للجنة بالاضطلاع بمهامها المحددة لها ، قبل نهاية الجزء الأول من الدورة الحالية •

ان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الجدول الزمني •

اذن تقرر ذلك •

السفير سويكا رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية طلب مني اخطاركم بالرسالة الآتية :

" رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية يدعو الوفود الى مشاورات غير رسمية مع عدم تحديد عدد المشتركين لدراسة طريقة تقديم التقرير يوم الاثنين ٥ نيسان / أبريل ١٩٨٢ في الساعة العاشرة والنصف صباحا بالقاعة ١ " •

والآن أرفع جلسة الاجتماع العام •

الجلسة القادمة للاجتماع العام للجنة نزع السلاح ستعقد يوم الثلاثاء ٦ نيسان / أبريل في الساعة العاشرة صباحا •

رفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة والربع

لجنة نزع السلاح

CD/PV.169

6 April 1982
ARABIC

محضر نهائي للجلسة العامة التاسعة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس : السيد يوشيو أوكاوا (اليابان)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان السيد ب • ب• بروكوفييف السيد ى • ك • نازاركين
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ج • ك• كارازلس الآنسة ن • ناسيمبيني السيد ف • ايسبيشي خيل
استراليا	السيد د •م• سادليـــر
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد هـ • فيغنـــر السيد ن • كلينغلـــر السيد ف • إ• فون ديم هاغين
أندونيسيا	السيد إ• سوترسنـــا السيد إ• دامانيك السيد ب• سيمانجونتاك السيد أ• بهريـــن
ايـــران	السيد م• ج • مهلّاتي
ايطاليا	السيد م• أليسي السيد س•م• اوليفـــا السيد أ• دى جيوفانـــي
باكستـــان	السيد م• أحمد السيد م• أكرم
البرازيـــل	السيد س• أ • دى سوزا اى سيلفا السيد س• دى كيروز دوارته
بلجيكـــا	السيد أ• أونكلينكس السيد ج • م• نوارفاليس الآنسة ر • دى كليرك
بلغاريـــا	السيد ب • غرينبرغ
بورمـــا	يو ثان تون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بولنـــــدا	السيد ب • سويكـا
	السيد غ • روسين
	السيد ى• تشيالوفيتش
	السيد ت • ستروبواس
بيـــــرو	السيد خ• بينافيد س • دى لاسوتا
تشيكوسلوفاكيـا	السيد ج • ستروكـا
	السيد أ• سيمـا
الجزائـــــر	السيد م• معطي
	السيد م• بلكريـد
	السيد أ• طفـار
الجمهورية الديمقراطية الألمانيـة	السيد غ• هيردر
	السيد ج • هوبرت
رومانيـــــا	السيد ت• ميليسكانو
زائيـــــر	السيدة س• ايزاكي ايكانغا كابيبّا
سرى لانكـا	السيد ت • جاياكـودى
	السيد هـ •م • ج • س• باليهاكارا
السويـــــد	السيد س• ليدغرد
	السيد ك• م• هيلتينيوس
	السيد هـ • بيرغلوند
	السيد ى • لوندن
الصيـــــن	السيد ت • جين
	السيدة وانغ زهيوة
فرنســـــا	السيد ج • دى بوس
	السيد م• كوتور
	السيد م• فيلات
فنزويـــــلا	السيد ر•ر• نافارو
	السيد أ• و • باردو
كنـــــدا	السيد ج • سكينـر
كوبـــــا	السيد ب • نونييت موسكيرا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

كينيـــا	السيد د ٠د ٠ دون نانجيـرا
	السيد ج ٠موريو كيبوى
مصـــر	السيد أ٠أ٠ حســن
	السيد م٠ ن٠ فهمي
المغـــرب	السيد س٠ م٠ رحّالـي
	السيد م٠ الشرايبـي
المكسيـــك	السيد أ ٠ غارثيا روبليس
	السيدة ز٠ غونزاليس اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د ٠ سامرهيس
	السيدة ج ٠ إ ٠ لينك
	الآنسة ج ٠١٠ ف ٠ رايت
منغوليـــا	السيد د ٠ اردمبيلغ
	السيد ل ٠ بايارت
نيجيريـــا	السيد و٠ و٠ اكينسانيا
	السيد ت ٠ أغياى ــ ايرونزى
الهنـــد	السيد س٠ ساران
هنغاريـــا	السيد أ ٠ كوميفش
	السيد س٠ غيورفي
هولنـــدا	السيد ف ٠ فون د ونغن
	السيد هـ ٠ فاغنماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل ٠ غ٠ فيلد ز
	السيد م ٠ بوسبي
	الآنسة ك٠ كريتنبرغر
	السيد ج ٠ ميسكل
	الآنسة م ٠ إ ٠ هوينكس
	السيد ج ٠ مارتـن
اليابـــان	السيد ى ٠ أوكاوا
	السيد م ٠ تاكاهاشي
	السيد ك ٠ تاناكا
	السيد ت ٠ آراى

يوغوسلافيا	السيد م • فرهونتش
	السيد م • ميهائيلوفتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : حضرات المندوبين الموقرين ، أعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وستواصل اللجنة اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعمالها ، وهو البند المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح " • وكالمعتاد يمكن للأعضاء الذين يرغبون في التحدث عن اى موضوع آخر يتصل باعمال اللجنة أن يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي • وتشمل قائمة المتحدثين اليوم ممثلي منغوليا والولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا وهولندا وسرى لانكا ورومانيا والبرازيل • اما الآن فاعطي الكلمة للمتحدث الأول في القائمة ، وهو ممثل منغوليا سعادة السفير اردمبيلغ •

السيد اردمبيلغ (منغوليا) (تحدث بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس يود وفد جمهورية منغوليا الشعبية ان يعرب ، في بيانه اليوم ، عن بعض الآراء بشأن البند ٥ من جدول أعمال اللجنة المعنون " انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية "•

ولكني أود قبل ذلك ، أن اهنئكم ، نيابة عن وفدى ، تهنئة صادقة بتسلمكم رئاسة اللجنة لشهر نيسان / ابريل •

ان وفدى يعلق آمالا كبيرة على تكلل مداولات اللجنة بالنجاح في ظل توجيهكم الحكيم في هذه المرحلة الهامة الموافقة لاختتام الجزء الأول من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ وتقديم تقرير خاص الى الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأعرب مجددا عن اعتراف وفدى بالجميل لممثل ايطاليا على العمل الذى قام به لدى شغله منصب الرئاسة لشهر آذار / مارس •

وتنهي لجنة نزع السلاح اليوم ، وفقا لبرنامج عملها ، النظر في البند ٦ من جدول الأعمال • وقد أعرب الوفد المنغولي ، بايجاز ، عن آرائه بشأن هذا البند في بياناته السابقة •

وكما نعرف ، طلب قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٢ واو من لجنة نزع السلاح ان تضع ، خلال الجزء الأول من دورتها لعام ١٩٨٢ ، برنامجا شاملا لنزع السلاح وان تقدمه في الوقت المناسب الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح للنظر فيه ثم اعتماده •

وأود ، في هذا الصدد ، أن أشير الى أنه ما زالت هناك بغض النظر عن تحقيق بعض النتائج ، مشاكل بدون حل وعدد من المصاعب التي تعترض الاتفاق بشأن نص البرنامج على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة في اطار أفرقة الاتصال وخلال المشاورات التي دارت بين الوفود المهتمة •

ومع ذلك فاننا لم نفقد الأمل بعد في أن تتمكن اللجنة من استخدام الوقت المتبقي ، استخداما فعالا للاقتراب من تنفيذ المهمة المنوطة بها •

وقد أعربت منغوليا ، في مناسبات مختلفة أمام هذه اللجنة • عن موقفها بشأن مسألة حظر الانواع الجديدة والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • ونحن لا نزال شأننا في ذلك شأن كثير من البلدان الأخرى • نرى أن أبسط السبل وأكثرها موثوقية لحل هذه المشكلة هو ابرام اتفاق شامل يقيم حاجزا فعالا أمام ظهور أية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل

ومنظومات جديدة من مثل هذه الأسلحة • وفي الوقت ذاته فاننا لانستبعد امكانية ابرام اتفاقات بشأن أنواع معينة من هذه الأسلحة حتى نلتقي في منتصف الطريق مع شركائنا الغربيين في المفاوضات الدائرة في اطار اللجنة •

ويمكن في هذا السياق، اصدار اعلان بأن الأسلحة الاشعاعية غير مشروعة • وعندما طرح الاقتراح المشترك السوفياتي الامريكي بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية على اللجنة، كان الكثير من الوفود يأمل، وهناك مايبرر هذا الأمل تبريرا كاملا، في ان يتم التوصل الى اتفاق في اطار لجنة نزع السلاح، بشأن هذا النوع من اسلحة التدمير الشامل في القريب العاجل، بناء على هذا الاقتراح •

غير أننا لانستطيع أن نغير الواقع، وليس بوسعنا الا أن نأسف لظهور تعقيدات خلال المفاوضات • والمتطلب الاول، في رأينا، هو التوصل الى اتفاق حول مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية نفسها دون ربطها بمسائل اخرى لا علاقة لها بها •

اما فيما يتعلق بمشكلة حظر الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والانظمة الجديدة من مثل هذه الاسلحة، فاني أود أن أشير الى قرار الجمعية العامة ٨٩/٣٦ الذى " يدعو الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك الدول الهامة عسكريا، الى اصدار اعلانات، متماثلة من حيث الجوهر، بشأن رفض استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة " "يتم اقرارها، فيما بعد، بمقرر يتخذه مجلس الأمن" •

وفي هذا الصدد يؤيد الوفد المنغولي المقترح الذى قدمه وفد جمهورية هنغارية الشعبية بأن تعقد لجنة نزع السلاح، خلال الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٢، اجتماعات غير رسمية يشترك فيها خبراء حكوميون للنظر في مسألة الاعلانات الآنفة الذكر وغيرها من القضايا المتعلقة بحظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من مثل هذه الأسلحة•

وفي رأينا أن مثل هذا النهج سيمكّن اللجنة من احراز تقدم في هذا المضمار •

وأود أن اتحدث بايجاز عن مسألة حظر الأسلحة النووية النيوترونية •

لقد كان القرار ٣٦/٩٢ كاف الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين مرآة تعكس تماما القلق الذى يساور الرأى العام العالمي من التهديد الذى يشكله هذا النوع من الأسلحة والذى يعدّ أكثر الأسلحة لاانسانية وبربرية •

وقد شدّد ذلك القرار على أن ادخال السلاح النووى النيوتروني الى الترسانات العسكرية لدول يؤدى الى تصعيد سباق التسلح والى تخفيض عتبة نشوب الحرب النووية تخفيضا ذا شأن بما يؤدى الى زيادة خطر اندلاع مثل هذه الحرب •

وتعترف الجمعية العامة، في موضع آخر من القرار، بالآثار اللاانسانية المترتبة على هذا السلاح وترجو من لجنة نزع السلاح أن تبدأ دونما ابطاء في اجراء مفاوضات في اطار تنظيمي ملائم بغية ابرام اتفاقية لحظر انتاج وتخزين ونزع واستخدام الأسلحة النووية النيوترونية •

وهكذا حددت الجمعية العامة بوضوح ودون لبس موقفها ازاء الأسلحة النيوترونية •

ومع ذلك، لم يتم، للأسف التوصل الى اتخاذ مقرر توافقي داخل لجنة نزع

السلاح فيما يتعلق بهذه التوصية التي تقدمت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة نظرا للموقف التعويقي الذى اتخذته بعض الوفود .

ومع ذلك فان الوفد المنغولي ما زال يرى ، شأنه في ذلك شأن البلدان الاشتراكية الاخرى ان من الاساسي ان تشرع اللجنة ، وفقا لتوصية الجمعية العامة المذكورة اعلاه ، في مفاوضات فعلية بشأن حظر السلاح النووى النيوتروني ، وأن تنشيء فريقا عاملا مخصصا لهذا الغرض . وأود ، في هذا الصدد ، أن أعيد الى الأذهان أن مجموعة البلدان الاشتراكية قد طرحت ، على لجنة نزع السلاح ، في آذار/ مارس ١٩٧٨ ، مشروع اتفاقية بشان حظر الأسلحة النووية النيوترونية كيما تنظر فيه .

ونحن نرى أنه يجب على اللجنة أن تصغى الى نداء الرأى العام العالمي أذا أرادت ألا يؤدى السلاح النيوتروني الى تصاعد جديد في سباق التسلح والى زيادة تفاقم خطر نشوب الحرب ،

الرئيس : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ . أعطي الكلمة الآن الى ممثل الولايات المتحدة الامريكية سعادة السفير فيلدز .

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) : رغم انكم طلبتم الغاء الاشادة المعتادة بالرؤساء الذين يخلفون غيرهم فانه يجب علىّ أن أعترض على ذلك فيما يتعلق بكم اذ انني سأخل بواجبي اذا لم اعرب لكم عن ابتهاج وفدى وسروره لرؤيتكم ، يا صديقي وزميلي العزيز ، تشغلون هذا المقعد ولدينا هذا الشهر عمل هام يتعين علينا أن ننجزه ونحن على يقين بأن ما تتحلون به من خبرة ومهارة وتفان وهي صفات تكشفتم عنها بكل حذق أثناء توليكم منصب ممثل اليابان لدى هذه اللجنة ، سيؤدى بنا الى خاتمة موفقة خلال هذه الفترة الحاسمة من دورتنا لعام ١٩٨٢ . وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن اعجاب وفدى وتقديره لرئيسنا خلال شهر آذار/ مارس ، صديقي الحميم وممثل ايطاليا الموقر السفير أليسي الذى لم يبخل بوقته ومواهبه الكبيرة في خدمة اللجنة خلال مدة رئاسته .

وأود ، اليوم ، أن اتحدث عن البند ٦ من جدول الأعمال الذى يتناول البرنامج الشامل لنزع السلاح .

لقد واصلت اللجنة ، خلال دوراتها الثلاث الاخيرة ، بذل جهودها لبلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة من خلال فريق عامل يكرس لوضع برنامج شامل لنزع السلاح . وقد تولى السفير اديني جي ممثل نيجيريا ، في عام ١٩٨٠ ، وصديقنا وزميلنا الموقر السفير غاريثا روبليس ممثل المكسيك ، في عام ١٩٨٢ ، أمر توجيه أعمال هذا الفريق بكفاءة وتفان . غير أن هذه المهمة النابعة من رغبة كل الشعوب في العيش في عالم يسوده سلم حقيقي دائم ، لم تكن مهمة يسيرة أبدا نظرا لطابع القضايا المطروحة ، فهي قضايا أساسية وتتسم بالتعقيد . ولكننا ، رغم من هذه الصعوبات ، انجزنا عملا هاما مفيدا الا أن مهمتنا ما زالت أبعد ما تكون عن الانجاز ولا يزال امامنا عمل ذو شأن علينا أن ننجزه ، سواء هنا في اطار هذه اللجنة أو في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة حيث ستقدم نتائج اعمالنا الى مجتمع عالمي متلهف ، ورغم أن وفدى يرغب دون شك في الافاضة بشأن البرنامج المذكور عندما نتناول اجراءات احالة النتائج المتمخضة عن الجهود التي بذلها الفريق العامل الى

الدورة الاستثنائية الثانية ، فانني أود ، أن ابين ، في ايجاز آراءه بشأن بعض جوانب العمل المنجز حتى الآن .

وعندما أقول انه لا تزال هناك مسائل صعبة لا اريد من زملائي أن يعتقدوا بأنني نذير من نذر الشؤم . فحل المشاكل المتبقية ليس بعيدا عن متناولنا . الا أن من الأهمية بمكان أن نفهم فهما كاملا لا كنه القضايا والمشاكل المطروحة فقط بل أيضا الأساس المنطقي الذى تستند اليه مواقف مختلف الوفود المعنية .

والولايات المتحدة تتناول مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح في اطار سياستها الامنية الوطنية الشاملة ، وهي سياسة تقوم على مبادئ دائمة ترمي الى تحقيق السلم والحفاظ عليه على حد السواء . ومن العناصر الأساسية في سياستنا ، كما ذكّر بذلك وزير الخارجية هيغ ، في ٤ اتموز/يوليه ١٩٨١ ، هو البحث عن اتفاقات متينة للحد من الاسلحة ، وحكومتي ملتزمة بعملية البحث هي ، وقد أكد الرئيس ريغان مجددا على هذا الالتزام في المؤتمر الصحفي الذى عقده في ٣١ آذار/مارس والذى قال فيه :

" لقد بحثت وسأظل أبحث عن اتفاقات واقعية بشأن الحد من الأسلحة النووية والتقليدية . وأنا أرغب في ابرام اتفاق حول الاسلحة النووية الاستراتيجية من شأنه ان يخفف من مخاطر نشوب الحرب ؛ وان يخفض مستوى الاسلحة ويعزز الامن العالمي . وليس في وسعنا ان نرضى بأقل من ذلك " .

وقال الرئيس ريغان ، داعيا الاتحاد السوفياتي الى الانضمام الينا في عملية نشدان السلم :

" انني ادعو الاتحاد السوفياتي الى الانضمام الينا الآن من اجل تخفيض كبير في الاسلحة النووية واحراز تقدم ذى شأن في اقامة سلم دائم على الأرض " .

وقد اتضحت الاهمية التي يعلقها رئيسنا على قضايا الحد من الاسلحة بالقرار الذى اتخذه أمس بالتحدث الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وقد أعرب في هذا الصدد ، عن أمله في ان يحضر الرئيس بريجينيف الدورة ايضا وعن رغبته في ان يلتقيا في تلك المناسبة لمناقشة القضايا المتصلة بنزع السلاح وهي قضايا ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا . وقد قال في بيانه مايلي :

" ان الفكرة برمتها ... فكرة تخفيض الأسلحة والحد منها ، هي من أهم الأمور التي تواجهنا وآمل ان نتمكن (الرئيسان ريغان وبريجنيف) من مخاطبة الدورة الاستثنائية " .

ويوضح هذان البيانان اللذان القاهما الرئيس ريغان انه لا يمكن ان يكون هناك اى شك في التزام بلادى بالبحث عن سلم دائم ورغبتها القوية في البدء في تخفيض الأسلحة النووية كمساهمة رئيسية نحو بلوغ هذا الهدف .

وأود أن اشير الى أن الرئيس ريغان قد تحدث عن "اتفاقات واقعية بشأن الحد من الاسلحة" . وقد عالج وفدى مفاوضاتنا بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح بشعور من الواقعية والالتزام بعملية الحد من الاسلحة . ومهما قلت فلن اكون مغاليا في تأكيد تعلق وفدى بوضع برنامج عملي قابل للتطبيق . ومن دواعي الأسف ان المحاولات التي بذلها في الماضي رجال ونساء جديون مخلصون من اجل استتباب السلم والحفاظ عليه لم تحظ دائما بنجاح كبير . اذ لم يتم القضاء على الاسباب الاساسية الكامنة وراء الحرب والتوتر الدولي بالرغم من اننا لم ندخر جهدا في هذا الميدان . ولتحقيق النجاح يجب على المساعي التي نبذلها ان تراعي مراعاة كاملة التفاعل بين اسباب التوتر وتراكم الاسلحة . ويجب التفاوض بدقة بشأن اتفاقات للحد من الأسلحة وتخفيضها وذلك من اجل حماية وتعزيز أمن كل الاطراف المشاركة وضمان أن مثل هذه الاتفاقات لا تؤدى

الى نشوء حالات عدم الاستقرار التي من شأنها ان تزيد من مخاطر النزاعات التي تهدف هذه الاتفاقات الى الاقلال منها • ويجب ان تكون الالتزامات الناشئة عنها دقيقة كما يجب ان يكون الامتثال لأحكامها امرا قابلا للتحقق • وتستند عملية التفاوض بالضرورة الى قاعدة توافق الآراء • ونظرا لتعقد المسائل التي يعين تسويتها من الناحية التقنية والسياسية ، وللطابع الأساسي للمصالح المعنية وتعذر التنبؤ بدقة بالتطورات المستقبلية ذات الصلة ، فان من غير الواقعي تحديد تسلسل صارم او جداول زمنية تحكمية من أجل ابرام اتفاقات بعينها • اذ ان الارتياب والشك عقبتان تعترضان نزع السلاح ، وعليه فان اتخاذ تدابير تبعية تساعد على التفتح او " الشفافية " وتسمح ببناء الثقة امر حيوي بالنسبة لهذه العملية • وعلاوة على ذلك يجب ان يواكب احراز التقدم في نزع السلاح تعزيز الاجراءات والمؤسسات الدولية الخاصة بالحفاظ على السلم وتسوية المنازعات بالطرق السلمية • ولهذه الاسباب فاننا نعتقد ان التقدم يجب ، ليكون ناجحا • ان يتم من خلال خطوات منفصلة واتفاقات محددة •

واذا بينت الخبرة والممارسات أن النجاح في مجال نزع السلاح امر غير ممكن الا باتباع نهج واقعي تدريجي فاننا مع ذلك ايدنا ولا نزال نؤيد النهج العام الذى اتبعته هذه اللجنة في المفاوضات الجارية بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح • وقد اشترك وفدى مشاركة فعلية في هذه الأعمال ، وفي رأيه ان بامكان مثل هذا البرنامج ان يكون في الوقت ذاته دليلا عاما الى التدابير التي يتعين اتخاذها من اجل نزع السلاح وأن يوفر وسيلة لقياس التقدم المحرز • ونحن على اقتناع ، وكثير من الحاضرين في هذه اللجنة يشاطروننا هذا الاقتناع ، بأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يشكل الاطار اللازم للعمل من اجل نزع السلاح • ولا ينبغي أن يملي هذا البرنامج على الدول الاعضاء تدابير محددة يتعين اتخاذها بل ينبغي ان يكون بمثابة دليل او خطة يمكن للدول ان تستخدمهما في وضع التدابير المحددة التي يتعين عليها اتخاذها • وينبغي ان يتضمن تحديد للتدابير التي يتطلب الامر اجراء مفاوضات بشأنها ، والمبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في المفاوضات ، وكذلك اقتراح الأولويات التي يتعين مراعاتها • وينبغي ايضا أن يحدد الاجراءات الرامية الى ضمان تحقق ملائم فعال وكذلك الامتثال للتدابير التي يتعين على الدول التفاوض بشأنها ، الى جانب الآليات الملائمة للاستعراض والتقييم •

ويجب أن تعكس محتويات البرنامج الشامل لنزع السلاح نهوجا واقعية ملموسة ومتوازنة يمكن التحقق منها كما يجب أن تكون مترابطة فيما بينها ترابطا ملائما وأن تراعي مراعاة كاملة الاحتياجات الأمنية القائمة لكل البلدان ، والجو الدولي والحقائق السياسية • ثم أن مفهوم تكامل التدابير والمفاوضات بشأنها أمر هام للغاية • ويمكن اجراء مفاوضات متزامنة بشأن مختلف التدابير كما يمكن مناقشة عدة تدابير في مجموعة واحدة من المفاوضات • وهذا المفهوم يعكس سياسة حكومتي ازاء المفاوضات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

وتنخرط الولايات المتحدة ، في الوقت الحاضر ، في عدد من المفاوضات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح • فنحن نشارك ، في فيينا ، في التفاوض على تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة في أوروبا • أما هنا في جنيف فاننا نجرى مفاوضات ثنائية مع الاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى • وقد ناقشنا ، في مؤتمر مدريد لاستعراض التعاون والأمن في أوروبا ، توسيع نطاق تدابير تعزيز الثقة في اوروبا • وفي هذه اللجنة اجرينا مفاوضات بشأن

ابرام اتفاقية للأسلحة الاشعاعية ووضع اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • وكانت رغبتنا فيما يتعلق بكل هذه القضايا ، التوصل الى ابرام اتفاقات في أقرب وقت ممكن • غير ان هذه الجهود وغيرها من الجهود التي يتعين البدء فيها ، تنطوى على قضايا معقدة صعبة يتعذر التوصل الى اتفاق بشأنها بين عشية وضحاها • وعليه فان وفدى يرى ، شأنه في ذلك شأن غيره من الوفود ، أن من غير الواقعي تحديد مواعيد نهائية ، او حتى أطر زمنية ارشادية ، للبدء في مفاوضات محددة حول التدابير المتضمنة في البرنامج الشامل لنزع السلاح أو الفراغ منها ، وان تحديد مثل هذه الأطر الزمنية دون مراعاة للتطورات الدولية في المستقبل أمر غير منطقي • ويمكن لمفهوم الاستعمال ان ينعكس على نحو اكثر واقعية عن طريق الاتفاق على الحاجة الى التوصل الى نزع للسلاح عام وكامل في ظل رقابة دولية فعالة في اقرب أجل ممكن ، والشروع في استعراضات دورية لدفع عجلة تنفيذ البرنامج الى الأمام • وبهذه الطريقة الدينامية تتم الافادة على افضل وجه من التقدم المحرز في المفاوضات بشأن التدابير المذكورة ، ومن حالة المفاوضات الجارية والجو الدولي والحقائق السياسية •

أما فيما يتعلق بطبيعة البرنامج فان وفدى لا يعتبر البرنامج الشامل بديلا عن التفاوض حول اتفاقات محددة من شأنها ان تؤدى بالعالم الى نزع سلاح عام وكامل • ولا يمكن القيام بالالتزامات الملزمة قانونا والتي ستعزز هذه العملية الا بعد اجراء مفاوضات مثمرة بشأن اتفاقات ملموسة ومتوازنة يمكن التحقق منها • ونحن نسعى بجد الى ابرام اتفاقات من هذا النوع • والمطلوب الآن هو الارادة السياسية لا لتأييد البرنامج فحسب بل ايضا للتعهد بتنفيذه •

ويفضل ان يتم ذلك لا بالقول بل بالفعل ، وعلى وجه التحديد ، عن طريق الأنشطة التي تقوم بها الدول لخلق جو الثقة الذى يسمح باحراز تقدم حقيقي على طريق نزع السلاح •

والآن أود أن انتقل الى مسألة التدابير التي يتضمنها البرنامج • فقد كان من رأى وفدى ولا يزال أنه اذا اريد للبرنامج ان يكون حقا طريقا يوصل الى نزع السلاح ينبغي أن تكون التدابير المتضمنة فيه مطابقة للمواضيع التي ينبغي التفاوض بشأنها ، وكذلك للقضايا العامة التي يتعين مناقشتها في المفاوضات • وهكذا لا ينبغي أن تكون التدابير محددة اكثر مما يجب ، كما لا ينبغي صياغتها بطريقة تحكم مسبقا على نتائج مثل هذه المفاوضات • اذ ان الدول التي تجرى مثل هذه المفاوضات هي التي تتحمل ، في نهاية الأمر المسؤولية الأولى عن تحديد العناصر المحددة التي تتضمنها المفاوضات وكذلك طريقة مناقشة التدابير المحددة •

كما وجدت حكومتي بعض الصعوبة في تحديد مكان بعض التدابير في سلسلة من المراحل أو الأطوار التي ينبغي أن تجرى في اطارها المفاوضات بشأن التدابير • والعملية التفاوضية عملية مستمرة لا تتلاءم مع تحديد مجموعة معينة من التدابير في أى وقت محدد • ونحن نعترف بالفعل بان بالامكان تحديد التدابير التي سيتم التفاوض بشأنها في تسلسل منطقي ، وقد عملنا في اطار الفريق العامل على هذا الأساس • ويبدو لنا من المنطقي ايضا امكانية تجميع التدابير حسب الخطوات المطلوبة أوليا في الحالة الراهنة ، والخطوات الوسيطة ثم الخطوات التي تؤدى الى نزع سلاح عام وكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وقد تم من خلال هذا النهج ، احراز بعض التقدم في اطار فريق الاتصال المعني بالتدابير والتابع للفريق العامل • كما أحرز بعض التقدم في اطار فريق اتصال غير رسمي يعمل بجد في محاولة للتوفيق بين مختلف النصوص المقدمة والمتعلقة بالتدابير المحددة •

لقد حققنا تقدما في مفاوضاتنا بشأن برنامج شامل لنزع السلاح سواء في الفريق العامل ذاته أو في أفرقة الاتصال غير الرسمية التي انشأناها • وقد وضعنا برئاسة سفراء فرنسا والبرازيل والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بالتعاقب ، نصوصا تفاوضية بشأن التدابير والاولويات والمبادئ التي يقوم عليها البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وان كانت هذه النصوص تتضمن في بعض الحالات ، كثيرا من الاقواس المعقوفة • واحرزنا ايضا ، كما سبق أن أشرت ، تقدما فيما يتعلق بتحديد ووضع التدابير التي يتعين ادراجها في هذا البرنامج • وعلاوة على ذلك أعتقد اننا موافقون على ضرورة استعراض البرنامج الشامل لنزع السلاح بشكل دورى ولا يتوقع وفدى وجود صعوبات كبيرة في وضع تفاصيل مثل هذا الاستعراض • ونحن مقتنعون بأننا سنحصل في نهاية هذه الدورة ، على وثيقة تفاوضية ، أيا كان طابعها غير الرسمي ، وأيا كانت الاقواس المعقوفة التي تتضمنها • ويمكن للوفود ان تحيلها الى حكوماتها لاستعراضها بشكل متعمق قبل أن نستأنف مهمة الصياغة النهائية للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ويجب علينا ، في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، أن نبذل قصارى جهودنا للتفاوض على برنامج شامل من شأنه ان يحظى بتوافق الآراء اللازمة • ويجب علينا أن نتجنب الصيغ المجحفة غير المتوازنة التي يكون من أثرها أن تؤدى الى عدم الاستقرار والاضرار بالسلم • ويجب ان يأخذ برنامجنا بعين الاعتبار الجدى ، أماني شعوب العالم في وضع اطار لنزع السلاح يؤدى الى استتباب السلم • ان هذا الجهد جهد نبيل وأنا اتعهد بتعاون وفدى في هذا المضمار •

الرئيس : أشكر السفير فيلدز على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ • أما الآن فأعطي الكلمة لممثل اندونيسيا سعادة السفير سوترسنا •

السيد سوترسنا (اندونيسيا) : آخذ الكلمة صباح هذا اليوم لطرح التقرير التقني المشترك الوارد في الوثيقة CD/270 والذى قدمته اندونيسيا وهولندا فيما يتعلق بتدمير حوالي ٤٥ طنا من عامل الخردل في احد المواضع القريبة من باندونغ عاصمة مقاطعة جاوة الغربية ، في اندونيسيا •

ان من دواعي ارتياح وفدى أن يكون وفدا أندونيسيا وهولندا ، في هذه المرحلة من اعمال اللجنة ، في موقف يسمح لهما بتقديم هذا التقرير الى اللجنة كيما تشاطر جميع الدول الأعضاء الأخرى الخبرة التي اكتسبها بلدانا في التعاون في ميدان يتصل بموضوع تعكف اللجنة على دراسته ، وهو موضوع الأسلحة الكيميائية • ونحن نأمل صادقين أن يساهم التقرير ، بطريقة أو بأخرى ، في تقدم العمل الذى تقوم به اللجنة في هذا المضمار •

وربما تلاحظون من الوثيقة أن تدمير هذا العامل الخطر قد حدث في بلادى منذ ثلاث سنوات • ويجرى تقديم التقرير في وقت يقوم فيه الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية تحت الرئاسة القديرة لممثل بولندا الموقر السفير سويكا بوضع أحكام لاتفاقية مقبلة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، وتتصل على وجه الخصوص ، بتدابير تدميرها والتحقق من ذلك • ويتمثل الهدف الأساسي من هذا الحظر ، في رأى وفدى ، في تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية •

وفي رأيي أن من الملائم التشديد على أن وجود عامل الخردل هذا في اندونيسيا من

مخلفات حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية التي كانت قائمة آنذاك ، والتي كان يقصد في فترة حكمها ، استخدام هذا السلاح الكيميائي في عمليات انتقامية في حالة استخدام العدو للأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الثانية التي كانت قد امتدت الى المنطقة • ولكن حدث ان الأسلحة الكيميائية لم تستخدم هناك خلال تلك الحرب •

وكما تعلمون فان اندونيسيا كانت مسرحا للمعارك قبل اعلان استقلالها في عام ١٩٤٥ ثم في الاعوام التي تلت ذلك • وفي مثل هذه الظروف كان محتما على الحكومة الاندونيسية أن تجهل تماما وجود عامل الخردل في البلاد • ويبدو أن هذا هو الشأن ايضا في هولندا •

ومن حسن حظ البلدين أن احد المواطنين الهولنديين الذين اشتركوا في تفكيك المصنع في حوالي عام ١٩٤٩ كان على درجة كافية من الوعي بحيث لفت في عام ١٩٧٥ انتباه الحكومة الهولندية الى ذلك وقامت هذه الأخيرة بدورها باعلام الحكومة الاندونيسية •

وكان هناك اعتباران اساسيان وراء قرار الحكومة الاندونيسية التخلص في أقرب وقت ممكن من هذا العامل الخطير هما :

١ - ادراك الآثار الخطيرة التي قد تترتب على طول وجود هذا العامل بالنسبة للسكان المجاورين والبيئة خاصة بعد اكتشاف صهريج متآكل ؛

٢ - مراعاة اندونيسيا الصارمة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وهي طرف لم يبد أية تحفظات • وعليه فقد رأت اندونيسيا أن البلدان الأطراف في هذا البروتوكول ملزمة بالمبادرة الى تدمير العوامل الكيميائية الخطيرة الموجودة في بلدانها أو في الاراضي الخاضعة لولايتها •

وللقيام بعملية التدمير هذه ، طلبت الحكومة الأندونيسية من الحكومة الهولندية ، وهي السلطة المسؤولة عن وجود هذا العامل في اندونيسيا ، أن تقدم المساعدة التقنية ، وقامت اندونيسيا بدورها ، بتقديم الوسائل السوقية وبتوفير الأمن للعملية برمتها •

وقد كان التعاون الذى نجم عن ذلك بين حكومتي اندونيسيا وهولندا لتدمير هذا العامل الخطير مثاليا في الواقع وكان مرآة تعكس العلاقات الممتازة الودية القائمة بين البلدين •

وعندما انتهت العملية المشتركة بين اندونيسيا وهولندا ، تبين انه بقي حوالي ٢٠٠٠ لتر من عامل الخردل في الموقع • وأخذت اندونيسيا على عاتقها مهمة تدميرها باستخدام طريقة الحلمأة (التحليل بالماء) •

وليس في نيتي أن أفيض في الجوانب التقنية لهذه العملية التي أطلق عليها اسم " اوبونغ" • ومع ذلك لعل من المهم ذكر بعض النقاط التي ليس لها طابع تقني •

لقد اكتسبت اندونيسيا ، وهي بلد لا يمتلك أسلحة كيميائية ولا يصنعها ، خبرة قيمة من عملية التدمير هذه •

وبالرغم من أن عامل الخردل قد ظل مخزونا في مخبأ تحت الأرض لمدة ٤٠ سنة فانه لم يفقد شيئا من قوته • لذلك لا بد من التذكير بأن العامل يظل محتفظا بكل قدراته التدميرية حتى بعد مدة تخزين طويلة ، ومن المرجح أن مثل هذه العوامل لا تزال اليوم في حيازة عدد من البلدان •

ومن الأساسي أن تنص المعاهدة المقبلة على الحاجة الى القيام بالتفتيش الموقعي خلال عملية التدمير لضمان القيام بهذه العملية فعلا على الأنواع والكميات والمواقع المعلن عنها وبالتالي القضاء على الشكوك المحتملة في صدق الأطراف المعنية •

وان تدمير مثل هذه الكمية من عامل الخردل باستخدام معدات بسيطة نسبيا في مدة زمنية قصيرة نسبيا قد يصبح عاملا من عوامل تحديد آجال تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية من نفس الفئة مع أخذ الظروف المحلية في الاعتبار الواجب •

وتتطلب عملية التدمير هذه ، بالنسبة لبلد نام مثل أندونيسيا ، تقديم المساعدة التقنية والخبرة من جانب البلدان المتقدمة ، ويمكن النظر في ذلك ايضا بوصفه عنصرا من عناصر المعاهدة المقبلة •

وأخيرا أود أن أشير الى أن حالة اندونيسيا يمكن ان تنطبق أيضا على بلدان أخرى ذات تجربة تاريخية مماثلة • وأود ، في هذا الصدد ، أن اغتنم هذه الفرصة للاعراب مجددا عن تقدير الحكومة الاندونيسية للحكومة الهولندية واعترافها لها بالجميل على المساعدة والتعاون اللذين قدمتهما لنا خلال هذه العملية •

وأسمحوا لي أيضا ، ما دامت لي الكلمة ، أن اتطرق بايجاز الى جانبين من جوانب البند الخاص بالأسلحة الكيميائية يعلق عليهما وفدى أهمية كبرى •

لقد أعرب العديد من أعضاء اللجنة عن قلقهم ازاء التطورات الأخيرة فيما يتعلق بانتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية ألا وهي الأسلحة الشطرية ، وهم يرون أن ذلك قد يعرقل أعمال اللجنة فيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية •

وسيضيف ظهور هذه الأسلحة الجديدة دون شك بعدا جديدا الى سباق التسلح الكيميائي •

ولا يعترض وفدى البتة على حق أى دولة في وضع واعتماد سياسة ترى أنها تخدم على أفضل وجه مصالحها الدفاعية أو الأمنية • ولكن اذا التزمت هذه الدول ببلوغ هدف معين في محفل تفاوضي ما ، فمن المنطقي ان ينتظر منها ألا تتخذ اجراءات أو تضع سياسات تتعارض من حيث طبيعتها ذاتيا ، مع ذلك الهدف اذا ارادت الا تكون الثقة في اعلاناتها منقوصة أو مشكوك فيها • والظاهر أن ما يبدو منطقيا بالنسبة لبلدان مثل أندونيسيا لا يبدو كذلك بالنسبة لبلدان أخرى• ولكن وفدى يرى أن تصحيح خطأ ما لا يكون بارتكاب خطأ آخر •

ولقد أحاط وفدى علما بالبيان الذى القاه ممثل الولايات المتحدة الموقر السفير فيلدز في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨٢ ، والذى طمأن فيه اللجنة بأن " التزام الولايات المتحدة بهدف التوصل الى حظر كامل يمكن التحقق منه على الأسلحة الكيميائية قد أكد عليه مجددا من جانب أعلى سلطة في حكومتنا " • كما أعلن السفير فيلدز أنه " اذا نجحنا في التوصل الى مثل هذا الحظر فاننا سنكون عندئذ مستعدين لوضع حد لبرنامجنا الشطرى على وجه السرعة " •

ويعتبر وفدى أن لهذه الضمانة معنيين اثنين • فالمطلوب من اللجنة ، من جهة ، أن تعمل بسرعة على حظر الأسلحة الكيميائية ، كما أن الولايات المتحدة من جهة أخرى ستبذل

جهودها للتوصل الى الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية • ويأمل وفدى أملا صادقا أن يصبح هذا التعهد حقيقة في القريب العاجل •

ولقد أثيرت بعض الاعتراضات في هذه اللجنة على الحاجة الى تضمين الاتفاقية المقبلة حظرا على الاستخدام حيث أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يشمل هذا الحظر بالفعل • وحيث أن استخدام الأسلحة الكيميائية قد تم حظره بالفعل في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فانه كان ينبغي، من الناحية المنطقية، تدمير المخزونات الحالية منها • كما لا ينبغي أن يكون هناك اى مبرر لاستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، ولكن تبين، للأسف أن العكس هو الصحيح •

ويعود نشوء هذا الوضع، بالدرجة الأولى، في رأى وفدى، الى مايلي :

أولا، أن التحفظات التي ابدتها عدة بلدان، منها الدول الأقوى، على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، فيما يتعلق باحتمال عدم احترام احكامها من قبل دولة معادية، قد أدت الى نشوء وضع يحتمل في ظله الاستمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية ؛

ثانيا، ان نطاق الاستخدام في بروتوكول جنيف ضيق ولا يشمل الأشكال الأخرى من الاعمال العدائية غير الحرب؛

وثالثا، ان عدم وجود آلية للامتثال في بروتوكول عام ١٩٢٥ قد جعل امكانية استخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدامها بالفعل أمرا اكثر احتمالا •

ولا يؤدى الاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية في ترسانات الدول والنية المعلنة لصناعة أنواع جديدة من هذه الأسلحة الا الى تعزيز اقتناع وفدى بضرورة تعزيز الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية بالشكل الذى يظهر في بروتوكول عام ١٩٢٥ ؛ ومن ثم تنشأ الحاجة الى اعادة التوكيد على حظر استخدام هذه الأسلحة في الاتفاقية الشاملة للأسلحة الكيميائية التي نعكف على وضعها •

وقد تم التوكيد أيضا على أهمية ضرورة ادراج عنصر الاستخدام في الاتفاقية المقبلة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في الوثيقة CD/167 التي قدمتها كندا، في ضوء التطورات الجديدة المتعلقة بمتاكل العوامل الثنائية الغرض والمركبات الشطرية •

وعلاوة على ذلك فقد تحدث ممثل أستراليا السفير سادلير • في بيانه الذى القاه في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٢، بطريقة جد بليغة ووافية عن مسألة الاستخدام • وليس لدى ما أضيفه الى ذلك البيان • ويكفي أن اذكر بأن أندونيسيا قد اشتركت مع استراليا والأرجنتين والصين وباكستان في تقديم اقتراح يتضمن صياغة بديلة لنطاق الحظر الوارد في الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية •

السيد فان دونغن (هولندا) : سيدى الرئيس، هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة لألقي بيانا رسميا في جلسة عامة من جلسات لجنة نزع السلاح، وأشعر بعظيم الارتياح للتمكن من القيام بذلك في ظل رئاستكم، فقد وقفت، في الفترة القصيرة التي انقضت منذ قدومي الى جنيف، على قيمة معرفتكم وحكمكم على الأمور، لذلك فعندما احنئكم بتسلمكم رئاسة لجنتنا فانني أحني نفسي، من قبيل المصلحة التخصصية المستنيرة، أيضا بالتمكن من القيام بأولى خطواتي الرسمية في ميدان نزع السلاح في ظل توجيهكم • كما أوجه شكرى، ولو كان ذلك متأخرا، الى سلفيكم المحترمين السفير

مهلاتي سفير ايران والسفير اليسي سفير ايطاليا ، وكذلك الى العديد من الزملاء الذين رحبوا بي بشكل رسمي أو غير رسمي في هذه الهيئة • وقبل أن أدخل في صميم موضوع بياني ، أود أن أدون في المحضر ، على وجه الخصوص ، احترامي للعمل الذى أنجزه هنا صديقي وسلفي السفير ريتشارد فاين • اذ ان اقتفاء أثره في لجنة نزع السلاح شرف وتحد بالنسبة لي على حد السواء •

سيادة الرئيس أود ، بالاستناد الى المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن أقدم ورقة العمل المشتركة CD/270 كما فعل ذلك قبلي ممثل اندونيسيا الموقر ، اذ ان موضوعيا لا يحتاج ، بعد بيان زميلي الموقر ، الى تقديم كبير •

ان للوفد الهولندى سببين وجيهين يحملانه على الترحيب بفرصة اخذ الكلمة اليوم ، أولهما أن بامكاننا وأندونيسيا أن نبلّغ عما حدث بالفعل ، وليس ما نوقش فقط ، في مجال نزع السلاح ، وثانيهما أنه بامكاننا تقديم تقرير عن جهد مشترك بذله كل من البلدين المعنيين في جو من التوافق والثقة المتبادلة •

ان عملية " أوبونغ " يمكن اعتبارها تنفيذا " سابقا لأوانه" لمعاهدة محتملة للأسلحة الكيميائية • ويظل ابرام مثل هذه المعاهدة أولوية عاجلة بالنسبة لوفدينا وانا مبتهج لتبيني أن هذا هو الشأن ، فيما يبدو ، بالنسبة لكل الوفود ، حسب المفاوضات النشيطة التي تدور في اطار الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ونظرا للاهتمام الكبير الذى أظهره عدد من المراقبين •

وهناك عنصر جوهرى في أية معاهدة للأسلحة الكيميائية ، وهو تدمير المخزونات القائمة لأسلحة وعوامل الحرب الكيميائية في ظل تحقق دولي ملائم •

ولخلق حد أقصى من الثقة في معاهدة للأسلحة الكيميائية ينبغي لجميع البلدان ان تعلن عن كل مخزوناتها وان تشرع ان أمكن ، في تدميرها قبل بدء سريان المعاهدة المذكورة ، وسيكون هذا بالطبع ، وكما تدركون ، هو السيناريو الأمثل • ولعل من التطرف ، في الواقع ، ان نتوقع قيام كل البلدان بالاعلان عن مخزوناتها الحربية قبل بدء سريان المعاهدة ومن المرجح ان تدمير هذه المخزونات لن يبدأ الا بعده •

وفي الوقت ذاته ليس هناك أى سبب يدعو الى عدم الاعلان عن المخزونات المتقادمة وتدميرها من الآن • ونحن نعرف أن هناك عدة بلدان تقوم الآن بتدمير المخزونات القديمة من الأسلحة الكيميائية أو أنها قامت بذلك بالفعل ، معترفة بأهمية تخليص البيئة من مواد سامة للغاية • وقد يساعد الاعلان عن مثل هذه الانشطة على بناء الثقة ويساعد البلدان الأخرى في البحث عن طرق ملائمة لتدمير مخزوناتها •

ان تدمير الأسلحة والعوامل الكيميائية كثيرا ما يكون أمرا بعيدا عن البساطة • اذ أن سميتها البالغة وبالتالي المخاطر التي تنطوى عليها بالنسبة للأشخاص العاملين في موقع التدمير • تتطلب معايير عالية من السلامة • ويمكن ان يكون لنقل المخزونات القديمة امرا خطيرا ومن ثم غير مستحسن • كما تجب مراعاة امكانية حدوث آثار بيئية معاكسة • ونتيجة لذلك يرجح ان تكون عملية التدمير برمتها مكلفة وان تستغرق وقتا طويلا •

وقد قام عدد من البلدان ، في فترة ما بين الحربين العالميتين بانتاج أو حيازة عوامل الخردل • وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها قررت عدة بلدان منها تدمير مخزوناتها

القديمة من الخردل •واستنبطت لهذا الغرض طرق مختلفة ، وهي اما طرق معقدة للغاية ، نظرا لما تتطلبه من كميات ضخمة من المياه و/أو المواد المطهرة من جهة ، أو أنها تنطوى على خطر احداث أثر غير مقبول في البيئة •

وفي الحالة الأولى تجدر الاشارة الى طريقة التحليل بالماء والى الطريقة التي يستخدمها نظام القضاء على العوامل والذخائر الكيميائية في الولايات المتحدة • (CAMDS) وفي الحالة الثانية يتم استخدام طريقة الحرق في حفر مفتوحة والاغراق في البحر • ولكل هذه الطرق مزايا ومساوئ •

ويقدم وفدا اندونيسيا وهولندا لكم اليوم تقريرا عن عملية تدمير كمية كبيرة من عوامل الخردل التي اشتركا فيها • ويرد هذا التقرير التقني في الوثيقة CD/270 • وبالطبع تم تكييف العملية المبينة مع الظروف الخاصة السائدة في الموقع ولكننا على ثقة بانها تقيم الدليل أيضا على أن عملية تدمير عامل الخردل عملية قابلة للتطبيق وبسيطة نسبيا وذات تكلفة معقولة ، ويمكن القيام بها دون الاضرار بالصحة العامة أو بالبيئة •

وحيث أن زميلي الاندونيسي الموقر قد استطاع الخلفية التاريخية للمسألة فاني سأحاول أن اجعل هذا الجزء من كلمتي موجزا قدر الامكان • لقد كان يقصد بالمخزون الواقع في جزيرة جاوة ، في الأصل ، ان يكون اداة ردع في حالة احتمال نشوب حرب كيميائية في المنطقة• وقد حدث أن الاسلحة الكيميائية لم تستخدم في الحرب التي اندلعت • وبعد الحرب تم تفكيك المصنع الذى كان يقوم بانتاج هذا المخزون ، غير أن عامل الخردل ذاته الذى خزن في صهاريج محكمة السد في مخابئ ارضية لم يدمر وكان الذين يعرفون كل الحقائق عن ذلك يمثلون قلة قليلة ، ولم تكن السلطات الاندونيسية أو الهولندية على وجه الخصوص ، تعرف شيئا عن وجود مخزون لعامل الخردل ، وفي النصف الثاني من السبعينات فقط قام أحد الاشخاص الذين شاركوا في عملية تفكيك المصنع بلفت الانتباه الى المسألة •

وقد قررت الحكومتان الاندونيسية والهولندية ، عندئذ ، القضاء على هذه المادة الخطيرة واتفقتا على أن تقدم الحكومة الهولندية المساعدة التقنية بما في ذلك الخبراء التقنيون ، وأن تقدم الحكومة الاندونيسية الوسائل السوقية وأن تضمن الامن خلال العملية • وكلف مختبر Prins Maurits Laboratory TNO في هولندا بتقديم المساعدة التقنية •

وقد كشفت بعثة لتقصي الحقائق في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، في موقع مجاور لميدان رمي للمدفعية بالقرب من منطقة آهلة بالسكان ، عن وجود خمسة صهاريج فولاذية سعة كل واحد منها ١٠ أمتار مكعبة في خمسة مخابئ أرضية من الحجر نصفها مملوء بالماء • وقد تآكل أحد الصهاريج حتى أنه أصبح ، فيما يبدو ، فارغا • غير أنه لم يتم اكتشاف اى عامل من عوامل الخردل بالقرب من هذا الصهريج بل اكتشفت هناك مخلفات تحلل كيميائي • أما الصهاريج الأربعة الأخرى فتبين انها تحتوى على كمية من عامل الخردل يصل مجموعها الى ٠٠٠ ٣٥ لتر تقريبا •

وقد كان وجود هذه الكمية الضخمة من عامل الخردل مجاورة مباشرة لمناطق آهلة بالسكان وامكانية تسرب الخردل من الصهاريج ، بالطبع ، مدعاة قلق عظيم بالنسبة للحكومة الاندونيسية • وتقرر ، بناء على ذلك ، التخلص من العامل بأسرع وقت ممكن •

وقد درست عدة طرق من طرق التدمير مع مراعاة أن التدمير في الموضع ذاته ضروري حيث كان من الواضح أن نقل العامل على مسافات كبيرة ينطوي على خطر كبير جدا • وقد حدد هذا العامل الأخير من الخيارات المتاحة نظرا للقيود المفروضة على امدادات الطاقة والمياه والمواد • وعليه فقد تم استبعاد الطرق التي سبق ان اشرت اليها ، وهي التحليل بالماء ، ونظام القضاء على العوامل والذخائر الكيميائية في الولايات المتحدة (CAMDS) و TAMDS ، أو الحرق في حفر مفتوحة أو الاغراق في البحر • كما استبعدت طرق أخرى لانها تطرح ، بالخصوص ، مشاكل التخلص •

وقد تقرر ، في آخر الامر ، اختيار طريقة الترميد المتحكم فيه • وقد تم بناء مرمّد بتصميم خاص في هولندا وشحن الى اندونيسيا • وبعد أن قام فيلق الدفاع الاندونيسي NBC بالتجهيزات اللازمة في الموقع ، بدأت مرحلة التشييد والاختبار • وقد استغرقت هذه المرحلة حوالي الشهر • وتم الترميد الفعلي لعامل الخردل في حزيران / يونيه ١٩٧٩ • اذ تم تدمير كمية من عامل الخردل بلغ مجموعها ٠٠٠ ٣٢ ليتر • وستجدون في ورقة العمل بيانا مفصلا لطريقة الترميد وكذلك الصعوبات التي ووجهت في تدمير جزء من المخزون •

سيادة الرئيس ماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه العملية ومن تاريخها ؟ الدرس الأول هو أن تدمير كميات كبيرة من عامل الخردل في ظل الظروف المبينة عملية يمكن القيام بها في ظرف زمني قصير معقول ، وبمعدات بسيطة نسبيا •

والدرس الثاني ، الذي لا يقل أهمية عن الدرس الأول ، هو اقامة الدليل على قيمة التعاون • فنحن لدينا هنا مثال ملموس ، على بذل جهد مشترك للمساعدة في ارساء قواعد معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية حظرا تاما •

اما الدرس الثالث فيتعلق بمسألة التحقق • فقد أولي خلال عملية التدمير ، الاهتمام الواجب لانشاء آلية تحقق ممكنة • ولنفترض الآن ان عملية أوبونغ قد جرت في ظل اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، عندئذ تطرح بالطبع مسألة نوع التحقق اللازم • ويكون ردنا عند ذلك كالتالي : حيث أن التكنولوجيا متوافرة الآن فان التفتيش الموقعي على أساس دوري وحده هو الذي يمكن ان يعطي الدليل المقنع على القيام بتدمير عامل الحرب الكيميائية تدميرا كاملا فعّالا • ومن الناحية النظرية هناك امكانيات للمراقبة والتحقق عن بعد ، ولكنها بعيدة عن أن تصبح قابلة للتطبيق في الوقت الحاضر • ولا بد من بذل الكثير من الجهود في مجال البحث والتطوير قبل اثبات جدوى مثل هذا النظام • وفي المستقبل المنظور لا يمكن الا للتفتيش الموضعي خلال عملية التدمير أن تسمح بتحقق ملائم من تدمير المخزونات كما حدث في عملية أوبونغ •

هذه بعض من الملاحظات الأولية تقديما للوثيقة CD/270 التي اشتركت في تعميمها اندونيسيا وهولندا • وينوي وفدانا تقديم عرض ذي طابع تقني أكبر الى هذه اللجنة في وقت لاحق خلال العام •

ومن نافلة القول أن وفدينا ، وانا على يقين بانه بوسعي أن اتحدث باسم زميلي الاندونيسي مستعدان للرد على أي سؤال قد يطرح فيما يتعلق بهذه العملية •

الرئيس : أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي • أما الآن فأعطي الكلمة الى ممثل سري لانكا سعادة السفير جاياكودي •

السيد جاياكودي (سرى لانكا) : سيادة الرئيس ، ربما كان وصف • ت س • اليوت لشهر نيسان / ابريل بأنه " أقسى الشهور " من قبيل المبالغات الشعرية • ودعوني اسارع الى القول بأن وفدى لا يعتقد ان شهر نيسان / ابريل يجب أن يكون أقسى الشهور لكم أو لغيركم من الممثلين الموقرين في هذه اللجنة • غير أنه قد يصبح شهرا عسيرا مرهقا ستسعى فيه اللجنة الى استكمال اعمالها مع رجاء تحقيق بعض النجاح •

ان المدة الطويلة المتميزة التي قضيتموها في العمل في هذه اللجنة والتزام بلدكم وحكومتكم وشعبكم العميق بقضية نزع السلاح من الأمور التي يقدرها الممثلون الموقرون هنا تقديرا عظيما • وعليه يسر ويشرف وفدى أن يرحب بكم كرئيس للجنة وأن يتمنى لكم التوفيق ، وأن يتعهد لكم ، في الوقت ذاته ، بالتعاون معكم ومساعدتكم على اكمل وجه • ونحن على يقين بأنكم ستساعدون ، بما تتحلون به من اناة وكفاءة عظيمة وكياسة لا ينضب معينها ، على تكلل الدورة الحالية للجنة بالنجاح •

ولقد حظينا بشرف توجيه سفير ايطاليا الموقر لنا أثناء فترة عيد س نوار (منتصف آذار / مارس) اذ كان الشهر المنصرم شهرا صعبا بالنسبة لنا جميعا • فقد تطلب لباقة وهدوءا وصلابة وحذقا في الاقناع لتوجيه اللجنة في اتخاذ قراراتها الهامة • وقد برهن السفير أليسي على أنه يتحلى بقدر كبير من هذه الصفات جميعا ، الأمر الذى ساعد اللجنة على التقدم عدة خطوات نحو تحقيق المهام المطروحة عليها • ويود وفدى أن يعرب عن صادق شكره للسفير أليسي على مساهمته القيمة خلال شهر آذار / مارس •

وأود الآن أن أبدى بضع ملاحظات بشأن موضوع البرنامج الشامل لنزع السلاح المدرج في جدول أعمالنا اليوم • فقد اتفقنا جميعا على أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يمكن أن يصبح العنصر الأساسي للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولا أريد أن استبق الأحداث فأبين طبيعة هذا العنصر الأساسي الا أن وفدى يأمل ألا يخيب آمال أولئك الذين يأملون في تحقيق شيء هام ملموس • واللجنة تقر للسفير الموقر غارثيا روبليس بعظيم الفضل لقيامه دون كلل برئاسة الفريق العامل المخصص المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • فقد سعى الى دفع عجلة التفاوض قدما ، بجهود مضنية وعزم لا يتزعزع والتزام مخلص • ان الانجازات التي تحققت حتى الآن في اطار الفريق العامل انجازات متواضعة ، غير أن الوقت لم يفت بعد كما أن الرغبة في تحقيق المزيد من الانجازات أصبحت أكبر ونأمل أن نكون قد حصلنا بحلول نهاية هذه الدورة ، على شيء يستحق أن يقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

وليس لوفدى أية أوهام فيما يتعلق بما يمكن أن يعنيه اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح فنحن لا نعتقد أن صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح من قبل اللجنة واعتماده من قبل الدورة الاستثنائية سيؤديان الى حدوث وابل من التدابير الفورية لنزع السلاح تجعلنا نحول اسلحتنا الى محاريث للأرض • كما أننا لن نضع حدا ، بمفردها ، لسباق التسلح النووى أو الاعتماد على الردع والاستراتيجيات الموجهة ضد القوات لضمان الأمن القومي • فآمالنا أكثر تواضعا • وفي رأينا أن البرنامج الشامل لنزع السلاح سيكون نقطة انطلاق تعكس ارادة والتزاما مشتركين فيما يتعلق بالشروع في عملية متوازنة شاملة وواقعية تنطوى على التفاوض بشأن تدابير حقيقية فعالة لنزع السلاح وتنفيذها • وفي رأينا أنه يعني أن نقبل وضع اطار لتدابير ايجابية توكيدية من أجل نزع سلاح عام

كامل مع مراعاة مختلف العلاقات المتبادلة بين الأمن وحالة التأهب العسكرى والرغبة في اقامة نظام دولي لا تستخدم فيه الحرب بوصفها امتدادا للسياسة والدبلوماسية • ومن هذه الزاوية وبناء على هذا الأمل ، ينظر وفدى الى صياغة برنامج شامل لنزع السلاح واعتماده وتنفيذه في نهاية المطاف •

وأود الآن أن أتطرق الى مسألتين اثنتين سيشار اليهما في البرنامج الشامل لنزع السلاح • تتعلق أولاهما بانشاء مناطق سلام• ويحضرني هنا ، بشكل محدد ، اعلان المحيط الهندى منطقة سلام• وكما يعلم الممثلون الموقرون في هذه اللجنة حق العلم فقد دعت بلادى منذ عام ١٩٧٢ بكل نشاط الى مفهوم اعلان المحيط الهندى منطقة سلام• ويستند التزام سرى لانكا الذى لا يتزعزع بهذا المقترح وجهودنا التي لا تني لبلوغ هذا الهدف الى اقتناعنا العميق بأن بلوغه يمكن أن يقضي على تهديد خطير للسلم والأمن في منطقة المحيط الهندى برمتها • وقد أدت عسكرة هذا المحيط خلال العقد الماضي الى تصاعد التوتر واثارة قلق عظيم ازاء امكانية تحوّل المحيط الهندى الى ساحة لمعركة نووية • وهذا احتمال نود ان نتجنبه باتخاذ كل التدابير الفعّالة قبل ان يفوت الأوان •

وقد أكد وفدى ، واضعا ذلك في اعتباره ، خلال المفاوضات بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، على أهمية اتخاذ تدبير يتعلق باعلان المحيط الهندى منطقة سلام بدقة ووضوح وعلى ايلائه أولوية عالية في عملية التنفيذ • وفي رأينا أن عدم الاعتراف بالأهمية الكاملة لهذا التدبير، أو تأجيل تنفيذه الى موعد بعيد ، يساهمان في زيادة حدة التوتر واتساع مناطق النزاع النووى في العالم• وعليه فاننا نأمل أن يتم، على النحو الواجب ، ادراج التدبير المذكور والجدول الزمني لتطبيقه ، في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، يتوافق الآراء وبدون تحفظ •

ويعلق وفدى أهمية خاصة على الآلية والاجراءات المتوخاة في البرنامج الشامل لنزع السلاح لتعزيز عملية نزع السلاح والاستعراض الدائم للتقدم المحرز في التنفيذ ولعقد دورات استعراضية استثنائية • وتلك وظائف حيوية من اجل المساعدة وضمان تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح والتعرف على المشاكل أو الانتكاسات التي قد تظهر ، وليس من الضرورى أن نؤكد على أن التقدم في عملية التنفيذ يتأثر بتشكيلة عريضة من العوامل والعلاقات المتشابكة بدرجات مختلفة • واذا أريد للواقعية أن تسود فلا بد ان ننظر ، على أساس منتظم ، في مسائل التعديل واعادة التعديل والحاجة الى التغيير في معدل السرعة وأخذ الابتكارات بعين الاعتبار وخاصة في ميداني العلم والتكنولوجيا •

وتساعد هذه المتطلبات في تحديد الحاجة الى استعراض أكثر شمولا للترتيبات المؤسسية المتصلة بنزع السلاح في اطار منظمة الأمم المتحدة• وقد سبق طرح هذه المسألة ولدينا تقرير وضعه فريق للخبراء بشأن الترتيبات المؤسسية المتصلة بعملية نزع السلاح • وسيقدم هذا التقرير الى الدورة الاستثنائية الثانية • ولا بد من الاشارة ، في هذا الصدد ، الى المقترحات المقدمة في الدورة الاستثنائية الأولى فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية المتصلة بعملية نزع السلاح ، وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان • فقد ذكرت الفقرة ١٢٥ من الوثيقة الختامية جميع هذه المقترحات ، وهي تشمل مقترحا بانشاء سلطة عالمية لنزع السلاح قدمه فخامة ج • ر• جايوارد ين رئيس سرى لانكا • وتم ، منذ ذلك الحين ، تقديم مقترحات أخرى الى الجمعية العامة •

وتستحق كل هذه المقترحات ، في رأينا ، دراسة جدية من جانب هذه اللجنة وكذلك قيام الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة ودوراتها القادمة باتخاذ اجراءات بشأنها • ونحن نرى أن عملية تحسين آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة واعادة الحيوية لها لم تصل الى نهايتها • وفي رأينا ان المقترحات المقدمة تحتوى على عناصر جد مفيدة يمكن تحسينها وزيادة التوسع فيها قبل أن تأخذ شكلا مؤسسيا • ويمكنها عندئذ أن تعزز ، على نحو كبير ، الدور الرئيسي الذى تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز نزع السلاح وحفز سرعة المفاوضات •

ان دراسة أنشطة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضايا نزع السلاح في السنوات الأخيرة ، حتى ولو كانت هذه الدراسة سطحية ، تبين بوضوح الوثبة الكمية فيما يتعلق باهتمامها بنزع السلاح • وهناك حقيقة هامة أخرى تتمثل في أن القضايا لم ترد من الناحية العددية فحسب ، بل ازداد مدى تعقدها وحدوثها • وسيكون لاعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح أثره الخاص في آلية نزع السلاح والترتيبات المؤسسية القائمة • واذا قيض لنا أن نشاهد اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح وتنفيذه فانه يمكننا دون شك ان نأمل ، على الأقل ، في زيادة التزام الدول ، ولو كانت هذه الزيادة هامشية ، بغية دفع عجلة نزع السلاح قدما ، وفي زيادة أكبر في تصميم الشعوب في جميع أنحاء العالم على بلوغ هدف نزع السلاح •

ونظرا لهذه الظروف ، ترى حكومتي أنه ليس من السابق لأوانه أو من قبيل المثالية غير العملية ، أن ننظر بجد في ضرورة موازاة آلية ومؤسسات نزع السلاح القائمة بشكل كامل ، بالحاجات الحالية لنزع السلاح بل التنبؤ ، الى حد ما ، بتطوراتها في المستقبل •

ومن ثم فان وفدى يرى أن أي اشارة في البرنامج الشامل لنزع السلاح الى مسائل الآلية والاجراءات ينبغي أن تخدم غرضا أعم ، هو المساهمة في دراسة كل الآليات المؤسسية القائمة والمتصلة بنزع السلاح في اطار منظومة الأمم المتحدة بهدف وضع ترتيبات فعّالة قدر الامكان من شأنها أن تطابق تماما الظروف والاحتياجات الراهنة وأن تفي ، بشكل فعّال ، بالاحتياجات الجديدة التي ستظهر ، كما نأمله ، في العقد الثاني لنزع السلاح • ويأمل وفدى أن تتقاسم كل الوفود في اللجنة والدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح هذا الاهتمام •

وأخيرا يرحب وفدى بالبيان الذى القاه صباح هذا اليوم السيد فيلدز سفير الولايات المتحدة الموقر والذى جاء فيه أن رئيس بلاده السيد ريغان الموقر سيتحدث الى الدورة الاستثنائية الثانية • ونأمل أن تشترك شخصيات أخرى أيضا في هذه الدورة حتى تتكلل بالنجاح الذى تستحقه •

الرئيس : أشكر السفير جايا كودى على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي أما الآن فأعطي الكلمة الى السيد ميليسكانو ممثل رومانيا •

السيد ميليسكانو (رومانيا) (ترجمة عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، خل لي أولا وقبل كل شيء أن اضم صوت وفدى الى الأصوات التي هنأتكم ورحبت بكم ترحيبا حارا بمناسبة تسلمكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل •

ان الصفات التي تتحلون بها بوصفكم دبلوماسيا ومفاوضا وزميلا ، وهي صفات يعرفها الجميع في هذه اللجنة حق المعرفة ، تقوم دليلا على أن اعمالنا ستجرى ، خلال هذا الشهر العسير ، في

ظل أفضل الظروف الممكنة للتوصل الى خاتمة ايجابية نرغب فيها جميعا • وأود أن اطمئنكم الى أن وفدى سيقدم لكم تأييده الكامل في الوفاء بمسؤولياتكم الهامة •

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب بصدق للسفير ماريو أليسي سفير ايطاليا عن شكر وفدنا الصادق على الفعالية والكياسة والصداقة التي تميزت بها رئاسته •

ويود الوفد الروماني ، في بيانه اليوم ، أن يتناول بند جدول الأعمال المتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح •

لقد سنحت للوفد الروماني منذ البدء في المفاوضات بشأن هذا الموضوع في اطار اللجنة عدة فرص للاعراب عن آرائه بشأن أهمية وضع مثل هذه الوثيقة في سياق الدورة الاستثنائية الثانية ، وكذلك عن موقفه ازاء هيكل ومحتوى البرنامج ونهجه العام • وقد أيدنا المبادرات الرامية الى ضمان تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما مقترحات البلدان النامية والبلدان غير المنحازة الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ • وعليه فسأقتصر في هذه المرحلة من أعمالنا ، على ابداء بعض الملاحظات •

ان تحليل المرحلة التي تمر بها مفاوضاتنا حول هذا الموضوع لا يسمح لنا بأن نكون متفائلين جدا • فبالرغم من تكثيف الجهود واطالة مدة المفاوضات برئاسة سعادة السفير غارثيا روبليس سفير المكسيك التي تنم عن اقتداره ، فان الوفد الروماني يرى اننا ما زلنا بعيدين عن التوصل الى وضع مشروع وثيقة يقبله الجميع لطرحه على الدورة الاستثنائية • وهذا يحملنا على الاعتقاد باننا سنضطر ، في الأيام القادمة ، الى اتخاذ قرار مبدئي بشأن الطريقة التي ينبغي لنا بها أن نقدم الى الدورة الاستثنائية نتائج الجهود التي بذلناها في اللجنة •

ويجب الاعتراف بأن مهمة وضع برنامج شامل لنزع السلاح هي مهمة معقدة دون شك • فهي تنطوي على أمر كبير ، هو ان نجعل مرة أخرى من مفهوم نزع السلاح العام الكامل المهمة الأساسية لمفاوضات نزع السلاح ، والقيام من أجل ذلك ، بوضع مجموعة من التدابير المتسقة الرامية الى بلوغ هذه الغاية • وهذا يعني أن المهمة قد تمثلت في وضع استراتيجية حقيقية لنزع السلاح في السنوات المقبلة بالاستناد الى الوثائق القائمة وأولها برنامج عمل الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح •

ثانيا يجب الاعتراف أيضا بوجود اختلاف في النهج منذ بداية مفاوضاتنا وأن هذا الاختلاف لم يزل بالرغم من المفاوضات • بل على العكس من ذلك فاننا نميل الى الاعتقاد بأن هذه الاختلافات في النهج قد انعكست طوال مناقشاتنا وتركت بصماتها على قضايا محددة تتصل بالبرنامج وخاصة القيمة القانونية ومراحل التطبيق وشروط تنفيذ التدابير • ومن الواضح تماما أن التوصل ، في هذه الظروف ، الى وضع صيغ ملموسة مقبولة لدى الجميع لمضمون مشروع البرنامج كان امرا عسيرا •

ولا شك في أن مقترح رئيس الفريق العامل الرامي الى انشاء هيئة صياغة لمحاولة ايجاد طرق ممكنة للتوصل الى اتفاق ، يمثل احدى الفرص الأخيرة التي تسنح لنا كيما نتمكن من تقديم البرنامج الشامل لنزع السلاح الى الدورة الاستثنائية • ويؤيد الوفد الروماني هذه المبادرة وهو مستعد ، من ناحيته ، لتقديم مساهمة بناءة في هذه الأنشطة • ونود ، في الوقت ذاته ، أن نشير

الى ان هذه العملية يجب أن تجرى في داخل الحدود التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والحدود الناجمة عن القيمة العملية التي نود اضفاءها على البرنامج •

أما فيما يتعلق بالولاية التي اسندت الينا ، فان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى تنص على أن تتولى لجنة نزع السلاح أمر وضع " برنامج شامل لنزع السلاح " •

ويرى وفدى امكانية استخلاص النتائج التالية من محتويات الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية .

من المفترض أن نضع برنامج ، أى ان نضع صكا لا بد للعنصر الزمني ان يكون حاضرا فيه • وحتى لو كان الأمر يتعلق بأطر زمنية ارشادية ، كما أكدت على ذلك وفود كثيرة ، فان العنصر الزمني ، في رأينا ، سمة أساسية من سمات البرنامج •

ثانيا لقد طلب منا وضع برنامج شامل • وهذا يعني بالنسبة لنا ، أن الوثيقة ستتضمن مجموعة شاملة من التدابير لنخرج بها من الوضع الحالي الى نزع سلاح عام وكامل • ونود أن نشدد على أن هذا المفهوم ينطوى ، في الوقت ذاته ، على وجود عدة مراحل للتطبيق اذ ان الأمر يتعلق بعملية طويلة الأجل لا يمكن تصور استكمالها فورا •

ثالثا ، لقد أوعزت الينا الدورة الاستثنائية بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وأود أن اشدد على كلمة "نزع السلاح" اذ انها تمثل اشارة هامة • ولا تقصد الجمعية العامة مجرد وضع بعض تدابير تحديد الأسلحة بل وضع برنامج حقيقي لنزع السلاح يهدف الى وقف سباق التسلح والشروع في عملية حقيقية لنزع السلاح وخاصة السلاح النووى •

وبالاضافة الى هذه القيود الناشئة عن الولاية التي اسندتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الى لجنة نزع السلاح ، هناك أيضا اعتبارات عملية يجب أن تؤخذ في الحسبان •

ولكي تكون للبرنامج الشامل لنزع السلاح أية فائدة عملية ، لا ينبغي أن يكون نسخة طبق الأصل لبرنامج العمل الذى اعتمدته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أو لبرنامج عقد الأمم المتحدة الثاني لنزع السلاح •

وينبغي للبرنامج الشامل لنزع السلاح أن يكون ، كما شدد وفدى مرارا وتكرارا ، صكا عمليا حقيقيا بغية تعبئة الارادة السياسية لجميع الدول لصالح نزع السلاح • وبالتالي ، فانه لا يمكن لنا أن نتصور عدم اعطائه قيمة ملزمة أكبر من القيمة الملزمة لمجرد أى قرار حتى ولو كان هذا القرار بتوافق الآراء • ويؤيد وفدى كل مبادرة تهدف الى جعل البرنامج ملزما قدر الامكان كيما يكون صكا عمليا حقيقيا من أجل الشروع في عملية نزع السلاح ابتداء بنزع السلاح النووى •

ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لأن تبدى كل الوفود ، بما فيها وفدى ، حسن النية والروح التوافقية كيما نتمكن من استكمال مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح • وقد قصدت ببياني اليوم الى أن أؤكد لكم رغبة الوفد الروماني في المساهمة في التوصل الى حلول تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من الوفود • ومع ذلك ينبغي التشديد ، كما سبق أن فعلنا ، على أن هناك حدودا لكل روح توافقية ناشئة عن الولاية التي اسندت الينا وعن الاعتبارات العملية التي ينبغي ألا تغيب عن بالنا فيما يتعلق بهذه الوثيقة الهامة •

ووفدى مستعد ، بوحي من هذه الروح ، للتعاون ، الآن وفي المستقبل ، في وضع مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح •

الرئيس : شكرا لممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي • اما الآن فأعطي الكلمة الى ممثل البرازيل سعادة السفير دى سوزا إى سيلفا •

السيد دى سوزا إى سيلفا (البرازيل) : سيدى الرئيس انه لمن دواعي ابتهاج وفدى بصورة خاصة أن يراكم تشغلون مقعد رئاسة هذه اللجنة لا نظرا لما تتحلون به من صفات شخصية كدبلوماسي لبق ورجل سياسة فحسب وانما أيضا بالنظر الى الروابط التعاونية الوثيقة التي تميز العلاقات القائمة بين بلدينا • ويمكنني أن أقول الشيء ذاته عن سلفكم الموقر وعن العلاقات بين ايطاليا والبرازيل ، كما أود ان انوه بالسفير اليسي للطريقة الحميدة التي صرف بها مهامه في الشهر الماضي •

سيادة الرئيس ، لقد بدأ الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح وهو يوشك الآن على الانتهاء في ظل تزايد خطر المجابهة بين الحلفين العسكريين الرئيسيين وخاصة بين الدولتين الأعظم •

فقد استخدم كلا الطرفين هذا المحفل التفاوضي ، منبرا للمبارزة الخطابية والدعاية ونحا كل منهما باللائمة على الآخر فيما يتعلق بسباق التسلح وسلوكهما الخاطئ في العلاقات الدولية • وحيث أن العلاقات القائمة بينهما تستند الى العداء والارتياب فانهما ينظران الى تكديس أسلحة التدمير الشامل وتحسينها كحل كاف لمشاكلهما الأمنية • وقد بينا ، ضمنيا ، أن الأمن الفردى للدول الواقعة خارج نظام حلفيهما المباشر ليس له تأثير كبير في سياساتهما الاستراتيجية الشاملة • وبناء على ذلك فانهما لا يعطيان ، فيما يبدو ، المحافل المتعددة الأطراف الا دورا هامشيا • وبالطبع فان هذا الموضع يؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة هذه اللجنة على الوفاء بولايتها •

ولدى تقييم النصف الأول من دورة عام ١٩٨٢ ثمة سمة مميزة تبرز الى الامام فورا ألا وهي نفور الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها من قبول اى التزام ولو كان التزاما أوليا ناهيك عن قبول التزام صريح باجراء مفاوضات جدية متعددة الاطراف بشأن اى تدبير من تدابير نزع السلاح النووى • وقد اتضح ذلك ، بشكل خاص ، اثناء الأنشطة المتطاولة للفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، ولندرس بايجاز الحالة الراهنة للأعمال المتصلة بكل بند من بنود جدول أعمالنا •

ولن أبدى أى تعليق على البند ١ (حظر التجارب النووية) الذى تجرى بشأنه الآن مفاوضات اجرائية • وقد اشترك وفدى وعدة وفود أخرى اشتراكا فعالا في هذه المفاوضات حول صياغة ولاية ما ، وأملنا أن تظهر كل الوفود مرونة وتفهما كافيين كيما تتكلل هذه الجهود بالنجاح وحتى تعالج اللجنة ، أخيرا ، الجوانب المضمونية للمسألة •

وقد تم بذل جهود فعلية متعددة الأطراف بشأن بند واحد فقط من بين البنود المضمونية الستة المتبقية ، بغية وضع اتفاقية لحظر فئة معينة من أسلحة التدمير الشامل • وتدل العملية الشاقة المتمثلة في اعطاء الفريق العامل للأسلحة الكيميائية ولاية تفاوضية لاداء مثل هذه المهمة ، على نفور بعض الدول الكبرى من تمكين اللجنة من الوفاء بوظائفها • فقد أدى تبادل التهم بشأن

استخدام هذه الأسلحة في الماضي والحاضر ، الى تعطيل الأعمال الجارية بشأن وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية أكثر من مرة • وعلاوة على ذلك فان أحد الطرفين يعتنق صراحة النظرية المثيرة للجدل والقائلة بأن زيادة تطوير ترساناته الكيميائية " ستؤدى " بالطرف الثاني الى قبول اتفاق يمكن الوصول اليه على مائدة المفاوضات • ويرفض خصمه مجرد النظر في ادراج حظر استخدام مثل هذه الأسلحة في اطار الاتفاقية ولا يبدو أنه مستعد لاعطاء الوسائل الدولية للتحقق دورا ذا شأن في الآلية الرامية الى ضمان الامتثال لاحكامها • وعندما يبدأ وزع هذا الجيل الجديد من الأسلحة الكيميائية ستدعي الدولة العظمى الأخرى ، دون ريب ، بأنها يجب ان تحصل ايضا على نفس النوع من الأسلحة لمواجهة الخطر الجديد الناجم عن الخصم المحتمل • وفي مثل هذا المناخ تبدو احتمالات ابرام اتفاقية، على وجه السرعة ، ضعيفة جدا •

وفي ميدان الأسلحة الاشعاعية نجد حالة مختلفة وان كانت تعكس هذه الحقائق ذاتها • فقد طلبت الدولتان العظميان ، في هذا الصدد ، وقد أتفقتا في زمن أسعد على مشروع معاهدة لحظر نوع من الأسلحة يبدو أنهما تجدان صعوبة في تحديده بدقة ، من اللجنة اقرار اتفاقهما في أقرب وقت حتى تتمكن هذه الهيئة ، على الأقل ، من تقديم نص محدد الى الأمم المتحدة • غير أن بعض الوفود سعت ، نظرا لعدم اقتناعها اما بملاءمة المبادرة من الناحية الزمنية أو بفائدتها ، الى اعطاء مضمون ما لهذا المشروع • وقد تناولت مقترحاتها بشأن المضمون ، خاصة ، حظر الهجمات على المنشآت النووية ، والصلة بين عدم التسلح الاشعاعي ونزع السلاح النووى ، والتعزيز الفعال لاستخدام المواد المشعة في الأغراض السلمية ، واعترض واضعو المشروع الأول للمعاهدة على هذه المقترحات اعتراضا عنيفا • ويظل التوصل الى صك ذى بال بشأن الأسلحة الاشعاعية امرا بعيد الاحتمال طالما أن الدولتين العظميين ترفضان معالجة هذه المسألة الا من وجهة نظر تصوراتهما الاستراتيجية •

وفيما يتعلق بمسألة الضمانات الأمنية السلبية أدت المجابهة بين الدولتين العظميين ، وبين كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا الى نتيجة واضحة ، وهي شل اجراءات اللجنة ، اذ أن اعلاناتهما بشأن الأمن موجهة الى بعضها البعض فقط ، في حين تتجاهل حق بقية العالم في الأمن كلية •

وظلت جهود اللجنة فيما يتعلق بوضع برنامج شامل لنزع السلاح دون جدوى نظرا لأنها تخضع أيضا لنفس التشوهات • وفي العملية الشاقة المتمثلة في تجميع مختلف فصول مشروع البرنامج تجنبت الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضوح ، اى التزام دقيق بنزع السلاح النووى • ويؤدى غموض مقترحاتها وعدم قدرتها على قبول أى اشارة ولو كانت تقريبية الى الجدول الزمني الخاص بتنفيذ مختلف مراحل البرنامج ، الى اثارة شكوك جدية حول امكانية قيام الدورة الاستثنائية الثانية باعتماد اى وثيقة توافقية من هذا النوع • وفي غياب حل توافقي متفاوض عليه قد يكون السبيل الوحيد الباقي هو استخدام النظام الداخلي للجمعية العامة لاعتماد هذا البرنامج •

وتعكس دراسة البند الجديد المدرج في جدول اعمال اللجنة هذا العام ، ألا وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، مرة أخرى ، علاقة الصراع بين الدولتين العظميين الواضحة بالفعل في صياغة القرارين اللذين اتخذتهما الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة في هذا الشأن • اذ يسعى كل من القرارين الى حظر تطوير أنشطة فضائية محددة يرى كل طرف

أن الطرف الثاني يتفوق فيها عليه من الناحية التكنولوجية وفي العام الماضي ، قد حذرت البرازيل اللجنة الأولى من أن ادراج بند حول الفضاء الخارجي في جدول اعمالنا قد يضر بمواصلة الجهود الرامية الى معالجة البند ٢ (نزع السلاح النووى) معالجة هيكلية في اطار اللجنة • ويتضح الآن فيما يبدو ،أن مخاوفنا كان لها ما يبررها • وقد أجرت اللجنة ،في العام الماضي ، مناقشة هامة رغم طابع السرية المثير للاستغراب الذى اتسمت به ورغم انها لم تسفر عن نتائج تذكر، بشأن البند ٢ من جدول اعمالنا • غير أنه تم ،خلال هذا النصف الأول من دورة عام ١٩٨٢ ، تناول هذا البند ذى الأولوية بمجرد ذكره في البيانات التي القيت في الجلسات العامة •وينظر وفدى، من ناحيته ، الى هذا التطور ببالغ القلق حيث أن الأمم المتحدة أولت مسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى أولوية عليا • وعليه فاننا نرجو من اللجنة مجددا أن تكرس وقتا كافيا للبند ٢ من جدول أعمالها خلال الجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨٢ •

وبايجاز فان قدرة المجتمع الدولي على التفاوض بفعالية في ميدان نزع السلاح قد تأثرت حتى الآن تأثرا سلبيا بتفاقم العداوة والمجابهة بين الدولتين العظميين •

ويبرز هذا التقييم ، وهو تقييم قاتم نوعا ما ، لنتائج الجزء الأول من دورتنا لعام ١٩٨٢ الحاجة الماسة الى بحث الوضع الحالي من جميع جوانبه بجدية في ميدان نزع السلاح • ولم تنشأ هذه اللجنة منذ أربع سنوات الا لاقتناع المجتمع الدولي بأن المبادئ الاساسية للوثيقة الختامية ستتم مراعاتها بحسن نية في نشدان بلوغ هدف مشترك • ومن الواضح أن هذه المبادئ الأساسية تقع على مستوى أعلى من التقلبات الطبيعية للعلاقات المتغيرة بين الدول ولا ينبغي أن يشكك فيها حسب النزوات الناجمة عن مثل هذه التغيرات • ومع ذلك فقد شكك بعض الاعضاء صراحة ، في هذه المدة القصيرة، في وجاهتها ، وهم يرفضون ، قولا وفعلا ، الامتثال للالتزامات التي اخذوها على أنفسهم بشكل رسمي في أيار/مايو ١٩٧٨ • والحجج المطروحة والقائلة بأن حقائق الوضع العالمي تبرر الآن اتخاذ موقف مختلف هي حجج مضللة حيث أن الحقيقة انما هي أيضا نتيجة للاجراءات التي تتخذها الدول ولتصوراتها ، ولا سيما أكثر الدول تسلحا • وعلاوة على ذلك لا ينبغي أن يقتصر تقييم الحقيقة على حالة العلاقات بين الدولتين العظميين وحلفائهما ؛ بل أنه يشمل أيضا أماني الغالبية العظمى للدول واحتياجاتها الأمنية • وعلى جميع الدول أيضا ، وخاصة تلك التي تتحمل أكبر المسؤوليات في مجال نزع السلاح ، ان تعزز الالتزامات التي تم التعهد بها رسميا ، بدلا من الاخلال بها بالبحث ، بطريقة ضيقة ، عن امنها الفردى على حساب أمن الآخرين •ولا تعني المسؤولية الخاصة في مجال نزع السلاح المسؤولية الحصرية عن المفاوضات ، اذ انها تجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولة أمام الانسانية ولا تمنحها أى امتياز خاص •

وتتيح الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح فرصة لاجراء هذا التقييم الجدى وللتوصل الى فهم سياسي يتسم بأهمية كبرى لمستقبل الجنس البشرى، وهو فهم يستند أساسه المفاهيمي الى الوثيقة الختامية ويتم تطبيقه فعلا في برنامج شامل لنزع السلاح، يكون برنامجا ذا معنى ، غير أنه يبدو أن اقوى الدول على وجه الأرض ، الآن ، قد راجعت هذا الأساس المفاهيمي الوارد في الوثيقة الختامية والذى ينبغي ادراجه في البرنامج الشامل • والى ان تدرك هذه الدول أنه لا وجود لأى حل بديل لنزع السلاح ،لا ينبغي ان يحكم على الانسانية بأن تقف موقف المتفرج ،

دون أن يكون لها حول ولا قوة ، وهي ترى تعاظم خطر اندلاع حرب نووية • وتوفر الدورة الاستثنائية اطارا لوضع تعاريف سياسية وايجاد سبل لاتخاذ تدابير تتعلق بأكثر المسائل الحاحا ألا وهي مسألة منع نشوب حرب نووية •

ولا يمكن منع نشوب الحرب النووية عن طريق احتدام المجابهة أو بمجرد زيادة احتمالات تدمير خصم محتمل • بل يجب ، بدلا من ذلك ، أن يكون هناك التزام سياسي قوى بالعمل الآن ، عن طريق ابرام اتفاقات ملزمة بشكل ملائم ، على ألا تظل الحرب النووية احتمالا قائما في التخطيط الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومن شأن هذه الخطوة الجريئة الى الأمام ان تكون اكثر فعالية في سياق نزع السلاح ويجب بالتالي ان تنبع من ارادة حقيقية للسعي بنشاط نحو تحقيق نزع السلاح النووى • وتستمد الارادة في المسائل السياسية ، من الاقتناع بالمصلحة المشروعة والاحتياجات المدركة • غير أنه يكاد يكون من العسير ، فيما يبدو ، التوكيد على وجود أية مصلحة أو حاجة مشروعة لاتباع سياسة تسلح نووى في حين يرى السكان الذين وضعت هذه السياسة اصلا من اجل حماية امنهم انها تشكل تهديدا لهم •

وقد أبرمت الدول العظمى ، في الماضي ، اتفاقات جزئية فيما بينها بغية منع امكانية نشوب حرب نووية عرضا أو عن طريق حدوث خطأ في الحساب ، مثل انشاء خطوط مواصلات مباشرة ، والتبادل المحدود للمعلومات وما شابه ذلك • ولا شك أن هذه الاتفاقات مفيدة ولكنها تفتقر الى سياق نزع السلاح الذى يطالب به المجتمع الدولي • وقد وضعت هذه الاتفاقات للتقليل الى أقصى حد من الاستخدام غير الطوعي لقوة نووية توضع دوما وطوعا في حالة تأهب للهجوم ، أو معالجة ذلك • وهي تهدف الى تعزيز الثقة في القوة النووية وفي مقبوليتها ، لا الى القضاء تدريجيا على الترسانات النووية القائمة • وينبغي لمنع نشوب الحرب النووية بذل المحاولة بالمعنى الايجابي ، لبلوغ هدف أكثر طموحا • ويجب أن يتجاوز الزاوية الضيقة للمصالح الأمنية الوطنية وأن يهدف الى تحقيق الأمن الحقيقي لكل الدول •

ان جميع شعوب العالم بما فيها شعوب الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها وشعوب حلفائها تطالب ، حيثما يتم سماع صوتها بحرية ، بضمانات صريحة من شأنها أن تلطف من حدة الخوف من انقراض الجنس البشرى • ويمكن للقرار ٨١/٣٦ باء الذى اتخذ بتوافق الآراء في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة أن يكون بمثابة أساس يستند اليه مثل هذا الالتزام السياسي الذى يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل • ولنعمل على أن يتذكر كل واحد منا الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بوصفها المناسبة التاريخية التي قررت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أخيرا ، ان تستخدم قوتها لفائدة الجنس البشرى لا لابادته •

الرئيس : أشكر السفير دى سوزا اى سيلفا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي • وبهذا نأتي الى نهاية قائمة المتحدثين اليوم ، هل يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ •

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : لقد تم اليوم في هذه القاعة تعميم الوثيقة CD/271 المعنونة " التقييم الفني لنظام 'الاسترداد' لأغراض التحقق من الأسلحة الكيميائية " التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة واستراليا • وترد في هذه

الوثيقة الرسمية ، اشارة الى شبكة اثبات تم وزعها منذ عام ١٩٨٠ في بعض البلدان منها المانيا • وحيث أنه لا وجود لبلد اسمه المانيا سواء في منظمة الأمم المتحدة ، أو في لجنة نزع السلاح ، أو في موضع آخر ، فانني اتساءل أى بلد يعنى بها • ومبلغ علمي أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لم تنضم الى هذه الشبكة • فهل يعني واضعو الوثيقة بذلك جمهورية المانيا الاتحادية ؟ وأود ، بناء على ذلك ، أن أطلب منهم ، من خلالكم ، سيدى الرئيس ، أن يصححوا هذا الجزء من الوثيقة وأن يستخدموا أسماء البلدان وفقا للممارسات الدولية المتعارف عليها عموما • وليس ذلك مجرد مسألة احترام متبادل فحسب ، بل أنه امر ضرورى لتلافي أى سوء تفاهم وأى خطأ محتمل في التفسير • وأنا أعرب ، في هذا الصدد ، عن شكرى للمترجمين الروسيين الذين عمدوا فيما يبدو ، بمبادرة منهم ، الى ادخال التعديل الضرورى على النص الروسي للوثيقة •

الرئيس : أشكر السفير هردر على بيانه • وقبل أن اعطي الكلمة للمتحدث التالي هل لي أن أطلب من واضعي هذه الوثيقة ما اذا كانوا يودون التعقيب على هذا ؟

السيدة هوينكس (الولايات المتحدة الامريكية) : هل لي أن اعتذر باسم الولايات المتحدة الامريكية وكذلك ، وهذا امر لا أشك فيه ، باسم المشتركين في وضع هذه الوثيقة ، على هذا السهو • وأنا على يقين بأنه سيعالج دونما ابطاء •

السيد سكينر (كندا) : لي كلمة قصيرة أود أن اقولها • ففي حزيران / يونيه ١٩٨٠ قدم الوفد الكندى الى لجنة نزع السلاح خلاصة وافية هي عبارة عن وثيقة كبيرة نوعا ما ، تتناول مقترحات بشأن التحقق من مسألة تحديد الأسلحة • وقد ذكرت هذه الوثيقة عددا من المقترحات ، يربو عددها ، فيما أعتقد على عدة مئات من المقترحات ، طرحت على اللجنة وعلى الهيئات التي سبقتها ، من قبل مجموعة من الناس في أوتاوا تتميز بطموحها ونشاطها الشديدين • وقد قامت الآن باستكمال تلك الخلاصة الأولية ويشرفني أن اقدمها اليكم مع رجاء تعميمها على اعضاء اللجنة وستجدون فيها مصدر اهتمام وسرور وتسلية •

الرئيس : شكرا للسيد سكينر ، هل هناك أية وفود أخرى تود أخذ الكلمة ؟ لا أعتقد ذلك •

حضرات المندوبين الموقرين لقد عممت الأمانة اليوم ، بناء على طلب مني ، ورقة العمل رقم ٥٩ المؤرخة في ٢ نيسان / ابريل وكذلك رسالة تم تلقيها من البعثة التونسية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف • وقد وضعت نسخ من تلك الرسالة أيضا في ادراج الوفود يوم الجمعة الماضي • ويتعلق الأمر هنا بقرار على غرار القرارات السابقة المتخذة في هذه اللجنة بشأن الطلبات التي تقدمها البلدان غير الأعضاء في اللجنة والتي ترغب في الاشتراك في اعمالها • وقبل أن نؤجل الجلسة العامة ، اقترح ان نعلقها لمدة وجيزة للنظر في ورقة العمل رقم ٥٩ • ثم يمكننا أن نستانف الجلسة العامة ونتخذ المقرر الملائم اذا كان هناك توافق في الآراء ؟ لا أرى أى اعتراض على هذا الاقتراح • وعليه تعلق الجلسة العامة •

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٥

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة التاسعة والستون بعد المائة • وادعو اللجنة الى اتخاذ مقرر بشأن ورقة العمل رقم ٥٩[1] • واذا لم يكن هناك اى اعتراض فاني ساعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك

وقبل تأجيل هذه الجلسة العامة هل لي أن أذكّر الأعضاء ان اللجنة ستعقد في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم اجتماعا غير رسمي للنظر في المسائل التالية : (أ) مشروع التقرير الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ؛(ب) تاريخ اختتام الجزء الأول من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ ؛ كيفيات استعراض عضوية اللجنة •

اما الآن فاعطي الكلمة الى ممثل الهند السيد ساران •

السيد ساران (الهند) : يبدو ، من برنامج العمل الذى قمتم بتعميمه أن هناك اجتماعا للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية يزمع عقده في الساعة الثالثة بعد الظهر ايضا • وقد أشرت في هذا الفريق الى المشاكل التي تنجم ، خاصة بالنسبة للوفود الصغيرة مثل وفدنا ، عن حضورها في الوقت ذاته جلستين تتناول كلاهما مسائل هامة جدا • فمن المستصوب اذ أن ينعقد الفريق المخصص للأسلحة الاشعاعية بعد الاجتماع غير الرسمي •

الرئيس : شكرا للسيد ساران ، لقد كنت على وشك التصدى لتلك المسألة ، اذ طلب رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية الكلمة •

السيد فيغنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : يمكن ، فعلا ، تلبية طلب زميلنا الموقر ممثل الهند ، اذ قرر الفريق العامل ، في جلسته الرسمية الأخيرة، الاتصال بالأمانة لترتيب عقد اجتماع بعد ظهر اليوم بعد اجتماع اللجنة غير الرسمي، لا في نفس وقت انعقاده ، وأتوقع أن يستانف الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية اعماله مباشرة بعد انتهاء اجتماعكم غير الرسمي ويسعدني أن اشير ، في هذا الصدد ، الى انه قد تم اتخاذ ترتيبات مع المترجمين الشفويين للبقاء بعد الساعة السادسة مساء • ومع ذلك فان الوقت الذى ستسغرقه الجلسة سيكون محدودا حتى لا يتم المساس ببعض الوظائف الاجتماعية التي قد تحدث في وقت لاحق من اليوم •

السيد ليدغارد (السويد) : حيث أن لدينا نصف ساعة تحت تصرفنا فاني أود ، لتوفير الوقت ، أن نفتتح الاجتماع غير الرسمي فورا للنظر في برنامج بعد الظهر •

---

(١) ردا على الطلب الذى تقدمت به تونس [CD/252 and CD/276] قررت اللجنة ، وفقا للمادتين ٣٣ و٣٥ من نظامها الداخلي ، دعوة ممثل تونس الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في اجتماعات الفريقين العاملين المخصصين المعنيين بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، واتخاذ ترتيبات دولية فعّالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها صدها •

السيد ساران (الهند) : أشكر رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية. واسمحوا لي بأن اطلب طلبا مماثلا من رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية اذ أنني ألاحظ أن الفريق قد قرر أيضا ان يعقد جلسة بعد ظهر غد في نفس الوقت الذى ينعقد فيه الاجتماع غير الرسمي .

الرئيس : أشكر السيد ساران ، ربما ينبغي لنا ان نعطي السفير سويكا الوقت اللازم للنظر في هذا الطلب . وفي الأثناء أود أن اعرف تعليقاتكم أو ردود فعلكم ازاء الاقتراح العملي الذى طرحه السفير ليدغارد سفير السويد . اذ أنه اقترح ان تعقد اللجنة الآن ، حيث ما زال لدينا نصف ساعة تقريبا من الوقت ، اجتماعا غير رسمي وأن تشرع في المناقشة المقرر اجراؤها في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم .

السيد أكينسانيا (نيجيريا) : لا يواجه وفدى أى صعوبة في قبول مقترح السفير ليدغارد ولكني أود أن أقول ، يا سيادة الرئيس ، أنه يتطلع الى الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في مشاوراتكم الجارية بشأن البند ١ .

الرئيس : أشكر السيد أكينسانيا ، سأراعي هذه النقطة . أيعني هذا الصمت أن اللجنة موافقة على مقترح السيد ليدغارد ؟

السيد دون نانجيرا (كينيا) : طبعا ان الصمت يمكن ان يعني الموافقة أو عدم الموافقة وذلك حسب الزاوية التي ينظر منها . بيد أني اعتقد أن معظم الوفود كانت على أهبة للتصدى لهذه المسألة بعد الظهر ، وبصفة عامة عندما ينتهي اجتماع ما في وقت مبكر يمكن أن نأمل في الانصراف مبكرا للتحضير للجلسة التالية . ولكن اذا قررت اللجنة تناول هذه المسألة الآن ، فان ذلك يعني أننا سنواصل النظر فيها بعد هذا الظهر ، واذا قررنا البدء في الاجتماع غير الرسمي الآن ، ربما نستطيع البدء بالبند الفرعي (ب) .

الرئيس : أشكر السيد نانجيرا على اقتراحه المفيد جدا ، واقترح الآن ، اذا لم يكن هناك أى اعتراض ، أن نعقد بعد اختتام الجلسة الرسمية للجنة بعد بضع دقائق ، اجتماعا غير رسمي لمناقشة البند الفرعي (ب) المتعلق بتاريخ اختتام الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٢ . هل هذا مناسب لأعضاء اللجنة ؟ شكرا جزيلا وسنعمل بمقتضى ذلك .

أما الآن فأود أن ادعو السفير سويكا ، رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الى الاجابة على السؤال الذى طرحه عليه السيد ساران سفير الهند .

السيد سويكا (بولندا) : بودى أن ارد على هذا الطلب بالايجاب غير أنني أخشى ألا يكون ذلك أمرا ممكنا . فاذا طلب من رئيسي الفريقين العاملين تقديم تقارير الهيئات الفرعية لادراجها في تقرير اللجنة الى الجلسة العامة يوم الخميس ٨ نيسان / ابريل فلا بد من اتاحة منحة من الوقت لفريقي لمناقشة القراءة الثانية للمشروع الذى أعد أمس . وقد نوقش هذا المشروع أمس للمرة الأولى ومن المزمع أن يناقشه الفريق بعد ظهر غد الى جانب مسألتين أخريين معقدتين نوعا تتعلقان ببرنامج عمل الفريق العامل لدورة الربيع . ولهذا السبب ناقشنا امكانية ، أو بالأحرى ضرورة ، عقد جلسة مسائية للفريق العامل غدا . واذا لم تنظر اللجنة في تقارير الهيئات الفرعية في جلستها العامة يوم ٨ نيسان / ابريل وهو موعد حاسم ، فاننا سنقبل ، دون شك ، الاقتراح

الداعي الى عقد اجتماع للفريق العامل بعد الاجتماع غير الرسمي الذى ستعقده اللجنة في الساعة الثالثة بعد ظهر غد • ولكن ذلك يتوقف على الجدول الزمني للاجتماعات وعلى القضايا التي ستناقش خلال الجلسات العامة للجنة • فالأمر مفوّض لك سيدى الرئيس •

الرئيس : اني اعترف بأن بيان رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة جاء على نسق ما توقعته تقريبا • وأذكّر بأنني قد اشرت ، لدى اعتمادنا الجدول الزمني لهذا الاسبوع الى الحاجة الى عقد اجتماعات متزامنة في بعض الحالات نظرا لضيق الوقت المتاح لنا قبل نهاية الدورة• وعليه فانني أرى بأنه ينبغي لنا أن نحاول ، مع كل ذلك ، عقد اجتماعات متزامنة رغم ما ينجم عن ذلك من صعوبات بالنسبة لبعض الوفود • ولا أعتقد أنّ لدينا أى حل بديل آخر ولكني أود أن أسمع آراء الآخرين ، في هذا الشأن • أما أنا فاني اميل الى عقد اجتماع الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بعد ظهر غد في الوقت الذى ينعقد فيه الاجتماع غير الرسمي •

السيد ساران (الهند) : اني أدرك أن جدول اعمالنا زاخر نوعا وانه قد تكون هناك ضرورة ، في بعض الحالات ، الى عقد اجتماعات متزامنة ، ولقد تجنبنا الى حد الان عقد الاجتماعات الهامة في نفس الوقت ، مثل الاجتماع غير الرسمي المخصص للنظر في المسائل الحاسمة للغاية واجتماعات الهيئات التفاوضية • وبالطبع اذا قررت اللجنة عقد اجتماع للفريق العامل المخصص في الوقت الذى ينعقد فيه الاجتماع الرسمي للجنة ، فانني لن اعترض على ذلك ، ولكنني أود أن أوضح أن وفدى قد يرى ، لدى طرح تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية على الجلسة العامة ، ضرورة ادخال تعديلات جذرية نوعا اذا لم يكن التقرير مطابقا لموقفنا • ومما لا شك فيه أن وفدى لا يريد ان يكون في مثل هذا الوضع أمام الجلسة العامة ، غير ان لدينا بعض المصالح الهامة في المفاوضات التي تدور في اطار الفريق العامل المخصص ونود ، دون شك ، أن نرى تعبيرا عن آرائنا في التقرير • وقد جرت بعض المشاورات غير الرسمية في نفس الوقت الذى انعقدت فيه اجتماعات اخرى لم نتمكن من حضورها • والمقررات التي اتخذت في هذه المشاورات غير الرسمية غير ملزمة لوفدنا ، وعليه أود أن اوضح بانه بالرغم من عدم اعتراضنا البتة على تزامن انعقاد الاجتماعات ، فاننا نحتفظ بموقف وفدنا فيما يتعلق بأى تقرير قد يطرح على الجلسة العامة •

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى تفهمه ، ومما لا شك فيه انني سأراعي الملاحظات التي ابداها في وضع الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة • وستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ٨ نيسان / ابريل في الساعة العاشرة صباحا • كما أود أن أذكّر أعضاء اللجنة بأن افتتاح الجلسة سيكون يوم الخميس في الساعة العاشرة صباحا لا الساعة العاشرة والنصف وسأدعو بعد تأجيل هذا الاجتماع مباشرة ، الى عقد اجتماع غير رسمي للجنة لمناقشة تاريخ الاختتام ، أجلت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠ •

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL